

افصح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف

أبو إسحاق أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد
أبو عبد الله بن هاشم، الأندلسي الحنفي
المتوفى سنة ٧٦٤ هـ

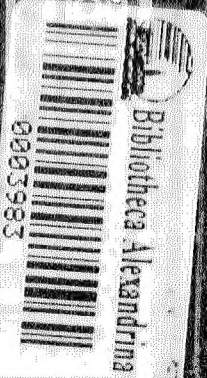
ومعه كتاب

عمدة السالك إلى تحقيق أفصح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف: محمد بن أبي عبد الله

الملك كتب بخطه

مسند







لجنة إدارة المكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف 492.75
الجزء ١٠
رقم التسجيل: ٧٤٨٠

أوضح المسالك

إلى الفئحة أبرمالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح



تأليف

محمد محيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه
General Organization of the Alexandria
Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

للجزء الثالث

منشورات المكتبة العصرية

مكيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسِر الوحيد
في جميع البلاد العربية

المكتبة العربية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب حروف الجر^(١)

وهي عشرون حرفاً^(٢)، ثلاثة مَضَتْ في الاستثناء — وهي : خَلَا ، وَعَدَا ،
وَحَاشَا — وثلاثة شَاذَةٌ :

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين ، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها ، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواصب ، وسموا نوعاً آخر من الحروف بالجوازم ، والكوفيون يسمونها « حروف الإضافة » أحياناً ، ويسمونها « حروف الصفات » أحياناً أخرى ، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها .

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل ، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء ، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ، والجر هو الخاص بالأسماء ، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة .

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة « لولا » فإن هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته .

وبيان ذلك أن « لولا » الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندي :

وَلَوْلَا جَمَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول المنذر بن حسان :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَغْدَى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) ونحو قوله سبحانه (لولا أن تموتون) ونحو قول نصيب :

أحدها : « مَتَى » في لغة هُذَيْل ، وهى بمعنى مِنْ الابتدائية ، سُمِعَ مِنْ بعضهم « أَخْرَجَهَا مَتَى كَمْ » وقال :

— ٢٨٧ — * مَتَى لُجَجِ خُضِرَ لَهْنٌ تَلِيَجُ *

= والقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأسمى وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شها من الحرف الأسمى وأخذ شها من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التكثير أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحد منها متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد فى عدم احتياجه إلى متعلق تتعلق به سموها حرف جر شبيه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأسمى أيضاً كما بينت لك ،

٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبى ذؤيب الهذلى يصف معجاً ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده :

* شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ *

اللمة : « شربن » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « لجج » جمع لجة - بضم اللام وتشديد الجيم - وهى معظم الماء « نثيج » صوت .

الإعراب : « شربن » شرب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع « بماء » الباء حرف جر مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب . وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » ترفع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل ترفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى السحاب المذكورة فى بيت سابق على بيت الشاهد « مق » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجج » مجرور بمق وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لهن » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من =

والثانى : « لعل » فى لغة عَقِيل ، قال :

٢٨٨ - * لعل الله فضلكم علينا *

= الإعراب ، هن : ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نثيخ » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانية للجيح . أو فى محل نصب حال من ليج ؛ لأنه - وإن كان نكرة - قد تخصص بالوصف بخضر .

الشاهد فيه : قوله « متى ليج » حيث استعمل فيه متى بمعنى من .
٢٨٨ - . لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* بِشَىءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمُ *

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدنوشرى : هو فى هذا البيت باق على أصله وهو الترجى ، ولا يتعلق بشيء ، ولكن الظاهر أنه فى هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى : (فلعلمك باخع نفسك) اه كلام الدنوشرى « إن » يجوز فى همزة إن هذه الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرور على أنه يدل من شيء المحرور بالباء ، وأما الكسر فعلى الابتداء ، وجملتها فى مقام التعليل لما قبلها « شريم » بفتح الشين - هو فعيل بمعنى مفعول بكريج وقتيل - والشريم : المرأة المفضاة ، أى التى اتحد مسلكها واختلط أحدهما بالآخر ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجز شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير مخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « بشيء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، شيء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « إن » =

ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف^(١)، وفي الثانية الفتح والكسر.

== حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل من الإعراب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، فإذا قرأت أن بالكسر فجعلتها لا محل لها من الإعراب تعليلية ، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء .

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الكريم .
ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ،

أَقُلْ أَبَى الْمَغْـوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إثبات اللام الأولى فشواهد كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذي سبق شرحه (رقم ٢٨٨) ومنها قول الآخر : وهو خالد بن جعفر :

أَقُلْ اللَّهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زَهْنٍ أَوْ أَسِيدِ
وأما حذف لامها الأولى فمن شواهد قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ ذُولَاتِهَا تَذِلُنَا اللَّهُمَّ مِنْ لَمَاتِهَا

والذي يريد أن تنبهك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التي يجر الاسم بعدها كما استظهره العليمي اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت في لغات العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأصبط بن قريع السعدي :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ
وقول العجير السلولي :

لَكَ الْخَيْرُ ، عَلَّلْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً

تَمُرُّ ، وَسِهْوَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ =

والثالث : « كَيَّ » وإنما تجر ثلاثة :

أحدها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشيء :
« كَيْمَهُ »^(١) ، والأكثر أن يقولوا : « لِمَهُ » .
الثاني : « ما » المصدرية وصِلَتْهَا كقولهم :

= وقول أم السيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ ، عَلَّ صُرُوفُهَا سَتَرِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُدَسَّعٍ
وقول رؤبة بن الحجاج :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن « كَيَّ » هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المضارع المنصوب بها محذوف ، وأن « مَه » التي بعدها مؤلفة من « ما » التي هي اسم استفهام ، ومن هاء السكت ، وأن « ما » الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف ، وكأن قائلها قد قال لك : جئت ، فقلت له : كي تفعل ماذا ؟

وهذا تسكلف غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها لما لا يجيزه جمهرة النحاة ، الأول : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرية مع بقاء معمولها ، أما الحرف المصدرية فهو كي ، وأما صلاته فهي المضارع الذي التزموا تقديره ، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثاني : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا في حالة الجر نحو قوله تعالى : (عَمِ يَتَسَاءَلُونَ) ، والرابع : أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير في كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب « لِمَهُ » كثيراً في الموضع الذي استعملوا فيه « كَيْمَهُ » يدل على أن معنى العبارتين واحد ، وأن كل ما بينهما أن في « كَيْمَهُ » وضع حرف وهو كي في موضع حرف آخر وهو اللام .

٢٨٩ — * يُرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ *

أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافة .

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : للنابة ، ثم منهم من يقول : النابة الديباني ، ومنهم من يقول : النابة الجمدى ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

المعنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به : فلما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلدته جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتناهم معرفته ، فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب بضر الآتى « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا في محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعة في جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الف » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كيما » كي : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من

الثالث : « أن » المصدرية وَصَلَتْهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ تُسَكِّرَ مِنِّي » إذا قدرت « أن » بعدها ؛ بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله :
 ٢٩٠ — * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَفُرَّ وَتَخْذَعَا *

= الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى ، والجار والمجرور متعلق بيراد ، وتقدير الكلام : يراد الفى للضر والنفع « وينفع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ينفع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفى .

الشاهد فيه : دخول « كى » على « ما » المصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في هذا الشاهد هو تخريج الأخفش ، وهى عند غيره كافة اسكى عن عمل النصب في الفعل المضارع ، والفعل مؤول بالمصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة « كى » على الثانى .

٢٩٠ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقيل : لسان بن ثابت الأنصارى ، وليس بشيء ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَضْبَحْتَ مَا نَحْنُ *

وأول القصيدة التى منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو :
 عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَىِّ وَالْمُتَرَبِّمَ كَمَا خَطَّتِ السَّكْفُ الْكِتَابَ الْمُرْجَعَا
 مَعَارِفَ أَطْلَالٍ لِبَثْنَةٍ أَضْبَحْتَ مَعَارِفُهَا قَفْرًا مِنْ أُنْحَى بَلَقَمَا
 اللغة : « عرفت مصيف الحى - البيت » المصيف : مكان نزول القوم فى الصيف والمتربيع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله : « كما خطت السكف الكتاب المرجعا » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم فى الصيف وآثار نزولهم فى الربيع قد انمحت وذهبت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذى روجع فى القراءة مرة بعد مرة =

= « معارف أطلال البيت » المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر — بفتح فسكون — الموحشة ، والبلقع — بوزن جعفر — الخالي الذي لا أنيس به « فقالت : أكل الناس أصبحت — البيت » مانحا : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما ، وتغر : مضارع غررته — من باب نصر — إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، ونخدع : عطف تفسير لتغر ؛ فمعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للخود المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « أكل » الممزعة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثانٍ لمانح تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ؛ فيه ضمير مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثاني « اسانك » لسان : مفعول أول لمانح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « كيما » كي : حرف تعليل وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف لكي عن عمل النصب أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ونخدع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونخدع : معطوف على تغر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور =

وَالأَوَّلَى أَنْ تَقْدَرِ « كَى » مصدرية فقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو (إِكْثِلَا تَأْسُوا)^(١) .

= بالكاف ، والجار والمجرور متعاقب بفتح ، وتقدير الكلام : ما نحن إسا لك كل الناس للنفع والضر .

الشاهد فيه : ظهور « أن » المصدرية بعد « كى » فذلك دليل على أمرين : الأول : أن « كى » دالة على التعليل وليست حرفا مصدريا ، والثاني : أن « كى » التعليلية تقدر بعدها « أن » إذا لم تسكن ، وجودة ؛ فأما الأول فلأنك لو جعلت « كى » مصدرية لازم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لغرض التوكيد ، وهذا ممنوع ، وأما الثاني فلأن ظهور الشيء فى بعض الأوقات دليل على أن هذا للموضع محل له ، ألا ترى أنه لما ظهرت « من » بعد « لا » النافية للجنس فى قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هَذَا

قضوا لذلك بأن بناء اسم « لا » لتضمن معنى « من » الاستغراقية ؟ ومثله ظهور « من » قبل التمييز أحيانا ، ونحو ذلك كثير فى تعليلاتهم .

ومثل بيت الشاهد فى ظهور « أن » المصدرية بعد كى قول الشاعر :

أَرَدْتُ إِكْثِمَا أَنْ تَطِيرَ بَقَرَتِي فَتَقْرُكَهَا شَمًا يَبِيدَاءَ بِأَقْعَرِ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتُ إِكْثِمَا أَنْ تَرَى لِي عَـثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يَقْطَعُ السَّكَمَالَ فَيَسْكُمُلُ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد ، واعلم أولا أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوبا بعد كى غير المنبوبة بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : (فرددناه إلى أمه كى تفر عينها ولا يحزن) وقوله سبحانه : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) ، ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَى أَسْأَلِمَهَا عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّاعِ مِنْ أَحَدٍ =

= كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كي المسبوقه بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف (لـكى لا تأسوا على ما فاتكم) ، وقوله تعالى : (لـكى لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم) ، وقوله سبحانه : (ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لـكى لا يعلم من بعد علم شيئاً) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرَفَ عَيْشِكَ غَيْرَنَا

لـكـى يَعْلَمُوا أَنَّ الْهُوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما في الشاهد رقم ٢٩٠ والبيتين اللذين ذكرناها في شرحه ، وورد عنهم في قليل من كلامهم مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كـى لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّهٗ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ

نم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في الناصب للمضارع في كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية ، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن فهي مقدرة ، والسرف في هذا أن الأخفش يرى أن « كى » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة (لـكى لا يعلم) وكما في قول عمر : * لـكى يعلموا أن الهوى حيث تنظر * كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كى » بدلا منها ، وكانت أن مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كى لتقضي رقية * كانت اللام بدلا من كي التعليلية ، وأن مقدرة بعدها .

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل هذه الوجوه هو « أن » المصدرية ، فإن كانت مذكورة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدرة ، والسرف في ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصباً غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسها ، والسر في هذا أنهم يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع مذكوراً أو مقدراً ، فإن ذكرت « أن » بعد كي كما في قول جميل : * لـكـيـا أن تفر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضاً وكانت بدلاً من كي ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضيني رقية * كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا في قول العرب : « كيـمه » إن ثمة فعلاً مضارعاً محذوفاً ، وهو منصوب بـ كي ، و « مه » عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت ، وما الاستفهامية منصوبة المحل بالمضارع المقدر ، وكأن قائلها قد قال لك : جئتك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ، وهذا تسكلف لا ينبغي لك أن تقرهم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدري الذي هو كي ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يجوز جمهور النحاة ارتسكابه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك (ص ٩ من هذا الجزء) .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « كي » تكون أحياناً حرف جر دالاً على التعليل ، وتكون أحياناً أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثاني كما التزمه الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذي التزمه الأخفش .

وعندهم أن « كي » تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، ولا تحتل غير هذا الوجه ، في حالة واحدة ، وهي أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : (لـكـي لا يكون على المؤمنين حرج) وقوله عمر بن أبي ربيعة : * لـكـي يعلموا أن الهوى *

وتكون كي عندهم حرف تعليل وجر ولا تحتل غير ذلك في حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضيني رقية * فكـي حرف تعليل ، واللام توكيد لها ، وأن مقدرة بعدها وهي الناصبة ، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كي ، ولا تذكر قبلها اللام ، كما في قول جميل وهو الشاهد رقم ٢٩٠ :
= * كيـا أن تفر وتخدعا * .

والأربعة عشر الباقية قسمان :

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر ، وهى : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَفَى ،
 وَفَى ، والباء ، واللام ، نحو (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ)^(١) (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ)^(٢)
 (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ)^(٣) (طَائِفًا عَنْ طَائِفٍ)^(٤) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)^(٥) (وَعَلَيْهَا
 وَفَى الْفَلَكَ تَحْمَلُونَ)^(٦) (وَفَى الْأَرْضِ آيَاتٌ)^(٧) (وَفِيهَا مَا تُشْتَهَى
 الْأَنْفُسُ)^(٨) (آمِنُوا بِاللَّهِ)^(٩) (وَآمِنُوا بِهِ)^(١٠) (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١١)
 (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١٢) .

(٢) وسبعة تختص بالظاهر ، وتنقسم أربعة أقسام :

مالا يختص بظاهر بعينه ، وهو : حَتَّى ، وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وقد تدخل
 الكاف فى الضرورة على الضمير ، كقول المعجاج :

= وتكون كى محتملة للوجهين فى حالتين ، إحداهما أن تذكر فى الكلام وحدها
 فلا تتقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما فى قوله تعالى : (كى تقرر عنها) وكما فى قول
 النابغة : * كى أسألتها * والحالة الثانية أن تقع كى بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر :
 * لسكبا أن تطير * فإن اعتبرت كى تعليلية كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن
 اعتبرت كى مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

- (١) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .
- (٣) من الآية ٤ من سورة يونس . (٤) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
- (٥) من الآية ٨ من سورة البينة . (٦) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .
- (٧) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات (٨) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .
- (٩) من الآية ٧ من سورة الحديد .
- (١٠) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
- (١١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .
- (١٢) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

— ٢٩١ — * وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا *

٢٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو كما ذكر المؤلف لامعاج بن رؤبة ، وقبل هذا البيت قوله :

* خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَشِبَا *

اللغة : الضمير المستتر في « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الذنابات » اسم موضع بعينه ، و « أم أوعال » هضبة معروفة « شمالا » أراد ناحية الشمال ، وقوله : « كشبا » - بفتح الكاف والثاء جميعاً - أى قريباً « كهـا » يريد مثل الذنابات فى البعد ؛ فالـكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الذنابات .

الإعراب : « خلى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التـعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف بهذه الأبيات « الذنابات » مفعول به الخلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالا » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كشبا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الذنابات ، وهو مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كهـا » الكاف حرف تشبيه وجـر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، إن رويت « أم أوعال » بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبرا ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالا ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

(٢ — أوضح المسالك ٣)

وقول الآخر :

— ٢٩٢ — * كَهُ وَلَا كُهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا *

= الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة ، والذي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها .

قال الأعمى في شرح الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمرة تشبيهاً لها بمثل ؛ لأنها في معناها ، واستعمل ذلك عند الضرورة » اهـ . وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل ، وأبو العباس - فيما حكاه لنا علي بن سليمان - يحيز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن المضمرة عقيب المظهر ، وقد نطق به العرب ، وقد أجاز بعض النحويين : أنا كَأَنْتَ ، وأنا كَأَيْكَ ، ورد أبو العباس ذلك » اهـ .

ومن دخول الكاف على الضمير المتصل للضرورة - سوى ما ذكره المؤلف - قول أبي محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسي :

شَكَوْنُكُمْ إِلَيْنَا مَجَانِبُنْكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِبُنَا
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا كَمَا

وقول الآخر :

لَا تَلْنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّمَا فِي اللَّامِ مُشْتَرِكَانِ

٢٩٢ - هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج يصف حمراً وحشياً وأتناً وحشيات ، وجعله يلعن وهن حلائله ، والبعل : الزوج ، والحلائل - بالحاء المهملة - جمع حليلة ، وهي الزوجة ، وقبل هذا الشاهد قوله :

= * فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلًا *

وما يختص بالزمان ، وهو : مُذْ ، وَمُنْذُ ، فأما قولهم « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ » فتقديره : مُذْ زَمَنٍ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أى : مُذْ زَمَنٍ خَلَقَ اللَّهُ إِلَاه .

وما يختص بالمكان ، وهو رُبُّ ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبِيَّةٍ مُلَازِمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى ، قال :

— ٢٩٣ — * رَبُّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا *

= الإعراب : « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به لترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لتأكيد النفي « حلائلا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبية يعود إلى الحمار الوحشى الموصوف في هذه الأبيات مبنى على الضم في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق الموصوف بالجار والمجرور الأول ، وهذا الوصف هو الذى سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة ، هذا إن جعلت ترى بصرية تكفى بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جعلت ترى علمية فقوله « حاظلا » مفعول ثان لترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف .

٢٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

* يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا *

اللغة : « فتية » - بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين =

الفتوة ، والفتوة : الحرية والكرم « دعوت » أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ يُجِيبُ
« يورث المجد » المجد : الكرم ، ويورثه : أى يكسبه ويخلقه « دائماً » يريد مداوماً على دعائهم مجتهداً فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا ثابر عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والماء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له المتأخر عنه مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « فتية » تمييز للضمير الغيبة المجرور محلاً برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب نعت لفتية « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالملى ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائماً » حال من ضمير المتكلم فى قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لواو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث جرت « رب » ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز .

وما يختص بالله ورَبٍّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم ، وهو التاء ، نحو
(وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدَنَّ)^(١) و « تَرَبُّ السَّكْعَةِ » و « تَرَبُّي لِأَفْعَلَن » وَنَدَرَ
« تَأَرَّحَن » و « تَحْيَا تَك » .

فصل : في ذكر معاني الحروف .

لـ « مِنْ » سبعة معانٍ :

أحدها : التبعية ، نحو (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)^(٢) ، ولهذا قرئ :
(بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ)^(٣) .

والثاني : بيان الجنس^(٤) ، نحو (مِنْ أَصَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)^(٥) .

والثالث : : ابتداء الفأية المسكانية باتفاق ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٦) ،
والزمانية خلافاً لأكثر البصريين^(٧) ، ولنا قوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « من » التي لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفرط
إبهامهما ، نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة) (ما نلسخ من آية) (مهما تأتينا به
من آية) ، وقد تقع بعد غيرها نحو قوله تعالى : (ويلبسون ثياباً خضراً من سندس)
ونحو الآية التي ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها في « من » الثانية ، فأما الأولى فقليل :
إنها زائدة ، وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء « من » لبيان الجنس ، وقالوا :
من في (من سندس) وفي (من ذهب) للتبعية .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) اعلم أن محل النزاع بين النحويين إنما هو في مجيء « من » لابتداء الفأية =

يَوْمٍ) ^(١)، والحديثُ «فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ» ^(٢)، وقول الشاعر :

٢٩٤ — * تُخَيِّرُنَ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ *

= الزمانية ؛ فأهل الكوفة يثبتونه ، وأهل البصرة يمنعون ، وأما ورودها لابتداء الغاية في المكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدل الكوفيون على مجيئها لابتداء الغاية في الزمان بقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) ولا شك أن (أول يوم) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) وبالحديث الذي ذكره المؤلف ، وبيت النابغة الذي ذكره أيضاً ، وسيأتى القول عليه ، وبقول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَيْنَ الدِّيَارُ بِقَمَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وزعم البصريون أن « من » في الآية الأولى لابتداء الغاية في الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » في الآية الثانية للظرفية ، لا للابتداء ، وقدروا مضافاً في الكلام لتكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلوا في بيت النابغة ، فقدروه : من استمرار يوم حليلة ، وأنكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * وستأتى للمؤلف (الشاهد رقم ٣٠٠) ، ولئن سلمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلها ممكن ، وما أولوها به تقدير مضاف ليسكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من مرور حجج ومرار دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أى : أقوين من أجل مرور حجج ومرار دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف في المغنى اختيار مذهب البصريين ، خلافاً لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخارى في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن

أبي نمر عن أنس .

٢٩٤ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني يمدح به عمرو بن الحارث

الأصمج أحد الملوك الفسائيين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

=

* إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنْ كُلَّ التَّجَارِبِ *

اللغة : « تخيرن » - بالبناء للمجهول - معناه وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعـود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به ، وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُؤْفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

ويوم حليلة : هو اليوم الذى سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة - بكسر الحاء المهملة - بهرب العراق ، إلى الحارث الفسافى ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل : ما يوم حليلة بسر « جر بن » بالبناء للمجهول أيضاً - أى اختبرن وابتلين وامتحان ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صقالهن وشدة فتكهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهى الاختبار والامتحان والابتلاء ، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل « كل الظن » فى قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به فى باب المفعول المطلق (وهو الشاهد رقم ٢٤٦) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الإعراب : « تخيرن » تخير : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبني على الفتح فى محل رفع « من » حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه التنوين ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتخير « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه^(١) ، وهي

= من الإعراب « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى السيوف نائب فاعل : مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « التجارب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدلالة على ابتداء الغاية في زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ورد البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف ، أى : من استمرار يوم حليلة ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) اعلم أولاً أن « من » التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جاءني من رجل » فإنه لولا وجود « من » لجاز لك أن تعتبر المنفي محيئه هو الرجل الواحد أو جنس الرجال ، ولولا وجود « من » أيضاً لجاز لك أن تقول : « ما جاءني رجل بل رجلان » فلما وجدت « من » امتنع عليك أن تفهم أن المنفي محيئه واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجلان » وأما التي تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهي التي يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها - وذلك مثل أحد ، وديار ، وعريب - نحو « ما جاءني من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما في هذه الدار من عريب » .

ثم اعلم ثانياً أن المواضع التي تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الموضع الأول : تزداد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الثاني : تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما اتهم من أحد بهذه النهمة » فأحد : نائب فاعل اتهم المبني للمجهول ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية =

الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نفي ، أو نهي ، أو استفهام^(١)

= الموضع الثالث : تزداد قبل المبتدأ ، نحو قولك : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » وقال الله تعالى : (هل من خالق غير الله يرزقكم) فخالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع الرابع : تزداد قبل اسم كان ، نحو قولك « لم يكن لك من عذر » وقال الله تعالى : (ما كان على النبي من حرج) فخرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من . وقبلها ما النافية .

الموضع الخامس : تزداد قبل المفعول به ، نحو قولك : « هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت » ، وقال الله تعالى : (هل تحس منهم من أحد) ، فأحد : مفعول به . وتحس ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع السادس : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى ظن وأخواتها ، نحو قولك « ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .
الموضع السابع : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قولك « ما أعلمت من أحد أنك مسافر » .

الموضع الثامن : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى أعطى ، نحو قولك « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .

الموضع التاسع : تزداد قبل المفعول الثانى من مفعولى أعطى ، نحو « ما منحت أحدا من دينار » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي .

واستدلوا على ذلك بـ ورودها زائدة في الكلام الموجب الذى لم يتقدمه نفي ولا نهي ولا استفهام في كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « قد كان من حديث فخل عني » ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، فهي محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » في العبارة =

الأولى فاعل ، و « حديث » في العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منهما مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل في كل منهما ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكأن قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أى السكائن - من مطر ، وكأن قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أى السكائن - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل ، بل ندعى أنه قد سبقه استفهام بهل ، وندعى أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم ، وكأن قائلًا قد قال : هل كان من مطر ا فقليل له : قد كان من مطر ، وكأن قائلًا قد قال : هل كان من حديث ا فقليل له : قد كان من حديث ، وهذا تسكاف لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة « من » بغير شرط ، فتزاد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقعا في أحد موانع الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعا في غير هذه المواقع .

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفى أو شبهه في قوله تعالى : (يغفر لَكُمْ من ذنوبكم) زعموا أن « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، وذنوبكم : مفعول به ليغفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفى ولا شبهه ، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكي يتطابق معناها مع قوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميعا) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم) زعموا أن من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفى ولا شبهه .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن « من » في الآيتين السكريميتين =

بِهَلْ^(١)، وأن يكون مجرورها نكرةً ، وأن يكون إما فاعلاً ، نحو (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ)^(٢) أو مفعولاً ، نحو (هَلْ تَحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ)^(٣) أو مبتدأ ،

زائدة ، بل هي أصلية ، ومعناها التبعيض ، وبديل لصحة ذلك أنك لو قلت : يغفر لكم بعض ذنوبكم ، ويكفر عنكم بعض سيئاتكم ؛ لكان معنى صحيحاً لا غبار عليه ، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميعاً) قلنا : المدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية المستدل بها تناقض ، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى ، فإن الذى يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شىء منها ، فأما غفران بعضهم بعض فلا يناقضه ، وما الذى ينسکر من أن يكون عمل من أعمال البر فى ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنوب . وعمل آخر من أعمال البر . أو العمل الأول نفسه فى ظرف آخر مقتضياً عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها ، بل هذا الذى نذهب إليه أولى بأن نأخذ به ، لأن أعمال البر ليست كلها سواء ، ولا ظروف المكلفين سواء .

(١) جعل الفارسي الشرط كالنفي ، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى المرني :

وَمَنْهَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء ، فذكر فى الآية السكرية فاعل يأتيهم ، وهو نكرة مسبوق بحرف النفي الذى هو ما ، وقال بعض العلماء : إن زيادة من مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع ، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع المنصوب واقعة فى الموقع الذى اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل فى الكلام لتعدية معانى الأفعال إلى الأسماء ، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب ؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها فى غير المحل الذى تعود العرب استعمالها فيه .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم ، ومن المفعول الذى تزداد معه من : المفعول المطلق ، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع المفعول المطلق قوله تعالى (ما فرطنا =

نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)^(١) .
 والخامس : معنى البدل ، نحو (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)^(٢) .
 والسادس : الظرفية ، نحو (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟)^(٣) (إِذَا نُودِيَ
 لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)^(٤) .
 والسابع : التعليل ، كقوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)^(٥) ،
 وقال الفرزدق :

* يُغْفِي حَيَاءً وَيُغْفِي مِنْ مَهَابَتِهِ^(٦) *

= في الكتاب من شيء) وقوله سبحانه (وما يضرّونك من شيء) فجعل « شيء » في
 الآية الأولى بمعنى تفريط ، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجيء من البدل ، وقال : إن
 التقدير في الآية السكرية : أرضيت الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمجرور -
 وهو « من الآخرة » متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا
 من الآخرة ، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق من ، لا من نفسها ، وهذا تكلف
 كما لا يخفى عليك .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

والقول بأن « من » تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال
 البصريون : هي في الآيتين لبيان الجنس كما في قوله تعالى (ما ننسخ من آية) .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٦) هذا الشاهد من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن =

وَاللَّامِ اثْنَا عَشَرَ مَعْنَى :

أحدها : الملك ، نحو (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١) .

والثاني : شبه الملك ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالِاخْتِصَاصِ^(٢) ، نحو « السَّرِيحُ لِلدَّائِمَةِ » .

والثالث : التعدي ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » .

والرابع : التعليل ، كقوله :

* وَإِنِّي لَتَعْرِفُونِي لَلَّذِي كَرَّكَ هِرَّةٌ^(٣) *

والخامس : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو قوله :

* مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ * — ٢٩٥

= على بن أبي طالب ، وقد مضى ذكره في باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وما ذكره

للمؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ *

الشاهد هنا في قوله « من مهابته » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل .

هذا ، وقد زاد قوم على معاني من التي ذكرها المؤلف ثامنا وهو المجاوزة كمن نحو قوله تعالى (فويل للقماسية قلوبهم من ذكر الله) أى عن ذكر الله ، وثاسعا وهو الانتهاء نحو قولك « قربت منه » أى إليه ، وعاشرا وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى (ونصرناه من القوم) أى عليهم ، وخرجها قوم على التضمين ، وزاد قوم معانى آخر لم نجد بدا من تركها ، لما في كل واحد منها من النظر .

(١) من الآية ٣٦ من سورة لقمان .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق ، نحو « الويل لنا كاشين » و « المذاب

للكافرين » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريبا في باب للفعول له (ش ٢٥٣) فارجع

إليه هناك .

٢٩٥ — هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن

سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميرا بالمدينة ، وقد روى =

= أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد في ضمن أبيات لابن ميادة يقولها في عبد الواحد هذا ، وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نَضَرَ الْحِجَارُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَضْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمُتَوَجِّحِ حُلُوِّ الشَّمَائِلِ مَا جِدِ
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ *

اللغة : « وملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية ، يعني امتدت سلطتك في هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسم بانها وهو رجل من العماقة ، وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى : (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو في جميع الأصول التي وقفنا على رواية الأبيات فيها بالجيم والراء المهملة ، ومعناه حفظ وحمل ، وذكر العيني وحده أنه بمعنى عدى ، وكأنه قرأه بالزاي « معاهد » بفتح الهاء أو كسرهما - اسم اسكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم .

المعنى : بقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطانتك لعادل قوى ، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانتك بعهد من أهلها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » ملك : فعل ماض مبني على ففتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول مفعول به للملك ، مبني على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول ، وبين مضاف و « العراق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ويثرب » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يثرب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمدحه من العرف لاعلمية والتأنيث المعنوي كما جاء في =

وأما (رَدِفَ آسَكُمُ)^(١) ، فالظاهر أنه ضَمَّنَ معنى اقترَب ؛ فهو مثل (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ)^(٢) .

== الآية السكرية فإنه علم على مدينة معينة كما علمت في لغة البيت ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالكسرة الظاهرة . كما فعل النابغة الذبياني في قوله « يوم حليلة » في الشاهد السابق « ملكا » مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب بالفتحة الظاهرة « أجار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل على معنى ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، معاهد : معطوف على مسلم وقد أجرى العطف ههنا على لفظ المعطوف عليه . فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لمسلم » فإن اللام فيه زائدة لمجرد التوكيد ، وذلك لأن « أجار » يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل ، والذي ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى (ردف لكم) زائدة هو أبو العباس المبرد ، وتبعه على ذلك قوم ، ولم يرتض هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف ، وقالوا : إن (ردف) ضمن معنى اقترَب ، فتعدى باللام كما تعدى اقترَب في قوله تعالى (اقترَب للناس حسابهم) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التي في قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطاً فَاسْتَرَحُوا

أصل الكلام : يا بُؤْسَ الحرب ، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذي تفيد أصله الإضافة ، وقد اختلف النحاة في انجرار مادخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام ، أم هو باللام ؟ والذي نرجحه لك أن تعتبر الجر باللام ، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضى للمدول عنه ، وأيضاً لما علم من أن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

والسادس : تقوية العامل الذى ضَعُفَ : إما بكونه فَرْعًا فى العمل^(١) ، نحو (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ)^(٢) (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)^(٣) ، وإما بِتَأْخُرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْثَا تَغْـبِرُونَ)^(٤) ، وليست المقوية زائدة محضة ، ولا مُعَدِّيَّةٌ محضة ، بل هى بينهما .

والسابع : انتهاء الغاية ، نحو (كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى)^(٥) .

والثامن : القسم ، نحو « لِّلّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلُ »^(٦) .

والناسع : التَّعَجُّبُ ، نحو « لِّلّهِ دَرْكٌ ا »^(٧) .

والعاشر : الصَّيْرُورَةُ ، نحو :

(١) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله « ساءنى ضرب على خالده » واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى فى أمثلة المؤلف ، واسم المفعول نحو قولك « زيد معطى للدرهم » وأمثلة المباعدة ، ومن أمثلته الآية الثانية فى أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٦) وتختص اللام المستعملة فى الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة ، وسر ذلك أنها تأتى خلفا للتاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى : (وتالله لأكيدن أصنامكم) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « لله درك » يدل على التعجب ، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هى الدالة على التعجب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التعجب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه فى باب التعجب هو الصواب ، وأما قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للسكل إلى ما للجزء ؛ فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية .

— ٢٩٦ — * لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

٢٩٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ *

اللغة : « لدوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يلد له ، مثل وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ومن شواهد استعمال الماضى من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النعاة فى باب النائب عن الفاعل :

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْكَ لِبِئْسَ بِذَلِكَ الْجُرِّوِ الْكِلَابِ

ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى فى سورة الصمد (لم يلد) وقول الشاعر :

إِذَا مَا أَنْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْثِيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنِّي أَنْ تُقَرِّئِي بِهِ بُدًّا

ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما فى بيت الشاهد « لدوا للموت » والموت : هو انتهاء الحياة بمحمود حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا للخراب » الخراب - بفتح الخاء المعجمة - هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار تعمر - بوزن فرح يفرح - إذا أهلت بسكانها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وحرك آخره بالضم لمناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « للموت » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا « وابنوا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب . الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا « فكلكم » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له = (٣ - أوضح المسالك ٣)

والحادى عشر : البَعْدِيَّة ، نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) (١) ،
أى : بَعْدَهُ .

= من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « يصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يصير ، وجملة يصير واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « للموت » وقوله « للخراب » فإن اللام فيهما ليست دالة على التعليل ؛ إذ لا يعقل أن أحداً يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علة الولادة هى الموت ، وإنما هذان أمران يصير المسأل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثا وحافزا .

ونظير ذلك قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) فإن الباعث الذى بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخذوه ولدا ، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدوا .
هذا ، وقد منع بعض النحاة أن تجيء اللام للصيرورة ، وزعم أنها لا تنفك عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام فى البيت وفى الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسر فى جعلهم اللام فى هذه الآية الكريمة بمعنى بعد : أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالذلول ، فلا تقام الصلاة إلا بعد الذلول ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا الرقبة ، وأفطروا الرؤيته » وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
لِطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَئْ نَيْلَةً مَعَا
أى بعد طول اجتماع .

والثاني عشر : الاستعلاء ، نحو (وَيَخْرِقُونَ لِلْذِّقَانِ)^(١) أى : عليها^(٢) .

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »^(٣) .

والثاني : التعدية ، نحو (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)^(٤) أى : أذهبته .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد مجيء اللام بمعنى على قول جابر بن حنى بن حارثة التغلبي :

تَفَاوَلَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَتَى لَهُ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ .

وخرجوا عليه قول الله تبارك وتعالى في قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام (فلما أسلما وتله للجبين) وتله : كبه وصرعه ، يعنى - والله أعلم - فلما انتقادا جميعاً لأمر الله تعالى وخضعا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه ، وذلك كما تقول : كبته على وجهه .

(٣) علامة باء الاستعانة أن تكون داخلة على الآلة التي يصنع بها الفعل ، نحو « نَجَرْتُ بِالْقَدُومِ » ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القدوم آلة للنجارة ؟ وهل الباء في البسملة من هذا القبيل مجازاً ؟ قولان ذكرهما الزمخشري ، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازاً ، لأن الفعل لا يتأتى على أتم وجهه وأكمله إلا بالاستعانة بالله ، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تحاشياً من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازاً .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرئ في هذه الآية (أذهب الله نورهم) وبهذه الآية الكريمة رد العلماء على المبرد والسهيلي اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقاً . وحاصله أنك إذا عدت الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحباً لدخول الباء ، ولا يلزم ذلك في التعدية بالهمزة ، فإذا قلت « ذهب بزيد » كنت مصاحباً لزيد في الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التعويض ، كـ « بَعْتُكَ هَذَا بِهَذَا »^(١) .

والرابع : الإلصاق ، نحو « أَمْسَكَتُ بِزَيْدٍ »^(٢) .

(١) باء التعويض تسمى باء المقابلة أيضاً ، وعلامتها أن تكون داخلة على الأعواض والأثمان حساً أو معنى ، فأما التي دخلت على العوض حساً فمثل قولك « بعْتُكَ هَذَا التَّوبَ بِهَذَا » فمدخول الباء هو العوض والتجز ، وأما التي دخلت على العوض معنى فمثل قولك « كافأت إحسانه بالشكر » أو « قابلت بره بمثله » ، أو بضعفه . فإن قلت : فإن أجد بين باء التعويض والباء الدالة على السببية التباساً ، فافرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ننظر إلى مدخول الباء ، فإن رأيته قد يعطى بعوض وقد يعطى مجاناً فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لا بد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية . لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه مجاناً ، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه متى حصل سببه .

ومن أجل هذا حمل أهل السنة الباء في قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) على أنها للعوض ، وحملوا الباء في قوله صلى الله عليه وسلم « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » على أنها للسببية ، فالآية السكرية تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجاناً فضلاً عن الله وإحساناً ، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً لدخول الجنة ، وبهذا تعلم أنه لا تعارض بين الآية والحديث .

(٢) اعلم أولاً أن الإلصاق أصل معاني الباء ، وبقاى ما يذكر من معاني الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيديوه : « وإنما هي للإلصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقي ، وإما مجازي ، وأن الإلصاق الحقيقي على ضربين ، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء - نحو قولك « سطوت بزيد » فإن « سطاً » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت معه معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول جئت بالباء ، نحو قولك « أمسكت بزيد » فإن هذا الفعل الذي هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعية^(١) ، نحو (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)^(٢) ،
أى : منها .

والسادس : المصاحبة ، نحو (وَقَدْ دَخَلُوا بِالسُّكْفَرِ)^(٣) ، أى : معه .

والسابع : المجاوزة ، نحو (فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا)^(٤) ، أى : عنه .

والثامن : الظرفية ، نحو (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)^(٥) ، أى : فيه ،
ونحو (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٦) .

والتاسع : البَدَلُ ، كقول بعضهم : « مَا يُسْرُنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا
بِالْعَقَبَةِ » أى : بدلها .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارِ)^(٧) ، أى : على قنطار .

= إلى المفعول به بنفسه فتقول « أمسكت زيدا » فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قولك « أمسكت زيد » يدل على أنك قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبس من ثوب أو نحوه ، وأما قولك « أمسكت زيدا » فإنه يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعت من التصرف ، فالباء جعلت الكلام نصا في المعنى الأول ، وأما الإلصاق المجازى فنحو « مررت بزيد » أى جعلت مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبت مجيء الباء للتبعية الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك ، واستدلوا بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، وبقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وعلى هذا يرى الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٤٣ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادى عَشَرَ : السببية ، نحو (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ)^(١) .
والثانى عشر : التأكيد ، وهى الزائدة ، نحو (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(٢) ،
ونحو (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)^(٣) ، ونحو « بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ » ،
ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ بِقَاتِلٍ »^(٤) .

ولـ « فى » ستة معانٍ :
(١) الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية ، نحو (فى أَدْنَى الْأَرْضِ)^(٥) ،
ونحو (فى بَضْعِ سِنِينَ)^(٦) .
أو مجازية ، نحو (أَقْدَرَ كَانَ لَكُمْ فى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ)^(٧) .
(٢) والسببية ، نحو (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَيْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(٨) .

-
- (١) من الآية ١٣ من سورة المائدة
(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا فى فاعل كفى
(٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا فى المفعول به
(٤) زيادة الباء فى المثال الأول مع المبتدأ وفى المثال الثانى مع خبر ليس
(٥) من الآية ٢ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم
(٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقية هى التى
يكون الظرف والمظروف فيها من الدوات ، وإن كانا جميعاً من أسماء المعانى نحو قوله
تعالى : (وَلَكُمْ فى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) أو كان الظرف من أسماء المعانى والمظروف من
أسماء الذات نحو قولك « المتقون فى رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى
كهنه الآية التى تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .
(٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم فى حديث
الإفك ، والحديث والكلام لا يسهما العذاب ، لاجرم كانت « فى » دالة على أن الحديث
والكلام سبب لمس العذاب الأليم .

- (٣) والمصاحبة ، نحو (قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ)^(١) .
 (٤) والاستعلاء ، نحو (لَا صَلْبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)^(٢) .
 (٥) والمُقَايَسَة ، نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)^(٣) ،
 (٦) وبمعنى الباء ، نحو :
 * بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالسَّكَلِي * — ٢٩٧

- (١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .
 (٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والذين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء
 هم الكوفيون وتبعهم القتيبي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في في هذه الآية
 الكريمة استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن الصلوب على الجذع بظرفية المظروف
 في الظرف ،
 (٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .
 ٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل ،
 فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت
 من الطويل ، وصدده قوله :

* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِمَّا فَوَارِسُ *

اللغة : « يوم الروع » اليوم الذي يفزع الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب
 « فوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل
 وهو وصف لمذكر عاقل « بصيرون » عارفون « الأباهر » جمع أبهر - بوزن جعفر -
 وهو عرق من المقاتل مكانه في الظهر « والسكلى » جمع كلوة أو كلية ، ولسكل
 حيوان كليتان .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من
 الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

وله « عَلَى » أربعة معانٍ :

أحدها : الاستعلاء^(١) ، نحو (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٢) .

والثاني : الظرفية ، نحو (عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ)^(٣) ، أى : فى حين غفلة .

والثالث : المُجَاوِزَة ، كقوله :

= الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بيركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وكان من حقه أن يمنع من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر نونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصرون وطعن مضاف ، و « الأباهر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والسكى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، السكى : معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن » فإن « فى » هنا بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً يتعدى بالباء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسین والتاء للتوكيد ، وليس دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء إما حقيقى كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وإما مجازى كما فى قوله تعالى : (أولئك على هدى من ربهم) وقوله سبحانه : (وإنك لعلی خلق عظیم) ، ومنه قولهم : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .

— ٢٩٨ — * إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ *

أى : عنى .

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام القعيف العقيلي ، يمدح حكيم بن المسيب القشيري ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

اللغة : « قشير » - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » للراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ، بنصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وينصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، قال عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

أَكَمَا يَنْعَتُنِي تُبْصِرُنِي عَمْرُكَ اللَّهُ أَمْ لَا يَبْقَى صِدْقُ

اللعنى : إذا رضيت عنى بنو قشير سرتنى رضاها ، وذلك لأنه يعود على بعضهم الجدوى ، وهذا متصل اللعنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيتَ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى إِنَائِمِهَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بحجواه مبنى على السكون فى محل نصب « رضيت » رضى : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعاقب بضى « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقد مر فى باب الفاعل أن جمع المذكر السالم ، وخاصة لفظ « بنو » يجوز عند قوم تأنيث الفعل للسند إليه ، وبنو مضاف و« قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله يمينى ، أو لعمر الله ما أحلف به « أعجبني » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أعجب =

والرابع : المصاحبة ، نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)^(١)
أى : مَعَ ظُلْمِهِمْ^(٢).

= مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « رَضِيتَ عَلَى » فإن « عَلَى » فيه بمعنى « عَنْ » وذلك من قبل أن الأصل فى « رَضَى » أن يتعدى بهن ، لا بعلى ، مثل قوله تعالى : (رَضَى اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقوله : (لَقَدْ رَضَى اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيتَ عَنِّي كَرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى لِسَانِهَا

وإنما عدى الشاعر فى بيت الشاهد « رَضَى » بعلى ، حملا على ضده الذى هو غضب ، فإنه يتعدى بعلى كما فى البيت الذى أنشدناه ، ومن سنن العرب أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله ، وهذا تخريج الكسائى لهذه العبارة فى هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضى فى هذا البيت معنى أقبل فعدها تعديته ، قال : « إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على » اهـ .

وذهب ابن هشام فى معنى اللبيب إلى أن الكلام على التضمنين ، لكنه جعل « رَضَى » مضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقي من المعانى التى ذكروها على ستة معان ، الأول أنها تأتى بمعنى اللام نحو قوله تعالى : (وَلِتَكْبَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) أى لهدايته إياكم ، والثانى أنها تأتى بمعنى عند نحو قوله سبحانه : (وَلِمْ عَلَى ذَنْبٍ) أى عندى ، والثالث أنها تأتى بمعنى من نحو قوله جل شأنه : (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) أى من الناس ، والرابع أنها تأتى بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (حَقِيقَ عَلَى أَلَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) أى حقيق بألا أقول ، والخامس أن تكون زائدة ، كما فى قول حميد بن ثور الهلالي : =

ولـ « عَنْ » أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : المجاوزة^(١) ، نحو « سِرْتُ عَنْ الْبَلَدِ » و « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ » .

والثاني : البُعْدِيَّة ، نحو (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)^(٢) ، أى : حالا بعد حال .

والثالث : الْأَسْتِعْلَاء ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ

نَفْسِهِ)^(٣) ، أى : عَلَى نفسه ، وكقول الشاعر :

٢٩٩ — لَأَهْ أَبْنُ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي

أى : عَلَى .

= أَبْنَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةً مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْعِصَاوِ تَرُوقُ

وجه الدلالة من هذا البيت أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه

« عَلَى » ونص سيوييه على أن « عَلَى » لا تقع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما في البيت

بأن « يروق » قد ضمن معنى تشرق .

المعنى السادس أن تكدين بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك : « فلان

يرتكب الآثام على أنه لا يقنط من رحمة الله » ومنه قول ابن الدمينة :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بَيْنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(١) المجاوزة إما حقيقية ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو

« سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت في المعاني نحو قوله تعالى (ومن

أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد (القتال) وخرج الدمامي الآية الكريمة

على أن (يبخل) قد ضمن معنى يبعد ، أى ومن يبخل فلنما يبعد الخير عن نفسه .

٢٩٩ — هذا الشاهد من كلام ذى الإصبع العدواني ، واسمه الحارث بن

محرب ، وكان قد نهشت حية إصبعه فشلت ، فلعب بذى الإصبع لذلك ، وما ذكره

للؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بنهماه :

لَأَهْ أَبْنُ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَحْزُونِي =

== اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا : لله أنت ،
 ولله درك ، ولله أبوك ، ولله ابن عمك - بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية
 لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من
 « لى » - وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن
 عمك ، بلام واحدة - وقد اختلف العلماء حينئذ في الساقط من اللامات والباقي منها ؛
 فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً ، والباقية هي اللام التي
 هي فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام
 التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء
 الكلمة ، والباقية هي لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة
 على الألف التي هي عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ،
 واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد
 علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا شذوذاً ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا
 الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قولهم « لحي أبوك » بمعنى
 لله أبوك ؛ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ،
 فلما رأيناهم فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان الجرور
 مضمراً أو مستغنياً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغنياً به ليست
 لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب
 - بفتح الحاء والسين جميعاً - كل ما يعده الإنسان من مآثره « ديانى » الديان :
 صيغة مبالغة من « دان فلان فلاناً » إذا أخضعه لنفسه ومملك أمره ، وكان بيده جزاؤه
 « تحزوني » تسوسني وتقهرني .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه ،
 والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف وعم
 من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية
 « أفضلت » أفضل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب
 وتاء المخاطب فاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عنى » جار ومجرور ==

والرابع : التعليل ، نحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)^(١) ،
أى : لأجله^(٢) .

= متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا ؛ حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فتخرونى » الغاء حرف عطف . تخزوا : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لتخزوا ، مبني على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن « عن » في قول الشاعر « لا أفضأت في حسب عنى » معناها الاستعلاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك في كتابه مغنى اللبيب ، قال : « لأن المعروف أن يقال : أفضأت عليه » اهـ . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكيت في كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجه آخر حاصله أن يكون « عن » باقيا على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حيث قال « يجوز أن يكون أفضأت مضمنا معنى تجاوزت في الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اهـ .

وفيه شاهد آخر ، وذلك في قوله « لاه » لأن أصله « لله » حذف لام الجر ، وأبقى عملها ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إما يتم على قول سيديويه الذى قدمنا بيانه في لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشري هذه الآية الكريمة على التضمين ، وقدره بما نحن بتاركى آلِهتنا صادرين عن قولك .

(٢) وقد بقي من معانى « عث » التى ذكرها النحاة ولم يذكرها المؤلف خمس معان :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) أى منهم .

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه^(١) (وما ينطق عن الهوى)

=

أى به .

وللكاف أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : التشبيه ، نحو (وَرَدَّةٌ كَالدَّهَانِ)^(١) .

والثاني : التعليل ، نحو (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)^(٢) أى : لهدايته إياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أَصْبَحْتَ ؟ فقال : كخَيْرٍ ،

أى : عليه^(٣) ، وَجَعَلَ مَدَى الْأَخْفَشِ قَوْلَهُمْ : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » أى : على ما أَنْتَ عليه^(٤) .

== الثالث : أن تكون بمعنى البدل ، نحو قوله تعالى (لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)

أى بدل نفس ، وفي الحديث « صومى عن أمك » أى بدلها .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك « رميت عن القوس » .

الخامس : أن تكون للظرفية ، نحو قول الشاعر .

وَأَسِرَّةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتَهُمْ

وَلَا تَكُ عَنْ حِمْلِ الرُّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية

للكريهة للتشبيه ، وأن المقصود بقوله سبحانه (واذكروه) طلب الهداية ، فوضع

الخاص - وهو طلب الذكر - موضع العام الذى هو طلب الهداية ، وكأنه قيل : فاهتدوا

هداية مماثلة لهدايته إياكم .

(٣) سيأتى للمؤلف فى فصل يعقده آخر هذا الباب للكلام على حذف حرف الجر

أن يذكر أن رثبة سئل : كيف أَصْبَحْتَ ، فأجاب « خير والحمد لله » بحذف حرف

الجر وبقاء الاسم مجرورا ، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف فى هذا الكلام للتشبيه ،

وأن الكلام على حذف مضاف ، وكأنه قال : كصاحب خير .

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة فى محل جر بالكاف التى

بمعنى على ، وأنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره لاجل لهما من ==

والرابع : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو (لَيْسَ كَذَلِكِ شَيْءٌ)^(١) ، أى : ليس شيء مثله^(٢) .

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية ، مكانيةً أو زمانيةً ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)^(٣) ، ونحو (أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)^(٤) ، ونحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » ونحو (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)^(٥) . وإنما يُجَرُّ بحتى فى الغالب آخرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخرٍ ، كما مثلنا ؛ فلا يقال : « سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا »^(٦) .

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام : كن على الحال الذى أنت عليه ، ويجوز أن تكون ما زائدة ملغاة ، وأنت : ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور ، وهو فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كأنت ، أى كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه ، أى استمر على ما عرف عنك وفيه أعراب أخرى نكتفى منها بهذين .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانى الكاف المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بما ، ومثلوا له بقولهم « سلم كما تدخل » وقولهم « صل كما يدخل الوقت » ومن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السيرافى وابن الحبار والمؤلف فى المغنى .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة - ومنهم المؤلف فى المغنى - أن إلى تجيء بمعنى

=

الفاء - وهو الترتيب - واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

ومعنى كى التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم ، ومعنى مُذْ وَمُنْذُ ابتداء
الغاية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

— ٣٠٠ — * أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُنْ دَهْرَ *

= وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شُعْبَا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهُمَا
شُعْبَا وبدا : موضعان ، قالوا : أراد أنت التى حببت شعبا فبدا ، ويدل على أنه
أراد الترتيب الذى تدل عليه فاء العطف أنه يقول بعد هذا البيت :

حَلَلْتُ بِهِذَا حَلَّةً بَعْدَ حَلَّةٍ بِهِذَا ، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا
فإلى فى قوله « إلى بدا » دالة على الترتيب ، وإلى فى قوله « إلى » لوصل حببت
ببدا المتكلم ، فالحرفان - وإن كانا بلفظ واحد - مختلفان فى المعنى ، وبهذا قد يعتذر
عما قد يقال : إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين ، لأن محل المنع من تعلق
الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى فى المرتين ، أما إذا اختلف
المعنى كما هنا فكأنه - بسبب اختلاف المعنى - حرفان - ولا مانع من تعلق حرفى جر
مختلفى المعنى بفعل واحد .

وقد خرج قوم البيت على أن « إلى » متعلق بمحذوف يقع حالا من « شعبا »
والتقدير : وأنت التى حببت شعبا مضافا إلى بدا ، وهذا هو التضمين فى أحد صوره .
وخرجه جماعة آخرون على أن « إلى » بمعنى مع ، أى حببت شعبا مع بدا .

٣٠٠ — هذا الشاهد من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد تقدم ذكره فى
تعليقاتنا أول هذا الباب برواية الكوفيين (ص ٢٢) ، ويقال : هو موضوع ،
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَيْنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ *

اللغة : « قنة » - بضم القاف وتشديد النون - هى أعلى الجبل ، و « الحجر »
بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم - منازل تمود بناحية الشام عند وادى القرى ،
و « أقوين » أى خلون من السكان ، و « حجج » جمع حجة - بكسر الحاء المهملة
فيهما - وهى أنسة .

وقوله :

* وَرَبِّعَ عَقَتِ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ * — ٣٠١

= الإعراب : « لمن » اللام حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلي بآل الجنسية وجعلته كالنسكرة ، وقنة مضاف « الحجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أقوين » أقوى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مذ » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حجيج » مجرور بمذ ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقوى « ومذ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذحجيج .

الشاهد فيه : قوله « مذحجيج » وقوله « مذدهر » فإن الحجيج جمع حجة وهي السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرهما بمذ ، ومذ هنا لا ابتداء الغاية الزمانية لكون الزمن المجرور بهما ماضيا ، وقد ذكرنا لك في الموضع الذي أحلناك عليه أن الكوفيين يروون « من حجيج ومن دهر » ويستدلون بالبيت على أن « من » تأتي لا ابتداء الغاية الزمانية ، وأن البصريين ينكرون ذلك ، ثم منهم من ينسكرك ثبوته بته ، ومنهم من ينسكرك هذه الرواية التي رواها الكوفيون ، ويذكر أن الرواية الصحيحة « مذحجيج ومذ دهر » كما رواها المؤلف هنا .

٣٠١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، وما ذكره

المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ *

اللغة : « قفانبك » قد ورد هذا المطلع في طويلة امرئ القيس اللامية المعلقة ،

=

وذلك قوله :

(٤ — أوضح المسالك ٣)

والظرفية إن كان حاضراً ، نحو « مُنْذُ يَوْمِنَا » وبمعنى مِنْ وإلى معا
إن كان معدوداً ، نحو « مُنْذُ يَوْمَيْنِ » .

= قِفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسِيقِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوَّمَلِ

«وربع» الربع - بفتح فسكون - المنزل والدار ، ويروى «ورسم عفت آثاره»
والرسم - بفتح فسكون أيضاً - مابقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وعفت: درست
وانمحت معالمها ، والآثار : جمع أثر ، ويروى « عفت آياته » والآيات : جمع آية ،
وهي العلامة التي بها يستدل بها على موضع نزول القوم « أزمان » جمع زمن - بفتح
الزاي والميم جميعاً - وهو الوقت .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال : الألف منقلبة عن
نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الشاعر حال الوصل كحال الوقف «نبك» فعل مضارع مجزوم
في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبك ،
وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان »
الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على حبيب « ورابع » الواو حرف عطف ،
رابع : معطوف على حبيب أيضاً « عفت » عفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على
الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والتاء للتأنيث
« آثاره » آثار : فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب
العائد على الربع مضاف إليه « منذ » حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب
« أزمان » مجرور بمنذ ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله « منذ أزمان » حيث دخلت « منذ » على لفظ دال على الزمان
والمراد به الزمان الماضي ؛ فدلت على ابتداء الغاية الزمانية ، وهو دليل للكوفيين على
أن « منذ » قد تسكون لابتداء الغاية الزمانية .

وَرُبَّ لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا ، وللتقليل قليلاً^(١) ؛ فالأول كقوله عليه الصلاة^(٢) والسلام : « يَا رَبُّ كَاسِيَّةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : « يَا رَبُّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ » والثاني كقوله :

٣٠٢ — أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً ، وهم أكثر النعاة ، وثانيهما زعم أنها للتكثير دائماً ، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث على أن « رب » فيهما للتكثير ، وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف ، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو وداثهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسياً في الدنيا .

ومن مجيئها للتكثير أيضاً قول امرئ القيس :

أَيَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ أَهْوَتْ وَلَيْلَةٌ بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ
وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلاً .

٣٠٣ — نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزيدوا في التعريف به عن ذلك للمقدار ، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبى ، وأن من حديثه أنه لقي امرأ القيس بن حجر في بعض الغارات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاينة .

وبعد هذا البيت قوله :

=

= وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَجَّـلَّةٌ لَا تَنْقَضِي لِأَوَانٍ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَتَمَانٍ

اللغة : « الأرب مولود - البيت » أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم روح الله وكلته التي ألقاها إلى مريم ، عليه السلام ا وروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذي لم يلد له أبوان آدم أباً البشر عليه الصلاة والسلام ، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقال الله تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله « لم يلد له » هو هنا بفتح ياء المضارعة وسكون اللام التي هي عين الكلمة وأصلها الكسر ، وقد اعتبر يلد اعتبار كنف وغذ ونحوهما من كل كلمة ثلاثية ثانياً مكسور ؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثاني للتخفيف « وذى شامة غراء في حروجه - البيت » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكامل شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صيرورته بداراً ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية البهاء والنور كما أن الشاب في غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمة ذهاب نوره ، ونقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين ، والغراء : أنفى الأغر ، وهى البيضاء ، وحر الوجه - بضم الحاء وتشديد الراء - ما بدا من الوجنة ، والجللة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل ، وهو التغطية ، ومعنى قوله « لا تنقضي لأوان » أنه ليس لها أوان تنقضي فيه ، والمقصود أنها لا تذهب في وقت من الأوقات .

الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « مولود » مبتدأ ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو حرف زائد لتأكيد لصوق الصنة بالموصوف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لبس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « له » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد على المولود مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس تأخر عن خبرها =

فصل : من هذه الحروف ما لَفْظُهُ مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية ، وهو خمسة :

أحدها : الكاف ، والأصحح أن اسميتها مخصوصة بالشعر^(١) ، كقوله :

مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود ، فإن جعلت الجملة في محل ، جر كنت قد أتبت لفظ الموصوف ، وإن جعلت الجملة في محل رفع كنت قد أتبت محل الموصوف ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب محذوف ، وتقدير الكلام : ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لاحتاج له من الإعراب « يلد » يلد : مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المآلى بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به ليلد مبنى على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وجملة يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التقليل ، ألا ترى أن المولود الذى ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو عيسى عليه السلام ! وكذلك ذو الولد الذى لم يولد من أبوين هذه المثابة ، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام .

(١) ذكر المؤلف في المعنى أن القول بأن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيبويه ، وقد قال كثير منهم الفارسي والأخفش : يجوز أن تجعل الكاف اسماً بمعنى مثل في سمة الكلام ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن تعرب الكاف اسماً بمعنى مثل خبراً عن المبتدأ مبدئياً على الفتح في محل رفع ، و « الأسد » مضاف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشري الضمير المجرور بنى من قوله تعالى : (إني خالق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه) راجعاً

— ٣٠٣ — * يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ * *

= إلى الكاف التي في (كهيئة) وقد علمنا أن الضمير لا يرجع إلا إلى الأسماء ، وقد رد ابن هشام ذلك على الزمخشري بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسماً لسمع نحو « مررت بكالأسد » يعني لدخل عليه حرف الجر ؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة ، ونستبعد أن يريد الباء بخصوصها من بين حروف الجر ، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف ، كما ستسمع فيما ترويه لك من الشواهد .
قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وهذا الرد في غاية الضعف ؛ لوجهين : الأول : أنه لا يلزم من تخلف علامة معينة من علامات الاسم عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها ، والوجه الثاني : أنه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف ، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج * يضحكن عن كالبرد للنهم * وما سندكره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة .

٣٠٣ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، وهو يصف فيه نسوة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَلَا تَلْهَيْنِي الْيَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي
بِيضٌ ثَلَاثٌ كَغَمَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ
* تَحْتَ عَرَائِينَ أَنْوْفٍ شُمٍّ *

اللغة : « أبو الصهباء » كنية رجل ، و « أقصى همي بيض » جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد ، و « غماج » جمع نعجة ، وبها تكفي العرب عن المرأة ، وبها فسر قوله تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة) و « جم » بضم الجيم - جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها ، و « يضحكن عن كالبرد - البيت » البرد - بفتح الباء والراء جميعاً - حب الغمام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغار ، ويقال له « حب المزن » أيضاً « النهم » الذائب ، قال الجوهري « انهم البرد والشحم : ذاب » شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في الجلاء واللطافة « تحت عرائين أنوف شم » العرائين : جمع عرائين ، وهو ما تحت مجتمع الحاجيين من الأنف ، والشحم - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم ، وهو وصف =

= من الشمم ، والشمم - بفتح الشين والميم الأولى جميعا - ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، فإن كان عمة احديداب فهو القنا ، والأنف أقوى .

الإعراب : « يضحكن » يضحك : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد على التعاج فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث ، والصفة الأولى هي متعلق الجار والمجرور في قوله « كنعاج جم » وقوله « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » السكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بضحك ، والسكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المتهم » صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فإن السكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

وهنا أمران لابد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة :

الأمر الأول : أن العلماء أجمعوا على أن السكاف تأتى اسما بمعنى مثل .

الأمر الثانى : بعد اتفاقهم على مجيء السكاف اسما بمعنى مثل اختلفوا : هل يختص ذلك بضرورة الشعر أولا ؟ فذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وهؤلاء جوزوا في نحو قولك « زيد كالأسد » أن تكون السكاف حرف جر ، وأن تكون اسما بمعنى مثل أضيف إلى الأسد ، قالوا : والدليل على صحة ماذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه في كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذى الرمة :

أَبَيْتُ عَلَى سَيِّ كَثِيبًا ، وَبَعْلُمَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَدْبَحُ طَحْ

فإن السكاف في قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذى هو على عليها ، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم :

ونظيره قول امرئ القيس يصف فرساً :

وَرُحْمًا يَكَابِئُ الْمَاءَ يُجَنَّبُ وَسْطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَبَقِ =

والثاني والثالث : عَنْ وَكَلَى ، وذلك ^(١) إذا دخلت عليهما « مِنْ » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بَكَانَ الْمَاءُ » ووجه الاستشهاد دخول الباء على الكاف .

وقول الكسيت بن زيد الأسدي :

عَلَيْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِّنَ الْأَذَىِّ لَمْ تُوزِ الْمُنُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَذْتَمُونُ وَأَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَاطٍ كَالطَّاعِنِ يَهْلِكُ فِيهِ الرِّيتُ وَالْفُتُلُ

وقول امرئ القيس بن حجر أيضاً :

وَلِإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ ، وَلَمْ يَفْلَيْكَ مِثْلُ الْمَغْلَبِ

وقول الشاعر :

تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَذْرِ ، لَا ، بَلْ

فَاقَ حُسْنًا مِّنْ تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الأبيات بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه ؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقم دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل ، فاعرف هذا وكن منه على ثبت ، والله تعالى المستول أن يفعلك به .

(١) قد تبع المؤلف في تحديد الموضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما - ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » في قوله :

* حَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا *

وسنذكره كاملاً في آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ آتياً .

— ٣٠٤ — * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي *

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي ، وما ذكره المؤلف محز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيثَةً *

اللمعة : « دريثة » الدريثة - بفتح الدال - الغرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي ، وتحتل جملة « أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيثَةً » معنيين ؛ أحدهما أنه وصف نفسه بكونه فارساً شجاعاً وأنه يصبر على الجلاد ويقم في معمة الحرب حين يفر الأبطال وينهزم السكاة ، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ، وتراعى عليه نبالهم ، فتارة تأتيه من ههنا ، وتارة تأتيه من ههنا . والمعنى الثاني : أن أصحابه المحاربين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برابطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإقدام والمهارة فيه « من عن يميني » أراد من جهة يميني .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف ، وكأنه قد قال : والله لقد أَرَانِي - إلخ ، واللام واقعة في جواب القسم المقدر ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَرَانِي » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد كما هنا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للمتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛ فلا تقول : ضربتني ولا أكرمتني - بقاء المتكلم - وإن أردت هذا المعنى قلت : ضربت نفسي ، وأكرمت نفسي ، كما قال أبو الطيب المتنبي :

وَأَكْرَمُ نَفْسِي لِنَفْسِي إِنْ أَهْنَتْهَا وَحَقِّكَ لَمْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

« للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريثة الآتي ، وكان أصله وصفاً ، فلما تقدم أعرب حالا « دريثة » مفعول ثانٍ لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيثَةً » وكأنه قد قال : تحيثي هذه الرماح =

وقوله :

* ٣٠٥ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا *

= من جهة يمينى تارة ، وعن مضاف ويمين من « يمينى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المحذوف المدلول عليه بما تقدم « وأماى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أمام : معطوف على يمينى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يمينى » فإن عن فى هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت فى دخول من على عن قول مزاحم العقيلي يصف قطاة ، وهو الشاهد الآتى رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما فى قول الشاعر الذى سبقت الإشارة إليه فى ص ٥٦ .

كَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعٌ
٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي ، يصف قطاة ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَزَائِءٍ مَجْهَلٍ *

اللمعة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به الغدوة ، والضمير المستتر فيه عائد إلى القطاة ، و « تم » أى : كمل ، وقوله « ظمؤها » هو بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل » أى : تصوت ، و « قَيْض » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة - هو القشر الأعلى للبيض ، و « بَزَائِءٍ » بزائين بينهما ياء مشناة - بمعنى يبداء ، =

= وىروى فى مكانه « بىءاء » ، وقوله : « مجهل » أى : قفر لىس فىها أعلام يهتدى بها .

المعنى : ىذكر أن هذه القطاة ذهبى من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء ، وذهبى عن قشر بىضها الذى أفرخ تاركه إياه بىءاء لا يهتدى فىها بعلم .

الإعراب : « غدى » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار مبقى على فتىح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنىن لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنىث المسند إىله مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدى ضمىر مستتر فىه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا اللىب وما قبله من الأىبات « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علىه » على : اسم بمعنى فوق أو عند مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذى بمعنى صار ، وعلى مضاف وضمىر الغائب العائد إلى بىض القطاة مضاف إىله مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف زمان منصوب بغدى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض مبنى على الفتىح لا محل له من الإعراب « ظمؤها » ظم : فاعل تم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمىر الغائبة العائد إلى القطاة مضاف إىله مبنى على السكون فى محل جر ، وما المصدرى مع ما دخلت علىه فى تأویل مصدر مجرور بإضافة بعد إىله ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمها « تصل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمىر مستتر فىه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو حرف عطف مبنى على الفتىح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قىض » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله « من علىه » السابق « بىزءاء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وبىزءاء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نىابة عن الكسرة لأنه =

والرابع والخامس : مُنْذُ وَمُنْذُ ، وذلك في موضعين :
أحدهما : أن يَدْخُلَا على اسمٍ مرفوعٍ ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ » ،
أو « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » وهما حينئذٍ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس ،
وقيل : ظَرَفَانِ ، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة^(١) .

= لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث الممدودة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة
لـ « محمل » صفة لـ « محمل » صفة لـ « محمل » صفة لـ « محمل » صفة لـ « محمل »
الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر
عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمعي ، وقيل : معناه عند ،
وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) في إعراب « مذ يومان » من قولك « ما رأيته مذ يومان » أربعة مذاهب
ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائلها ، ونحن نذكرها لك تفصيلاً ، ونذكر
لك الذين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول - وهو مذهب أبي العباس المبرد وأبي على الفارسي وابن السراج
وقوم من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب - وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا
كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، فإن كان الزمان ماضياً فمعناها أول المدة ، وهما على
كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيته منذ
يومان » فكأنك قد قلت : أمد انقطاع رؤيتي إياه يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته
مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ انقطاع رؤيتي إياه يوم الجمعة .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم
الزجاجي - وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ
مؤخر ، ومعناها بين وبين مضامين ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد
قلت : بين وبين لقائه يومان ، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحمل
على عدم الأخذ به ، وأفل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محذوفات كثيرة ، وأن
العرب لم يصرحوا بشيء من هذه المقدرات في موضع أى موضع من كلامهم .

القول الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء =

والثاني : أن يَدْخُلَا على الجملة ، فعملية كانت ، وهو الغالب ، كقوله :
 ٣٠٦ — * مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ * *

= والسبيلى - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان تامة محذوف ، فإذا قلت « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت مذ كان يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيت منذ كان يوم الجمعة .

القول الرابع - وهو مذهب لبعض الكوفيين - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، وأصل كل واحد منهما مركب من « من » التى هى حرف جر ، ومن « ذو » الموصولة التى بمعنى الذى فى لغة طيء ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذى هو يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذى هو يوم الجمعة .
 والخلاصة أن فى نحو قولك : « ما رأيت منذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها للبصريين ، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر ، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان المحذوفة ، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف ، وقد عرفت نسبة كل رأى من هذه الآراء الأربعة إلى الذى ذهب إليه ، وننبهك الآن إلى أن ما عدا رأى الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التكلف والتعسف فى التقدير ما يبعدك عن أن تأخذ به ، فليكن رأى الأول هو رأى الذى نقره ونرى لك أن تأخذ به .

٣٠٦ - - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يرئى فيه يزيد بن المهلب ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* فَسَمَّا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

اللغة : « ما زال مذ عقدت يده إزاره » يروى فى مكان هذه العبارة « ما زال مذ شد الإزار بكفه » ويكفى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

== أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « سما » شب وارتفع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للعلماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد أئمننا بحملتها في شرحنا على الأئمنونى (١ / ٢٣٢) وقد رجحننا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خماسى ، إذا أئفع » وما قاله فى الصراح : « يقال : غلام رباعى وخماسى ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : مباعى ، ولا سداسى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اهـ .

المعنى : وصف يزيد بن المهلب بأن غايل النجاة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المفاوير والأبطال حتى الوقت الذى تتخيل فى أمثاله أعلام المستقبل العظيم .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد الموصوف بهذا البيت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بزال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « يدا » يدا : فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضاف إليه « فسما » الفاء حرف عطف سما : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة ==

أو اُنْمِيَّةٌ ، كقوله :

٣٠٧ — * وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ * *

= الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الأشبار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله « مذ عقدت » حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها .

وفي قوله « فأدرك خمسة الأشبار » شاهد تعرفه في باب العدد ، وذلك في قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدَا *

اللغة : « يافع » هو الغلام الذي ناهز العشرين ، ويقال : يفع وأيفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فكأنهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه « وليدا » هو الصبي « وكهلا » الكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين « وأمردا » هو من لم يثبت في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر ، فإن بلغ الحد ولم يثبت شعره فهو ثط .

الإعراب : « ما » نافية « زلت » زال : فعل ماض ناقص مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمها مبنى على الضم في محل رفع « أبغى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المال » مفعول به لأبغى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع الذي هو أبغى وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب عامله أبغى السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف ، إلى =

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق^(١).

= الجملة ، والتقدير : منذ زمن كوني يافعا ، ومن العلماء من أعرب « مذ » مبتدأ فهو مبنى على السكون في محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذي هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بغائى الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما في قول المؤلف : « وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق » ، وسنفصل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حكى العلماء - وتبعهم المؤلف في كتابه معنى اللبيب - أن من النحاة من ذهب إلى أن مذ ومنذ - إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما في الشاهد رقم ٣٠٦ ، أو جملة اسمية كما في الشاهد رقم ٣٠٧ - يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين ، وأن كلا منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير قول الشاعر « مذ أنا يافع » : أمد بغائى المال وقت أنا يافع ، وتقدير قول الآخر « مذ عقدت يداه إزاره » : أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يداه إزاره ، وإليك نص عبارة ابن هشام في المغنى ، قال « الحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية وللمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، قيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر » فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف في أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما ، فما جعله متفقا عليه في أوضح المسالك جعله المشهور في معنى اللبيب ، ولعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح المسالك ، أو لعله اطلع عليه من قبل ولكنه لم يعبأ به لكونه يرى القول باسميتهما ضعيفا لا ينهض للاعتداد به في مقابل القولين الأولين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في مذ ومنذ أمهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر ؟ وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أحدها أن منذ أصل ، ومذ فرع عنه بحذف النون ، وهو قول الجمهور ، وثانيهما أن كلا منهما أصل برأسه ، وهو قول ابن ملكون ، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل ، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف ، والمقرر أن الحرف لا يتصرف وهو قول المالقي .

فصل : تَزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » وَ « عَنْ » وَالْبَاءُ ؛ فَلَا تَسْكُفُهُمْ^(١)
 عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، نَحْوُ (مِمَّا خَطَبْتَهُمْ)^(٢) (عَمَّا قَلِيلٍ)^(٣) (فَبِمَا نَقْضِهِمْ)^(٤)
 وَبَعْدَ « رَبِّ » وَالسَّكَافِ ؛ فَيَبْقَى الْعَمَلُ قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ :
 * رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ *

(١) ذكر ابن مالك أن « ما » قد تدخل على الباء فتسكفها عن العمل ؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية في قوله :

فَلَيْسَ صِرْتُ لَا تُحْيِرُ جَوَابًا فَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ
 فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَيْءٍ مِثْلَ وَعَظٍ بِالصَّمْتِ إِذْ لَا يُجِيبُ
 وَذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى « مِنْ » فَتَسْكُفُهَا ، وَلِذَا دَخَلَتْ عَلَى
 الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي قَوْلِ أَبِي حِيَةَ الْخَمِيرِيِّ :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ السَّكْبَشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ مُتَلَقِي الْأَسَانَ مِنَ الْقَمْرِ
 وَالْجُمْهُورُ يَرُونَ أَنَّ « مَا » إِذَا دَخَلَتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا
 الْمُؤَلِّفُ - وَهِيَ الْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَعَنْ - لَمْ تَسْكُفْهُ أَصْلًا ، وَهِيَ يُوَلُّونَ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ
 وَنَحْوَهَا عَلَى أَنَّ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ أَوْ مِنْ ،
 فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : فَبَرِئْنَا إِيَّاكَ ، وَتَقْدِيرُ بَيْتِ أَبِي حِيَةَ : وَإِنَّا لَمِنْ ضَرْبِنَا السَّكْبَشِ .
 وَزَادَ جَمَاعَةٌ أَنَّ « مَا » تَزَادُ بَعْدَ اللَّامِ أَيْضًا فَلَا تَسْكُفُهَا عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، وَاسْتَدَلُّوا
 بِقَوْلِ الْأَعَشِيِّ مِيعُونَ بْنُ قَيْسٍ :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ فَإِنْ لِمَا كُلُّ شَيْءٍ قَرَارًا

يريد : فَإِنْ لِكُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٥ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَمِنْ الْآيَةِ ١٥٥ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

٣٠٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَدِيِّ بْنِ الرَّعْلَاءِ الْفَسَائِي ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ

صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

(• — أَوْضَحَ السَّالِكُ ٣)

* بَيْنَ بُصْرَى وَطُعْنَةٍ نَجْلَاءَ *

اللغة : « صقيل » أى مجلو ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقات السيف أصقله صقلا - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عمه وراه فيها بحيرا السكاهن النصرانى وعرفه وحذر عمه عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد - على أحد معنيين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحداً فى اللفظ فى قوة للعدد لأنها ذات أجزاء ومحللات كثيرة ، الثانى : أن هناك مضافا محذوفا ، والتقدير : « بين أما كن بصرى » والطعنة النجلاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « بسيف » جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » نعت لسيف ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وطعنة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، طعنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث الممدودة ، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً رب وهو قوله « ضربة » محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » برب ، مع دخول « ما » عليها .

وقوله :

٣٠٩ - * كَمَا النَّاسِ يَجْرُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

٣٠٩ - هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الحمداني ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ *

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان في الأشباه والنظائر ص ٧ و ٨ وانظر تخريجها في ذلك الموضع .

ويروى * كما الناس مظلوم وظالم * ومعنى الروایتين واحد .

والبيت المستشهد بعجزه من كلمة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء عنده ، فأتى حريم بعد ذلك عمرأ وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذه منه ، فأبى عمرو ، فرجع حريم ، وأول هذه الكلمة قوله (كما في أمالي أبي على القالي ١٢٣/٢ بولاق) :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَعْرِضْ لِمَتَلَفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ

اللمعة : « نصير » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه الحليف أو ابن العم « مجرم عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ، ونكون وإياه يداً على من ناوأه ؛ لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « نصير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لنصير منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومولى مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ونعلم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نعلم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح =

والغالبُ أن تَسْكُفُهُمَا عن العمل ، فيدخلان حينئذٍ على الجمل ، كقوله :
٣١٠ — * كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخْنُهُ مَضَارِبُهُ * *

= لا عمل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد إلى المولى اسم أن مبنى على الضم في محل نصب « كما » السكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره السكرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى نعلم « مجرور » بالرفع - خبر ثان ، لأن ، مرفوع بالضممة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجرور على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول « وجارم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، جارم : معطوف على مجرور عليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث جر قوله « الناس » بالسكاف مع اقترانها بما السكافة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وقوله « مجرور » خبر بعد خبر كما علمت في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالسكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل السكاف الجر ، بل قد يبق هذا العمل كما في هذا الشاهد .

٣١٠ — هذا الشاهد من كلام نهشل بن حري ، يرثى أخاه مالكا ، وكان قد قتل في جيش على يوم صفين ، وما ذكره المؤلف ههنا محز بيت من الطويل ، وصدره قوله :
* أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ *

اللغة : أراد بعمر وعمر بن معديكرب الزبيدي ، وسيفه الصمصامة « أخ ماجد » تقول : مجد الرجل يمجد مجداً فهو ماجد - من باب نصر - ومجد يمجد مجادة فهو مجيد - من باب كرم - إذا كان ذا مجد ، والمجد - بفتح فسكون - العز والرفعة ، ونيل الشرف ، والكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالآباء ، والمجادة أيضاً : الحسن الخلق السمح « لم يخزني » لم يوقعني في الخزية ، والخزية - بفتح الخاء والزاي حمياً - ما يستعيا منه ، ويكون خزاه وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضحه « يوم مشهد » بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء - اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه ، يريد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر وذكر المناقب لم أستعنى من ذكر هذا الأخ لسكونه ماجداً كريم الأصول ، وقد يكون أراد بيوم المشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يخز به أنه لم ينسكل عنه ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه .

= الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ماجد » نعت لأخ مرفوع بالضممة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يخزني » يخز : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم ياء المضارعة من ذى الحمزة ، فإن قرأته بفتح ياء المضارعة فعلمة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والنون للوقاية ، وياء التثنية مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بـ يخزى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « مشهد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف كاف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سيف » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسيف مضاف و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب و « تخنه » تخن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخن مبنى على الضم في محل نصب « مضاربه » مضارب : فاعل تخن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل المضارع الذي هو تخن وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافأها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تخنه مضاربه » في محل رفع خبر المبتدأ كما اتضح لك ذلك في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية :

وَلَوْ جَاوَرْنَا الْعَامَ سَمَرَاهُ لَمْ نُبَلِّ عَلَى جَذِينَا أَلَّا يَصُوبَ رَبِيعُ
لَقَدْ عَلِمْتَ سَمَرَاهُ أَنَّ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعٌ

والشاهد فيهما قوله « كما ماء السماء نجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها

« ما » فكفتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

ومن مجموع الشواهد (٣٠٩ ، ٣١٠ وما أنشدناه) تسكمل الدلالة على أن اقتران

« ما » بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها .

وقوله :

٣١١ - * رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ *

والغالبُ على «رُبَّ» المكفوفة أن تدخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت^(١).

٣١١ - هذا الشاهد من كلام جديمة الأبرش ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ *

اللغة : «أوفيت» معناه نزلت ، و «علم» أى جبل ، و «شمالات» بفتح

الشين ، جمع شمال ، وهى ريج تهب من ناحية القطب .

الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محـ

له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذى يقتضيه وهو الدخول على الاسم

وجره ، ومهيء لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل ، مبنى على السكون لا محـ له من

الإعراب «أوفيت» أوفى : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره لا محـ له من

الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع «فى» حرف جر مبنى على

السكون لا محـ له من الإعراب ، «علم» مجرور بـفى ، وعلامة جره الكسرة

الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوفى «ترفعن» ترفع : فعل مضارع مبنى على

الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لا محـ له من الإعراب ، ونون التوكيد الخفيفة حرف

مبنى على السكون لا محـ له من الإعراب «ثوبى» ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب

بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وثوب

مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شمالات» فاعل ترفع

مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «ربما أوفيت» حيث كـف ما «رب» عن عمل الجر ،

والدليل على أن «ما» كـفتها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبقت لها عملها لدخلت

على الاسم فجـرته .

(١) إنما غلب دخول «رب» للمتصلة بما الكافة على الجملة الفعلية التى فعلها ماضٍ

لأن أصل «رب» التقليل أو التكثير ، وهما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مضارع مُنزَلٍ منزلة الماضي لتحقق وقوعه ، نحو (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ^(١) .

وَنَدَّرَ دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

— ٣١٢ — * رُبَّمَا الْجَمِيلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ *

= المضارع مستقبلا ، وهو مجهول - قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرماني أن «رب» المكشوفة لا تدخل إلا على ماض ؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فيما أن يكون المضارع مؤولا بالماضي ، وإما أن يقدر مدخولها ماضيا ، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضي المقدر كما تسمعه في الكلام على الآية الكريمة .

(١) من الآية ٣ من سورة الحجر ، وقد قيل في تخريج الآية : إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فدخلها ماض محذوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفي هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثاني : أنه لا بد بعد ذلك التقدير من تخريج يود على حكاية الحال الماضية .

قال المؤلف في كتابه « مغنى اللبيب » في مباحث « ما » ما نصه : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فألحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله * ربما أوفيت في علم * لأن التأكيد والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرماني في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا ، مثل قوله تعالى : (ونفخ في الصور) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو « يود » - مخرج على حكاية الحال الماضية ؛ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمنع دخولها على الاسمية ، خلافا للمارسى ، ولهذا قال في قول أبي دواد * ربما الجمال المؤبل فهم * ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شيء هو الجمال » اهـ .

— ٣١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادى ، والذي ذكره المؤلف ههنا

=

بيت هو صدر من الخفيف ، وعجزه قوله :

حتى قال الفارسي^(١): يجب أن تُقدَّر « ما » انما مجروراً بـ « رُبَّ » بمعنى شيء ، و « الجامل » خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة لما ، أى : رُبَّ شيء هو الجامل المؤبِّل .

* وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ *

اللغة : « الجامل » اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « المؤبِّل » المعد للقتية ، و « عناجيح » جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهى الخيل الطويلة الأعناق ، و « المهار » بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وحر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « المؤبِّل » نعت للجامل مرفوع بالضممة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عناجيح : معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول « رب » المكفوفة على الجملة الاسمية أصلاً ، ولهذا اضطر إلى جعل « ما » - فى هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور المحل رب ، وجعل قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : رب شيء هو الجامل ، وفيهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ؛ فيكون مدخول رب مفردا ، وقد ذكر ذلك المؤلف .

فصل : تُحَذَفُ « رُبَّ » ويبقى عملُها ، بعد الغاء كثيراً ، كقوله :

٣١٣ - * فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرَضِعَ *

= فإن قلت : فما منعكم أن تجعلوا - على قول أبي على الفارسي - قول الشاعر « الجامل المؤبل فيهم » جملة من مبتدأ هو الجامل وخبر هو قوله « فيهم » وهذه الجملة في محل جر صفة لما .

فالجواب أنه إنما منعنا من ذلك أننا لو ارتكبناه لكانت جملة النعت خالية مما يربطها بالمنعوت ، لكننا لما قدرنا الضمير الذي جعلناه مبتدأ كان هو العائد على انعرت فربط جملة النعت بمنعوته .

٣١٣ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلِ *

الالفة : « طرقت » يريد زرتها ليلاً ، والطروق : الإتيان في الليل « مرضع » هي التي لها طفل ترضعه « تمائم » جمع تيممة ، وهي المعادة التي كانوا يعلقونها على جبهة الصبي ، وكانوا يزعمون أنها تقيه من العين « محول » اسم فاعل من « أحول الصبي » إذا مر عليه من عمره حول ، وكفى بذى تمائم محول عن الصبي ، وكفى بألهيتها عن ابنها الصغير عن شغف من يزورها به وشدة ولوعها ، حتى إنها لتنسى من لم تجر عادة النساء بنسيانه ، وهو ابنها .

الإعراب : « فَمِثْلِكَ » الغاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مثل : مفعول به اطرقت الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة والمقدرة بعد الغاء ، ومثل مضاف وضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « حُبْلَى » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت المحل ، ومجرور بكسرة مقدرة على الألف إن راعيت اللفظ منع من ظهورها التعمد « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طَرَقَتْ » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مرضع : معطوف على حبلى ، والرواية المشهورة فيه =

وبعد الواو أ كثر^(١) ، كقوله :

== بالجر فترجح في حبل اعتبار اللفظ، لكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً ، وتجوز في موضع الجر والنصب جميعاً « فألهيتها » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ألهى: فعل ماضٍ معطوف على طرقت ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبة العائدة على المثل مفعول به مبني على السكون في محل نصب « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذى » مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تائم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذي تائم ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قتللك » حيث جر « مثل » رب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير . ونظير هذا البيت قول المتنخل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، وهو من قصيدة طويلة ثابتة في « جمهرة أشعار العرب » :

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمٍ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل في النكرة الجر بنفسها ، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التي تعمل الحذف . فلما نابت عنها عملت عملها ، ولا يمكن أن تعتبر هذه الواو واو العطف ، لأنها تقع في أول الكلام كما ترى في الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك ، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هي التي تعمل الجر ، وإنما عامل الجر رب مقدرة ، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص ، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً ، وإذا كانت الواو ليست هي عامل الجر لزم أن تقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به ، وإنما قدرنا الجر رب لأننا رأينا رب يجوز ظهورها مع الواو فيقال : « ورب ليل » و « ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ اتَّخَذَتْ بَكْرَ *

والذي ينقض قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها في نحو « وليل » =

— ٣١٤ — * وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ *

= ونحو « وبلد » أنا رأينا العرب تجر بر ب محذوفة وليس في الكلام عوض منها كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي ، وكما في قول الشاعر :

مِنْكَ أَوْ خَيْرَ تَرَكَتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

ورأينا العرب أيضاً تجر الاسم النسكرة بعد بل وبعد الفاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تجر ، وهذان الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن الواو ، ولو كان حرف منها نائبا عن رب وعوضا عنها لم يجوز أن يظهر في الكلام معها ؛ لأن العوض لا يذكر مع المعوض .

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرئ القيس من معلقته التي مضى الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْمُؤَمِّرِ لَيْبَتَلِي *

اللمعة : « كموج البحر » شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما ينالك من الخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحدها سدل ، مثل ستر وستور « ليبتلى » ليختبر ويمتحن ، وأراد ليرى ما عندى من الشجاعة والجرائية وعدم اللبالة بما يظهر من الهول وأسباب الفزع .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها « كموج » السكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالسكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أرخى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول مضاف وضمير الغائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا رب المحذوفة =

= «على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی أيضا ، وأنواع مضاف و «المحوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه تنحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وهذا نظير قول يـل الآخر : «أبى الله أن أسمو بأـم ولا أب *» وأن المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخی السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرئ القيس بن حجر في العلقمة أيضا :

وَبَيْضَةِ خِذْرِ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرُ مُنْجَلٍ

الشاهد فيه : قوله «وبیضة خدر» حيث جر بیضة رب المحذوفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرئ القيس في العلقمة أيضا :

وَقَرِيبَةَ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلٍ مَنِي ذُلُولٍ مُرَحَّلٍ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْمَيِّرِ قَفَرٍ قَطَمْتُهُ بِهِ الذُّبُّ يَعْوِي كَالْخَلِيعِ الْمُعَلِّلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أقوام» وقوله «وواد» حيث جر قوله «قربة»

وقوله «واد» رب محذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

الشاهد في قوله : «وبلدة» حيث جر لفظ بلدة رب المحذوفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائي :

وَلَيْلٍ بِهِمْ قَدْ تَسَرَّ بَلْتُ هَوْلُهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنَّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

الشاهد في قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ،

وهذا أكثر من أن تحصي الشواهد عليه .

وبعد « بَلْ » قليلا ، كقوله :

٣١٥ — * بَلْ مَمَّهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَمَّهٍ *

وبدونهنَّ أقلَّ ، كقوله :

٣١٦ — * رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ *

٣١٥ — هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام رؤبة بن العجاج .

اللمة : « مَمَّه » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة - هي اللمازة البعيدة الأطراف ، وإنما سموها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفرع والهول يأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جيت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هباب ولا وجل . الإعراب : « بل » حرف عطف دال على الإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مَمَّه » مفعول به لقطعت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة مع بقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مَمَّه » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بل مَمَّه » حيث جر « مَمَّه » برب المحذوفة بعد « بل » . وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج أيضا (أنشد أوله ابن منظور في ص ب ب) :

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُمْدٍ وَأَصْبَابٍ قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِمَسْفٍ جَوَابٍ

وقول رؤبة بن العجاج أيضا :

بَلْ بَلَدٍ مِلْهُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وقول سؤر الذئب (ورواه ابن منظور في ح ج ف) .

* بَلْ جَوْنِ تَيْهَاءَ كَظْمٍ الْحِجَمَتُ *

٣١٦ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف

هنا هو صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ *

اللغة : « من جلله » قيل : معناه من عظمه في نفسى ، وقيل : معناه من أجله .
 الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال
 المحل بالحركة التى تقتضيها رب التى حذقت وبقى عملها ، ورسم مضاف و « دار »
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » وقف : فعل ماض مبنى على فتح
 مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل
 رفع « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طلله » طلل :
 مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل
 مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وحجلة وقفت من الفعل وفاعله فى
 محل رفع صفة لرسم دار أو فى محل جر صفة له أيضا تبعا للفظ الموصوف ، « كدت » كاد :
 فعل ماض دال على المقاربة مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
 وتاء المتكلم اسم كاد مبنى على الضم فى محل رفع « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضممة
 مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
 « الحياة » مفعول به لأقضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على
 السكون لا محل له من الإعراب « جلله » جلى : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة
 الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أقضى ، وجلى مضاف وضمير الغائب العائد
 إلى الرسم مضاف إليه ، وحجلة أقضى وفاعله فى محل نصب خبر كاد ، وحجلة كاد واسمه
 وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » برب محذوفة من غير
 أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها .

ومن كلام المؤلف نفهم أن عمل رب الجر وهى محذوفة على أربع مراتب :
 المرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير فى كلام العرب ، وفيه
 خلاف البصريين والكوفيين الذى ذكرناه (ص ٧٤) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الفاء ، وهذا كثير فى نفسه ، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة الأولى .

الثالثة : أن يكون ذلك بعد بل ، وهذا دون المرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحذفُ غيرُ «رُبَّ» ويبقى عمله ، وهو ضربان :
(١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رؤبة : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » جواباً لمن قال له :
كَيْفَ أَصْبَحْتَ^(١) ؟

(٢) وَقِيَّاسِيٌّ ، كقولك^(٢) : « بَكَمُ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » أى : بِكَمْ

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهداً على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو
الشاهد رقم (٢٣٥) وقد ذكر المؤلف فى معانى السكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف
أصبحت ! فقال : تكثير ، يريد أصبحت على خير .
(٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياساً فى ثلاثة عشر موضعاً ، ذكر المؤلف
رحمه الله منها ثلاثة ، وبقي عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم بدون عوض ، نحو « الله لأفعلن » .
الثانى : فى جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ، نحو « زيد »
فى جواب من قال « بمن اهتديت » .
الثالث : فى العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف
منفصل بلو ، كقول الشاعر :

* مَتَى عُدْتُكُمْ بِنَا وَلَوْ فِثَّةٍ مِنَّا *

الرابع : أن يكون المجرور معطوفاً على آخر بحرف منفصل بلا ، كقول الشاعر :
مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا
الخامس : أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف
المحذوف ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جواباً لمن قال « اهتديت بزيد » .
السادس : أن يكون المجرور مسبوقاً بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف
المحذوف ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .
السابع : أن يكون المجرور مسبوقاً بإن ، وفى الكلام السابق عليه مثل الحرف
المحذوف ، نحو « تمسك بأحسنهما خلقاً ، إن على وإن عمرو » .
الثامن : لام التعليل إن جرت كى المصدرية وصلتها ، نحو « جئت كى أعلم » .

مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافاً للزجاج في تقديره ^(١) الجرّ بالإضافة ، وكقولهم : « إنَّ
فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرَةِ عَمْرًا » أى : وفي الحجرة ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قدَّرَ
العطف على معمولي عاملين ^(٢) ، وقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ »

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رغبت أن أتسك » و « عجبت
أنك مستمر في ضلالك » .

العاشر : العطف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذى يصلح لدخول الجار
عليه ، وهو الذى لم ينتقض نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازوه
سبويه ولم يجزه جماعة من النحاة ، والشواهد على وروده كثيرة ، منها قوله :
مَشَائِصُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا
وقوله :

بَدَا لِي أَنِّي أَتَيْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
ووجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالباء الجارة ، وورد ذلك في فصيح كلام
العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » ربما توهم أنه
أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .

(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد
تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح ،
الثاني : أنهم اشتروا في الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر ؛ فلو كان الجر
بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه ، وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار
لما بعدها .

(٢) العامل في « الدار » هو فى ، والعامل في « زيدا » هو إن ؛ لأن زيدا اسم
إن ، فالدار وزيدا معمولان لعاملين مختلفين ، فلو قلت « إن فى الدار زيدا والحجرة
عمرا » بجر الحجرة ونصب عمرو - وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجرورا
بحرف جر محذوف ، لأنك لو جعلته مجرورا بالعطف على الدار ، وعمرا معطوفا على
زيدا كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمرا ، على معمولين هما الدار وزيدا ، لعاملين
مختلفين هما فى وإن ، والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يميزه =

فَطَالِحٌ « حكاه بونس^(١) ، وتقديره : إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ فَقَدْ صَرَّحَ بِطَالِحٍ .

هذا باب الإضافة^(٢)

== سيديويه وأنصاره لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين ، فأما الأخفش فإنه لا يمتنع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فلهذا أجاز أن تحمل الحجرة معطوفا على الدار المجرورة بفي وعمر معطوفا على زيدا الواقع اسما لأن ، فاعرف هذا .
(١) وحكاه سيديويه « إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا » بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا ، وحكاه أيضاً « إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا » بنصب الأول ورفع الثاني على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح .

(٢) الإضافة في اللغة : مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس بن حجر السكتدي :
فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظَهْرَنَا إِلَى كِلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَقَّبٍ
يريد : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها .

والإضافة في اصطلاح النحاة : « إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه » .

ولا يكون المضاف إلا اسما ، لسببين : الأول أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين ، وقد علمت أن التنوين لا يدخل إلا في الأسماء ، والثاني أن العرض من الإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافا .

والأصل أن المضاف إنيه يكون اسما بسبب كونه محكوما عليه في المعنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء ، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافا إليها في عدة مواضع . ولكنها عند التحقيق في التأويل باسم هو مصدر المسند أو السكون العام كما تعلم ، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه المواضع ، وهي أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ :

الأول : أسماء الزمان ، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة =

= الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله جل شأنه (إذا جاء نصر الله والفتح) ومن ذلك قول الشاعر .

كَأَنَّ حِينَ عَازَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْنَحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
الموضع الثانى : كلمة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لقوة إيهامها ومشابهتها لأسماء الزمان فى صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق على كل زمان ، واصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام ، ومن ذلك قول الله تعالى (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) وقوله سبحانه (وأخرجوهم من حيث أخرجوكم) وقوله سبحانه : (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) وقوله (الله أعلم حيث يجعل رسالته) وقوله (إنه يراكم هو وقيله من حيث لا ترونهم) .

الموضع الثالث : لفظ آية - بمعنى علامة - لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ، ألا ترى أن الأزمنة علامات للأحداث وكونها ، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقا فى الوجود ، وما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن صعق :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا
وقول الآخر :

بِآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَلِيلَ شُعْمًا كَأَنَّ عَلَى سَفَا بَكِيمًا مُدَامَا

الموضع الرابع : لفظ « ذو » التى بمعنى صاحب ، أضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية فى قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو المال » .

ومعنى قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك . وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست اسماً بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذى ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنها تعلم أن « ذو » التى بمعنى الذى ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيء خاصة ، وتعلم =

تَحْذِفُ من الاسم^(١) الذى تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ ،

= مع ذلك أن الكثير فى كلامهم استعمالها بالواو فى الأحوال كلها على أنها مبنية ، وأيضاً فهى فى حاجة إلى عائد من جملة الصلة لها ، وليس فى « تسلم » ضمير يعود إلى « ذى » فإن حاولت تقديره ضميراً منصوباً بتسلم محذوفاً منعك من ذلك أن « تسلم » فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به ، وإن حاولت أن تجعله ضميراً مجروراً بباء حق يصير التقدير « اذهب بذى تسلم به » منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول ، وأن متعلق الحرفين الجار الموصول والجار للعائد ليس متعدياً فى المادة ، ومن شرط حذف العائد المجرور بحرف جر أن يتعد معنى الحرفين وأن يتعد متعلقهما مادة ، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ما لا يبيح لك أن تفضله على القول المشهور .

(١) الذى يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجباً ، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فأما التنوين الظاهر فيكون فى الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول : درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين القدر فيكون فى الاسم المنوع من الصرف كدراهم ودينانير ومصاييح ، تقول : دراهم زيد ، ودينانير بكر ، ومصاييح الطريق . وثانيها النون المعوض بها عن التنوين ، وذلك فى موضعين ، أحدهما المثنى نحو « عصوان ، ورحيان ، ودرهمان » تقول : عصواك ، ورحياك ، ودرهماك ، وثانيهما جمع المذكر السالم نحو « مستوطنون ، وساكنون » تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها « ال » المعرفة ، وذلك فى الإضافة المحضة مطلقاً ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً أو لم يكن واحداً منهما لكن كان المضاف إليه مقترناً بالصح أن تبقى ال فى المضاف نحو « المستوطننا عدن » و« الساكننا مصر » ونحو « الضاربو زيد ، والآخذو ماله » ونحو « الضارب الرجل » فأما إذا كان المضاف مفرداً والمضاف إليه غير مقترن بال فيجب حذف ال من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت « ساكن مصر وآخذ مالى » ولم يجوز أن تقول « الساكن مصر ، والآخذ مالى » . =

كذلك في ثوبٍ ودرّاهم. « ثوبٌ زَيْدٍ » و « درّاهمُهُ » ومن نُونٍ تلي علامة الإعراب ، وهي نون التثنية وشبهها ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي كَلْبٍ)^(١) ، و « هَذَانِ ابْنَا زَيْدٍ » ونونُ جمع المذكر السالم وشبهه ، نحو (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ)^(٢) و « عَشْرُو عَمْرٍو » ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب ، نحو « بَسَاتِينُ زَيْدٍ » و (شَيَاطِينُ الْإِنْسِ)^(٣) .
ويُجرُّ المضاف إليه بالمضاف ، وفاقاً لسيبويه . لا بمعنى اللام ، خلافاً للزجاج^(٤) .

= والضرب الثاني : ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً ، وذلك تاء التأنيث بشرط ألا يقع حذفها في لبس ، نحو عدة وإقامة ، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر التاء - وقد قال الله تعالى (وإقام الصلاة) وقال الشاعر :

إِنْ ائْتَلَيْتَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَأَنْجِرْ دُوا وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
بحذف التاء من (إقامة) في الآية الكريمة ، وحذف التاء من « عدة » في البيت .

(١) من الآية ١ من سورة المسد (٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام

(٤) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجحه التأخرون كما ترى في كلام المؤلف - وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو درهمك وكتابي وديناره ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثاني : أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .

القول الثالث : أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام ، وهو قول الزجاج .

الرابع : أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه ذهب ابن الباذش ، ويرده أنا

لانجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلّقاً يتعلق به .

فصل : وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى « مِنْ » بكثرة ، وعلى معنى « فِي » بقلة^(١).

(١) اعلم أولا أن كون الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة - هي اللام ، ومن ، وفي - هو ما رآه ابن مالك تبعا لطائفة من النحاة ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلا ، ولا هي على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » - وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من - هو على معنى اللام التي للاستحقاق ، لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في ، فالأقوال في هذه المسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن أكثر ما تجيء الإضافة على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكر إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك في نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « دراهم خالد » والاختصاص في نحو « لحام الفرس » و « حصير المسجد » و « قناديل الدار » ولم يذكروا لهذا النوع ضابطا عاما ، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام .

وبلى هذا النوع في السكثرة أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا - وتبعهم المؤلف لهذا النوع ضابطا مؤلفا من شقين ، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، والثاني أن يكون المضاف إليه صالحا للاخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى المعداد نحو « ثلاثة أبواب » وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو « ثلاث مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى المقدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شبر أرض » .

وبلى هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في ، وجعلوا لهذا النوع ضابطا ، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف ، إما مكانا نحو قوله تعالى (يا صاحبي السجن) ونحو قولك « عثمان شهيد الدار » وقولك « قتل المعركة » وإما زمانا ، نحو قوله =

وَصَابِطُ التي بمعنى « في » : أن يكون الثاني ظَرْفًا للأول ، نحو (مَكْرُ اللَّيْلِ)^(١) و (يَا صَاحِبِي السَّجْنِ)^(٢) .

والتي بمعنى « مِنْ » : أن يكون المضاف بِعَضِ المضاف إليه وصالحًا للإخبار به عنه ، كـ « خَاتَمِ فِضَّةٍ » ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه يقال : هذا الخاتم فضة .

فإن انتفى الشرطان معا ، نحو « تَوْبُ زَيْدٍ » و « غُلَامُهُ » و « حَصِيرِ الْمَسْجِدِ » و « قِنْدِيلُهُ » أو الأول فقط ، نحو « يَوْمَ الْخَمِيسِ » أو الثاني فقط ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص .

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواع :

(١) نوع يفيد تعرّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ « غُلَامِ زَيْدٍ » وتخصّصه به إن كان نكرة ، كـ « غُلَامِ امْرَأَةٍ » ، وهذا النوع هو الغالب .

== تعالى (تربص أربعة أشهر) وقوله جلت كلمته (بل مكر الليل) وقولك « هذا عمل النهار » و « هذا عبث الصبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين ، وتبعهم ابن مالك ، وجرى المؤلف مجراه .

والذى أحب أن أنمك إليه هو أن الإضافة - عند القائلين بأنها على معنى حرف - قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلاً قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولكون المضاف إليه في كل منهما ظرفاً للمضاف يصح أيضاً أن تكون على معنى في ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف

(٢) ونوع يفيد تخصّص المضاف دون تعرفه^(١) ، وضابطه : أن يكون المضاف مُتَوَغَّلًا في الإبهام كغَيْر ومِثْل إذا أُريدَ بهما مُطلق المائلة والمغايرة^(٢) ، لا كَمَا لَهُمَا ؛ ولذلك صَحَّ وصف الفكرة بهما في نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ » أو « غَيْرِكَ » .

وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّة ؛ لأنها أفادت أمراً معنويًا ، ومَحْضَةً ، أى : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف^(٣) صفة

(١) المراد بالتخصّص تقليل الشيوخ ، ألا ترى أن كلمة « غلام » وكلمة « كتاب » عامتان بحيث يشمل الغلام الرجل وغلّام المرأة ، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرها ، فإذا قلت « غلام رجل » قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعمين الذى تفيدته الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعمين الذى تفيدته الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبي حيان « تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جعل القسم قسماً ، وذلك لأن التعريف تخصيص ، فالإضافة إنما تفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » اهـ .

(٢) مما هو متوغل في الإبهام فلا تفيد الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً : شبهك ، وتربك ، وضربك ، وخذنك ، ومحوك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً أن يكون وصفاً ، وأن يكون مشبهاً للمضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملاً والمضاف إليه معموله .

فخرج باشتراط كونه وصفاً المصدر المقدر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة محضة ، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر :

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَازِرًا فَيْكَ مَنْ عَهْدَتْ عَذُولًا =

= وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولا لأجله إضافته محضة ، خلافا للرياشي .

وخرج باشتراط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته في نحو قولك « محمد أفضل القوم » إضافة محضة عند أكثر النحاة ، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ، وخالف فيه من المتأخرين الجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيديويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيديويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة . وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضي ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ محضة ، وخالف في هذا الكسائي ، وخلافه موضح في باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضي » ونحو « كاسب عياله » فإن إضافته حينئذ محضة .

فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالاً ، وهي على التفصيل أكثر ؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو « ضارب زيد - الآن ، أو غدا » أو معموله المضمرة نحو « راجيك - الآن أو غدا » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منجار النوق ، وشراب العسل - الآن أو غدا » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى .

الثاني : اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله ، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك « مضروب العبد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائماً وفي اللفظ أحياناً .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها ، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الحيل » و « عظيم الأمل » و « حسن الوجه » ونحو « معتدل القامة » و « مستقيم الخلق » وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل .

تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال ، وهذه الصفة ثلاثة أنواع : اسم فاعل ، كـ « ضَارِبُ زَيْدٍ » و « رَاجِعُهَا » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » و « مُرَوِّعُ الْقَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنُ الْوَجْهِ » و « عَظِيمُ الْأَمَلِ » و « قَلِيلُ الْحَيْلِ » .

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وَصْفُ الْمُسْكِرَةِ بِهِ فِي نَحْوِ (هَذِيكَ بِالْبَيْتِ الْكَفْبَةِ)^(١) ، وَوُقُوعُهُ حَالاً فِي نَحْوِ (ثَانِي عَطْفِهِ)^(٢) ، وقوله :

٣١٧ — * فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِنًا *

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ — هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي ، يصف تأبط شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه الكأمة في آخر باب المفعول المطلق ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ كَيْلُ الْهَوَجْلِ *

اللغة : « أتت » الضمير المؤنث للمستتر يعود إلى أم تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبط شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء المهملة ، ومعنى هذا المركب الإضافي حديد القلب جرىء الجنان ، وقوله « مبطناً » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهداً » - بزنة عنق - معناه قليل النوم ، و « الهوجل » هو الثقل الكسلان ، أو الأحق .

المعنى : يقول : إن هذا الفتى - الذي هو تأبط شرا - قد ولدته أمه ذكي القلب حديده ضامر البطن خبيثه ، لا ينام الليل إذا نام الكسلان .

الإعراب : « فَأَتَتْ » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب أنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وتاء التأنيث حرف دال على تأنيث =

ودخول « رُبَّ » عليه في قوله :

٣١٨ — * يَا رُبَّ غَا بِطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * .

== المسند إليه لا محل له من الإعراب « به » جار ومجرور متعلق بأى « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و « الفؤاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « شهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بسهد مبنى على السكون في محل نصب « ما » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نام » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ليل » فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وليل مضاف و « الهوجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة « نام ليل الهوجل » في محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإنه أضاف الصفة المشبهة التي هي « حوش » إلى فاعلها ، وهو قوله « الفؤاد » فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا ، بدليل مجيئها حالا من الضمير المجرور بالباء في قوله « به » ، وقد علمت أن الحال في الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله .

٣١٨ — هذا الشاهد من كلمة الجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصراني التغلبي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَأَقِي مُبَايَدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا *

اللغة ؛ « غابطنا » الغابط : اسم فاعل من الغبطة — بكسر فسكون — وهى أن يتعنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتعنى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعمى ؛ هو من الغبطة وهى السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم ليوعد وحرّم « مباعدة » أراد بعدا عنكم « حرمانا » — بكسر فسكون — أحد مصادر قولك « حرمت فلانا كذا أحرمه » — من باب ضرب — إذا منعه .

المعنى : يقول لأحبابه : كثير من الناس يغبطوننى على محبتي لىكم وولوعى بكم ==

== ويتمنون أن لو كانوا في مكاني ؛ لأنهم يظنون أن سيدنا لن منكم جزاء هيأهم وكفاء غرامهم ، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئا من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حباهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أو هو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا - إلخ « رب » حرف جر شبه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وغابط مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « يطلبكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو « لاقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباحدة » مفعول به للاقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباحدة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرمانا : معطوف على مباحدة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب .

الشاهد فيه ؟ قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، برب ، وأنت قد علمت أن « رب » تختص بجر النكرات ؛ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفاً ؛ إذ لو استفاده لم تدخل عليه « رب » .

والدليلُ على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك « ضَارِبُ زَيْدٍ » : ضاربُ زيداً ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رَفْعَ الْقُبْحِ .

أما التخفيفُ فيحذفُ التنوينُ الظاهر ، كما في « ضَارِبِ زَيْدٍ » ، و « ضَارِبَاتِ عَمْرٍو » و « حَسَنِ وَجْهِهِ » ، أو الْمُقَدَّرُ كما في « ضَوَارِبِ زَيْدٍ » و « حَوَاجِّ بَيْتِ اللَّهِ » ، أو نون التثنية ، كما في « ضَارِبَاتِ زَيْدٍ » ، أو الجمع ، كما في « ضَارِبُو زَيْدٍ » .

وأما رَفْعُ الْقُبْحِ ففي نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ فإن في رفع « الْوَجْهِ » قُبْحٌ خُلُوُ الصِّفَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يعود على الموصوف ، وفي نصبه قُبْحٌ لإجراء وصف القاصر مُجَرِّى وصف المتعدّي ، وفي الجر تخلصٌ منهما ، ومن ثمَّ امتنع « الْحَسَنُ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ الرِّفْعِ ، ونحو « الْحَسَنُ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ النِّصْبِ ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز وتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وغير مُحَضَّة ؛ لأنها في تقدير الانفصال .

فصل : تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول « أل » على المضاف في خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بـأل ، كـ « الْجُنْدِ الشَّعْرِ » وقوله :

٣١٩ — * شِفَاءٌ ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ *

٣١٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، فقتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبعث =

الثانية : أن يكون مُضَافًا لما فيه « أل » ، كـ « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ، وقوله :

٣٢٠ — * لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى *

= برأسه إلى سليمان ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَبَانَا بِهِمْ قَتَلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ *

اللغة : « أبانا » معناه جعلناهم بواء ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالثأر . و « الحوائم » جمع حائمة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش .

المعنى : يقول : أخذنا بترائنا عند من كانت لنا عندهم ثارات ، وفعلنا منهم فعله عظيمة بمن كانوا قد قتلوه من قومنا ، وليس فى دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولا عج أحزاننا ؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قومنا ، وإن القتل وأخذ الثأر إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أبانا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلَى » مفعول به لأباء « وما » الواو واو الحال ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الشافيات » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف الاسم للمقترن بأن لسكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفاً .

٣٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= * بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلْأُسْرٍ وَالْقَتْلِ *

= اللفظة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر ، و « أفقية » جمع قفا ، وهو مؤخر العنق ، وقوله « ملأ سر » أصله « من الأسر » ، لحذف النون وهمزة الوصل ، وهذا شائع في كلامهم .

وانظر إلى قول أبي صخر الهذلي :

كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَتَقَنَّ سِيرًا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

نَجِيَيْنِ تَقْضِي الْهَوَىٰ فِي غَيْرِ مَا نَمَى وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ لِلْمَاعِطِ
أراد « من الكاشحين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً :

وَمَا أَنَسَ مِلْأَشْيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ
أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول المغيرة بن حنبل :

إِنِّي أَمْرُوٌّ حَنْظَلِي حِينَ تَذْسُبُنِي لَا مِلْعَتَيْكَ وَلَا أَخَوَالِي الْعَوَقُ
أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذى الأصبع العدواني :

أَجْعَلُ مَالِي دُونَ الدُّنَا غَرَضًا وَمَا وَهَى مِلْأُمُورٍ فَأَنْصَدَعَا
أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب المتنبي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجَنٌّ فِي زِيٍّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرِهَا شَخُوصُ الْجِبَالِ

أراد « من الجن » ؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم ، ومن شعر الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الحذف ، وهذا يدل على أنه شائع غير منسكّر .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أفقية » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على =

الثالثة : أن يكون مُضَافًا إلى ضمير ما فيه « أل » كقوله :

٣٢١ - * أَوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَةٌ *

= الألف منع ظهورها التعذر « بما » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة « الآمال » مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول « ملأ سر » جار ومجرور متعلق بجاوز « والقتل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفية العدى » حيث أضاف الاسم للقرن بأل، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفا وكون المضاف إليه مضافا إلى مقترن بأل .
٣٢١ - وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* مَيِّ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالاً *

اللافة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما - المحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده - من باب علم يعلم - إذا أحببته « المستحقة » التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وممادح « صفوة » صفوة الشيء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصه ولبابه « أرج » مضارع « رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطمع فيه « نوالا » أى عطاء ، ومثله النائل .

المعنى : أنت - دون سائر الناس - التي تستوجبين خالص محبتي وباب سودتي . بما أودعك الله تعالى من محاسن ، وبما شغف قلبي بك ، وإنى لأمنحك هذه العبة الخالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ؛ فلا مطمع لي في شيء مما يطمع فيه المحبون .

الإعراب : « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل =

الرابعة : أن يكون المضاف مُثَنَّى ، كقوله :

— ٣٢٢ — * إِنَّ يَفْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ *

== مبتدأ ثان مبني على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءاً من الضمير على ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءاً فهو مبني على الكسر في محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « مني » جار ومجرور متعلق بقوله المستحقة « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، إن : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بقوله أرجو « نوالا » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هي أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستحقة صفوه » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، وهو قوله المستحقة ؛ لكونه وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود .

٣٢٣ — وهذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنِّي لَأَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمْ بِغَنِي *

اللغة : « يغنيا عنى » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي « المستوطنا عدن » اللذان اتخذنا عدناً وطناً وموضع إقامة ، وعدن - بفتح العين والdal جميعاً - بلد باليمن ، وذكر في محيط الفيروز ابادى أنها جزيرة باليمن « بغنى » الغنى : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يغنى - بوزن رضى رضى .

المعنى : إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذنا عدناً موطن إقامة قد استغنيا عنى ، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي ؛ فإننى دائماً الحاجة إليهما ولست مستغنياً عنهما قط . ==

الخامسة : أن يكون جمعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعْرَبُ بِمَجْرَفَيْنِ وَيَسْلَمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ وَيُخْتَمُّ بِنُونٍ زَائِدَةٍ تَحْذِفُ الْإِضَافَةَ ، كما أن المثنى كذلك ، كقوله :

— ٣٢٣ — * لَيْسَ الْأَخِلَّاءُ بِالْمُضْنَى مَسَامِعِهِمْ *

= الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط محذوم بإن وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله يغنيا « المستوطنا » بدل من ألف الاثنين - تخریجاً على اللغة الفصحى - مرفوع بالألف نيابة عن الصمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإننى » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلحق الأفعال والحروف عند اتصالها بباء المتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وباء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لست » ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله غنى الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « عنهما » جار ومجرور متعلق بغنى أيضاً « بغنى » الباء حرف جر زائد ، غنى : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المستوطنا عدن » حيث أضاف الاسم للمقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن ؛ وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً دالاً على مثنى : وفي قوله « يغنيا المستوطنا عدن » شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مثنى ، وذلك على لغة أكلوني البراغيث - وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل .

٣٢٣ - لم أقف لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ *
(٧ - أوضح المسالك ٣)

= اللغة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفي القرآن الكريم (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو) « بالمصنئ » المصنئ : جمع مصنع ، وهو اسم الفاعل من « أصنعى فلان إلى حديث فلان » إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه « مسامعهم » للمسامع : جمع مسمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الآذان « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى يسعى بين المحبين لإفساد قلوبهم .

المعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصفون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحمهم ، ومحل الثقة من نفوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « بالمصنئ » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسبر لا محل له من الإعراب ، المصنئ : خبر ليس ، وهو مضاف ومسامع من « مسامعهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إلى الوشاة » جار ومجرور متعلق بقوله المصنئ السابق « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبنى على السكون فى محل رفع « دوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « رحم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجلة كان واسمه وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم - الذى هو انتفاء الحلة عمن يعنى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء - من المذكور ، وتقدير الكلام : إن لم يكن الوشاة دوى رحم وإن كانوا - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « المصنئ مسامعهم » حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها ، وهو مسامعهم ؛ لسكون المضاف جمع مذكر سالماً .

وَجَوَّزَ الْفَرَّاءَ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْحَلِيِّ بِأَلٍ إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا^(١)، كـ «الضَّارِبِ زَيْدٍ» و «الضَّارِبِ هَذَا» بِخِلَافِ «الضَّارِبِ رَجُلٍ» وَقَالَ لِلْبَرْدِ وَالرَّمَانِيُّ فِي «الضَّارِبِكَ» وَ «ضَارِبِكَ»^(٢): مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفِضَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ:

(١) سواء أكان المضاف إليه علما نحو «الضارب زيد» أم كان اسم إشارة نحو «الضارب هذا» أم كان اسما موصولا نحو «الضارب الذي كان عندنا أمس» أم كان ضميرا نحو «الضاربك» أم كان مضافا إلى معرفة نحو «الضارب غلامك» وحجة الفراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم الحلي بأل إلى اسم مقترن بها، زعم أنه لافرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها . والجمهور يقتضون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب، لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة، لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف، وكنا أحرياء بمقتضى هذا الأصل ألا نحيز إضافة الاسم الحلي بأل لا إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى الحلي بأل، خروجا عن أصل القياس الذي أشرنا إليه، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس، فإنه لا يجوز أن يقاس غيرها عليها للقاعدة المعلومة القائلة «ما خرج عن القياس فغيره عليه لا ينفاس» فافهم ذلك

ومما هو جدير بالذكر ههنا أن نحو «الضاربك» قد ورد عن العرب فاختلف النحاة في تخريجها، فخرجه الجمهور على أن الكاف التي هي ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به، وجوز الفراء ذلك كما جوز أن تكون في محل جر بإضافة الوصف إليها، والثاني تخريج على وجه ضعيف فيما أمكن تخريجها على وجه قوى .

(٢) تلخيص ما في هذه المسألة من مذاهب النحاة وتعليلها نذكره لك فيما يلي :

اعلم أولا أن المضاف هنا وصف إما مفرد على بأل نحو «الضاربك» وإما مفرد مجرد من أل نحو «ضاربك» وإما مثنى نحو «الضاربك» وإما مجموع جمع مذكر سالما نحو «الضاربوك» والفرض أن المضاف إليه ضمير في كل هذه الصور .

ثم اعلم أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فقول :

= القول الأول - وهو قول المبرد ولمازني والرماني - حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مقرونا بأل نحو « زيد الضاربك » أم كان الوصف مجردا من أل نحو « زيد ضاربك » وحجتهم في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده مخفوضا بالإضافة ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر مخفوضا بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخفوضا بإضافة الوصف إليه لأنه قائم في مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو مجموعا ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة .

والقول الثاني - وهو قول الأخفش وهشام - وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية ، وحجتهم في ذلك أن قولنا « ضاربك » و « الضاربك » في ذاته يحتمل أمرين ، أحدهما النصب على المفعولية ، والثاني الحذف بالإضافة ، والمفعولية أمر محقق ، والإضافة غير محققة ، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق ، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى .

والقول الثالث - وهو قول سيبويه - حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » جئت بالوصف مفردا مجردا من أل كان الضمير في محل جر بالإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لكان زيد مجرورا بالإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلا على أنه مضاف لما يليه مادام الكلام خاليا مما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضاربك » كان الضمير في موضع نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده ، ولم يجوز في الاسم الظاهر الجر بالإضافة لأن المضاف حينئذ محلى بأل والمضاف إليه مجردا منها ، ولا يجوز أن يضاف الخلى بأل إلى المجرد منها ، فلما كان المانع من الإضافة في هذه الصورة قائما وجب النصب على المفعولية ، وإذا قلت « الضاربك » أو « الضاربوك » جئت بالوصف مثنى أو مجموعا جاز الوجهان : كون الضمير في محل جر بالإضافة ، وكونه في محل نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيد » جاز في الاسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف المثنى أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يحيز أن يكون الوصف =

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ويجوز في « الضَّارِبَاكَ » و « الضاربوك » الوجهان .

مسألة^(١) : قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنثُ تأنيثُهُ ،

= مضافا والضمير مضافا إليه ، ويكون حذف نون المثني أو المجموع بسبب الإضافة ، ويجوز - مع ذلك - أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب المبرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو « الضاربك » وفي نحو « الضاربوك » في محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره في محل نصب ، لأن ذلك يقتضى أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة ال ليس في الكلام ضرورة تدعو إليه ، فلكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجأ يلجئنا إليه لم نجعله في مكان الاعتبار .

(١) جمعل ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها في الفصل السابق أربعة : وهي التعريف كما في نحو « غلام الأمير » مما يكون المضاف إليه معرفة ، والتخصيص كما في نحو « غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نكرة ، والتخفيف كما في نحو « ضارب علي » و « ضاربا زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه معموله ، ورفع القبح كما في نحو « زيد الحسن الوجه » مما يكون المضاف صفة مشبهة ، وذكر منها في هذا الفصل أمرين : وهما التذكير كما في نحو * إنارة العقل مكسوف ... * والتأنيث كما في نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقى عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا :

أحدها : الظرفية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفا - نحو قوله تعالى : (تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها) وكقول الراجز :

= * أنا أبو المنهالِ بعضَ الأخيَانِ *

وبالعكس ، وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

= ثانيا : المصدرية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدرا - كقوله جل ذكره :
(وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) ، وكقول الشاعر :

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَى دَيْنٍ تَدَايَنْتَ وَأَى غَرِيمٍ لِلتَّقَاضَى غَرِيمَهَا
وكقول مجنون بن عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ثالثا : وجوب التصدير - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التى تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام - نحو « غلام من عندك ؟ » و « صبيحة أى يوم سفر لك ؟ » و « غلام أيهم أكرم ؟ » و « من صاحب أيهم أنت أكرم » .

رابعا : البناء ، وذلك فى مواضع :

أحدها : إذا كان المضاف مبهما كغير ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ، وذلك نحو قوله تعالى : (لقد تقطع بينكم) فى قراءة من فتح بين ، وهى فاعل تقطع ، بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق فى بعض التخريجات التى مر ذكرها :

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ *

يفتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ؛ لأن « ما » الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : (أن يصيبكم مثل ما أصاب) فيمن فتح مثل .
الموضع الثانى : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله

تعالى : (من عذاب يومئذ) (من خزي يومئذ) يفتح يوم فيهما .

الموضع الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، سواء أكان بناؤه أصلياً كالماضى فى محو قول النابغة .

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيدَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمْ أَتَضَحْ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

أم كان بناؤه عارضاً كالضارع المقترن بنون النسوة فى نحو قوله :

لَأَجْتَذِرَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً عَلَى حِينٍ يَسْتَصْنِينُ كُلَّ حَلِيمٍ

وسياتى ذكر هذين الموضعين فى آخر هذا الباب .

فتم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

فن الأول^(١) قولهم : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، وقراءةُ بَعْضِهِمْ :
(تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)^(٢) ، وقوله :
٣٢٤ — * طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

(١) يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثله قولهم « قطعت
بعض أصابعه » وقراءة الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) وقد ذكر المؤلف
هذين المثالين ، وقولهم « جدعت أنف هند » وقول الشاعر ، وينسب للمجنون :
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا
وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :
وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَمَاءِ مِنَ الدَّمِ
ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه
في المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .

الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى (يوم تجد كل
نفس) وقوله سبحانه (ووفيت كل نفس) ونحو قول عنترة :
جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرَاهِمِ
والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافة
المصدر ، كإضافة طول إلى الليالي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذي الرمة :
مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسَقَّمَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ
(٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ — هذا الشاهد من كلام الأغلب العجلي ، وهذا الذي ذكره المؤلف بيت
من الرجز المشطور ، ورد في كلمة له يتعسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب
الكبر والشيخوخة ، وهي قوله :

أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي مُنْفَهًمًا أَرْوَحُ مِثْلَ النَّفْضِ
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي =

== اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » أراد أنه ضعيف لا قوة عنده ، وأن قدميه لا يستطيعان حمل سائر جسده « منقماً » ضعيفاً « النقض » بكسر النون وسكون القاف - الشيء المنقوض مثل الحمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك « أسرع في نقضى » النقض هنا : مصدر قولك « نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها » من باب نصر - ومعناه الهدم في البناء وضد الإبرام في الحبل والعهد ، وكفى بإسراع الليالى في ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتي عليه السن المعتاد فيه ذلك ، ويروى « مر الليالى » وهو مرورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرى الليالى أسرع » ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلى الليالى وإلى الأيام وإلى الدهر ، قال أبو النجم :

مَيَّزَ عَنْهُ قُنُوعًا عَنْ قُنُوعٍ جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا فَعَلْتَ بِكِ الْأَيَّامُ ضَامَتُكِ ، وَالْأَيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ

وقال أبو صخر الهذلى :

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بِيَدِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا يَبْنِي سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب : « طول » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « أسرع » أسرع : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره عى يعود إلى طول الليالى ، ومستعرف وجهه في بيان الاستشهاد ، وجملة أسرع مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نقضى » نقض : مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع ، ونقض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرع » حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله : « أسرع » على مذكر وهو قوله : « طول » والذي جوز ذلك كون المرجع مضافاً =

ومن الثانى قوله :

٣٢٥ — * إِنْ أَرَادَ الْعَقْلُ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى *

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالتىء الواحد ، فكأن المضاف مؤنث ، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .
ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَعْضُ السَّانِنِينَ تَعَرَّفَتْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ مَوْتَ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحرر ، وأنشده فى اللسان (ز ب ر) :

وَلَكَيْتَ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيَفَاءَ لَيْسَ لِبَهْمَا زَبْرٌ

وقول الفرزدق هام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَنْتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

٣٢٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه

مصنوع ، وأنه لبعض المولدين ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَعَقْلُ عَاصِيِ الْمَوَى يَزْدَادُ تَقْوِيْرًا *

اللغة : « إنارة » هو فى الأصل مصدر قولك : « أنار القمر ونحوه » إذا أضاء « العقل » هو الغريزة التى يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : « كسفت الشمس » بالبناء للمجهول - إذا ذهب نورها وزال ضوؤها باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع - بفتح الطاء وسكون الواو - أى الطاعة والانقياد ، والهوى - بفتح أوله مقصوراً - شهوة النفس وميلها إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه الموبقة .

المعنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء ، وغطى على نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة =

ويمحتمله (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) ^(١) ، ولا يجوز « قَامَتْ »

= الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف ، وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من النقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وعاصى مضاف و « الهوى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الهوى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عقل عاصى « تنويرا » مفعول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله « مكسوف » على « إنارة » وهو مؤنث ؛ والذى سوع هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لرجعه - كون المرجع مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكسب التذكير منه .

ومثل هذا البيت فى ذلك قول الآخر :

رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يَوُولُ لَهُ الْأُمُورُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي
فقد أخبر بقوله : « معين » عن قوله : « رؤي » الواقع مبتدأ ، وهذا المبتدأ مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو توله : « الفكر » اكتسب التذكير منه .

(١) ن آية ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء فى تخريج هذه الآية الكريمة أقوالا كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولاً فى رسالة صنفها فى هذه الآية خاصة ، وقد نقلها السيوطى فى كتاب الأشباه والنظائر النهوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات ، ونسب كل تخريج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقائله وسالا يسلم لقائله :

الأول : أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازى ، وهذا تخريج الجوهري ، وهو فاسد ، لأن التأنيث المجازى يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث =

غُلَامٌ هِنْدِيٌّ « ولا « قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٍ » لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة : لا يضاف اسمٌ لمرادفيه^(١) ، كـ « لَمِثُّ أُسْدٍ » ولا موصوفٌ إلى

= المجازي ، فأما الذي يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيثه ، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة .

التخريج الثاني : أن تذكير قريب بسبب المعنى ، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه ، وهو مذكر ، وهذا تخريج الزجاج والأخفش .
والتخريج الثالث : أن لفظ قريب مما يستوى فيه الذكر والمؤنث ، وهذا تخريج ذكره الفراء .

التخريج الرابع : ما ذكره المؤلف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير ، لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث .
(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به ، ومن المعلوم أن الشيء لا يعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن في ادعاء تعرفه بنفسه ، وفي دعوى تخصيصه بنفسه تناقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا مخصص ، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصيص ، ومعنى كونه يعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو مخصص ، وإلا لما كانت نفسه معرفة ولا مخصصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في المناقض اسمع البصريون قبولها ، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشيء إلى نفسه التأويل في المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ، متى اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون .

واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون - من إضافة الاسم إلى اللقب ، =

صفته ، كـ « رَجُلٌ فَاضِلٌ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِلٌ رَجُلٌ »
 فإن سَمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّلُ .
 فن الأول قولهم : « جاءني سَعِيدٌ كَرَزٌ »^(١) ، وتأويله : أن يُرَادَ بالأول
 المُسَمَّى وبالثاني الاسمُ ، أي : جاءني مُسَمَّى هذا الاسم^(٢) .

== وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة - ومثي ورد عن العرب
 في الكلام المنور لم يكن بد من قبوله ، وسلكوا - مع هذا السماع - طريقاً من القياس
 حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ إِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا في
 العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا أحد المترادفين عن الآخر قسنا باب الإضافة على
 باب العطف ، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً .

الأمر الثاني : أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب السكوفيين
 فجوز ما منعه هنا من إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة
 أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهي اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل
 من القسم الثالث الذي استحدثه وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ،
 وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم .

(١) كرز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاي - هو هنا لقب ، وأصله
 بمعنى خرج الراعى الذي يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالقي الصغير ، وكرز
 الجعل - دحرجته .

(٢) اعلم أولاً أن مثل قولهم : « سعيد كرز » بإضافة الاسم إلى اللقب على
 التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم قولهم : « جئت ذا صباح »
 و « ذهبت ذات عشية » أو « سرت ذات يوم » تريد وقتاً صاحب اسم هو صباح ،
 ومدة صاحبة اسم هو عشية ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثاني بالاسم إنما
 يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي ما لا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ ==

ومن الثانى^(١) قولهم : « حَبَّةُ الْحَمَاءِ » ، و « صَلَاةُ الْأُولَى » ، و « مَسْجِدُ الْجَامِعِ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ ، أى : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَاءِ ، و صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المسكان الجامع .

كما لو قلت : « جاءنى سعيد كرز » أو قلت : « يا سعيد كرز » فإن الجيء إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادة إلى الألفاظ كأن تقول : « كتبت سعيد كرز » أو « نطقت بسعيد كرز » وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثانى بالمسمى ، عكس التأويل الأول ، ومنه تعلم أن التأويل الذى فى كلام المؤلف ليس متعيناً فى كل كلام ، وأنه ذكر على سبيل التمثيل .

ثم اعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يؤم ذلك ، هم الذين قالوا : إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وقد تبعهم ابن مالك فى ذلك كما تقدم ذكره فى باب العلم ، وهو مشكل غاية فى الإشكال ، ولهذا رده ابن هشام فقال : « ويرده النظر وقولهم هذا يحى عينان » (انظر الجزء الأول ص ١٣٢) .

(١) الثانى هو إضافة الموصوف إلى الصفة ، ألا ترى أن الأصل : حبة حمقاء ، وصلاة أولى ، ومسجد جامع ، واللفظ الثانى من هذه الأمثلة صفة للفظ الأول كما ترى ، فلما أضافوا الأول إلى الثانى - وهما دالان على ذات واحدة - كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول ، وهذه هى إضافة المترادفين .

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها ، لسكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثانى ، - وهو المضاف إليه - اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه ، فيكون تقدير المثال الأول : حبة البقلة الحمقاء . بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثانى : صلاة الساعة الأولى ، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثالث : مسجد المسكان الجامع ، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة ، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له .

ومن الثالث^(١) قولهم : « جَرَدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَخَقُ عِمَامَةٍ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شئٌ جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ سَخَقٌ من جنس العمامة .

فصل : الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، كـ « مُلَامٌ » و « ثَوْبٌ » .
ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير أىٍّ من الموصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام^(٢) .

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى : (يعلم خائنة الأعين) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخائنة ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

إِنَّا مُحْيِيُوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَادْعِينَا

فإن أصل قوله في البيت الأول : « كرام الناس » الناس الكرام ، وأصل قوله في البيت الثاني : « سراة كرام القوم » سراة القوم الكرام ، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف يدل كل منهما على الذات ، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة ، كل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالضاف ، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التقي لبيان الجنس ، فتقدير المثالين اللذين ذكرهما المؤلف : شئٌ جرد من جنس القطيفة ، وشئٌ سَخَقٌ من جنس العمامة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح في التأويل بالموصوف الذي أشرنا إليه ، وبحرف الجر الذي تصبح الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف ، ولهذا الشبه بليت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأخذنا ما أشبه الحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها ، وتضاف هي إليه .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، نحو « كل » و « بعض » و « أي » ، قال الله تعالى : (وَكُلٌّ فِي فَלَاكَ يَسْتَبَحُونَ)^(١) و (فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٢) و (أَيُّهَا مَا تَدْعُوا)^(٣) ، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يُضَاف للظاهر

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلا وبعضاً يجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء القوم كلهم » ومثال النعت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ فجوار قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحاة في هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة ؟ وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة للمبني ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف ، ألا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال « خذ ديناراً ونصفاً وربعاً » مثلاً ، وهما حينئذ نكرتان بالإجماع ، وهو كلام غير مستقيم من وجهين : الأول : أن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه ، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لا يمحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهم حين يمحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالاً ، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا والوجه الثاني أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا : مررت بكل قائماً ، وأعرضت عن بعض جالساً ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والمضمر ، نحو « كَلَّا » و « كَلَّمَا » و « عِنْدَ » و « لَدَى » و « قُصَارَى »
و « سِوَايَ » ، وما يختص بالظاهر ، كـ « أُولَى » و « أُولَاتِ » و « ذِي »
و « ذَاتِ » ، قال الله تعالى : (نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ)^(١) (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ)^(٢)
(وَذَا النُّونِ)^(٣) و (ذَاتَ بَهْجَةٍ)^(٤) ، وما يختص بالمضمر ، وهو نونان :
ما يضاف لسكل مضمر ، وهو « وَحَدَّ » نحو : (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ)^(٥) ،
وقوله :

— ٣٢٦ — * وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ * *

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي ، وما ذكره المؤلف

بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ * *

اللغة : « لم يك شيء » قال العلامة يس : ذكر المصنف - يريد ابن هشام - في
بحث لما من المعنى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع ، قال : وتبعه ابنه فيما
كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، ونقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت
من النفي المنقطع لو كان الراجز قد قال * لم يك شيء يا إلهي معك * وعنه أيضاً :
وفيه نظر ؛ إذ يعتذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان قبلك ، واعترض بأن
هذا لا يلزم ؛ إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية ، بل نأخذه مطلقاً عنها :
أي لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان ، وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن
مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه ، فتعينت المعية ، فالعنى لم يك شيء يا إلهي
معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم ، انتهى ، ويدل لسكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها
بقوله وحدك ، فتدبر .

== قال أبو رجاء : وحاصل هذا الكلام أن الأصل في المنفى بلما أن يكون مستمرا إلى حال التسكلم بالكلام ، فإذا قلت « لما يقيم زيد » دل هذا الكلام على انتهاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمرا إلى الوقت الذي تتكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول الممزق العبدى ، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُولاَ فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَلَا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمْرُ زَقِي

فإن معناه أنه لم يمزق في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما منى لم فإنه لا يلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التسكلم ، بل قد يكون النفي مستمرا إلى زمن التسكلم كما في قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا) فإن الشقاء منى عن ذكرها عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانقضاء عنه إلى وقت التسكلم ، وقد يكون نفى مدخول لم منقطعا نحو قوله تعالى (لم يكن شيئا مذكورا) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئا ولكنه صار بعد ذلك شيئا ، هذه هي القاعدة الأصلية في السكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل للنفى بلم الذى انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؛ فالمعنى عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التسكلم ، وابن هشام اعترض هذا التمثيل في النفى وقال في شأنه « وهو وهم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذى هو قول الراجز « قبلك » قيد فى كان التى معناها حدث ، فصار المعنى : لم يحدث شيء من الأشياء في الزمان الماضي قبلك ثم حدث شيء قبلك ، وهذا محال ؛ لأن شيئا من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلا ، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت ، ووجهة نظرهم أنا لا نأخذ الظرف قيدا فى الفعل المنفى بلم ، بل نجعل الفعل مطلقا عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيكون المعنى على الأول : لم يكن شيء أصلا إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التسكلم أو عنده شيء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثانى : لم يكن معك شيء أصلا فى الزمان الماضي ثم صار معك فى الوجود شيء ، وكلاهما صحيح ، فتدبر هذا واحرص عليه .

وقوله :

٣٢٧ - وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وَحْدِي

== الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « إذ » ظرف للزمن الماضي مبنى على السكون في محل نصب متعلق بكان الناقصة « كنت » فعل تام وفاعل ، أو فعل ناقص واسمه ، وعليه يكون خبره محذوفاً ، والتقدير: كنت موحوداً ، وجملة كان الثانية واسمها وخبرها أو هي وفاعلها في محل جر بإضافة إذ إليها « إلهي » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا إلهي ، بدليل ذكر حرف النداء في المرة الثانية في قوله « لم يك شيء يا إلهي » « وحدك » وحد : خبر كان الأولى ، وقد جوزنا أن تكون كان الأولى فعلاً تاماً وضمير المخاطب فاعله ، وعليه يكون قوله « وحدك » حالاً من ضمير المخاطب ، وهذا هو الأظهر ، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف ، فهو مؤول بمنفرد - أو متوحد - كما مضى في باب الحال « لم » حرف نفى وجزم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « شيء » فاعل يك مرفوع بالضمة الظاهرة « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلهي » إله : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة اللآتي بها لمناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قبلك » قبل : ظرف متعلق بيك ؛ فإن جعلت يك فعلاً ناقصاً فشئء اسمه ، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره ، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « وحدك » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المخاطب .
٣٢٧ - هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزاري ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من المنسرح ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَصْبَحْتُ لَا أَجِلُ السَّلَاحَ ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَا =

== يقول هذين البيتين وقد طالت سنه وأصابه ضعف السكر ، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؛ فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : وأخشى الذئب أخشاه - إلخ « أخشاه » أخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثاني منهما جوابه وجزاؤه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مررت » مر : فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر على آخره في محل جزم ، وتاء التثنية فاعله مبني على الضم في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمر « وحدي » وحد : حال من ضمير التثنية منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها المناسبة ، ووحد مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وأخشى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة « والمطر » الواو حرف عطف ، والمطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للاطلاق ،

الشاهد فيه : قوله « وحدي » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير التثنية .
فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضمائر على السواء ؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على الغائب ، وفي الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفي هذا الشاهد مضاف إلى ضمير المتكلم ، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير ، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير المثنى وضمير الجمع .
واعلم أنهم اختلفوا في لفظ « وحد » أهو مصدر أم هو ظرف ، والذين قالوا هو ==

وما يختص بضمير المخاطب ، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّا لفظاً ، ومعناها التكرار ،
وهي « كَتَبْتُكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و « سَمَدَيْكَ » بمعنى
إسعاداً لك بعد إسعادٍ ، ولا تستعمل إلا بعد كَتَبْتُكَ ، و « حَنَانَيْكَ » بمعنى
تَحَنُّناً عليك بعد تَحَنُّنٍ ، و « دَوَالَيْكَ » بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ ،
و « هَذَاذَيْكَ » - بذالين معجمتين - بمعنى إشرعاً بعد إشرعٍ ، قال :

== مصدر اختلفوا له فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه ، فمنهم من حتى « وحده يحده
وحدا » مثل وصفه يصفه وصفاً ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ،
ومنهم من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والحؤول والأبوة والبنوة ،
وعبارة سيويه التي أثارناها لك في باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ،
فوحده - عنده - نائب مناب إيجاد ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول
يقع حالا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على
الظرفية ، وأن معنى قولك « جاء محمد وحده » جاء محمد على انفراده ، أى في حال
انفراده ، وذلك مردود بأن « وحد » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف
يكون انتصابه على الظرفية ، وأشبه الأقوال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر
لا فعل له من لفظه ، لأنه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة
ثم اعلم أنك إذا قلت « مررت بزيد وحده » وجعلت « وحده » حالا ، فهل هو
حال من الفاعل الذي هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر اذهب
الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مررت بزيد
وحده » أنك أفردته بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه
حال من المجرور بالباء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به في حال كونه
منفرداً ، وقد رجح العلماء ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ، بسبب اطراد في كل الأمثلة
التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا « لا إله إلا الله وحده » ألا ترى أن المعنى على
ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها
من ذاته ، وفي النفس من هذا الترجيح شيء ؛ لأن المسلمين مجمعون على أن هذه
العبارة تسمى كلمة التوحيد ، وعلى أن قائلاًها موحد ، وهذا لا يتم إلا على المعنى
الذي ذكره الخليل .

— ٣٢٨ * ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا *

وعَامِلُهُ وعَامِلُ كَبَيْتِكَ من معناهما ، والبواق من لفظهما .
وتجوزُ سيبويه في « هَذَاذِيكَ » في البيت ، وفي « دَوَالِيكَ » من قوله :

٣٢٨ — هذا الشاهد من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفى ،
والذى ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* يُنْفِى إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّحْضَا *

اللغة : « ضَرْبًا هَذَاذِيكَ » أى : ضَرْبًا يَهْذُ هَذَا وَيَهْذُ هَذَا ، وقيل في تفسيره :
يَهْذُ هَذَا بَعْدَ هَذَا — أو معناه ضَرْبًا سَرِيعًا فِيهِ إِسْرَاعٌ بَعْدَ إِسْرَاعٍ ، وقوله « وَطَعْنَا
وَخَضَا » أى : طَعْنَا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْفِذْ . وقيل : هو بَعْكُسُ ذَلِكَ ، أى
الطَعْنُ الَّذِى لَا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الْأَضْدَادِ ، أى الْأَلْفَاظِ الَّتِى يَسْتَعْمَلُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَعْنَيْنِ مُتَضَادَيْنِ ، وقيل : معنى وَخَضَ التَّعْرِيفُ « عَاصِيِ الْعُرُوقِ »
العرق الذى يسيل ولا يرقأ ، ويجمع على عَوَاصٍ « النَّحْضَا » بفتح النون ومكُون
الحاء المهملَة وآخِرُهُ ضَادٌ مَعْجَمَةٌ — هُوَ اللَّحْمُ الْمُسَكَّنُزُ كُلُّهُمُ الْفَخْدُ ، كَانَ الطَّعْنُ يَمْزُقُ
أَجْسَامَهُمْ فَيَنْقَلِقُ قِطْعًا مِنْ لَحُومِهِمْ إِلَى عُرُوقِهِمُ الَّتِى يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ بِلَا انْقِطَاعٍ .

الإعراب : « ضَرْبًا » يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ
مَحْذُوفٍ : أى نَجْزِيهِمْ ضَرْبًا . بِدَلِيلِ أَنْ قَبْلَهُ * تَجْزِيهِمْ بِالطَّعْنِ فَرَضًا فَرَضًا * والثانى :
أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَطْلَقًا مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُهُ : اضْرَبْ ضَرْبًا « هَذَاذِيكَ »
مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَقْدَرُ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : اقْطَعْ قِطْعًا أَوْ أَسْرِعْ
إِسْرَاعًا ، مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهُ مَثْنٍ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَكَافُ الْمَخَاطَبِ مَضَافٌ
إِلَيْهِ مَبْنِى عَلَى الْقَتْحِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ « وَطَعْنَا » الْوَائِى حَرْفُ طَعْفٍ مَبْنِى عَلَى الْفَتْحِ لِأَعْمَلِ
لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَطَعْنَا : مَعْطُوفٌ عَلَى ضَرْبًا مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « وَخَضَا »
نَعْتٌ لَطْعَنِ مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ .

الشاهد فيه : قوله « هَذَاذِيكَ » حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب ،
وهو مفعول مطلق لفعل من معناه : أى أسرع هَذَاذِيكَ ، وليس يصح أَنْ يَكُونَ حَالًا ،
خِلَافًا لِسَيْبَوِيهِ ، كَمَا قَالَ الْمَوْلاُفُ ؛ لِمَا سَنَذْكُرُهُ قَرِيبًا .

— ٣٢٩ — * دَوَّالِيكَ حَتَّى كَلُّنَا غَيْرَ لَآبِسِ *

٣٢٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم عبد بن الحساس ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ *
وأنشده سيدييه (١ / ١٧٥) ولكنه روى عجزه هكذا :
* دَوَّالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَآبِسُ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَأَنَّ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسَطَ بُيُوتِنَا ظِلَاءَ تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ
فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِدَاءِ مُنَيَّرٍ عَلَى طِفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَنْظُرُوا بِنَا
يَسْكُنُ فِي ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

وقد أنشد الخالديان في الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثاني من هذه الأبيات يتبعه بيت الشاهد مع تغيير في بعض الألفاظ .

اللغة : « الصبيريّات » النساء المنسوبات إلى صبير ، وهو بزنة المعصر ، صبير بن يربوع « المكناس » جمع مكنس ، وهو المكان الذي يكنس فيه الظبي : أى يستتر « منير » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون - هى المرأة الناعمة « ممكورة » ممتلئة الساقين « عانس » هى التى فات سن زواجها ولم تتزوج « إذاشق برد - إلخ » شق البرد تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - هو الكساء إذا كان فيه وشى ، ودو اليك : مأخوذ من مداولة الشئ ، وهى المناوبة ، وهى تعاور الشئ بينك وبين غيرك قال الأعلم : وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب استدأمة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة ، اه . وقال الجوهري تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا . اه .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب =

الحالية بتقدير نفعه مُتَدَاوِلِينَ ، وَهَآذِينَ — أَيْ مُسْرِعِينَ — ضَعِيفٌ^(١)

« شق » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « برد » نائب فاعل شق مرفوع بالضمة الظاهرة « شق » فعل ماض مبني للمجهول أيضاً مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق الثاني « مثله » مثل : نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى برد مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « دوايك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للمسكور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة لأنه مشئ ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و« لا بس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دوايك » حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه لما سذكه .
(١) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن « دوايك » مفعول مطلق دال على التكرار ، ولم يجزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله « هذا ذيك » فمعنى « دوايك » تداولاً بعد تداول ، ومعنى « هذا ذيك » هذا لك بعد هذا ، وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب في كل كلمة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولاً مطلقاً كما قال الجمهور ، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشتق ، وتقدير « دوايك » على هذا الوجه الثاني : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هاذين ، وقد رد المؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، الأول أن يقع الحال معرفة لأننا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تفيد التعريف ، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالاً ، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالاً ، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً ، بدليل مجيئه في القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولا مطلقاً .

ونجوزُ الأعْلَمُ^(١) في هَذَا ذِيكَ في البيت الوَصْفِيَّةِ مردودٌ لذلك .

= قوله تعالى: (فارجع البصر كرتين) وإذا قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولا مطلقا بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالا بدليل ظاهر في الحالة لزمنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع .

(١) أعرب الأعلم الشتمرى « هذا ذيك » في قول سحيم : « ضربا هذا ذيك » صفة لضربا ، وهذا الإعراب مردود بأن ضربا نكرة وهذا ذيك عند الجمهور معرفة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيك نعت لضربا النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذا ذيك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أوأما إليها المؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير الغيبة - وإن كان ذلك شاذاً - نحو « ليه » وللأسم الظاهر نحو « لبي يدي مسور » . وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثاني : أنا علمنا أن هذه الألفاظ مشتاة لفظا ، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت : « دوايك » و « حنانيك » فحذفوا النون التي هي بدل في المثني عن تنوين المرد كما يحذفونها من كل مثني عند الإضافة نحو قوله تعالى : (ثبت يدا أبي لهب) ووجدناهم - مع ذلك - لم يحذفوا النون من اسم الإشارة المراد به المثني في نحو « ذانك » و « تانك » فعلمنا أن اسم الإشارة ليس مضافا إلى الكاف الملحقه به ، ولزم أن تكون الكاف حرفا ، كما علمنا من حذف النون من « دوايك » وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسما .

والوجه الثالث : أنا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذانك وتانك ، =

وقوله فيه وفي أخواته : إن الكاف لجرد الخطاب مثلها في « ذلك » مردوداً أيضاً ؛ لقولهم « حَفَانِيَه » و « آتِي زَيْدٍ » ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في « ذَانِكَ » وبأنها لا تَلَحَقُ الأسماء التي لا تُشَبِّه الحرف .
وشدّت إضافة آتِي إلى ضمير الغائب في نحو قوله :

= ومثل الضمائر في نحو « إياك » ولم نجد لهم الحقوا هذه الكاف باسم غير مشبه بالحرف ، ولا شك أن « دوايك » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئاً يخرج عن مجرى كلامهم .

وقولنا : إن الكاف في « إياك » وأخواتها حرف خطاب مبنى على مذهب سيديويه وجماعة من البصريين والكوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨٩ والتي بعدها) .
فإن قلت : فإذا كانت الكاف في « دوايك » ضمير الخطاب على ما تختاره ، فما موضعها من الإعراب ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : هي أولا في محل جر بإضافة المصدر المثنى إليها ، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الكاف فاعل المصدر نهى في محل رفع ، وإن اعتبرتها مفعول المصدر فهى في محل نصب .

فإن قلت : وهل أعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعول المصدر ، ولا ترى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نلزمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام ، ألا ترى أن من يقول لطالبه : « لبيك وسعديك » إنما يريد إني أجيبك إجابة متكررة وأسعدك إسعادا متكررا ، فتكون الكاف للمفعول ، وقائل : « حنانيك » إنما يريد أن يقول لخطابه : تحنن على وارفق بي ، فالكاف للفاعل الحنان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للنعمان :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضُنَا حَفَانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

— ٣٣٠ — * لَقَلْتُ لَبَيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

٣٣٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لي العثور على نسبته إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٦١٣) وابن عقيل (رقم ٢٢١) وقبل هذا البيت قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدَوْنِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتَرَعٍ بَيُونِ

اللغة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : الممتد ، ويون - بفتح الباء الموحدة بعدها مشناة مضمومة - هي البئر البعيدة القعر .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إني لا أناخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعني العراقل مهما عظمت عن تلبية ندائك ؛ فلو أن بيني وبينك بئرا عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « لو » حرف شرط غير جازم ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دعوتني » دعا : فعل ماض مبني فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ودوني » الواو واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » نعت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « لبي » لبي . مفعول مطلق بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أجبتك إجابة بعد إجابة ، والهاء التي هي ضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « لمن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب =

وإلى الظاهر في نحو قوله :

٣٣١ - * فَلَمَّيْ فَلَمَّيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ *

= من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بـ « يدعوني » : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليدعوني مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « لبيّه » حيث أضيف فيه « لبي » إلى ضمير الغائب ، وهو شاذ .

٣٣١ - وهذا الشاهد من أبيات سيديويه التي لم يعرفوا لها قائلا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعرابي من بني أسد ، ولم يعينه ، وهو من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأشموني (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* دَعَوْتُ لِمَا نَابَيْي مِسْوَرًا *

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثة « نابي » نزل بي وأصابني « مسور » - بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل « لبي » أجاب بقوله لبيك « لبي يدى مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه ما سأله .

المعنى : أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؛ فالراجز يقول : دعوت مسورا للأمر الذي نزل بي فلنابي ، ثم دعا له .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومجرور متعلق بدعوت =

وفيه ردٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أَنَّهُ مفرد^(١)، وأصله لَبَّأً ، فَفَعَلَتْ أَلْفَهُ ياء لأجل الضمير ، كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وقولُ ابن الناطم إن خلاف يونس في لَبَّيْكَ وَأَخَوَاتِهِ وَهَمَّ^(٢) .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وهو

= «نابى» ناب فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لناب «مسورا» مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفة ، ولبي : فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور «فلبى» الفاء عاطفة ، لبي : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وهو مضاف و «يدى» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الكسرة لأنه مثق ، وهو مضاف و «مسور» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله «فلبى يدى» حيث أضاف «لبي» إلى الاسم الظاهر ، وهو قوله «يدى» ، وذلك شاذ .

(١) زعم يونس بن حبيب أن «لبي» اسم مفرد على وزن فعلى - بفتح فسكون - وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف «لدى» وألف «على» الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول «لديك» و «عليك» ووجه الرد من هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية ، وكانت كما يقول يونس لسكانت تبقى ألفا حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر ، كما أن ألف «لدى» وألف «على» تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قوله تعالى (وَأَلْفَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ) وكما في قوله سبحانه (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ) فلما وجدنا ياء «لبيك» على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعا علمنا أنها ياء التثنية وليست كألف لدى وعلى ، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثنى «كتايبك» و «كتايب زيد» فسكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير ، فهذا كهذا .

(٢) يعنى أن ابن الناطم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس ؛ لأن خلافه في لبيك وحده .

« إِذْ »^(١) ، و « حَيْثُ » ، فأما إِذْ فنحو (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)^(٢)
 (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)^(٣) ، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به ؛
 فَيَجاء بالتنوين عَوْضًا منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٤) ،
 وأما حيث فنحو « جَاسَتْ حَيْثُ جَاسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَاسٌ »
 وربما أُضيفت إلى المفرد ، كقوله :

— ٣٣٢ — * بَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَامِ *

ولا يُقاسُ عليه ، خلافاً للكسائي .

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ، أما إِذْ فإضافتها
 إلى الجملتين بمنزلة واحدة ، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إِذْ إليها أن يكون جبر المبتدأ
 فعلاً ماضياً ، لفظاً كقوله تعالى (إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) أو معنى كقوله سبحانه (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ
 الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ) وقد اجتمع في قوله تعالى (إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هَا
 فِي النَّارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ) إضافة إِذْ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماضٍ ،
 وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ،
 والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ السَّكَلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ *

اللغة : « نطعنهم » نضربهم ، وبابه نفع « حيث السكلى » أراد في أجوافهم ،
 فهو كناية عن موصوف ، كما في قول الآخر * بحيث يكون الخوف والوجد والحدق *
 أى في قلوبهم ، والمراد أنه طعن قاتل في مكان لا يبرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف
 « بيض » جمع أبيض ، وأراد السيف « المواضي » جمع ماضٍ ، وهو المافذ في ضربته =

« حيث لى العمام » العمام : جمع عمامة ، وعى ما يعصب على الرأس ، وليها :
لها طاقة بعد طاقة ، والمراد بـ « حيث لى العمام الرأس » ، وهو نظير ما سبق في
« حيث الكلى » .

الإعراب : « ونظعنهم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
نظعن : فعل مضارع مرفوع لاتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون
في محل نصب « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم في محل نصب متعلق بنظعن ، وحيث
مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجه آخر عند بيان الشاهد في البيت « بعد »
ظرف متعلق بنظعن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من « ضربهم »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى
على السكون في محل جر « بيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، وبيض مضاف
و « المواضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل
« حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبنى على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف و « لى »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العمام » مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العمام » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ،
وفي صدره الذى ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف « حيث »
إلى « الكلى » فإن زعمت أن قوله « الكلى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف
تقديره « موجودة » مثلاً ، وعلى هذا يكون « حيث » مضافاً إلى هذه الجملة ، فإنى أقول
لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت في المعجز ، حتى إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ،
والترى أن « حيث » لاتضاف إلا إلى جملة ، وروى « لى » بالرفع ، نعم الاحتمال في
الصدر أقرب ؛ إذ لا يلزم عليه تغيير في ضبط الشاهد ، وبعضهم ينشد صدر البيت :

* ونظعنهم تحت الحبا بعد ضربهم *

وعلى هذه الرواية لايجزى ما ذكرناه في صدر البيت .

ومنها ما يختص بالجل الفعلية ، وهو « لَمَّا » عند مَنْ قال باسميتها^(١) ، نحو « لَمَّا جَاءَنِي أُكْرَمَتُهُ » و « إِذَا » عند غير الأخفش والكوفيين^(٢) ، نحو (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ)^(٣) ، وأما نحو (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(٤) ، فمثل (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٥) ، وأما قوله :

— ٣٣٣ — * إِذَا بَاهِـلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ *

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، والشيخ عبد القاهر الجرجاني . وجماعة ، وقالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعنى من الظروف ، فقال قوم : هي بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هي بمعنى إذ ، وعبرة ابن مالك أدق لأن « لما » تختص بالفعل الماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه ، وذهب شيخ السحابة سيبويه إلى أن « لما » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره .

(٢) زعم الكوفيون والأخفش أن « إذا » لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ، واستدلوا بظاهر قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) وقوله (إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ) وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل للتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إذا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (وَإِذَا أُنْعِمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه (إِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ يُخْرُونَ) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع نحو قوله تعالى (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر نحو قوله جل شأنه (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لَعَدَّتهنَّ) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه

الآية الكريمة وما مائلها ، وستعرض لبعضه في شرح الشاهد ٣٣٣ .

٣٣٣ — نسب العيني هذا الشاهد إلى الفرزدق ، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

== وأنشده في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمَذْرَعُ *

الغة : « باهلى » أراد رجلاً منسوباً إلى باهلة ، وهى قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكرم الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ : يَا بَاهِلى عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لَوْمِ هَذَا النَّسَبِ
ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللَّهَ عِبْدُهُ لَهُ فَنَجَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهى قبيلة من تميم ، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم ، حتى ليقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « المذرع » هو بضم الميم وفتح الذال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة - وهو الذى تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « باهلى » اسم كان المحذوفة وحدها « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها ، وهذا هو الوجه المعتبر عند المؤلف فى هذا البيت ، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف فى هذا البيت كان واسمها كما فى البيت الآتى لكان قوله « باهلى » مبتدأ أول مرفوعاً بالضممة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أى الحال والشأن - باهلى تحته حنظلية ، ويكون الفرق - على الوجه الأخير - بين هذا البيت والبيت الآتى : أن هذا البيت يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما أن ==

فعلى إضمار « كان » كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله :

٣٣٤ - * ... فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهُمَا *

= يقدر المحذوف كان وحدها ، والثاني أن يكون المحذوف كان مع اسمها ، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سذكّره هناك . « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة الواقعة في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى » فإنه على تقدير « إذا كان باهلى تحته حظلية » من قبل أن « إذا » لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فباهلى : اسم كان ، وتحته : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، كما بينا في إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون « باهلى » فاعلاً لفعل محذوف كما كان ذلك في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) وقوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) لأن في الآيتين فعلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المحذوف ، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت ، فاعرفه .

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبته إلى قائله ؛ فقليل : هو لقيس بن الملوح المعروف بالجنون ، وقيل : هو لعبد الله بن الدمينه ، وقيل : هو لاصمة بن عبد الله الفشيري ، وقد نسبته ابن جني إلى الأخير ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولي ، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه مع بيت تال له هكذا :

وَنَبَّذْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهُمَا
أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَى فَتَبَدَّعَنِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيعُهَا =

(٩ - أوضح السالك ٣)

== اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول مضعف الوسط - معناه أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيع ، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء كما تعدى الوصف في قوله تعالى : (وإني مرسله إليهم بهدية) وكما في قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ ، مَا فُتُّ عِنْدَهُمْ

بِقَوْلٍ ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء « الجاء » النزلة والكرامة .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المنكلم نائب فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول « ليلى » مفعول به ثان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أرسلت » أرسل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نبيء الثالث « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسل « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هلا : حرف تحضيض مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « شفيعها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و ضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة ، وتقدير الكلام : فهلا كان هو - أي الحل والشأن - نفس ليلى شفيعها ، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها لما سذكركه في بيان الاستشهاد بالبيت ، ==

فصل : وما كان بمنزلة « إذ » أو « إذا » — في كونه اسم زمانٍ مُبهمٍ لما مضى أو لما يأتي^(١) — فإنه بمنزلة ما فيها أيضاً فإن إليه ؛ فلذلك تقول :

= وإن كان يجوز أن يكون « نفس ليلي » فاعلاً بفعل محذوف أى : فهلا شغعت نفس ليلي ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله « شفيعها » خبراً للمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي شفيعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلي » فإن قوله « نفس ليلي » مبتدأ ، وقوله « شفيعها » خبر ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها ، والتقدير « فهلا كانت هي (أى : القصة) نفس ليلي شفيعها » وإنما لم نجعل « نفس ليلي » اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك في البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؛ لأن قوله « شفيعها » اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ - وهو رفع الجزئين بكان - وهو وجه لا يجوز التخريج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليلي » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذي من أجله جوزنا في البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المحذوف كان وحدها . والثاني : أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً ، ولم نجوز في هذا البيت إلا وجهاً واحداً ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسرف في هذا التقدير أن « هلا » أيضاً من الأدوات التي لا يليها إلا الفعل .

فإن قلت : فإنني أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية الكلام وتوكيده معناه ، وهذا الغرض يتنافى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن ؟

فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل أمر حذفه ، ولم يكن حذفه منافياً للغرض المآتي به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه .

(١) قول المؤلف « في كونه اسم زمانٍ مبهمٍ لما مضى » راجع لوجه الشبه بإذ ، فإن إذ اسم للزمان المبهم الماضي ، وقوله « أو لما يأتي » يرجع إلى وجه الشبه بإذا ، =

« حِثُّكَ زَمَنَ الْحِجَّاجِ أَمِيرٌ » ، أو « زَمَنَ كَانَ الْحِجَّاجُ أَمِيرًا » لأنه بمنزلة إذ ، و « آتِيكَ زَمَنَ يَقْدُمُ الْحَاجُّ » ويمتنع « زَمَنَ الْحَاجِّ قَادِمٌ » لأنه بمنزلة إذًا ، هذا قولُ سيبويه ، ووافقَه النَّاظِم في مُشَبِّه إذ دون مُشَبِّه إذًا ؛ مُحْتَجًّا بقوله تعالى : (يَوْمَ نُمِ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ^(١)) ، وقوله :
 * وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ^(٢) * .

= فإن « إذا » اسم للزمان المهم المستقبل ، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضي المهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وتجوز إضافة ظرف الزمان المهم المستقبل إلى الجملة الاسمية ، ومنه تفهم السر في الأمثلة التي ذكرها المؤلف ، وتفهم السر في امتناع أن تقول : آتِيكَ زَمَنَ الْحِجَّاجِ أَمِيرٌ ، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل .
 (١) من الآية ١٣ من سورة الداريات ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه (يوم هم بارزون) وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مبهم ، وعامله مستقبل ، فيكون مثل إذا ، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين السكريميتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه منزلة الماضي » يريد أنا لانسلم أن الظرف هنا مستقبل ، بل هو ظرف للزمان الماضي المبهم ، لأننا نريد من الماضي ما كان متحقق الوقوع ، سواء أعبّر عنه بالفعل الماضي أم عبّر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق « إذا » في المعنى ، وموافق « إذ » يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فافهم هذا والله يرشدك .

(٢) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسي ، وتقدم ذكره في باب كان وأخوانها ، (وهو الشاهد رقم ١١٢) وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر البيت ، وعجزه قوله :

* بِمَنْ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ *

والاستشهاد به هنا في قوله « يوم لا ذو شفاعة بمن » حيث أضاف « يوم » إلى جملة « لا » العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعتبرت =

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقيقِ وقوعه ، منزلةً ما قد وقع ومضى .

فصل : ويجوز في الزمان المحمول على « إذا » أو « إذ » الإعرابُ على الأصل ، والبناء حَمَلًا عليهما^(١) ، فإن كان ما وليه فِعْلًا مَبْنِيًّا ، فالبناء أَرْجَحُ للتناسب ، كقوله :

— ٣٣٥ — * عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

= لا مهمة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سيويوه لا يجيز ذلك ، فيكون ظاهر البيت ردا عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخريج الآيتين الكريمتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضي ، فصار « يوم » مشبها لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبنيان لكونهما أشبهما الحرف في الافتقار للتأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف المبهم إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، جاز فيه وجهان الأول الإعراب بحسب العوامل نظرا إلى ما هو الأصل في الأسماء ، والثاني البناء على الفتح حملا على إذ أو إذا ، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ ، فمنهم من قال : علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة هي الحمل على إذ أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار للتأصل الذي أوجب البناء لإذ ولإذا وللموصلات ، ولما كان هذا الافتقار عارضا وليس أصليا كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبديا قوى الشبه فلها ذلك البناء في هذه الحالة أرجح .

٣٣٥ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديباني ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر

=

بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَقُلْتُ : أَلَمْ تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ *

اللغة : « على حين » على ههنا بمعنى في ، مثلها في قوله تعالى : (على حين غفلة)
 « عاتبت المشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ، إذا لفته على فعله وأنت
 ساخط على ما كان منه ، والمشيب : وقت حلول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ،
 والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والميل إلى الهوى « ألما » الهمزة في هذه الكلمة
 للإنسكار ، ولما : حرف دال على النفي مثل لم ، لكن يتفارقان في أن مدخول لما متوقع
 الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة
 على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده
 « أصبح » مضارع مبدوء بهزة التكلم مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال
 غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله « وازع » اسم فاعل فعله « وزع زع » مثل وضع
 يضع ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويؤى « ألما تصح والشيب وازع » بقاء المضارعة
 الدالة على الخطأ ، على الالتفات .

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين »
 ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكفكت المذكور
 في بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بأسيت ، أو برددنها « عاتبت » فعل ماض مبني على
 فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة في محل جر
 بإضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة « على الصبا »
 جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ،
 قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم
 فاعله مبني على الضم في محل رفع « ألما » الهمزة حرف دال على الاستفهام المقصود به
 الإنسكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفي وجزم مبني على
 السكون لا محل له من الإعراب « أصبح » فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف
 الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب »
 الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع
 وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة =

وقوله :

* عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيْنُ كُلَّ حَلِيْمٍ * ٣٣٦ -

= المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر وجوبا في « أصبح » .
 الشاهد فيه : قوله « حين عاتبت » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حين » على
 أنه مبني على الفتح ؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قرئناه قريبا .
 ٣٣٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
 عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَا جَتَذِبْنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَا *

اللغة : « لأجتذبن » هو مضارع مقترن بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة ، وماضيه
 اجتذب ، تقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، وذلك إذا مده
 نحو نفسه « تحلما » النحلم : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، والمراد بالحلم الذي يتكلفه
 الزروع عن الصبوة والكف عن الميل إلى الشهوات « يستصين » فسرره العيني
 والسيوطي على أنه مضارع ماضيه قولهم : استصينت فلانا ، إذا عُدته في الصبيان ،
 وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يملن به إلى الصبوة واللهو ، وتقول : أصبت للمرأة
 الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهو « حلیم »
 الحليم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة ، ويتخلص من محبتهم ،
 تصنعاً للعقل والحكمة ، في الوقت الذي لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذبن » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، حرف مبني على الفتح
 لا محل له من الإعراب ، أجتذب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الخفيفة لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون
 للتوكيد حرف مبني على السكون لا محل له « منهن » من : حرف جر مبني على السكون
 لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبات مبني على الفتح في محل جر بمن ، والجار
 والمجرور متعلق بأجتذب لا قلب « قلب » مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة
 على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقلب مضاف
 وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تحلما » مفعول لأجله منصوب =

وإن كان فعلاً مُعْرَباً أو جملةً اسمية ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين^(١)
 وواجبٌ عند البصريين ، واعترض عليهم بقراءة نافع : (هَذَا يَوْمٌ يُنْفَعُ)^(٢)
 بالفتح ، وقوله :

* كَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ * — ٣٣٧

== بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بأجذب «يستصين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع «كل» مفعول به ليستصبي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «حليم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبني بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «على حين يستصين» فإن الرواية في هذه العبارة بفتح «حين» على أنه مبني بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة . والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن الفعل الذي أضيف «حين» هناك إلى جملته فعل ماض ، وبعبارة أخرى مبني بالأصالة ، والفعل الذي أضيف «حين» هنا إلى جملته فعل مضارع مقترن بنون النسوة ، فهو مبني بالأصالة ؛ لأن أصله معرب ، وإنما بني بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش الكوفيين في هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية :

وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ، ومن بني فلان يفندا

ومعنى «لن يفندا» لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

٣٣٧ — ولم أعثر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

فصل : مما يلزم الإضافة * كَلَاً » و « كَلْتَا » ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط :

* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى *

اللمة : « التواصل » المواصلة وترك القطيعة والهجر « غير دان » ليس قريباً .
الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير : تذكر ما تذكره « من سليمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة . والمعنى : تذكر الذي تذكره حال كونه من شؤون سليمى « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ويروى بالفتح - وهي محل الاستشهاد - فهو مبني على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغير مضاف و « دان » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل - إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبني على الفتح في محل جر بعلی ، مع كونه مضافاً إلى جملة اسمية ؛ فدل ذلك على أنه قد يبنى في مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ، وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة .

ومثله قول مبشر بن الهذيل الفزاري :

أَلَمْ تَعْلَمِي - يَا عَمْرُوكِ اللَّهُ - أَنِّي

كَرِيمٌ ، عَلَى حِينِ السِّكْرَامِ قَلِيلٌ

فيمن رواه بالفتح .

أحدها : التّعريف^(١) ؛ فلا يجوز « كِلَا رَجُلَيْنِ » ولا « كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ » خلافاً للـكوفيين .

والثاني : الدلالة على اثنين^(٢) ، إما بالنص نحو « كِلَاهُمَا » و (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ)^(٣) أو بالاشتراك نحو قوله :

* كِلَانَا غَنَى عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ * — ٣٣٨

(١) إنما اشترطوا فيما تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على تأكيد ما يضافان إليه ، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لا يجوزون تأكيد النكرة سواء أفاد تأكيدها أم لم يفد ، فأما الكوفيون فإنهم يجوزون ذلك ، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة .

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على تأكيد ما يضافان إليه ، وقد علمت في باب العرب واللبني أن لفظ كلا وكلتا مفرد ، وأن معناهما مثنى ، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق المؤكد في الإفراد والتثنية والجمع ، فلما كانا توكيدا للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَتَحْنُ إِذَا مُتِمًّا أَشَدُّ تَفَانِيًا *

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبياتاً نسبها إلى الأبيرد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد وقع في هذه الأبيات بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَأَلَزَمَ فَضْلُ بَرْدَيْكَ ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيًا

وهو روى أبو علي القالي في ذيل أماليه كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزباداً أخويه ، ووقع في هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً ، وقبله قوله :

وَإِنِّي لَعَفْتُ الْفَقْرَ مُشْتَرِكُ الْغِنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي احْتِمَالِيَا

الإعراب : « كِلَانَا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق =

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صحّ قوله :
 ٣٣٩ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَدًى وَكَأَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

= بالثنى ، وكلا مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غنى » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أخى : مجرور وعن علامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « حياته » حياة : ظرف زمان متعلق بغنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : صمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر « أشد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « تغانيا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلانا » حيث أضيف لفظ « كنا » إلى الضمير الذى هو « نا » وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد : ويرى يظننى - الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتكون دلالاته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الربيعى أحد شعراء قریش ، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشفى بالمسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته .
 اللغة : « المدى » غاية الشيء ومنتهاه « والوجه » الجهة « الفيل » بفتحين - المحجة الواضحة .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب يصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه « وللشر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لائس : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء =

لأن « ذا » مُشْتَقَّةٌ في المعنى مثلها في قوله تعالى : (لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(١) أى : وكلاً ما ذكر ، وبَيْنَ ما ذكر .

والثالث : أن يكون كلمة واحدة ؛ فلا يجوز « كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو » فأما قوله :

— ٣٤٠ * كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا *

فمن نَوَادِرِ الضرورات .

= الساكنين منع من ظهورها التعمد « وكلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعمد ، وهو مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف بالواو على خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .
الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً ، وهو « ذلك » وساغ ذلك لأنه مثنى في المعنى بسبب عوده إلى اثنين هما الخير والشر .
(١) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

٣٤٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فِي النَّائِبَاتِ وَالْإِمَامِ الْمَلَمَّاتِ *

اللغة : « خليلي » الخليل : الصديق الذي يوادك فتجد من خلاله مثل ما يجد من خلالك « واجدي » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم « عضدا » هو الذي يعتمد عليه ويركن عند الشدائد إليه ، مجاز « إمام » مصدر ألم - بتشديد الميم - أى : نزل ، والملمات : جمع ملة ، وهى النازلة من نوازل الدهر ، والحادثة من حوادثه تنزل بالإنسان وتصيبه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديقي ليجدان مني العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر ، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التي لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإخاء ، وصحيح الوفاء .
=

ومنها «أى» وتُضاف للكسرة مطلقاً؛ نحو «أى رَجُلٍ» و «أى رَجُلَيْنِ» و «أى رَجَالٍ» وللمعرفة إذا كانت مثناة، نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ) ^(١) أو مجموعة نحو (أَيْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا) ^(٢) ولا تضاف إليها مفردة

= الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وهو مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «وخليلي» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب، خليل: معطوف على أخى، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «واجدى» واجد: خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «عضدا» حال من ياء المتكلم في «واجدى» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو على التأويل بمساعد أو معين «في النائبات» جار ومجرور متعلق بواجد «وإلام» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب، إلام: معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة. وهو مضاف و «الملمات» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «كلا أخى وخليلي» حيث أضاف لفظ «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهذا الاستعمال نادر كل الندرة.
ومثل هذا الشاهد قول الآخر.

كِلَا الضَّيِّقَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيِّفِ وَاجِدٌ

لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

واشترط النحاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كلمتين عطفت إحداها على الأخرى مما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحت، فأما ما دللنا فيشكل ثابتي الإعراب. وقد أجازوا أن يقال «بين زيد وعمرو» كما أجازوا أن يقال «اشترك زيد وعمرو». ولا فرق بين هذين الاستعمالين وما فيه الكلام.

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك.

إلا إن كان بينهما جمع مُقَدَّر ، نحو « أَيْ زَيْدٌ أَحْسَنُ » ؛ إذ المعنى أَيْ
أجزاء زيد أحسن ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو^(١) كقوله :
٣٤١ — * أَيْ وَأَيْكَ فَأَرِسُ الْأَحْزَابِ *
إذ المعنى أَيْتًا .

(١) ستكون « أى » فى هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظى
« أى » للمكرر مضافا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذى جاء به
المؤلف للتمثيل لهذه الصورة ، وهل بشرط أن يكون أول لفظى « أى » مضافا إلى
ضمير للتكلم كما فى البيت أولا بشرط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة - ومنهم
السيوطى - إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أى الأولى ضمير التكلم كما فى
البيت ، سواء أكان ما تضاف إليه أى الثانية ضميرا كما فى البيت أيضا أم كان اسما
ظاهرا نحو « أبى وأى زيد أفضل » وعلى هذا لا يصح أن يقال « أيك وأى زيد
أعلم » ولا أن يقال « أى زيد وأى خالد أفضل » واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز
والمدار على تكرر المعرفة ، وإنما يجب تكرار أى فى نحو « أبى وأبك » وفى نحو
« أبى وأى زيد » لأن العطف على الضمير المحرور يكون بإعادة ما جر الضمير
المعطوف عليه ، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك .

٣٤١ -- لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
هو عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَمَّئِنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَقَعَمَلَنْ *

اللغة : « خالين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ،
إذا كان فى مكان ليس فيه أحد « الأحزاب » جمع حزب - وهو بكسر الحاء وسكون
الزاي - الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المعنى : يتوعد مخاطبه ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع
لا يقاس إليه أحد ، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراها فيه أحد ليصنعن
معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذى لا يفرى أحد فريه .
الإعراب : « لئن » اللام موثقة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من =

ولا تضاف « أئ » الموصولة إلا إلى معرفة ، نحو (أَيْهَمُّ أَشَدُّ)^(١) ، خلافاً لابن عصفور ، ولا « أئ » المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لفكرة كـ « مَرَزْتُ بِفَارِسٍ أئِّ فَارِسٍ » و « زَيْدٌ أئِّ فَارِسٍ » .

= الإعراب ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لقيتك » لقي : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « خالين » حال من تاء المتكلم وكان المخاطب منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لئن لقيتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الخالين واحداً ومعناها واحداً والعامل المسلط عليهما واحداً - ثنى الحال ، على ما عرفت في مباحث تعدد الحال في باب « اتعلمن » اللام واقعة في جواب القسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أئ » أي : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وأئك » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أي : معطوف على أي مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « فارس » خبر المبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أئ وأئك » حيث أضاف لفظ « أئ » إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أَيْكُمْ يَأْتِيَنِي بِعَرَشِيهَا) ^(١)
 (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) ^(٢) (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ) ^(٣) وقولك «أَيَّ رَجُلٍ
 جَاءَكَ فَأَكْرَمُهُ» ^(٤).

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) حاصل ما ذكره للؤلف في هذه المسألة أن لفظ «أَيَّ» يأتي في العربية على خمسة أنواع : الأول الوصفية ، والثاني الحالية ، والثالث الموصولة ، والرابع الشرطية ، والخامس الاستفهامية . وأنها في هذه المعاني كلها على ضربين :
 الضرب الأول : ما يجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل من الموصوف بها والواقعة حالا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وكل منهما لا يضاف إلا إلى النكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصفاً للنكرة ووصف النكرة ومثله الحال لا يكونان إلا نسكرتين ، فمثال الوصفية «مررت بفارس أي فارس» بجر أي على أنه نعت لفارس ، ومثال الواقعة حالا «مررت بخالد أي فارس» بنصب أي على الحال .

والضرب الثاني : ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية .

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة ، وذلك لأنها بمعنى الذي ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أشد) ومثال قطعها في اللفظ من الإضافة «أضرب أيأ هو أفضل» .

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة ، أما الاستفهامية فنحو أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أيأ يافتي ، وأما الشرطية فنحو قوله تعالى (أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف إلى النكرة وإلى المعرفة ، والسري ذلك أن أيأ الاستفهامية وأيأ الشرطية اسم يعم جميع =

ومنها « لَدُنْ » بمعنى عِنْدَ ؛ إلا أنها تختصُ بستة أمور :

أحدها : أنها مُلَازِمة لمبدأ الغايات ، فمن ثمَّ يتعاقبان في نحو « جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ » و « مِنْ لَدُنْهُ » وفي التنزيل (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)^(١) بخلاف نحو « جِلِسْتُ عِنْدَهُ » ؛ فلا يجوز فيه « جِلِسْتُ لَدُنْهُ » لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

الثالث : أنها مبنية لإلا في لغة قَيْسٍ ؛ وبلغتهم قرىء (من لَدُنْهِ)^(٢) .

الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

* لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ * — ٣٤٢

= الأوصاف ، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النكرة ، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة ، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة (أيما الأجلين قضيت) وإلى النكرة بقوله « أى رجل جاءك فأكرمه » ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى (أيسم يأتيني بحرثها) وإلى النكرة بقوله سبحانه (فبأى حديث بعد الله وآياته) .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف ، وزعم أبو على الفارسي أن لدن في الآية على هذه القراءة مبنية ، وأن الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون النون لأجل البناء الذى تبنى عليه لدن . ٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عمير بن شيم ، وما ذكره

المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* صَرِيحُ غَوَانٍ شَاقِمُنْ وَشَقْمُنْ *

اللغة : « صريح غوان » الفوائى : جمع غانية ، وأصل الغانية اسم فاعل من غى =

(١٠ — أوضح المسالك ٣)

= فلان بالمكان يغنى به ، على وزن رضى رضى ، ومعناه أقام بالمكان لم يبرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسنة ، وكأنهم لاحظوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفية بمن يعولها ، ويقال : الغانية مأخوذة من الغنى بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستغنائها ببيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجملها عن التزين ، وقد لقب القطامي « صريع الغواني » بهذا البيت كما لقب الممزق العبدى بالممزق لقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَلَا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَقِ

ثم لقب ، سلم بن الوليد بعد ذلك « صريع الغواني » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصَّبَا صَرِيحٌ حُمَيَّا الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ الثُّجَلِ
« شاقين » بعث الشوق إلى أنفسهم « وشقنه » بعث الشوق لنفسه ، ويروى « راقين ررقنه » ومعناه أعجبهم وأعجبته ، وقوله « لدن شب - إلخ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شبیه ، والدوائب : جمع ذؤابة ، وهى الضفيرة من الشعر . الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك » الوارد فى بيت سابق على البيت المستشهد بعجزه ، وهو قوله :

لَمُسْتَهْلَكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدْقِ الْهَوَى بَيُوتٌ وَمِنْ طُولِ الْعِدَاتِ الْكَوَاذِبُ
ومع ذلك يجوز فيه عربية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وصريع مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقين » شاق : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، وضمير الغائبات العائد إلى الغواني مفعول به مبني على الفتح فى محل نصب « وشقنه » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وشاق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائب العائد إلى صريع الغواني مفعول به مبني على الضم فى محل نصب =

الخامس : جواز إفرادها قبل « غُدْوَة »^(١) فتنصبها : إما على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحكى الكوفيون رفعها على إضمار « كان » تامة ، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال^(٢).

= « لدن » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ، وقد تنازع فيه كل من شاقمَن وشقنه ، ويجوز أن تعلقه بأيهما شئت « شب » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليها « حق » حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شاب » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « سود » فاعل بشاب مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسود مضاف و « الذوائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن الصدرية مقدرة بعدحقى وهو مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعليين وهما شاقمَن وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقمَن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذوائبه .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضاف لفظ « لدن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَتْ لِفُرُوبِ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة في كلمة « غدوة » الواقعة بعد لدن - أنه يجوز في لفظ « غدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر فعلى أن تكون « لدن » ظرفاً مبنيًا على السكون في محل نصب ، وهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ ، وهو الذى يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه . =

السادس : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَهْرَةِ » ولا تقول « من لدنِ الْبَهْرَةِ » .

ومنها « مَعَ » وهو اسمُ لِمَسْكَنِ الاجتماعِ ، مُعَرَّبٌ ، إلا في لغة ربيعة وغَنَم فتُبْنَى على السكون كقوله :

= وأما رفع « عدوة » فوجهه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون « عدوة » مرفوعاً على أنه فاعل كان للقدرة ، أى لدن كانت عدوة - أى حدثت عدوة - وظاهر كلام ابن جني أن الرفع لعدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل ، وليس ذلك غريباً من ابن جني الذي يقول : إن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدعو ، هذا ، مع أن القائلين بنصب عدوة على التشبيه بالمفعول به لا يفترق كثير عن قول ابن جني إن رفع عدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « عدوة » بعد لدن فللنحاة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز ، الثاني أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، الثالث أنه منصوب على أنه خبر لكان الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة عدوة .

فإن قلت : فكيف يكون عدوة منصوباً على التشبيه بالتمييز ، وليس لفظ عدوة مبيناً لإبهام في لدن ، ولا لإبهام في نسبة متعلقة بلدن ، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإبهام واقع في مفرد أو في نسبة ؟

فالجواب عن ذلك أن نلبيك أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ عدوة منصوب على التمييز فراراً مما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ عدوة المنصوب رافعاً لإبهام مفرد أو نسبة ، وإلا لكان تمييزاً حقيقة ، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ عدوة أن كلا منهما واقع بعد تمام الاسم ، وتام الاسم يكون بلعاق التنوين وحركات الإعراب ، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال ، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب ، وأشبهت النون التنوين .

— ٣٤٣ — * فَرِيْشِيْ مِنْكُمْ وَهَوَاىَ مَعَكُمْ *

٣٤٣ — هذا الشاهد قد نسبته الأعلام في شرح شواهد سيدييه (ج ٢ ص ٤٥) إلى الراعى ، ونسبه العيني إلى جرير من كلمة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَا *

اللغة : « فريشى » الريش - بكسر الراء - اللباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفي القرآن الكريم (يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يوارى سواآتكم وريشاً ، ولباس التقوى ذلك خير) والريش أيضاً : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب المجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعانى في هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوفى بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم « وهواى معكم » الهوى - بفتح أوله مقصوراً - الليل القلبي ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماماً » بكسر أوله - هو من قولهم « فلان يزورنا لماماً » بمعنى أنه يزورنا في بعض الأحيان ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هى زيارة الغب التى قيل فيها « زرغباً تزدد حباً » .

المعنى : يقول : إن قلبى لمعكم ، وإن هواى لمنصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندى من مال ولباس ، أو ما أشعر به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتصادى بكم وارتكافى إليكم ، وإن تسكن زيارتى إياكم ليست متصلة ؛ لأننى لا أعول على المظاهر التى منها توالى الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « منكم » من : حرف جر مبنى على السكون لا محال له من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محال له من الإعراب ، هوى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وإن : حرف شرط جازم =

= يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « لما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارتي لما فريشى منكم وهوأى معكم ، والمعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لما وإن كانت زيارتكم لما ، يريد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث وردت « مع » مبنية على السكون .
واعلم أن النحاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بجمع ، ونحن نبينها لك بإيجاز .

الموضع الأول : أمي ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هي ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولهم في هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثاني أنها ثلاثية الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

الموضع الثاني - وهو من توابع الموضع الأول - هل الألف في « معا » منونة - بدل التنوين أم هي حرف من أصول الكلمة ؟ وللنحاة في هذا الموضع قولان ، أحدهما أن الألف بدل من التنوين ، كما تقول « بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والحاء والباء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع ، وثانيهما أن هذه الألف هي لام الكلمة كالألف في فتى ورحى وعصا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولها إنها ثلاثية الوضع .

الموضع الثالث : أمي معربة في جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هي مبنية في بعض لغاتها ؟ وللنحاة في هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها معربة في كل أحوالها وفي كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهي منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساكنة كما في بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيديويه رحمه الله ، والثاني أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت ، وأن سكونها لغة ربيعة وغنم كما قال المؤلف ، وهذا رأى الكسائي ، واختاره التأخرون من النحاة .

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها ، نحو « مَسَّ القوم » ، وقد تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال ، نحو « جاءوا معاً »^(١).

= فأما أنها اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .
فإن قلت : فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شها معنوياً لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنكم قررتم في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدي بالحرف ، سواء أوضعت العرب له حرفاً كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرفاً كالإشارة؟ ومعنى سؤالنا هذا أنه كان يلزم النحاة جميعاً أن يقولوا ببناء مع ، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها لأنها أشبهت الحرف شها وضعياً ، فإنكم رجعتم أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم على حرف واحد كثناء الضمير وكافه وهائه أو على حرفين سواء أكان ثانيهما حرف لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معاً » ثلاثية الوضع فيجعلون بناءها لكونها أشبهت الحرف شها معنوياً .

فالجواب على ذلك أن النحاة لم يغف عن أذهانهم ما ذكرت ، ومع هذا لم يذهب أحد إلى بنائها إلا قوماً منهم زعموا أنها مبغية في حالة واحدة ، وهي أن يكون آخرها ساكناً ، فقد ذهب الكسائي إلى بنائها حينئذ ، وتبعه متأخرو النحاة ، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها ، فذكر الحفيد أنها معربة - ولو قلنا إنها ثنائية الوضع - لأنها في أغلب أحوالها ملازمة للإضافة ، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف ، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى أنها لم تبين لدخول التنوين عليها في نحو « جئنا معاً » ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من قرأ (هذا ذكر من معنى) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار الإعراب ، وليس مقتضياً له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذي أعلننا أن العرب تعربها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الحفصاء :

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَاً =

ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ^(١) ، وإذا وقع بعد « ليس » وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ « قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا » ^(٢) وجاز حذفه لفظاً فيضمُّ يغبر تنوين ، ثم اختلاف ، فقال المبرد : ضمة بقاء ؛ لأنها كَقَبْلُ في الإبهام فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كـ كَلَّ وَبَعْض ، لا ظرف كَقَبْل وبعد ، فهي اسم لا خبر ، وجَوَزَها ابنُ خروف ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين ^(٣) .

= ومن ذلك قول متمم بن نيرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ أَيْلَةً مَعَا

ومن ذلك قول متمم بن نيرة أيضاً :

يُذْكَرُنَ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينَ بِبَيْتِهِ إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعَنَ لَهَا مَعَا

ومن ذلك قول الآخر :

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدَى وَاحِدٍ نَرَمِي جَمِيعاً وَنُرَامِي مَعَا

(١) المراد بالحقيقة ههنا المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولنا « زيد غير عمرو » لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من الشخصات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها ، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى الماهية لا تصح إرادتها ههنا ، لأن ماهية زيد - وهي الحيوان الناطق - هي حقيقة عمرو وماهيته ، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفاً لحقيقة ما قبلها بقولهم « زيد غير عمرو » فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال .

(٢) يجوز في « غير » في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنصب ، فإن ضمته فهو اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ليس غيرها مقبوضاً ، وإن نصبته فهو خبر ليس ، واسمها هو المحذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها .

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو « قبضت =

== عشرة ليس غير « أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى ، نعى أنك لا تقدر معها مضافا إليه أصلا ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظا فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف محذوفا للعلم به وهو منوى فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول - وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظا ومعنى - فإن « غير » حينئذ اسم معرب ، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين ، فإن رفعت فهي اسم ليس ، وإن نصبت فهي خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس على الوجهين محذوف . وأما على الاعتبار الثاني - وهو تقدير غير مقطوعا عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرا - فإن « غير » حينئذ يضم من غير تنوين - وللنحاة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب ، الأول - وهو مذهب المبرد والجرى وأكثر المتأخرين ، ونسبوه إلى سيبويه - وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظا مع نية معناه ، فهو مبنى على الضم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف ، والمذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أن « غير » حينئذ اسم غير ظرف منوى الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرب ، وهذه الضمة ضمة الإعراب ، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منوى ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث - وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمرا محتملا ليس عليه إنكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبوله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبني على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبني على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، وعلى وجه الإجمال نقول : إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد وفي قول سيبويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما . وأما على الاعتبار الثالث - وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه المقام ==

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ :
 إحداها : أن يُصَرَّحَ بالمضاف إليه كـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهِيرِ » و « قَبْلَ
 العصرِ » و « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ » .
 الثانية : أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُنَوَّى ثبوتُ لفظه ، فيبقى الإعرابُ
 وتركُّ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه ، كقوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ * ٣٤٤

= فلا خلاف في أن « غير » في هذه الحال اسم معرب ، وفي أن حركته حركة إعراب ،
 وفي أن تنوينه يحذف لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ،
 والنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف .
 بقي مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك . إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس
 غير » وقد صرح في كتابه معنى اللبيب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ،
 وبالغ في بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك ، لكن هذا الإنكار غير مسلم
 له ، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاها
 أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضى في شرح السكاكية ، كما أقره المجد الفيروز آبادي
 في كتابه « القاموس المحيط » (مادة غ ي ر) ومن شواهد قول الشاعر ، وأنشده
 ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتِمِدُ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ ، لَا غَيْرَ ، تُسْأَلُ
 ٣٤٤ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
 صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْمَوَاطِفُ *

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادى » يريد استغاث ودعا ،
 « مولى قرابة » المولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها
 الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة — بفتح القاف —
 مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبهما دان متصل =

« عطف » أمالت أو رقت « العواطف » جمع عاطفة ، وهى اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن فى هذا الموضع سبباً فى الميل أو الأخذ بناصر الداعى .

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت يقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه محذوف ولفظه منوى « نادى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويروى غير ممنون فقرابة على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقرابة مضاف إليه ، ويروى مولى ممنونا فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عطف » عطف : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث « مولى » مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « عليه » على : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى كل مولى مبنى على الكسر فى محل جر بهلى ، ويجوز أن يكون قوله مولى حالا من الضمير المجرور محلا بهلى ، وتقدير الكلام : فما عطف العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطف ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومن قبل » فإن الرواية بجر « قبل » من غير تنوين : أما الجر فلا أنه معرب ، وأما ترك التنوين فلا أن المضاف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما فى الكتاب .

أى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقُرِئَ (لِللّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ) ^(١) بالجر من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده .

الثالثة : أن يُحذفَ ولا يُنَوَّى شيء ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين روال ما يعارضه في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم (مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ) ^(٢) بنجر والتنوين ، وقوله :

* فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ - نسب العيني هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصعق . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ *

وقد روى الأشموني في باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف في بعض كتبه كالقنطرة عجر البيت * أكاد أغص بالماء الفرات * وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشموني وشواهد ابن عقيل) .

والدليل على صحة ما ذكرناه - من أن الرواية « بالماء الحميم » - أن العلماء رَوَوْا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رويها على حرف الميم ، وقبل البيت المستشهد بصدده قوله :

أَلَا أُبْلِغُ لَدَبِكَ أَبَا حُرْبٍ وَعَاقِبَةُ المَلَامَةِ المَلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَعِي بِأَذْوَادِ القُصَيْمَةِ وَالْقَصِيمِ ؟
وَمَا بَرَحْتُ قُلُوبِي كُلَّ يَوْمٍ تَسْكُرُ عَلَى المُخَافِ والمَقِيمِ
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

اللغة : « أبا حريث » هي كنية الربيع بن زياد العبسي ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصعق فاستفاء سروح بن جعفر والوحيد ابن كلاب ، فخرم يزيد على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع جموعاً شتى ثم أغار بهم فاستاق نساء لهم ، وفي ذلك يقول هذه الكلمة « للمليم » المليم : اسم الفاعل من قولك « ألام فلان » =

« إذا فعل ما يلام عليه » القصيدة « بضم القاف بزنة المصغر ، و « القصيم » بفتح القاف - اسمان لموضعين « المخالف » هو الذي يقيم في الحى إذا خرج قومه للغارة ؛ فعطف المقيم عليه للتفسير « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره في الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من الغصص ، وهو في الأصل انحباس الطعام في المرئ ووقوفه في الحلق ، واستعمل الغصص ههنا في موضع الشرق « الماء الحميم » هو الذى تشتهي النفس ، ويطلق في غير هذا الموضع على الماء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التكلم اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطعه عن الإضافة بته ؛ فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجهرة من النعانة هو تنوين التكمين اللاحق للأسماء العربية ، وقبله عندهم نكرة . ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت في زمان متقدم ، ولا ينوى تقدماً على شيء بعينه ، ولكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه في حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شيء معين ، وكذا في حال نية الإضافة .

وقوله :

— ٣٤٦ — * فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَرَا *

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يرجح على نسبته . وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةٍ *

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللغة : أسد شنوءة — بفتح الهمزة — حتى من اليمن أبوهم الأزد بن العوث ، ويقال فيه الأسد بن العوث ، وهم فرق ، وفرقة يقال لها : أزد شنوءة ، وفرقة يقال لها : أزد السراة ، وفرقة يقال لها : أزد عمان ، ومن هنا تعلم أن رواية العيني وغيره « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف واغترار بأن خفية — بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء — مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلماء على أنه يقال في الأزد : الأسد وعجز البيت ينادى بفساد رواية العيني .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع « قتلنا » قتل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فَمَا » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شربوا » شرب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بعدًا » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لذة » مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خرا » مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وهما نكرتان في هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نُوتَا ،
ومعرفتان في الوجهين قبله .

فإن نُوتَى معنى المضاف إليه دون لفظه بُنِيَا على الضم^(١) ، نحو (لِلَّهِ الْأَمْرُ

= الشاهد فيه ، قوله « بعدا » حيث وردت فيه كلمة « بعدا » منونة منصوبة على
الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً ، وهو حينئذ نكرة عند جمهرة النحاة ،
على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب ، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في كلمة
« قبل » أخت « بعد » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولكم « نية المضاف إليه معنى » وهل تجدون فارقاً
بين نيته لفظاً ونيته معنى ! فإن كنتم تجدون فارقاً بين الصورتين فبينوه لى حتى أكون
على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى
المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه ، من غير نظر إلى كلمة معينة تدل عليه ، بل يكون
المقصود هو المسمى معبراً عنه بلفظ أى لفظ كان ، بخصوص اللفظ غير ملتفت إليه
نية ، أما نية لفظ المضاف إليه فمعناها أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا
المضاف إليه مقصوداً بذاته ، بحيث لو جثت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جثت بلفظ
المضاف إليه .

فإن قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب !
وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب ! .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى
المضاف إليه ضعيفة ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فأما الإضافة مع
نية لفظ المضاف إليه المعين فإنها قوية ، فلما افترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن
إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً ، ولما كانت الإضافة القوية هي التي تعارض سبب
البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع
إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضعيفة التي تتضمن إرادة
معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ^(١) في قراءة الجماعة .

ومنها «أَوَّلُ» و «دُونُ» وأسماء الجهات ك «يَمِين» و «شِمَال» و «وَرَاء» و «أَمَام» و «فَوْق» و «تَحْتَ» ، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد ، تقول : «جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفُ» أو «أَمَامُ» تريد خلفهم أو أمامهم ، قال :

— ٣٤٧ * لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٧ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى تميم ، ولم يعينوه ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز ببت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَعْنَ الْإِلَهِ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ *

اللفظة : «لعن» اللعن : الطرد والإبعاد «تعلة» بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة - اسم رجل «يشن» مضارع مبنى للمجهول ، وأصله قولهم «شن الماء يشنه» إذا صبه متفرقا ، ويروى في مكانه «يسب» وهما بمعنى واحد «من قدام» أى من أمامه .

الإعراب : «لعن» فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الإنه» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «تعلة» مفعول به لعن منصوب بالفتحة الظاهرة «بن» نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «مسافر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لنأ» مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة «يشن» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللعن ، والجملة من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب صفة للعن «عليه» جار ومجرور متعلق بيشن «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «قدام» ظرف مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً . =

وقوله :

٣٤٨ — * قَلَىٰ أَيَّنَا تَعْدُو الْمَيِّتَةَ أَوَّلُ *

الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالى (رقم ٣٤٨) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمِنْ عَمَلِكْ وَلَمْ يَكُنْ

لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

وقول الآخر :

لَا يَحْمِلُ الْعَارِسَ إِلَّا اللَّالِبُونَ لَمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِ

٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت

من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِيَّيَ لَا أُوجَلُ *

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشدها أبو تمام فى حماسته ، وأبو طى

القالى فى أماليه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَأَيُّ أَخُوكَ الدَّائِمُ الْقَهْدُ لَمْ أَحُلْ

إِنْ أَبْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنَزَلُ

اللغة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً

بهمزة التثنية ، وأياً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذى هو الخوف « تعدو »

يروى بالعين المهملة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا

اجترأ فسطا عليه ووثب ، ويروى « تعدو » بالعين المعجمة ، فهو مضارع عدا ،

وتقول : عدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتمديه بعلى فى

قوله « على أينما » والميتة : الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : مئى الله الشئ

يعنيه ، إذا قدره وهياً أسبابه « أول » معناه سابق ، وللعلماء فى وزنه خلاف طويل ؛

فقليل : وزنه فوعل من وآل ، وأصله على هذا ووال ، وقيل : وزنه أنعل من آل =

(١١ — أوضح للمالك ٣)

وحكى أبو على « أبدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » بالضم على نية معنى المضاف إليه ،
وبالحذف على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوزن
والوصف .

ومنها « حَسْبُ » ولها استعمالان :
أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمال الصفات ، فتكون

= يقول ؛ فأصله أول . وقيل : وزنه أفعل من وأل يثل ؛ فأصله على هذا أول ،
وسمى لهذا الكلام مزيد بحث في باب الإبدال من قسم الصرف .
الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى
على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمي « ما »
حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإني » الواو واو الحال ، إن :
حرف تأكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون
في محل نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، أوجل : خبر إن ، والجملة من إن
واسمها وخبرها في محل نصب حال « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من
الإعراب « أينما » أي : مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف
ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعدو
« تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
« النية » فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ،
مبنى على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؛ وقد خرجها العلماء
على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه .

نَعْتًا لِنَكْرَةٍ ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أى : كَافٍ لَكَ عَنْ غَيْرِهِ ، وحالاً لمعرفة ، كـ « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » ، واستعمال الأسماء ، نحو (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) ^(١) (فَإِنْ حَسْبُكَ اللَّهُ) ^(٢) « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ^(٣) وبهذا ^(٤) يُرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٌ ، فَإِنَّ الْعَوَامِلَ اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق .

والثانى : أن تكون بمنزلة « لا غير » فى المعنى ؛ فَتُسَمَّعَلُ مُفْرَدَةً ، وهذه هى حَسَبُ المتقدمة ، ولما كانها عند قطعها عن الإضافة تجدَّد لها إشرابها هذا المعنى ، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية ، وبنائها على الضم ، تقول « رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَبُ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا حَسَبُ » .
قال الجوهري : كَأَنَّكَ قُلْتَ « حَسْبِي » أَوْ « حَسْبُكَ » فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ

-
- (١) من الآية ٨ من سورة المجادلة ، ويجوز فى هذه الآية الكريمة أن يكون حسبهم مبتدأ وجهنم خبره ، وأن يكون حسبهم خبراً مقدماً وجهنم مبتدأ مؤخراً .
(٢) من الآية ٦٢ من سورة الأنفال ، ووقوع حسبك فى هذه الآية اسماً لأن يؤيد أن حسبهم فى الآية السابقة مبتدأ لأن اسم إن الأصل فيه أن يكون مبتدأ .
(٣) الباء من « بحسبك » حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، ودرهم : خبر المبتدأ ، ولا يجوز العكس ؛ لأن « درهم » نكرة لا مسوغ للابتداء بها إذ الخبر مفرد لاجملة ولا شبه جملة .
(٤) المراد أن دخول إن على حسبك ودخول الباء الزائدة عليها فى « بحسبك درهم » وتأثر حسب بإن حق نصبت وبالباء حق جرت بدل على أن « حسب » ليست اسم فعل كما زعم من أراد المؤلف الرد عليه ، والسرى فى ذلك أن أسماء الأفعال نابت عن الفعل والفعل لا تدخل عليه هذه العوامل ، فيجب أن يكون النابت عن الفعل مثله فى عدم دخول هذه العوامل عليه ، فلما وجدنا هذه العوامل داخلة على حسب فى هذه الأمثلة وما أشبهها علمنا أنها ليست اسم فعل .

تُخَوِّن ، انتهى . ونقول : « قَبَضْتُ عَشْرَةَ فُحْسَبُ » أى فُحْسَبِي ذلك .
واقضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعَرَّبُ نصباً إذا نُكِّرَتْ كَقَبْلُ وَبَعْدُ .
قال أبو حيان : ولا وَجْهَ لنصبها ؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها
حالا إن كانت نكرة ، انتهى .

فإن أراد بكونها نكرة قطعاً عن الإضافة اقتضى أن استمالها حينئذٍ منصوبةً
شائعٌ . وأنها كانت مع الإضافة معرفةً ، وكلاهما ممنوع ، وإن أراد تنكيرها مع
الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذٍ ؛ لأنها لم تَرِدْ إلا كذلك ، وأيضاً فلا
وجْهَ إِتْوَانُهُ في تجويز انتصابها على الحال حينئذٍ ، فإنه مشهور ، حتى إنه مذكور
في كتاب الصحاح ، قال : تقول : « هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » وتقول
في المعرفة « هذا عبدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » فتنصب حسبك على الحال ، انتهى .
وأيضاً فلا وجْهَ للاعتذار عن ابنِ مالك بذلك ؛ لأن مراده التنكير الذى ذكره
في قَبْلُ وَبَعْدُ وهو : أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً .

وأما « عَلٌ » فإنها توافق « فَوْقَ » في معناها ، وفي بنائها على الضم إذا
كانت معرفة ، كقوله :

٣٤٩ — * وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *

أى : مِنْ فَوْقِهِمْ ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة ، كقوله :

٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يجرى فيه جريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا
عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ بُذْيَةٍ *

اللغة : « بُذْيَةٌ » بفتح التاء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة - وهى طريق
العقبة ، وتجمع على ثُنَايَا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي =

٣٥٠ — * كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ *

أى : من شيء عالٍ .

= وقوله « سددت عليك كل ثنية » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلي ، وروى العيني عجز البيت :
* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سددت » سد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « عليك » جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به لسد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثنية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وأتيت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بأتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بنى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مبني على الضم في محل جر بمن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق . الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بنى « عل » على الضم لكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوى معناه ، والتقدير : من عليهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته التي سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* مِكَرَّرٌ مِفْرَرٌ مُقْبِلٌ مُذِيرٌ مَعَا *

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْسَكَلِ
اللغة : « أغتدى » أراد أخرج وقت الغداة « وكُنَاتِهَا » الوكنات : جمع وكنة =

= بواو مثلثة الحركات - وهى وكر الطائر وعشه « بمنجرد » المنجرد : الفرس القصير الشعر « قيد الأوابد » يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من الشراد والتخلص ؛ فسكانه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ، واحدها أبدة « مكر مفر » المكر - بكسر الميم وفتح الكاف - الذى يكر عليه فارسه ، والمفر - بكسر ففتح أيضا - الذى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد « كجلود صخر » الجلود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » ألقاه من أعلى إلى أسفل .

الإعراب : « مكر » نعت لمنجرد المذكور فى البيت السابق على بيت الشاهد ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفر » نعت ثان لمنجرد « مقبل » نعت لمنجرد أيضاً « مدبر » نعت لمنجرد أيضاً « معاً » ظرف متعلق بمقبل مدبر « كجلود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد ، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو كجلود ، وجلود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى جلود صخر مفعول به لحط مبني على الضم فى محل نصب « السيل » فاعل حط مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بته ، فلم ينبو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولهذا أعربه ونونه ، وهو هنا مجرور لفظاً بمن ، والدليل على أنه لم ينبو لفظ المضاف ولا معناه ، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص ، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى شيء أى شيء كان ؛ لأن الغرض الدلالة على السرعة ، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر فى طرفة عين ، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذى ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل أو أعلى تل أو أعلى شيء آخر ، ولهذا تجد المؤلف قال « أى من شيء عال » .

وَتُخَالِفُهُمْ فِي أَمْرَيْنِ : أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِجَرُورَةٍ بَيْنَ ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ مِثْلَ مِثْلِهِ ، كَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِي عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَوْهَرِيُّ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : يُقَالُ « أَتَيْتُهُ مِنْ عِلِّ الدَّارِ » بِكَسْرِ اللَّامِ — أَيْ : مِنْ عَالٍ — وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ ^(١) :

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

أَنَّهَا يَجُوزُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أَظُنُّ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ مُوجُودًا .

وإنما بسطت القول قليلا في شرح هاتين السكمتين لأني لم أر أحداً وقفاًهما حقهما من الشرح ، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله .

فصل : يجوز أن يُحذف ما علم من مُضافٍ ومُضافٍ إليه .

فإن كان المحذوف المضاف ^(٢) ؛ فالغالب أن يخلقه في إعرابه المضاف إليه ،

= وبهذا التقرير تعلم أن « عل » نكرة وأن التنوين إنما حذف للوقف ، وتعلم ما في كلام العلامة الصبان من التهافت حيث زعم أن حذف التنوين كما يصلح أن يكون لأجل الوقف يصلح أن يكون لكون الشاعر قد نوى لفظ المضاف إليه ؛ لأن الشاعر لا يمكن أن يريد لفظ المضاف إليه ، وإلا فسد المعنى الذي قصد إليه ، فاعرف ذلك ، ولا تسكن بمن يعرف الحق بنسبته إلى الرجال ،

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

(٢) يشترط لجواز حذف المضاف بشرطان ، أحدهما أن يقوم دليل يدل على المحذوف (٣) فلا يقع اللبس ، فلو قات « جلست زيدا » تريد جلست جلوس زيد ، لم يصح ذلك ، =

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) ^(١) أى : أَمَرُ رَبُّكَ ، ونحو (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) ^(٢) ، أى : أهل القرية .

وقد يبقى على جرّه ، وَشَرَطُ ذَلِكَ فى الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفًا على مُضَافٍ بمعناه ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ » أى : وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ ؛ بدليل قولهم « يَقُولَانِ » بالتثنية ^(٣) ، وقوله :

لأنه ليس فى الكلام ما يدل على الجالس المقدر ، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، لحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم الذى كان مجرورا ، والشرط الثانى : أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة ، لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره برسول ، لأن الأمر من المعانى ، والحجىء لا يتعلق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى منزّه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، والدليل على أن فى الآية مضافا محذوفا استعالة سؤال القرية وهى على معناها ، وهذا مجاز بالحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازا مرسلًا علاقته الحالية والحالية .

(٣) إذا قلت « مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فلهذا الكلام إعرابان أحدهما مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » مضافا إليه لمضاف محذوف مماثل للمذكور معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثل عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » معطوفا على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ ، وإنما كان هذا الإعراب فاسدا لأنك قد جعلت المثنى - وهو جملة « يقولان ذلك » - خبرا عن المفرد - وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فأما فى الإعراب الأول الصحيح فإنك لم

٣٥١ — أَكُلَّ أَمْرِيءَ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

== تجعل جملة «يقولان ذلك» خبرا عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلا آخر ، فصار هذا الخبر المثنى خبرا عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عيد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت « ما مثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك » لزمك أن تقدر « مثل » مرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل ، وبقي المضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف المضاف ، والشرط موجود ، وهو أن هذا المضاف المحذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بمعناه .

٣٥١ — هذا بيت من المتقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، واسمه حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد - بتاءين زائدتين : إحداهما تاء المضارعة ، والأخرى تاء الفعل ؛ فحذف إحدى التاءين قصدا إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بدى بتاءين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتوهج .

المعنى : يقول : إنه ما يدبغى لك أن تظنى كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية ، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للاكرام والضيافة . الإعراب : « أكل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبقى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله نحسبين الآنى تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « امرئ » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المؤنثة المحاطة فاعله مبني على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثانٍ لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة « ونار » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستترافيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لنار « بالليل » الباء حرف جر مبني على الكسر ==

أى : وكلّ نارٍ ؛ لثلاثا يلزم العطفُ على معموليّ عاملين^(١) .

= لا محل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بقوله توقد « ناراً » معطوف على امرأ المنصوب الواقع
مفعولاً ثانياً لتحسين ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاف
يكون معطوفاً على « كل » في قوله « كل امرئ » وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا
البيت وهو الذى ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل
محذوف ، والتقدير « وتحسين كل نار » وقوله « توقد بالليل » جملة في محل جر
صفة لقوله « نار » الذى أعربناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثانى لذلك الفعل
المحذوف ؛ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة ، ولا تحسبن هذا التقدير عجباً ؛
فإن الفعل الذى قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المحذوف
ولو لم تقدر المضاف للزم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرئ »
المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المنصوب عطفاً على « امرأ » المنصوب ؛ فيلزم على
هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرئ » معمول
لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « تحسين » والعطف بهذه المثابة يمتنع
على الراجح ، والذى ذهبنا إليه قد أجازوه العلماء كافة ، والتخريج على المتفق عليه
أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه لك فى (ص ١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة فى جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيبويه
والمبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف
العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف
العطف نائباً عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب عن
عاملين مختلفين ، فلو ناب عن عامل واحد يعمل عملين صح . وذهب الأخفش
والكسائى والفراء والزجاج إلى أن ذلك حائز ، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا
فى النيران ما لم يعترفوا فى الأوائل .

ومن غير الغالب قراءة ابن جازي (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ^(١) أى : عمل الآخرة ، فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها المضاف .
 وإن كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين وَيُنْبَنَى عَلَى الضَّمِّ ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » ونحو (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) ^(٢) ، كما مر ، وتارة يبقى إعرابه وَيُرَدُّ إِلَيْهِ تنوينه ، وهو الغالب ، نحو (وَكَلَّا ضَرْبًا لَهُ الْأَمْثَالُ) ^(٣) (أَيَّامًا تَدْعُوا) ^(٤) ، وتارة يَبْقَى إعرابه وَيُتْرَكُ تنوينه ، كما كان في الإضافة ، ومشرط ذلك في الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف ، وهذا العامل إما مضاف كقولهم « خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ » ^(٥) أو غَيْرُهُ ، كقوله :

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النحاة في تخريج هذا للثال ونحوه ، ولهم في ذلك مذهبان .

المذهب الأول - وهو مذهب أبي العباس البرد ، واختاره ابن مالك - وهو ما ذكره المؤلف هنا تابعا لابن مالك ، وحاصله أن هذا للثال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقه حين الإضافة . وعلى هذا يكون أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول ، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وتركوا تنوينه لأن المضاف إليه المحذوف منوى الثبوت ، ولهذا المسألة - على هذا المذهب - شبه بباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازعا « ما حصل » فأعملوا فيه العامل الثاني لقربه من المفعول ، وحذفوا مفعول العامل الأول لسكونه فضلا على ما هو القاعدة الجارية في باب التنازع .

٣٥٢ - * يَمِثِلُ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدِّيمِ *

= والمذهب الثاني - وهو مذهب سيدييه والجمهور - وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقعم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع - ونصفه - ما حصل ، ثم حذف الضمير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل - وإنما حذفوا الضمير إصلاحاً للفظ .
ولا شك أن مذهب أبي العباس المبرد أقرب مأخذاً من مذهب سيدييه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت في تخريج هذا المثال مسلك سيدييه كان عليك أن تعدّه من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ، لأن سيدييه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يمثّل هذا الماصل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا المثال قولهم « قطع الله يد ورجل من قائلها » وقول الفرزدق هاهم من ابن غالب ، وهو من شواهد سيدييه (١ / ٩٢) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ
وقول الآخر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْعَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَهَا
فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميمون .

وَلَا تُقَاتِلُ بِالْعِصْيِ وَلَا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا عُلَاةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحَ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

٣٥٢ -- لم أعثّر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الرجز ، وصدّره قوله :

* عَلَقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ *

اللغة : « آمالي » الآمال : جمع أمل - بفتح الهمزة والميم جميعاً ، ومثل سبب وأسباب وجمل وأجمال وجبل وأجبال - والأمل : كل ما بطمع الإنسان فيه ويرجو =

تحقيقه ، فهو بمعنى المفعول ، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو المرجو لتحقيقها « أنفع » أكثر نفعا « وبل الديم » الوبل - بفتح الواو وسكون الباء - المطر الكثير ، ومثله الوابل ، وفي القرآن الكريم (فإن لم يصبها وابل فطل) والطل - بفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف المطر ، والديم - بكسر ففتح - جمع ديمة ، وهي المطر الدائم الذي لا ينقطع .

المعنى : يقول : لقد جعلت معقد رجائي والمقصود لتحقيق ما أومل تحقيقه رجلا يشبه المطر الكثير الدائم ، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم .

الإعراب : « علقت » فعل ماض وفاعله « آمالي » آمال : مفعول به لعلق ، وآمال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فعمت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « النعم » فاعل عم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « بمثل » جار ومجرور متعلق بعلق ، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : بمثل وبل الديم « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنفع » معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الديم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمثل » فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من ثلاثة وجوه :

الأول : أن الدال على المحذوف في البيت السابق من جنسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف ، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه .
والثاني : أن المحذوف في البيت السابق المضاف والمحذوف في هذا البيت المضاف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المحذوف في البيت المتقدم سابق عليه والدال على المحذوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الغالب قولهم « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلِ » بالخفض من غير تفوين ،
وقراءة بعضهم^(١) : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(٢) أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم^(٣) .

(١) هي قراءة ابن محيصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولا أن النحاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ،
أولهما أن يقوم دليل على هذا المحذوف ، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما
ألا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ
ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ،
والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فأما بقاء المضاف إليه على
ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد تكفل المؤلف ببيان هاتين الحالتين ،
ودكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسيا ، وقد يكون سماعيا
فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا فضابطه أن يكون المضاف
إليه الباقي صالحا لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف ، وقد
مثلوا لهذا بقول عمر بن أبي ربيعة :

لَا تَلْمِزْنِي عَتِيقُ ، حَسْبِيَ الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي
فقد أراد غمر أن يقول . لا تلمزني يا ابن أبي عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن
يقول : ذلك ، وعتيق الذي كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن
ترك اللوم .

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف
إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي كان منسوبا قبل الحذف إلى
المضاف ، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب .

الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وجاء =

== ربك) فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة المجيء إلى الله تعالى بما تقتضيه من المسكانية والانتقال مستحيلة .

الثاني : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ في الحال أوفى الأصل ، ومن ذلك قول الله تعالى : (ولكن البر من آمن) أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه (الحج أشهر معلومات) أى زمن الحج أشهر ، وهذا أحد احتمالين في الآيتين السكريتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

* وَشَرُّ الْمَنَآيَا مَيِّتٌ وَسُطَّ أَهْلُهُ *

الأصل : وشَرُّ المنايا منية ميت وسط أهله ، والآيتان المذكورتان في الموضع الثاني تحتملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى . ولكن البر من آمن ، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وأشربوا في قلوبهم العجل) الأصل : وأشربوا في قلوبهم حب العجل .
والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أُرْمَدَا وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّيَّحُ مُسَهَّدَا

الأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا به . ومنه قولهم « زارنا طلوع الشمس » و « حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك « زارنا زيدا فضله » تريد : ابتغاء فضله ، وهذا الموضع ذكره ابن الجباز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه قولك « جاء زيد والشمس » تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

== والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم « تفرقوا أيدي سبا » يريدون : مثل أبدى سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى (تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه .

الحادي عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه ، ومنه قول النابغة :

* وَلَا يَحُولُ عَطَاءَ الْيَوْمِ دُونَ غَدٍ *

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

ثم اعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى في الكلام التفتات إلى ذلك المحذوف ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى في الكلام التفتات إلى ذلك المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يجمع في كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه في عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب الثلاثة صحيحة فصیحة واردة في أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها) فإن الأصل : واسأل أهل القرية لأن أهل القرية هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ، وقد حذف أهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه - وهو القرية - مقامه ، ولما أعيد الضمير في قوله سبحانه (فيها) أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف .

ومثال ما بقي النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه (أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج) فإن الأصل : أو كذی ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) حذف المضاف وهو ذی ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ، ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات فقل (يغشاه موج) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقل يغشاها موج ، أو يغشاهن موج .

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف في عبارة ونظر فيه إلى الباقي في عبارة أخرى من ==

فصل : زَعَمَ كثيرٌ^(١) من النحويين أنه لا يُفصل بين المتضايين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سبعٌ ، منها ثلاث جائزة في السعة :

= الكلام قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياها أو هم قائلون) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، حذف المضاف وهو أهل ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية ، وقطع النظر عن المحذوف ف قيل (فجاءها) ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل ف قيل : (أو هم قائلون) .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يفصل في السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذي يستفاد من كلام سيويه ، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوى في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسما عاما كالصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة وألا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المتضايين مما يكثر دوره في الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة ، وحجتهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف بمنزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهالك عبارة سيويه التي يفهم منها هذا الكلام ، قال (١ / ٩٠) « ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قبيصة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

(ساتيْدما : اسم جبل بعينه ، استعبرت : بكيت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، وذر : مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بينهما بالظرف ، وذر : اسم جنس لا يشبه الفعل) وقال أبو حبة النخعي وهو الشاهد ٣٥٨ الآتي :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل « اه كلامه ، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو = (١٢ - أوضح المسالك ٣)

= يريد أن المضاف لو كان مصدرا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة على معنى في ، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل ، كما فعل ذلك الشماخ في قوله :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُـلَيْمَى مُشْمَعِلٌ

طَبَّاحٍ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسْلَ

فقد أضاف « طبَّاح » إلى « ساعات الكرى » على معنى في ، ثم نصب « زاد الكسل » على المفعولية ، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله :

وَكِرَّارٍ خَلْفَ الْمُجْجَرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُحَامِرْ دُونَ أَنْثَى حَلِيلِهَا

فقد أضاف « كِرَّار » إلى الظرف الذي هو « خلف المججرين » ثم نصب قوله « جواده » بكرار على أنه مفعول به ، فالفرق أن الاسم الذي يعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه .

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك ، ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضايفين ولا بالظرف والجار والمجرور ويعتبر الفصل من ضرائر الشعر ، وأنهما مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، البصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون يحتملونه ويعدون ضرورية ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأنباري في الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف =

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله^(١) ، والفصل

= الجر « ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين ، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر قال « أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اهـ .

ولما أراد المتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاما لا ضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب وكعبارات رواها الأئمة عمن شافهم من العرب المحتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضامين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلا في الكلام المنثور أو وجدوه شائعا في شعر الشعراء المعروفين ، مع أن له تعليلا صحيحا يجرى على ما عهد في كلام العرب ، وحصروا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر ، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلا في غير الشعر الذي لم يعرف فائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه ، وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا البحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلو على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة (قتل أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لقتل ، وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قداي البصريين إن هذه القراءة وهم من القاريء كقول الزمخشري في الكشاف « وأما قراءة ابن عامر فتدبر لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان سمعا مردودا فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته ؟ » كلا الكلامين كلام قداي البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة ، وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقاريء أن يتسكّر =

إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر (قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)^(١) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٣ — * فَسُقْنَاهُمْ سَوَاقِ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ *

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا » .

== قراءة من عند نفسه حتى يقال إنه وهم ، وقد علم المسامون جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحي ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشيء آخر أن الحاة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم المنثور « ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها » وشيء ثالث أن العلة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج المتعارف من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذي حسن القول بجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولاً به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبياً لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو حار وبحرور متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلته متأخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمجرور .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد مما لم أعثر له على قائل ، والذي أئره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاَهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً *

اللغة : « عتوا » ماض مسند لواو الجماعة من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتا يعتو عتوا - مثل سما يسمو سموا - وعتيا أيضاً ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يعتو عتيا وعتوا وعسا يعسو عسيا وعسوا « السلم » بكسر السين أو فتحها - الصلح « البغات » بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرها بزنة الكتاب وبضمها بزنة الغراب - طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر :

==

= بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ
« الأجادل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعَقِيلِيَّ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيًا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ففعلوا ذلك رافة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سالموهم أخذهم الطغيان ومجاوزة الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك ، فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل - وهو من كواسر الطير - طيوراً ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعباً .

الإعراب : « عتوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « إذ » ظرف لما مضى من الزمان مبنى السكون في محل نصب بعتوا « أجنبناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رافة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب « فسقتاهم » الفاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وهم : مفعوله « سرق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « البغاث » مفعول به المصدر الذي هو سرق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذي هو سرق وفاعله الذي هو الأجادل .

الشاهد فيه : قوله « سرق البغاث الأجادل » فإن قوله « سرق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو قوله « البغاث » .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس في أصل ديوانه :
وَحَلَقَ الْمَآذِيَّ كَالْقَوَائِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدِ الدَّائِسِ
فإن قوله « دوس » مصدر وقع مفعولاً مطلقاً لداس ، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله « الحصيد » . =

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله ^(١) الأول ،
والفاصل مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ
رُسُلِهِ) ^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٤ — * وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ *

= ومثله قول الشاعر :

فَزَجَّجَتْهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فإن قوله « زج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله - وهو قوله « أبي مزادة » ونصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القلوص » وقد كان الشاعر متمكناً من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل مرفوعاً فيقول « زج القلوص أبو مزادة » من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه .

(١) في هذه العبارة قلق ، وذلك لأنه لم يأت إلا ما هذه بمقابل ، وهو يريد أن يقول « أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه » فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفاصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدلل ببعض فروعها بهذه الآية الكريمة ، وبعض فروعها الآخر بالحديث النبوي ، فكانت أدلتها من الكلام المنشور ، بل من أفصح الكلام ، وتعليقها قريب من تعليل المسألة الأولى ، فتدبر .

٣٥٤ — بحثت عن نسبة هذا البيت طويلاً فلم أوفق للعثور عليها ، وما رواه للمؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْعَنَى *

اللغة : « يوقن » مضارع « أيقن فلان بالأمر » إذا كان منه على ثبوت ، وقد علمه علما لا يخالطه تردد ولا شك « يَوْمُكَ » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من قولهم « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه .

أو ظَرَفَهُ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِصَاحِبِي »^(١) ،
وقول الشاعر :

== الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال »
فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يوقن » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال المتأخر ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه
في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها
مبني على السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من
الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ،
والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالنفي »
الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والغنى : مجرور بالباء وعلامة
جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بيوفن
« وسواك » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل
جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« المحتاج » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و« فضله » فضل : مفعول به لمانع منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضله المحتاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فعله -
وهو منع - يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت محمداً حقّه » وقد أضاف الشاعر هذا
العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « المحتاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو
قوله « فضله » .

(١) تاركو : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد - وهو ترك - وقد أضيف هذا
الجمع إلى مفعوله - وهو « صاحبي » - وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو « لي » والدليل
على إرادة الإضافة حذف نون الجمع ، وهي إنما تحذف في السعة للإضافة ، ولو لم تكن
الإضافة مقصودة لقل « هل أنتم تاركون لي صاحبي » ومن العلماء من خرج هذا =

— ٣٥٥ — * كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ *

= الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون «صاحبي» مفعولا به لقوله « تاركو » وقد حراً هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام ، وقد عرفت ما في هذا الزعم ، على أن الوجه الذي خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فروا منه ؛ لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام ، فلا ينبغي أن يخرج الحديث عليه .
٣٥٥ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي أعياني تطلاب قائلها ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَّا أُكُونُ وَمِدْحَتِي *

اللغة : « رشى » فعل أمر أصله قولهم « راش السهم يرشه » إذا ألقى عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم ، وبهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة « بعسيل » العسيل : مكلسة العطار .

المعنى : يقول لمخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه : اجزنى خيراً على مدينى إياك ولا تجعل سعبي إليك غير مجد على ولا عائد بالنجح ؛ فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكلسة متخذة من الليف ، وضرب ذلك مثلاً لمن يسعى في غير طائل .

الإعراب : « فرشنى » الفاء للاستئناف ، رش : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بخير » جار ومجرور متعلق بقوله رش « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أكون » أكون : فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لا محل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحتى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، مدحة : مفعول معه منصوب بمنحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومدحة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله « يوما » ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =

الثالثة : أن يكون الفاصلُ قَسَمًا^(١) ، كقولك « هَذَا غَلَامٌ وَاللّهِ زَيْدٌ » .
والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها : الفصلُ بالأجنبيِّ ، ونعني به معمولٌ غيرُ المضافِ ، فاعلا
كان ، كقوله :

== بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو ناحت والمضاف إليه الذى
هو صخرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت .
الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » اسم فاعل مضاف
إلى مفعوله وهو قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » على
ما اتضح لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائى عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد « وحكى أبو عبيدة
قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ، فهذا كلام
منثور ، وفى كل واحد من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، فهذا عمدة
الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين مما يجوز فيه
الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر
دوزه فى الكلام ، حتى إنهم ليقتفرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون « قد
والله قام زيد » بل إنهم ليقتفرون الفصل بها بين الحرف العامل ومفعوله كما فى قول
الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إِذْنُ وَاللّهِ نَبِيَّهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيدُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيدِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضاميين بجملة القسم فى سعة
الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته ، شأن الموصول مع صلته
كشأن المضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَمُرُّ مَاءً كَأَنَّ

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

٣٥٦ — أُنجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَفَعِمَ مَا نَجَلَا

٣٥٦ — هذا بيت من المنرح ، وهو من قصيدة الأعرابي ميمون بن قيس يدح فيها سلامة ذا فائش الحميري .

اللمة : « أحب » من قولهم : أحب الرجل ، إذا ولدت امرأته له ولداً نجياً ، و « نجلاه » أى ولده .

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » والدا : فاعل أنجب مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف و « إذ » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « نجلاه » نجل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع ، وعليه يكون « نجلا » جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بنجل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعم الذي نجلاه ، ويجوز أن تكون ما نسكرة فتكون تمييزاً لفاعل نعم الذي هو — على هذا الوجه — ضمير مستتر فيه وجوبا ، ونكون جملة « نجلا » من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرباط محذوف والتقدير : فنعم هو مولودا نجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أنجب أيام والداه به إذ نجلاه » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أيام » والمضاف إليه وهو قوله « إذ نجلاه » فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والفصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف ، وهذا الفاصل هو قوله « والداه » وهو فاعل « أنجب » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترتيب البيت هكذا : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، فنعم ما نجلا .

=

أو مفعولا ، كقوله :

٣٥٧ — * تَسْقَى امْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَالِ رِيْقَتَهَا *
أى : تَسْقَى نَدَى رِيْقَتَهَا الْمِسْوَالِ .

= ومثل هذا البيت قول الآخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا
فإن قوله « غلائل » مضاف إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذى هو غلائل ، وأصل نظم الكلام : وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :
* كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرَّصْفُ *

اللغة : « امتياحا » هو مصدر امتاح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به هاهنا الاستياك ، والندى : البلل ، والسوالك : العود الذى يستاك به ، والريقة : الرضاب ، وهو ماء الفم ، والرصف - بالراء والصاد المهملتين - الحجارة المرصوفة ، وماء الرصف : هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالا بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها ممتاحة : أى مستاكة ، ويجوز أن يكون مصدراً نائباً عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة امتياحا : أى وقت امتياحها أى وقت استياكها ؛ فهو حينئذ نظير قولهم : أزورك قدوم الحاج « ندى » مفعول ثان لتسقى تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندى مضاف وريقة من « ريقتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون =

== في محل جر ، وقوله « المسواك » مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذي هو قوله ندى والمضاف إليه الذي هو قوله ريقها ، وأصل الكلام : تسقى أم عمرو المسواك ندى ريقها ، كما سيأتى في بيان الاستشهاد بالبيت « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تضمن » فعل ماض « ماء » مفعول به لتضمن ، وماء مضاف و « المزنة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الرصف » فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقها سقياً مشابها لتضمن الرصف ماء المزنة ، وسيأتى في بيان الاستشهاد بإعراب آخر في الفقرة التي يستشهد بالبيت من أجلها .

الشاهد فيه : قوله « ندى المسواك ريقها » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « ندى » والمضاف إليه وهو قوله « ريقها » بأجنبي غير معمول للمضاف وهو قوله « المسواك » فإنه مفعول لتسقى .

واعلم أولاً أنه يجوز في قوله « تسقى ندى المسواك ريقها » وبجهان من وجوه الإعراب :

أحدهما : أن يكون قوله « ندى ريقها » مفعولاً ثانياً لتسقى تقدم صدره على المفعول الأول ، كما بيناه في الإعراب ، وهو المتبع ؛ فيكون - على هذا الوجه - قد فصل بين المضاف الذي هو مفعول لتسقى والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقى أيضاً .

الوجه الثاني : أن يكون قوله « ندى ريقها » هو فاعل تسقى ؛ فيكون قد فصل بين المضاف الذي هو فاعل تسقى والمضاف إليه بمفعول تسقى .

وعلى كل حال فإن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ، وإن كان عامل الفاصل والمفعول على الوجهين واحداً ، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا : تسقى ندى ريقها المسواك ، وقد أثبت الفعل مع أن الفاعل - وهو « ندى » - مذكر لسكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث - وهو ريقها - فاكسب منه التأنيث .

أو ظَرْفًا ، كقوله :

٣٥٨ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا
يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٣٥٨ - هذا الشاهد بيت من الوافر ، وهو من كلام أبي حية النيرى ، واسم أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ، ويروى صدر البيت هكذا :

* كَتَّخَبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا *

اللغة : « تحبير الكتاب » كتابته وتنميقه ، وخص اليهودى لأنهم أهل الكتاب فيما يعرف العرب « يقارب » يحل بعض كتابته قريباً من بعض « يزيل » مضارع أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فإذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض .

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع بالضممة الظاهرة « بكف » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكف : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحط « يوماً » ظرف زمان منصوب بخط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يقارب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة ليهودى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودى » حيث نصل بين المضاف وهو « كف » والمضاف إليه وهو قوله « يهودى » بأجنى من المضاف ، وهو قوله « يوماً » فيه ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كما خط الكتاب يوماً بكف يهودى . =

الثانية : الفصلُ بهاعِلِ المضافِ ، كقوله :
 ٣٥٩ — * وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ *

= ومثل هذا البيت قول عمرو بن قميصة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَقْبَرَتْ لِلَّهِ دَرْ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا
 فإن قوله « در » مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه
 بالظرف - وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : لله در من لامها اليوم .
 ونظير هذا البيت قول ذى الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبْغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ
 فإن قوله « أصوات في الشطر الأول من البيت مضاف إلى « أواخر الميس » وقد
 فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور - وهو قوله « من يبغالهن بنا »
 وأصل نظم الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من يبغالهن بنا .
 ومثل ذلك قول درنا الجعدرية :

* هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

فإن قولها « أخوا » مضاف إلى « من لا أخاله » وقد فصل بين المضاف والمضاف
 إليه بالجار والمجرور وهو قوله « في الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوا من
 لا أخاله في الحرب .

٣٥٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق
 أو لواحق تتصل به ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز ، وسدده قوله .

* مَا إِنْ رَأَيْتَا لِلْهُوَى مِنْ طَبٍّ *

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وهما بمعنى ،
 و « الهوى » العشق ، أو محبة الإنسان للشيء حتى يغلب على قلبه ، و « طب » بفتح
 الطاء ، وقد تكسر أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدمنا » فقدنا ، و « قهر »
 أى غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصباة ، وهى رقة
 الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برج به العشق ، وأنه كثيراً
 ما يغلب الحب على الماشق فيأخذ بنفسه وقلبه =

= الإعراب : « ما » نافية مبهمة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأينا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لرأى تقدم على مفعوله الأول ، وكأنه قال : ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى « من » حرف جر زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف مبني على المتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي « عدمنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر لمفعوله ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذي هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » والمضاف إليه وهو قوله « صب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله قهر ، والمضاف إليه - وهو صب - مفعول ذلك المصدر ، والفاصل - وهو وجد - هو فاعل المصدر .

فإن قلت : في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة كان المضاف مصدراً وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله ، كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف في قراءة ابن عامر وكما في الشاهد ٣٥٣ وفي هذه المسألة المضاف مصدر ، والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفاصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز إضافته لفاعله ولمفعوله ، فلما ذا كانت المسألة الأولى التي فيها إضافة المصدر إلى فاعله جائزة في حال السعة ، وكانت هذه المسألة التي هي إضافته إلى مفعوله غير جائزة في السعة ؟ .

قلت : في المسألة الأولى - وهي إضافة المصدر إلى فاعله والفاصل بينهما بالمفعول - أمر واحد مخالف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء السماع مصححاً لهذا الفصل ، وفي هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفضل بالمفعول قوله :

٣٦٠ - * فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ *

بدليل أنه يروى بنصب مطر ورفعه ؛ فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي .

= أحدهما إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر ، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل ، وإن ذكر الفاعل فلا منعاه في هذه الصورة خلاف ، حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز ، على ما سيأتي في باب إعمال المصدر ، فصلا ، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع في مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم نجوزها في سعة الكلام ، فأعرف هذا .

٣٦٠ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف بحجز بيت من الوافر ، وصدره قوله .

* فَإِنْ يَكُنِ النَّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ *

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشبب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النداء :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وبعد البيت المستشهد بهجزه قوله :

فَلَا غَفَرَ إِلَهُهُ لِمُنْكَحِهَا ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف تركيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهي من إضافة المصدور إلى قوله ؛ فإن رويت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رويت « مطر » بالنصب كانت من =

والثالثة : الفصلُ بِنَقْتِ المضاف ، كقوله :

٣٦١ — * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ *

= إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافاً إلى الضمير ، بل يكون مضافاً إلى «مطر» وتحتل إضافة إلى مطر حينئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملاً لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت «مطر» المجرور مفعول المصدر ، كما تحتل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن اعتبرت «مطر» المجرور فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدبره «حرام» خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «نكاحها مطر» وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فأما رواية الرفع فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله . والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدرّاً مضافاً إلى فاعله ومطر مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطر هي ، وأما رواية الجر - وهي المرادة هنا - فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، بقوله بعد أن نجا من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم - لعنه الله - قد قتل على بن أبي طالب كرم الله وجهه في مؤامرة اتفق فيها هو واثنتان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : علي ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج ، وينيب عنه من يصل بالناس فيقتل الخارجي نائبه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ *

اللغة : « المرادى » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبحه = (١٣ — أوضح المالك ٣)

الرابعة : الفضلُ بالنداء^(١) ، كقوله :

== الله ولعنه ا وهو الذى آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « سيفه » سيف : مفعول به لبل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمة الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وحركه لأجل التخلص من التقاء الساكتين « ابن » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيل ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بآلية نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطح » مركب إضافي يقع نعتاً لقوله « أبى طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت كما ترى .

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبى » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » بنعت المضاف وهو قوله « شيخ الأباطح » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

(١) من هذا القليل قول بجير بن زهير بن أبى سلمى المزني لأخيه كعب :

وِفَاقُ كَعْبٍ بِجَحْرِ مُنْقَدُ لَكَ مِنْ

تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَأَخْلَدِ فِي سَفَرِ

فإن قوله « وفاق » مضاف إلى « بجير » وقد فصل بينهما بالمنادى ، وأصل نظم الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره في الكلام كالقسم ، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما في قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَسَكُنُ مِثْلَ مَنْ يَذِئُبُ بِضَهَابِ بَانَ =

٣٦٢ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ -
أى : كأن بردون زيد يا أبا عصام .

= فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يصطحبان » وقد فصل بينهما بحملة النداء - وهى قوله « يا ذئب » وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل المضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزا فى سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما فى الحكم ، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزا فى السعة والفصل بالنداء مقصورا على ضرورة الشعر ، والسر فى ذلك أنهم وجدوا فى كلام العرب للنشور الفصل بالقسم كالعبرة التى أثرناها لك عن الكسائى والعبرة التى أثرناها لك عن أبى عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا فى الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السماع ؛ لأنه هو الأساس فى كل ما أصوله من قواعد ، جزاهم الله أحسن الجزاء .

٣٦٢ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .
اللمعة : « البرذون » - بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جرد حل - ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية « أبا عصام » كنية رجل « دق » - بضم الدال - زين وحسن .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب « بردون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أبا عصام ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ، وبيان رأينا فيه ، وأبا مضاف ، و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبردون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى الحمار « باللجام » جار ومجرور متعلق يدق ، وجملة دق من الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لحمار .

فصل : في أحكام المضاف للياء

يجب كثر آخره ^(١) كغَلَامِي ، ويجوز فتح الياء وإسكانها ^(٢) .
ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل ، وهي : المقصورُ كَفَتِي وَقَدِي ،
والمقصودُ كَرَامٍ وَقَاضٍ ، والمثنى كَابْنَيْنِ وَغَلَامَيْنِ ، وجمعُ المذكر السالم
كَزَيْدِينَ وَمُسْلِمِينَ .
فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح ^(٣) ، وَتَدَرَّ

= الشاهد فيه : قوله « بردون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف وهو قوله
« بردون » والمضاف إليه وهو قوله « زيد » بالتداء وهو قوله « أبا عصام » وذلك
كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد ، فأما إذا كان أبو عصام هو
زيدا فإن قوله « بردون » على ذلك مضاف وقوله « أبا عصام » مركب إضافي أضيف
إليه بردون على حـد قوله * إن أباه وأبا أباه * ويكون قوله « زيد » بالجر
بدلا من أبي عصام ، ولا شاهد في البيت حينئذ . ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا
الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس العليمي في حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير
الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
(١) المراد آخر المضاف إلى ياء المتكلم ، سواء أكان صحيحا كغلام وكتاب أم
كان شبيها بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو ،
ونحو ظبي وثدى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل في كل مبنى أن يكون بناؤه على
السكون ، والفتح هو الأصل الثاني ، لأن الأصل في البنى الذى وضع على حرف واحد
أن يكون متحركا ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح في ياء المتكلم
فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) إنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لا يقبل الحركة ، ألا ترى أن آخر
المقصود وللثى المرفوع ألف ، والألف لا تقبل الحركة بحال ، وآخر المقصور وللثى
الجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم ياء واجبة الإدغام في ياء المتكلم والحرف المدغم
في مثله لا يقبل الحركة ؟

إسكانها بعد الألف في قراءة نافع (وَحْيَايَ) ^(١)، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن (هِيَ عَصَايَ) ^(٢)، وهو مُطَرِّدٌ في لغة بني يَرْبُوع في الياء المضاف إليها جمعُ المذكّر السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي) ^(٣).

وتُدْغَمُ ياء المذموم والمثنى والجمع في ياء الإضافة كقَآخِيَّ، ورَأَيْتُ ابْنِيَّ وزَيْدِيَّ، وَتَقَلَّبُ واو الجمع ياء ثم تُدْغَمُ ^(٤)، كقوله :

* أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً * ٣٦٣ -

(١) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وهي أيضا قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب، وقد حكى هذه اللغة الفراء وفطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجهها أن أصل ياء التشكام السكون، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) تقول : جاء زيدى - بكسر الدال وتشديد الياء - وتقول : جاء مسلمى - بكسر الميم وتشديد الياء - والأصل الأصيل فيهما : جاء زيدون لى ومسلمون لى، فلما أردت الإضافة حذفتم اللام والنون فصارا : زيدوى ومسلموى، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء المتقلبة عن الواو في ياء التشكام، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذى قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء .

٣٦٣ - هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلى - وأمه خويلد بن خالد بن محرث - وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، قال فيهم مرثية بعدها بعض العلماء في الذروة العليان شعر الرثاء، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها، وعجزه قوله :

* عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةٍ لَا تُقْلِعُ *

والشاهد الآتى بعد هذا (رقم ٣٦٤) أحد أبياتها أيضاً .

اللغة : « أودى » هلك « بنى » أصله بعد الإضافة « بنوى » فاجتمعت الواو =

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في بَيْئٍ وَمُسْلِمِيٍّ ، أو فتحة أبقيت كضُطْفِيٍّ ، وأنسلم ألفُ التثنية كمُسْلِمَايَ ، وأجازت هُذَيْلٌ في ألف المقصور قَلْبُهَا ياء ، كقوله :

= والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت النون لمناسبة الياء « وأعقبوني » خلفوا إلى وأورثوني « حسرة » حزناً في ألم ، وروى في مكانه « غصة » وهي بضم الغين المعجمة - الشجاء وما اعترض في الحلق فأشرق ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالفغيظ ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ، وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم مشار المغموم والأشجان انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِيعُ
لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنسا ، وحيث تثار أفكاره ، وتعود إليه أشجانه ، « عبرة » دمة « لا تقلع » لا تنقطع .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على ألف منع من ظهوره التنذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو النقلة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني » الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثانٍ لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقلع » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، والجملة في محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم ، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت .

— ٣٦٤ — * سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ *

٣٦٤ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبنائه ، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا (رقم ٣٦٣) وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَتَخَرُّمُوا ، وَلِسَكْلٌ جَنْبٍ مَصْرَعٌ *

اللغة : « سبقوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلى ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أى سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوى — بتشديد الياء — هوى بلفظ هذيل ، وقوله « أعنقوا » أى ساروا السير العنق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً « تخرموا » — بالبناء للجھول — أى : انتقصتهم المنية واستأصلتهم .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها فى ياء المتكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهواهم » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بأعنق وهوى مضاف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للجھول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولسكل » الواو واو الحال ، سكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هوى » الألف المقصور ، والياء ياء المتكلم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء المتكلم يقولون ألفه على حالها فيقولون : فتأى ، وعصاى ، ورحاى ، وهواى ، قال شاعر الحماسة :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضْعِدٌ جَنِيْبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتِقٌ =

وانفق الجميع على ذلك في قَلَى وَلَدَى ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو : عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا ، وكذا الحكم في مَلَى .



هذا باب إعمال المصدر ، واسمه

الاسمُ الدال^(١) على مجرد الحدّث إن كان علماً ، كـ « فَجَّارٍ » و « حَمَادٍ »

= إلهذيلاً ؛ فإنهم يلقبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم ، فيقولون فقى ، وعصى ، ورحى ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الذى أنشده المؤلف ، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء ، وحكاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجحدري في قوله تعالى : (فمن اتبع هداى) وهذا القلب عند من ذكر جائز .
وبما جاء على هذا القلب قول أبي الأسود الدؤلى . فى أهل بيت رسول الله (مختصر تاريخ دمشق ٧ / ١٠٨) :

أَحِبُّهُمْ لِحُبِّ اللَّهِ ، حَتَّى أُجِىءَ - إِذَا بُعِثْتُ - عَلَى هَوِيَّا



(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدّث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدراً ، أما الثلاثة التى تسمى اسم مصدر فأولها : ما كان علماً كـ فجار وحماد وبرة وسبحان ، وثانيها : ما كان مبدوءاً بيمين زائدة لغير المفاعلة كـ مضرب ومقتل - أما المبدوء بالميم الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك - وثالثها : ما كان بزنة اسم حدث الثلاثى مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد العين فيهما ، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .
وفى هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدّث ، وأكثر النحاة يقررون أن الدال على الحدّث هو المصدر ، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالكلام =

للفَجْرَةِ وَالْمَحْمَدَةِ ، أو مبدوءاً بيمين زائدة لغير المُفَاعَلَةِ ، كـ « مَحْضَرَب » و « مَقْتَل » أو متجاوزاً فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَث الثلاثي ، كـ « غُسِلَ » و « وُضُوء » في قولك « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وُضُوءًا » فإنهما بزنة القُرْب والدخول في « قُرْبَ قُرْبًا » و « دَخَلَ دُخُولًا » ؛ فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر ^(١) .

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، إن كان يحلُّ محله فعل ^(٢) ، إما مع « أَنْ » ، = يدل على التكليم وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين ، الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالة على لفظ المصدر ، فالمراد من قوله « الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثاني أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالاً على الحدث بدون واسطة كما تقرر له بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا .

الثاني : أنه جعل الاسم المبدوء بيمين زائدة لغير المُفَاعَلَةِ اسم مصدر ، مع أن النحاة يجعلونه مـ . را ، ويسمونه المصدر الميمى ، والمؤلف هنا تابع لابن الناطم .

(١) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؛ فقال قوم : مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؛ فالغسل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من المغتسل ، والوضوء يدل على لفظ التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من التوضؤ . وقال قوم : كل من المصدر واسم المصدر يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبارة المؤلف تجرى على هذا القول ، إلا أن تكلف التأويل الذى ذكرناه لك قريباً .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لى تفهم كلام المؤلف على وجهيهما صحيحاً .

الأمر الأول : أنك حين تستعمل المصدر فى كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل عليه من الحدث ، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث فى أحد الأزمنة الثلاثة الماضى والحال والمستقبل :

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، لأن طبيعة الفعـ دالة على الحدوث وأنت لم ترده =

= وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لاتصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضي تبقية على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن في هذه الحالة لزمك أن تقدره بما ؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية ، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذى يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا أقدرها دائماً ، وألزمته أن أقدر في بعض الأحوال « ما » وفي بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل في الحروف المصدرية هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن ، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدث في الزمن الحاضر ، وشيء آخر وهو أنك إذا ألزمت تقدير المصدر بما التبس على من يسمعك الأمر في بعض الصور ، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذى يعلم صلاحية المضارع للحال والاستقبال لا يدرى أيهما أردت حينئذ ، لكنهم لما ألزموك أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جلياً لا التباس فيه .

الأمر الثانى : أن اشتراط هذا الشرط الذى هو صلاحية المصدر لأن يحمل عمله الفعل مع أن أو مع ما إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور ، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء ، لأنهما يكتفيان برأحة الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النحاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك « ضربت » =

كـ « مَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِرَ » و « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا »
 أى : أنْ ضَرَبْتَهُ وَأَنْ تَضْرِبَهُ ، وإِما مع « ما » كـ « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا »
 الآنَ « أى : ما تَضْرِبُهُ ، ولا يجوز فى نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا » كَوْنُ
 « زَيْدًا » منصوبًا بالمصدر ، لانتهاء هذا الشرط^(١) .

= ضربا لا يعمل ، فلا يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، فإذا قلت « ضربت ضربا زيدا » فإن زيدا مفعول به للفعل الذى هو ضربت لا المصدر ، وقد اختلفوا فى المصدر النائب عن فعله ، فذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام فى القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت « ضربا زيدا » فإن زيدا منصوب بالمصدر عند ابن مالك ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام ، وفى هذا القدر من البيان والإيضاح كفاية ومقنع .

(١) السر فى عمل المصدر هو شبهه للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهذا العمل شروط تتحقق بها هذه المشابهة ، وبعض هذه الشروط وجودى ، وبعضها الآخر عدى فأما الشرط الوجودى فهو أن يحل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط وبيننا لك فى مقالنا السابق متى تندره حالا محل الفعل مع أن ، ومتى تندره حالا محل الفعل مع ما ، كما بينا لك السر فى ذلك .
 وأما الشرط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها فى غير هذا الكتاب ، وهى ثمانية شروط :

الأول : ألا يكون المصدر مضمرا ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربيك زيدا على أن يكون « زيدا » منصوبا بالمصدر المضمر ، وذلك لأن التصغير من خصائص الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثانى : ألا يكون مضمرا ، فلو قلت « ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح » لم يجوز لك أن تجعل عمرا منصوبا بهو ، وإن كان هذا الضمير عائدا على الضرب ، وخالف فى هذا الشرط السكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر ، واستدلوا بورود ذلك فى قول زهير بن أبى سلمى :

=

= وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ
زعموا أن « عنها » متعلق بالضمير ، ورد البصريون هذا الاستدلال بإنكار أن
يكون عنها متعلقا بالضمير ، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف ، أو متعلق بالمرجم في آخر
البيت وتقدم عليه ضرورة ، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم ، أى وما هو مرجم
عنها بالحديث المرجم .

الشرط الثالث : ألا يكون محدودا ، أى مقترنا بالتاء التى تدل على الوحدة ،
فلا يجوز أن تقول « غضبت من ضربتك زيدا » وأما قول الشاعر :
يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ
حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله
فهذا شاذ ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير .

فإن كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :
فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
فقد نصب قوله « عقابك » برهبة ، لأن التاء فى رهبة قد بنى عليها المصدر كرحمة
ورغبة ، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضوع بالتاء
كالجرد منها ، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحدة ، ورحمة
واحدة ، ورغبة واحدة ، وهلم جرا .

الشرط الرابع : ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فأما قول الخطيئة :
أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَا يُرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَأْسِ
فإن ظاهره أن قوله « من نوالكم » متعلق بيأس الذى هو مصدر يئس يئس -
من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله « مبين » وقد وقع هذا الوصف
قبل المفعول ، فإن هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا
بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر .

فإن كان النعت واقعا فى الكلام بعد المفعول فلا غبار عليه ، ومن ذلك قول
الشاعر :

وعمل المصدر مضافاً أكثر، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(١)، وَمُنُونًا أَقْيَسُ، نحو (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) ^(٢)، وبأل قليل ^(٣) ضميّ، كقوله :

= إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مِنْ عَهْدَتُ عَذُولَا
ويلحق بالنعته بقية التوابع كالتوكيد والعطف، فلا يعمل المصدر إذا أتبع بتابع
أى تابع قبل العمل .

الشرط الخامس : ألا يفصل بينه وبين معموله ، فنحو قوله تعالى (إنه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر) لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقا برجهه لكونه قد فصل بينهما بخبر إن، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر ، وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رجهه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلق هذا الظرف بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رجهه لقادر رجهه يوم تبلى ، والسرى في اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع في العمل ، والفرع بقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول .
الشرط السادس : ألا يتقدم على معموله ، فليس لك أن تقول « أعجبنى زيدا ضربك » وذلك لما ذكرنا من أنه فرع .

الشرط السابع : ألا يكون محذوفا ، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يحز لك أن تقدره مصدرا ، ولهذا أنكر المحققون على من زعم أن الباء في البسمة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدأ .

الشرط الثامن : ألا يكون مجموعا ، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحتجا بقول الشاعر :

قَدْ جَرَّ بُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدِرَ وَالْفَنَعَا
فإن قوله « تجاربهم » جمع تجربة وهي مصدر جرب- بالتضعيف وقد نصب به قوله « أباب »
(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .
(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومجرد من أل ومن الإضافة ، ومقرون بأل .

= فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أ كثر من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أ كثر ورودا في كلام من يحتج بكلامه ، ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر ، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافا ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف .

فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قول رؤبة بن العجاج :

وَرَأَى عُيَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ
وقد يحذف المفعول لسكونه فضلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه) وقوله سبحانه (ربنا وتقبل دعائي) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنَفِّي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنَفِّي الدَّرَاهِمِ تَنَقَّادُ الصِّيَارِفِ
ومن ذلك قول الآخر :

أَفْسَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ
ومن النحاة من يجعل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر ، وهو رأي ضعيف ، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ويحتمل ذلك قوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه ، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل . وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة في حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ،

واحدة على الراجح

وإن أضيف إلى الظرف أتى بعد ذلك بمفعوله ، نحو قولك « ضايقت قتال يوم الجمعة زيدا عمرا » وقد يفصل بين المصدر ومفعوله بالجار والمجرور المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

=

.

= يَضْرِبُ بِالشَّيْءِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامِئِينَ عَنِ الْمَقِيلِ
وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أقيس ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شها
بالفعل من المضاف والمقرون بأل ، بسبب أن الفعل في حكم النكرة ، وأن الإضافة
والاقتران بأل من خصائص الأسماء ، ومما نذهب إليه أن تجوز إعمال المصدر المنكر
عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، ودليلهم على ذلك وروده في
أفصح كلام نحو قوله تعالى (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) وذهب الكوفيون
إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر
المنكر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل
يدل عليه المصدر ، وهو تسكلف .

ومما ورد من إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذي
أشدهاء قريبا عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالتاء ، وهو قوله :
فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
فقد نصب قوله « عقابك » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله
قول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَجَّتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهَا إِخَا الدَّمَامِ
فقد نصب قوله « إخا الدمام » بقوله « محافضة » وهو مصدر منون منكر .
وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة في جواز إعماله ، ولهم في ذلك
أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقا ، وإن كانت أل تبعد شبهه من الفعل لكون أل
من خصائص الأسماء ، واعتماد هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من
المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أشده المؤلف ، وكما
في قول الآخر ، وهو المراز الأسدي .

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمَفِـيرَةِ أَنَّي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا =

* ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ * ٣٦٥ -

= فقد نصب قوله « مسمعا » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقرون بأل ، ومثله قول الآخر :

فَأَيْنَكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْنِ شَوَارِعُ
لَسْكَالٍ جُلِّ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَئِرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « التائبين » وهو مصدر مقرون بأل ، والقول بجواز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ينسبه العلماء إلى سيبويه .

القول الثاني : لا يجوز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، وأل المقتربة به تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون بجواز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب ، ويعملون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبي طي الفارسي ، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتنوين كما في الشواهد التي سقناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقه عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه لأنه يقول « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، فتكون الألف واللام بمنزلة التنوين » اهـ :

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيبويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قائلا معينا ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ *

اللمعة : « النكاية » مصدر نكيت العدو ، أى أثرت فيه ونلت منه « يخال » يظن « يراخي » يؤخر .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية منصوب =

واسمُ المصدر إن كان عَـلَمًا لم يعمل^(١) اتفاقًا ، وإن كان مِـيَمِيًا
فكالمصدر^(٢) اتفاقًا ، كقوله :

== بالفتحة الظاهرة ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر
«يخال» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليخال منصوب
بالفتحة الظاهرة «يرأى» فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول
به يرأى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يرأى وفاعله
ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله «النكاية أعداء» حيث أعمل المصدر المقترن بأل ، وهو قوله
«النكاية» فنصب به المفعول وهو قوله «أعداء» . ونظيره قول الآخر :
لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الْقَرْبِ مِسْمَعًا
ودعوى أن ناصب المفعول في هذه الحالة هو المصدر المقترن بأل قول سيدييه والخليل
رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن ناصب المفعول حيثئذ هو مصدر
آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، وهذا المصدر المحذوف منكر ؛ فالتقدير عنده :
ضعيف النكاية نكاية أعداء ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءم ونحوه
منصوب على نزع الخافض ، والأصل عنده : ضعيف النكاية في أعدائه ، ثم حذف
حرف الجر فانتصب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كمحمد وسعيد - علمين
على معنيين - لا تعمل في فاعل أو مفعول ، إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضى
هذا النوع من المعمولات .

(٢) إنما عمل المصدر البدوء بالميم الزائدة لغير الدلالة على المفاعلة لأنه مصدر في
الحقيقة عند جمهرة النحاة على ما ذكرناه آنفا ، وظاهر قول المؤلف «فكالمصدر اتفاقا»
أنه قد يكون مضافا وقد يكون مقرونا بأل وقد يكون مجردا ، لكن الأثبات من العلماء
لم يحفظوا له شاهدا إلا في حالة الإضافة كاليث رقم ٣٦٦ ، كذا قيل ، وأنت تجد في
الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير البدوء بالميم مضافا لفاعله .
(١٤ — أوضح السالك ٣)

٣٦٦ - * أَظْلَمُ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا *

٣٦٦ - نسب جماعة منهم المؤلف في المبنى تبعاً للحريري في درة القواس هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد الخزومي ، وهذا هو الصواب وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمُ *

وبعد هذا البيت قوله :

أَقْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلَكُكُمْ فَلَيْتَهُ إِذْ جَاءَكَ السَّلْمُ

اللمعة : « ظلوم » وصف من الظلم لقب به حييته ، ويروى « أظلم » على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم للتمليح ، والمهمزة السابقة عليه همزة النداء ، و« مصابكم » مصدر ميمي بمعنى الإصابة ، وزعم اليزيدي أنه اسم مفعول ، وكان يوجب - بناء على هذا - رفع « رجل » واستعرف ذلك بوضوح في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « أظلم » المهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلته مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، ظلوم : منادى مبنى على الضم في محل نصب « إن » حرف تأكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « مصابكم » مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وهو من إضافة المصدر الميمي إلى فاعله « رجلاً » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أهدى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رجل « السلام » مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضي الذي هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عامله أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلاً » حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميمياً ، وهو قوله « مصاب » بضم الميم - فإنه مصدر ميمي للفعل أصاب ، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله =

وإن كانَ غَيْرُهَا لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين ، وعليه قوله :

— ٣٦٧ — * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا *

= « رجلا » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجلا ، وخبر إن هو قوله « ظلم » في آخر البيت .

وكان اليزيدى يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ،
وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : إن
الذى أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم ، وهو تكلف غير
مرضى المبني ولا المعنى ، وللبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شديم - بزنة التصغير
فيهما - من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث السكلابي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز
بيت من الوافر . وصدره قوله :

* أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ؟ *

اللغة : « أ كفرا » الكفر - بضم الكاف - جحد النعمة التي أسديت إليك
وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجب الشكر ، وكان
القطامي قد أسر في حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ؛ ففي ذلك
يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد « الرتاعا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب - وهي
التي تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد . وذلك مما يورثها سيمناً ، ويروى
« الرباعا » بالباء الموحدة ، وهي التي تلتج زمن الربيع .

المعنى : يقول : أجزيك جحداً لنعمتك وإنكاراً لجملك وأنت الذي مننت على
بالحياة ووهبتني العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تسكتف بذلك وإنما زدت تفضلاً وأريدت
في المنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم ؟ !

الإعراب : « أ كفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق
لفعل محذوف ، والتقدير : أ كفر كفراً « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف
الذى عمل في المصدر ، وبعد مضاف و« رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « الموت » =

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي مَفْعُولُهُ ، نَحْوُ (وَتَوَلَّى دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)^(١) ، وَيَقْلُ عَكْسُهُ ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٦٨ — * قَرَعَ الْقَوَاقِيرُ أَفْوَاهُ الْأُبَارِيْقِ *

== مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عني » جار ومجرور متعلق بقوله رد « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبنى على الفتح في محل جر ، وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلية « المائة » مفعول به لعطاء منصوب بالفتحة الظاهرة « الرتاعا » نعت للمائة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق . الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله « عطاء » إعمال المصدر ؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « المائة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصَغِيَّةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

فإن قوله « كلام » اسم مصدر فعله كلم - بتضعيف اللام - والمصدر هو التكليم ، وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « هنداً » . ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لِفَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ

فإن قوله عشرة اسم مصدر فعله عاسره يعاشره ، ومصدره العاشرة ، وقد أعمل اسم المصدر هذا عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبله الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٣٦٨ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدی ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، وما

ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، ومصدره قوله :

=

* أَفْنَى تِلَادَى وَمَا جَعْتُ مِنْ نَشَبٍ *

اللغة : « تلادى » التلاد من المال كالتاليد والتلديد ، وهو المال القديم « نشب » النشب - بالشين معجمة - ما لا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كالدور والضياع ونحوها « قرع القوايقز » القرع : مصدر قولك « قرعت الشيء أفرعه قرعا » - من باب فتح يفتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا فى ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقوايقز : جمع قاقوزة - بقايقن وزاى - وهى القمح الذى يشرب فيه الخمر ، ويروى القوارير - بقاف وراءين مهملتين - جمع قارورة وهى الزجاجاة « أفواء الأباريق » الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب « تلادى » تلاد : مفعول به لأفنى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على تلادى مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : والذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرع مضاف و « القوايقز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواء » فاعل للمصدر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأفواء مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القوايقز أفواء » حيث أضاف المصدر وهو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القوايقز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواء » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يعصف ناقة بالسرعة والقوة :

تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْفَادُ الصَّيَارِفِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَكُنْتُ إِذَا مَا أَخْلِيلُ شَمْسَهَا الْقَمَا كَبِيْقًا بِتَهْصِرِفِ الْقَمَا بَنَانِيَا

فإن « تصريف » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه للمفعول وهو القناة ، ثم

أتى بالفاعل وهو بنانى .

وقيل : يختص بالشعر ، وردّ بالحديث « وَحَجَّ الْبَيْتَ مَنْ أَسْقَطَعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثير ، نحو (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ)^(١) ، ونحو (لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)^(٢) ، ولو ذكرَ أَقْبِلْ : دعائى إياك ، ومن دعائه الخير .

وتابعُ الجرور يُجَرُّ على اللفظ ، أو يُحْمَلُ على المحل^(٣) ؛ فيرفع كقوله :

— ٣٦٩ — * طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٩٤ من سورة فصلت .
(٣) هذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعاً لابن مالك من جواز الإتيان على المحل - هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد مما ظاهره الإتيان على المحل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للرفع وناسب للنصب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتيان على المحل تمنع من الأخذ بهذا الرأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

٣٦٩ — هذا الشاهد من كلام ليبد بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأتته ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا *

اللغة : « تهجر » سار في الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل « وهاجها » أزعجها ، و « طلب المعقب » مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طائلاً إياها طلباً مثل طلب المعقب - إلخ ، والمعقب : الذى يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : « حق » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تهجر » فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر =

أو يُنْصَبُ كَقَوْلِهِ :

— ٣٧٠ — * خَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْثَانَ *

= «وهاجها» الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير الغائبة العائد إلى الآن مفعول به لهاج مبنى على السكون في محل نصب « طلب » مفعول مطلق منصوب بمادل الكلام عليه ، وكأنه قال : ولازمه ملازمة كملازمة المعقب إلخ ، وهو مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « المظلوم » بالرفع : نعت للمعقب باعتبار محله الذي هو رفع على أنه فاعل بالمصدر ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » وهو نعت لقوله المعقب الذي هو مجرور لفظا بإضافة المصدر الذي هو قوله « طلب » إليه ، لكنه لما كان فاعلا لهذا المصدر كان مرفوعا في المعنى والمحل فأتبعه إياه نظرا إلى محله .

ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلي من قصيدة يرثي فيها ابنه أنيلة :

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهُلُوكَ عَلَيْهَا أَخْلَعَ الْفُضْلُ

فالمصدر ههنا - وهو قوله « مشى » - مضاف إلى فاعله ، وهو قوله « الهلوك » وقد نعت فاعل المصدر بقوله « الفضل » ، ورفع تبعاً لموضعه ، والفضل : هي التي تخلع ثيابها كلها إلا قميصاً واحداً .

٣٧٠ - نسبوا هذا الشاهد في كتاب سيديوه (ج ١ ص ٩٨) إلى رؤبة بن

العجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة العنبري ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا *

اللغة . «داينت بها» أخذتها بدلا من دين لي عنده «الليان» بتشديد الياء واللام =

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلّ على الحَدَثِ والحُدُوثِ وفَاعِلِهِ .
 نخرج بالحدوث نحو « أَفْضَلُ » و « حَسَنٌ » فإنهما إنما يَدُلَّانِ على الثبوت ،
 وخرج يذكر فاعِلِهِ نحو « مَضْرُوبٌ » و « قَامَ »^(١) .

= مفتوحة - المطلق ، وتقول : لويت فلانا بدينه ألويه - على مثال رميته أرميه - ليا
 وليانا ، وذلك إذا مطلته وسوفت في قضائه .
 الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كنت »
 كان : فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء التثنية اسم مبنى على الضم
 في محل رفع « دأيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها »
 جار ومجرور متعلق بدأين « حسانا » مفعول به لدأين « مخافه » مفعول لأجله عامله
 دأين أيضا ، وهو مضاف وقوله « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله
 مجرور بالكسرة الظاهرة « والليانا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له
 من الإعراب ، الليانا : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذى هو نصب لكونه
 مفعولا للمصدر الذى هو مخافة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه
 الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس »
 الذى هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذى هو قوله « مخافة » إليه ، لكنه لما كان
 مفعولا به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوباً ، فلما أراد العطف عليه لاحظ
 ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .

(١) اسم المفعول الذى أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على
 الفاعل ، والفعل الذى أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان ، ولا
 يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل بالزوم العقلى ، ضرورة علم كل أحد
 بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفى دلالاته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية .

فإن كان صِلَةً لَّأَلِ عَمَلٍ مَّطْلَقًا^(١)، وإن لم يكن عمل بشرطين^(٢) :
أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال^(٣)، لا الماضي ، خلافاً للكسائي ،
ولا حُجَّةٌ له في (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)^(٤)، لأنه على حكاية الحال ، والمعنى :
يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ ، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ) ولم يقل وَقَلِّبْنَاهُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو مُخَبَّرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ ، نحو
« أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « زَيْدٌ ضَارِبٌ
أَبُوهُ عَمْرًا » ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا » .

والاعتماد على المُقَدَّرِ كالاعتماد على الملفوظ به ، نحو « مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا »
أم مُكْرِمُهُ ؟ « أى : أُمِّهَيْنٌ » ، ونحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٥)، أى : صِنْفٌ
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ، وقوله :

(١) المرا - الإطلاق أنه يعمل ، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره ، وسواء
أكان معتمداً على شيء مما سيذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها .
(٢) بقى شرطان آخران ؛ وهما : ألا يكون مصغراً ، وألا يكون موصوفاً ، وخالف
الكسائي فيهما جميعاً .

(٣) السر في اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحمل على الفعل
المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان
المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع ؛ فلم
يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف ، وقد ظن الكسائي ومن وافقه كهشام
وأبي جعفر أن قوله سبحانه (بَاسِطٌ) بمعنى الماضي ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا :
إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض التسكلم حين كلامه أن القصة
واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون (بَاسِطٌ) ماضياً ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة النحل ، والتخيل بالآية الكريمة في هذا الموضع إما
سهو وإما مبنى على رأى ضعيف ، ويبان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذى يشترط له =

— ٣٧١ — * كَفَّاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا * —

الاعتقاد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه للمفعول به ، أما رفعه للفاعل مطلقاً فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة ، وليس في الآية مفعول به حتى نلتبس لاسم الفاعل الذي هو (مختلف) شيئاً يعتمد عليه ، فاعرف ذلك وكن به حفيظاً والرأى الضعيف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتقاد على شيء مما ذكر شرط في رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط في نصبه للمفعول به ، فأما راعه الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتقاد ، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلاً هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لابد له - على هذا القول - من الاعتقاد ، فلم نأقدرنا الموصوف بمختلف ليكون معتمداً عليه .

٣٧١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

اللغة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو الكبش أو نحوها ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاره يضره ضيراً ، ومعناه ضره أو نقصه « أوهى » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفيه لغة أخرى حكاهما الليث بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل - هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأئني تسمى أروية ، وحكى في اللسان أنه يقال للأئني : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل ، بضم فسكون في الأخير .

المعنى : يقول : إنك تسكف نفسك ما لا قبل لك به ، وتجشمها ما يضمفك هولها ولا تنال منه منالاً ، ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلى يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينسكس قرنه .

الإعراب : « كناطح » السكاف حرف جر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب وناطح : مجرور بالسكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كناطح ون ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَعِلِ نَاطِحٍ ، ومنه « يَا طَالِعًا جَبَلًا » أى : يا رجلاً طالماً ،
وقولُ ابن مالك « إنه اعتمد على حرف النداء » سمَّوْ ؛ لأنه مختصُّ بالاسم ؛
فكيف يكون مُقَرَّباً من الفعل ؟

فصل : تُحوَّل^(١) صيغةُ فاعلي المبالغة والتكثير إلى : فَعَالٍ ، أو فَعُولٍ ،
أو مِفْعَالٍ — بكثرة ، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بِقَلَّةٍ ، فيعمل عمله بشروطه ، قال :
= فيرفع الفاعل دائماً ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً واستكمل ما ذكره المؤلف
من الشروط « صخرة » مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة « ليوهنها » اللام
لام كي مبنى على الكسر لا عمل له من الإعراب ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن
المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناطح ،
وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن الصدرية مع ما دخلت عليها تأويل
مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف
لم : حرف نفي وجزم وقلب « يصرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه
السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستترا فيه جوازا ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة
مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أو هى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر
على الألف منع من ظهوره التعذر « قرنه » قرن : مفعول به لأوهى ، وقرن مضاف
وضمير الغائب مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى مرفوع بالضمة الظاهرة
الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح »
إعمال فعله ؛ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد في الظاهر على
شيء ، لكنه لما كان في المعنى معتمداً ؛ لسكون ناطح صفة لموصوف محذوف ، والأصل
« كوعل ناطح » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله .

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغة الخمسة يتقاس اشتقاقها من مصدر كل فعل
ثلاثي متعد ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضروب ،
وضريب ، وضرب .

وهو : وألما إلى إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي
نحو دراك ، ومعوان ، وهوان ، ومعطاء ، وندير ، ورهوق

— ٣٧٢ — * أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا *

٣٧٢ — هذا الشاهد من كلام القلاخ — بضم القاف وآخره خاء معجمة — بن حزن بن جناب ، الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقَلَاخُ بْنُ جَمَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَفَائِيرِ أَقْوَدُ الْجَمَلَا
وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ بُولَاجٍ أَخُو الْفِ أَعْقَلَا *

اللمعة : « أخا الحرب » أى معالجها الذى يلزمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول : فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال — بكسر الجيم — جمع جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدروع ونحوها ، « وللاج » كثير الولوج ، أى : الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وهى فى الأصل عمود الخيمة ، والمراد منه هنا نفس الخيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل « الأعقل » هو الذى تصطك ركبته من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متكلم واقع فى بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَمَكَّ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا
منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير المتكلم الذى ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى الحرب « بولاج » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وللاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وللاج مضاف و « الخوالف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أعقلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

* ٣٧٣ — ضَرُوبٌ يُنْصَلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

= فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً وليس ، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو معطوفاً عليه بحرف عطف مقدر ، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر ، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا *

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهي قوله « لباسا » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « جلالها » لاعتماده على موصوف مذكور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحماسة :

فَيَا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا الْكَتَائِبَا
خَوَاض : صيغة مبالغة لخاض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والكتائب : مفعول به لخواض بسبب كونه معتمداً على موصوف وهو قوله « مقدما » .

٣٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلة رثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ *

الالفة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد ههنا ؛ لثلاث تليق بإضافة الشيء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « سمانها » جمع سمينة ضد الهزيلة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

المعنى : يصف أبا أمية الذي يرثيه بالجود والكرم في وقت العسرة الذي تبين فيه الأنانية في أكثر النفوس فتمسكك عن معونة المحتاجين ، وتحمد الأيدي فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفى بالقليل من الجود ، ولكنه يبذل بأوسع معاني البذل =

وحكى سيبويه « إِنَّهُ لَيَنْحَارُ بِوَائِكُمَا » وقال :

٣٧٤ - فَتَاتَانِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ هِلَالًا

= الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضممة الظاهرة « بنصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير العائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف الخطاب اسم مبني على الفتح في محل نصب « عاقر » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من إن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صبعة المبالغة ، وهي قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل : فـنـصـب بها المفعول وهو قوله « سوق سمانها » واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، والعلماء يروون البيت بتمامه هكذا :

فَتَاتَانِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ هِلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروي آخر ، وأنا أسوقه إليك مع بيت آخر لندرك أن النحاة غيروا فيه بعض التغيير :

فَتَاتَانِ أُمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ هِلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا

فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وَلِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقَيَْا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْسًا =

== اللغة : « فئاتان » ثنية فتاة ، وهى الجارية الحديثة السن ، والغلام فتى ، وتصغر الفتاة على فتية ، ويصغر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل فى هذه المادة فتاء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى يفتى - مثل رضى يرضى - فهو فتى السن بين الفتاء - بالفتح والمد - « هلالا » الهلال : اسم للقمر فى ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليال ، سموه بذلك لأن الناس يهللون عند رؤيته : أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة قمه وكاله .

الإعراب : « فئاتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هما فئاتان ، أو أنتما فئاتان ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كائنة منهما « فشبهاء » الفاء زائدة وجوبا فى خبر المبتدأ ، شبهاء : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشبهاء منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « البدر » مفعول به لتشبيهه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تشبهه وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو موصوف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منهما تشبه البدر .

الشاهد فيه : قوله « فشبهاء هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى قوله « شبهاء » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله « هلالا » ، واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف ، والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبهاء هلالا . وقد أنشد سيديويه فى هذا الموضع قول الشاعر :

حَتَّى شَاهَا كَايِلٌ مُّوَهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمَرْ

جمل قوله « كايِل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوبا بكليلى ، واعتراضه قوم بأن الموهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيديويه - مع تسليمه بأنه ظرف زمان - أنه مفعول به على حد قولهم « أتعبت يومك » .

وقال :

* أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونٌ عِرْصِي * — ٣٧٥

* : *

٣٧٥ — هذا الشاهد من كلام زيد الخيل ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ *

اللغة : « مزقون » جمع مزق - بفتح فكسر - وهو صيغة المبالغة لمازق الذي هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل في مزق العرض على المجاز « الجحاش » جمع جعش « الكرمليين » تثنية كزول - بكسرتين بينهما سكون - وهو ماء بجبل من جبال طيء « الفديد » الصوت .

الغنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغنى أنهم يثلبونى وينالون منى ، ويقطعون عرصى شتى وسبابا ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزلة حمير موضع بعينه سماه الكرمليين ، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتانى » أنى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسمه مبني على السكون في محل نصب « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » عرص : مفعول به لمزقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أنى « جعاش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم جعاش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجعاش مضاف و« الكرمليين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه في محل نصب حال من جعاش الكرمليين ، وتقدير الكلام : أتانى كونهم مزقين عرضى ، هم جعاش الكرمليين حال كونها ذات فديد : أى صوت وصياح وجلبة . =

فصل : تَنْثِيَةُ اسمِ الفاعل وَجَمْعُهُ وَتَنْثِيَةُ أَمْثَلِ المبالغة وَجَمْعُهَا كَمُفْرَدِهَا فِي الْعَمَلِ وَالشُّرُوطِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا) ^(١) ، وَقَالَ تَعَالَى : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) ^(٢) ، وَقَالَ : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ) ^(٣) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٣٧٦ — * وَالذَّاكِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَا دَمِي *

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « مزقون » فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجلع إعمال مفردة - وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن . ومن إعمال فعل - بفتح فكسر - قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٥٧) :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَذَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ
فقد نصب قوله « عضادة سمحج » بقوله « شنج » الذي هو صيغة مبالغة .
ومن ذلك قول الآخر :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْقُدَارِ
ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر - عمل الفعل تعلم أنه لا يضير سيبويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال - أو مثل له - بالبيت الأخير ، وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .
(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الشَّامِيُّ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمُهَا *

اللغة : « الشامي عرضي » الشامي : مثني شاتم ، وشاتم : اسم فاعل فعله =
(١٥ — أوضح لذلك ٣)

« شتم يشتم شتما » من باب نصر، والشم: الرمي بالمكروه من القول، والعرض: بالكسر - ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألس « والناذرين » أى اللذين أوجبا على أنفسهما، يريد أنهما يتوعدا أنه حين يغيب عن وجوههما ، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك . الإعراب : « الشامى » نعت لابن ضمضم المذكور فى بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِى ضَمْضَمٍ
 مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشامى مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النامية ، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أشتمهما » أشتم : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الناذرين : معطوف على الشامى ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « ألقهما » ألقى : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجواب إذا على هذا محذوف ، والأحسن أن يجعلها ظرفية لا غير ، فلا جواب لها « دى » دم : مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ودم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . الشاهد فيه : قوله « والناذرين دى » حيث أعمل مثنى اسم الفاعل - وهو قوله « الناذرين » - عمل المفرد ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « دى » وهذا المثنى مقترن بأل فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء مما ذكره المؤلف وأوضحناه فى شرح الشواهد السابقة .

وقال :

— ٣٧٧ — * غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَ— يَزُ فُخْرُهُ *

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، وما أنشده المؤلف عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ *

اللغة : « ثم زادوا - البيت » وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم بين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال المروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب ، وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ؛ لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر - بضمين - جمع غفور الذي هو مبالغة غافر ، وغفر - بضمين أيضاً - جمع غفور الذي هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم - من الفجور ، والفجور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملائمة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاف بين المتضايين : أى غفر ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون في محل نصب « في » حرف جر « قومهم » قوم : مجرور بنفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن ، وابن هشام اللخمي جعل الجار والمجرور متعلقاً بـ زادوا ، بناء على ما ذهب إليه من أن « في » الجارة هنا بمعنى عند « غفر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة « ذنب : مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

== الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « غفر » فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عافر ، وقد أعمل هذا الجمع لإعمال مفردة ، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « ذنبهم » وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبي كبير الهذلي :

يَمْنٌ سَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدٌ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ

الشاهد في قوله « عواقد حبك النطاق » فإن عواقد جمع تكسير مفردة عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله « حبك النطاق » ومن إعمال جمعه جمع المذكر السالم قول الله تعالى : (والذاكرين الله كثيرا) ومن إعمال جمعه جمع المؤنث السالم قوله تباركت كلته : (هل هن كاشفات ضره) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجمع التكسير في قول العجاج بن رؤبة :

وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ لَدَى الْمُحَرَّمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّثِيمِ

* أَوَالِفاً مَسَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

القاطنات : جمع قاطنة جمع المؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلفة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن التثنية والجمع بأنواعه - نعى سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالما أم كان جمع مؤنث سالما - من خصائص الأسماء ، فكان من حق المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ألا يعمل ، لأنه بالتثنية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لسكنا لانعلم خلافا بين النحاة في جواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحا في أفصح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيما لا يحصى من الآيات المعروفة قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذى عمل بسببه هو شبهه به فى المعنى وهو الدلالة على الحدث - وليس شبهه هو مجيئه فى الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن التثنية =

== والجمع - وخصوصاً جمع التكسير - يبعدان موازنته للمضارع ، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعتبرة في وجه الشبه لسكانت التثنية والجمع سبباً واضحاً للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد ، وبما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل مع بعد زنتها عن زنة المضارع .
ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصعراً ، وألا يكون موصوفاً ، بحجة أن ذلك يبعد شبهه بالفعل ، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالاته على الحدث .

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب :
الأول - وهو رأى جمهور البصريين - أنه لا يجوز إعماله مطلقاً ، نعى سواء أكان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره وارداً ، مثل كمت الذى هو من جهة القياس تصغير أكت أو كماء تصغير ترخيم ، ولم يسمع الأكت ولا الكماء .
والقول الثانى - يجوز إعمال المصغر مطلقاً ، وينسب إلى السكائى ، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا الفراء وقال به النحاس أيضاً - وتمسك الكوفيون بأن السبب الذى من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحدث ، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة ، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع ، وإذا كنا جميعاً نجز عمل المجموع والمثنى مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا ننكر عمل المصغر .
والثالث - وينسب إلى المتأخرين - التفصيل ، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل ، وإن سمع مكبره كضوئرب وقديتل وسوير - تصغير ضارب وقاتل وسائر - لم يعمل .

وخلاصة القول في عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة في جواز إعمال ثلاثة مذاهب أيضاً :

المذهب الأول - وهو ما رآه جمهور البصريين من النحاة - أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقاً - نعى سواء أذكر المفعول في الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف ، وحاصله أن يتوسط المفعول بين اسم الفاعل ووصفه - أم ذكر المفعول بعدهما جميعاً ، أم ذكر المفعول قبلهما جميعاً - وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفاً لذلك بتقدير فعل يعمل فيما يظن أنه مفعول لاسم الفاعل ، وذلك تكلف لا داعى له . =

غُفِرَ : جمع غفور ، وذُنِبَهُمْ : مفعوله .

فصل : يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلوه الوصف العاقل أن ينصب به ، وأن يُخَفَّضَ بإضافته ، وقد قرئ (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)^(١) ، و (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)^(٢) بالوجهين ، وأما ما عدا للتالي^(٣) فيجب نصبه نحو

= والمذهب الثاني - وينسب إلى الكسائي وحده أحيانا ، وينسب إليه وإلى سائر الكوفيين أحيانا أخرى - وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا - سواء أتقدم المفعول أم تأخر أم توسط -

والقول الثالث - ونسبه ابن مالك بقوله « وذهب بعض أصحابنا » ولم يعينه - وخلاصته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المفعول على الوصف ، ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المفعول ، وفي القرآن الكريم (ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا) وآمين : جمع آم - بتشديد الميم - اسم فاعل فعله « أم يؤم » بمعنى قصد ، والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وجملة يبتغون فضلا نعت لآمين ، فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المفعول عاملا محذوفا يفسره آمين تسكف لا داعي له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع (بالغ) من غير تنوين وإضافته إلى (أمره) كما قرئ برفع (بالغ) منونا ونصب (أمره) على أنه مفعول به لبالغ ، كما نص عليه المؤلف ، وبالع : اسم فاعل مجرد من ال وهو معتمد على المبتدأ الذي هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرئ برفع كاشفات منونا ونصب ضره على أنه مفعول به لكاشفات ، وكاشفات : جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث ، وهو مجرد من ال ، وقد اعتمد على المبتدأ الذي هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالي : يشمل شيئين ، أولهما المفعول المنفصل من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والمجرور ؛ فانظر نحو قولك « زيد ضارب اليوم بكرا » والجار والمجرور =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) ^(١) .
 وإذا أتبع المجرور فالوجهُ جَرُّ التابع على اللفظ ؛ فتقول « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرٍو » ويجوز نصبه بإضمار وَصَفٍ مَنْوُونٍ أو فعل اتفاقاً ، وبالعطف على المحل عند بعضهم ^(٢) ، وَيَتَمَعَّيْنُ إِضْمَارُ الْفَعْلِ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ عَامِلٍ ؛ فنصبُ (الشمس) في (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ) ^(٣) بإضمار جَعَلَ لا غير ، إلا إن قُدِّرَ (جاعل) على حكاية الحال .

= نحو قوله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)، وثانيتها المفعول الثاني والمفعول الثالث إذا كان فعل اسم الفاعل بنصب مفعولين أو ثلاثة أضافته إلى الأول منهما ، نحو قولك «هو ظان زيد قائماً» و«هذا معطى زيد درهما» و«هذا معلم زيد بكراً قائماً» وقد اختلف النحاة في ناصب هذا المنصوب ، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمَر يفسره اسم الفاعل ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه ، وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر قول ابن مالك * وهو لنصب ما سواء مقتضى * كما اختلفوا في الوجه الأحسن بالنسبة للمعمول التالي للعامل ، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب ؟ فظاهر كلام سيدييه أن النصب أعلى ، وذهب الكسائي إلى النصب والجر سواء ، وقيل : الجر أولى لأنه أخف .

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة ، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في الكلمة السابقة .

(٢) من مجيء التابع منصوباً قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيدييه :
 قَبِينَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي
 فقد نصب « زناد راع » وهو معطوف على « فضة » المجرور بالإضافة « معلق » إليه ونظيره قول الآخر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَحَا عَوْنِ بْنِ خِرَاقٍ
 (٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله ، كـ « مَضْرُوبٍ » و « مُسْكِرَمٍ »^(١) .
 ويعمل عَمَلَ فعل المفعول ، وهو كاسم الفاعل ؛ في أنه إن كان بـ « بَالٍ عَمَلٍ مطلقاً »^(٢) ، وإن كان مُجَرَّداً عَمَلٍ بشرط الاعتماد وكونه للحال أو الاستقبال .
 تقول « زَيْدٌ مُعْطَى أبوه دِرْهَمًا ، الآنَ أو غَدًا » كما تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أبوه دِرْهَمًا » وتقول « الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي »^(٣) ، كما تقول « الَّذِي يُعْطَى أو أُعْطِيَ » فالمعطى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أل ، وكفافاً : مفعول ثان ، ويكتفى : خبر .
 وينفرد اسمُ المفعول^(٤) عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به

(١) إنما مثل ههنا بمثابة ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثى على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره .

(٢) انظر في المراد بالإطلاق ههنا ما ذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل .

(٣) هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية .

(٤) في هذه المسألة تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد .

فإن كان مأخوذاً من مصدر فعل لازم كقائم وقاعد وجالس ونافذ - فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف ، تقول « محمد قائم الأب ، ونافذ القول » .

وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد فإنه تمتنع إضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا المنع مجمع عليه بين النحاة ، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً .

وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظالم ؛ فقد اختلف النحاة في جواز إضافته إلى مرفوعه ، لجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =

في المعنى ، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونصب الاسم على التشبيه .

تقول « الورع محمودٌ مَقْصِدُهُ » ، ثم تقول « الورعُ محمودٌ لِمَقْصِدِهِ » بالنصب ، ثم تقول « الورعُ محمودٌ لِمَقْصِدِهِ » بالجر .

هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثَلَاثَةَ أوزان : فَعَلَ - بِالْفَتْح - ويكون مُتَعَدِّيًا ، كـ « ضَرَبَهُ » وقَاصِرًا ، كـ « مَقَعَدَ » ، وفَعَلَ - بِالْكَسْرِ - ويكون قَاصِرًا ، كـ « سَلِمَ » ومتَعَدِّيًا ، كـ « عَلِمَهُ » ، وفَعَلَ - بِالضَّم - ولا يكون إلا قَاصِرًا ، كـ « ظَرَفَ » .

فَأَمَّا فَعَلَ وفَعَلَ المتعديان فقياسُ مصدرهما ^(٢) الفَعْلُ ؛ فالأول كالأكلِ والضربِ والرَّدِّ ، والثاني كالفهمِ والأثمِ والأمنِ .

== ذلك مطلقًا ، نعى سواء أحذف مفعوله أم ذكر ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، واختار ابن مالك وفاقا لأبي على الفارسي أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس ، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف ، واختار ابن عصفور وابن أبي الربيع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام :

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر :

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا السَّكْرِيمُ بِمَدْحٍ وَإِنْ حُرِمًا

وهذا البيت يصلح دليلًا لمذهب ابن مالك ولمذهب ابن عصفور .

(١) يشترط في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي - وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثيًا ، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله ميًا مضمومة - فإن كان على غير ذلك - بأن كان على زنة فاعِلٍ ، مثلاً - لم يجز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

(٢) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء :

=

= الأول : أن مراد النحويين من قوطم « قياس مصدر الثلاثي المتعدى أن يكون على وزن فعل - بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلا على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدرا مسموعا عن العرب فإنك تأتى بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت - مع ذلك - مصدره ، وكان هذا المصدر الذى سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسموع ونجىء بالمصدر على الوزن القياسى ، قال ذلك شيخ النحاة سيبويه ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه .

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعديا قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب ، ولن نلقى بالنسبة إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهى باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح - وثلاثتها مفتوح العين ، وباب علم ، وهو أحد بابين لمكسور العين ، ومتركب باب حسب لأن الأفعال التى وردت عليه قليلة لا تحتمل التفصيلات التى سنشير إليها .
الثانى : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثى المفتوح العين » وقوله « الثلاثى المكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهى السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

فمثال المتعدى من مفتوح العين - وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت - أما من السالم فضرب يضرب ضربا ، ونصر ينصر نصرا ، وفتح يفتح فتحا ، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلا ، وأمر يأمر أمرا ، وأخذ يأخذ أخذا ، وكذلك أبر النخلة يأبرها أبراً ، وكذلك بدأه يبدأه بدءاً ، وكفأه يكفؤه كفأً ، ومثال المضعف منه شدة يشده شداً ومده يمهده مداً وحله يحله حلا ، ومثال المثال منه وعده يعده وعداً ووصفه يصفه وصفاً ووزنه يزنه وزناً ، وكذلك وضعه يضعه وضعاً ووجأه يوجؤه وجأً ، ومثال الأجوف منه قاله يقوله قولاً وصام رمضان يصومه صوماً وسامه يسومه صوماً ، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيله كيلاً . ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثوا ودحا الأرض يدحوها دحوا ، وكذلك رماه يرميه رمياً وسقاه يسقيه سقياً ، وكذلك نعى الميت =
ينعاه نعيًا ورعاه يرعاه رعياً .

.

= ومثال المتعدي من مكسور العين: أما السالم فقولهم فهم فهما ولثم فاهما - بالشاء المثلثة -
لثما ، ومثال المجهوز منه أمن أمنا ووطىء وطثا ، ومثال المضعف منه مس الطيب
مسا ، ومثال المثال منه وهم وهما ، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفا ، ومثال
الناقص منه سليه سلوا (وأصل الياء في سليه واو ، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت
ياء كما حدث في رضىه من الرضوان وفي شقى من الشقاوة) .

الثالث : قد جاء مصدر الفعل الثلاثي المتعدي على أوزان كثيرة جدا غير فعل -
بفتح اوله وسكون ثانيه - وقد يكون في إحصائها لك في هذا الوضع عسر ، فوق أن في
هذا تطويلا قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن نجيء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ،
وقبل أن نسرده عليك هذه الأوزان وأمثلةها نذهبك إلى أنه ربما جاء الوزن الذى ذكره
مع مجيء الوزن القياسى أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسى
فأما الفعل الثلاثي المتعدي الذى على وزن فعل - بفتح فائه وعينه معا - فقد جاء
مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الميم وسكون العين - نحو كفر الصنيعة كفرا ،
وشكره شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - حزنا ،
وعذره عذرا .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وثانيه - نحو طلبه طلبا وسرقه سرقا ،

(٣) وجاء على وزن فعلا ن - بضم فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
غفر غفرانا ، وشكر شكرانا ، وسلاه سلوانا ، وكفر صليعه كفرانا .

(٤) وجاء على وزن فعلا ن - بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا ، وهجره هجرانا .

(٥) وجاء على وزن فعلا ن - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
لواه ليانا .

(٦) وجاء على فعالة - بكسر الفاء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلاه
كلالة ، ورعاه يرعاه رعاية .

(٧) وجاء على فعالة - بضم أوله - نحو فجأه فجأة .

=

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعْلُ ، كالْفَرَحِ والأَشْرِ والجَوَى
والشَّلَى ، إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ ، كَوَلَّى
عليهم وَلَايَةُ^(١) .

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفُعُولُ ، كالقُعُودِ والجُلُوسِ والخُرُوجِ ،
إلا إن^(٢) دَلَّ على امتناع فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءِ والفِّقَارِ والجِمَاحِ
والإِبَاقِ ، أو على تقلُّبٍ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعْلَانُ كالجَوْلَانِ والغَلْيَانِ ،

= (٨) وجاء على فعال - بفتح أوله - نحو بلا الرجل يبلوه بلاء ، وقضى حقه قضاء .
(٩) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو جعده جعودا ، ودحره دحورا ،
وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثي المتعدي الذي على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين - فقد
جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلي :

- (١) جاء على فعل - بكسر فسكون - نحو علمه علما وحفظه حفظا .
- (٢) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو ركب الدابة ركوبا .
- (٣) وجاء على فعْلان - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو نسيه نسيانا .
- (٤) وجاء على فعل - بضم فسكون - نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .
- (٥) وجاء على فعالية - بفتح أوله - نحو كرهه كراهية .

* * *

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل - بفتح العين - وأما ولي فنادر
وبقي أن يقول : وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعالة - بضم فسكون -
كسمره وحمرة وصفرة وخضرة وأدمة ، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره
يكون على فعولة - بضم أوله وثانيه - كالبيوسة ، وإلا إن كان علاجاً ووصفه على
زنة فاعل فإن مصدره حيثئذ يكون على زنة الفعول - بضم أوله وثانيه - نحو قدم
من سفره قدوما وصعد في الجبل صعوداً ، ولصق به لصوقاً ، وعسل بالشئ - بمعنى
لزمه - عسولا .

(٢) وقد جاء مصدر فعل - بفتح العين - اللازم على غير الفعول كثيرا : من ذلك
قام قياما ، وطفى طغيانا ، ولها لها ، وفسد فسادا ، وصلاح صلاحا ، وبغى عليهم يغى =

أو على داء فقياسه الفعل كَمْشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، أو على سَيْرٍ فقياسه الفَعِيلُ كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ ، أو على صَوْتٍ فقياسه الفعلُ أو الفَعِيلُ كالصَّرَاحِ والعَوَاءِ والصَّهِيلِ والنَّهْيِ وَلِزَّيْرِ ، أو على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فقياسه الفِعَالَةُ كَتَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إِذَا أَصْلَحَ .
وأما فَعُلَ — بالضم — فقياسُ مصدره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والشَّهْوَةِ والمُذْوَبَةِ والمُلَوَّحَةِ ، والفِعَالَةُ كَالْبَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ .

وما جاء مخالفاً لما ذكرناه فبابه النُّقْلُ .

كقوله في فَعَلَ المتعمدِي : جَعَدَهُ جُجُوداً ، وَشَكَرَهُ شُكُوراً وَشُكْرَاناً ، وَقَالُوا « جَعَدَا » على القياس .

وفي فَعَلَ القاصِرِ : مَاتَ مَوْتًا ، وَفَازَ فَوْزًا ، وَحَكَمَ حُكْمًا ، وَشَاخَ شَيْخُوخَةً ، وَنَمَّ نَمِيمَةً ، وَذَهَبَ ذَهَابًا .

وفي فَعَلَ القاصِرِ : رَغِبَ رَغُوبَةً ، وَرَضِيَ رِضًا ، وَبَحَلَ بَحْلًا ، وَسَخِطَ سَخَطًا — بضم أولهما وسكون ثانيهما — وَأما الْبَحَلُ وَالسَّخَطُ — بفتحيتين — فعلى القياس كالرَّغَبِ .

وفي فَعَلَ نحو حَسَنَ حُسْنًا ، وَقَبِحَ قُبْحًا .

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفعل^(١) قياس في مصدر فَعُلَ ، وهو خِلَافُ ما قاله سيبويه .

== بغيا ، وماج البحر يموج موجا وموجانا ، ورجح الشيء يرجح — بثلاث عين مضارته — رجوحا ورجعانا ورجعا — بضم أوله — ورنح الرجل رنحا ورنحا ورنوحا : إذا سقط من الإعياء ، ورنح عرقه يرشح رشحاً ورنحانا : ندى ، وفاحت ريحه تفوح وتفيح فوحا وفيعا وفوحانا وفؤوحا : تضوعت .

(١) وقع في نسخة هذا المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها « أن الفعل » وهو =

هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ من مصدرٍ مقيسٍ .

فقياسُ قَعَلَ — بالتشديد — إذا كان صحيح اللام التفعيلُ كالنَّسْلِمِ والتَّكْلِيمِ والتَّعْلِيمِ ، ومُتَعَلِّمًا كذلك ، ولكن تُحذف ياء التفعيل وتُعَوَّضُ منها التاء ؛ فيصير وزنه تَفْعِلَةٌ كالتَّوَصُّيَةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّزْكِيَةِ .

وقياسُ أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإفعالُ كالإِكْرَامِ والإِحْسَانِ ، ومُتَعَلِّمًا كذلك ، ولكن تُنْقَلُ حركتها إلى الفاء ، فتَقْلَبُ أَلْفًا ، ثم تحذف الألفُ الثانية وتُعَوَّضُ عنها التاء ، كأَقَامَ إِقَامَةً ، وَأَعَانَ إِعَانَةً ، وقد تُحذف التاء نحو (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) ^(١) .

وقياسُ ما أوله همزة وصل أن تَسْكِسِرَ ثَالِثُهُ وتزيد قبل آخره أَلْفًا ، فينقلب مصدرًا ^(٢) ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا ، واصْطَفَى اصْطِفَاءً ، وانْطَلَقَ

= تحريف ، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته كعادته ، وقال فيها «أن الفعل كالحسن إلخ» فارجع إليها إن شئت ، ثم تقول : قد جاء الفعل — بضم الفاء وسكون العين — مصدرًا للفعل — بضم العين — كثيرًا ، من ذلك حسن حسنا ، وقبح قبحا ، وبعد — بضم العين ، إحدى لفتين في هذا الفعل — بعدا ، وقرب قربا ، وعنف عنفا ، وخرق خرقا ، وحق حقا .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٢٧ من سورة النور ، وحذف التاء على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فأما الكثير الفصيح ففيها إذا أضيف المصدر ؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما في الآية الكريمة التي تلاها لأؤلف ، وكما في الحديث « كاستنار البدر » والأصل وإقامة الصلاة وكاستنارة البدر ، وأما القليل غير الفصيح ففيها إذا لم يضاف المصدر ، وذلك كما حكاه الأخفش من قولهم : أجاب إجابا .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفاعل نحو تطير ، فإذا كان أصله أحدهما وأدغمت التاء فيها يلها ؛ واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق لا الكين =

انْطِلَاقًا ، واستَخْرَجَ استَخْرَاجًا ، فإن كان استَفْعَلَ مُعْتَلَّ العين حُمِلَ فِيهِ ما حُمِلَ فِي مصدر أَفْعَلَ الْمُعْتَلَّ العين ؛ فتقول : استَقَامَ استِقَامَةً ، واستَعَاذَ استِعَاذَةً^(١) .

وقياسُ تَفَعَّلَ وما كان على وَزْنِهِ أَنْ يُضْمَرَ رَابِعُهُ ؛ فيصير مصدرًا ، كَتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرُجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَشَيَّطَنَ تَشَيِّطًا ، وَتَمَسَّكَنَ تَمَسَّكُنًا ، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء ، نحو : التَّوَاتَى والتَّدَايَ^(٢) .

وقياسُ فَعْعَلَ وما أُلْحِقَ بِهِ فَعْلَلَةٌ كَدَخَّرَجَ دَخْرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً ، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً ، وَحَوَّقَلَ حَوَقَلَةً ، وَفِعْمَلَلَّ — بالكسر — إن كان مضاعفًا كزَلَزَلَ وَوَسَّوَسَ ، وهو في غير المضاعف سماعي ، كَسَرَهَفَ سِرْهَافًا ، ويجوز فتح أول المضاعف ، والأكثر أن يُعْنَى بالفتوح اسمُ الفاعِلِ ، نحو (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ)^(٣) ، أي : المُوَسِّسِ .

== فإنك لا تزيد ألفًا قبل آخره ولا تسكس ثالثة ؛ فتقول في تطير : اطيير يطير اطييرا وتقول في تطير : اطيير يطير اطييرا . هذا ، ولا يكون المبدوء بهمز الوصل إلا خاسيًا ، مثل : انكسر واجتمع ، أو سداسيًا ، مثل : استغفر واحلولى ، وجملة ما يرد عليه من الأوزان خمسة وعشرون وزنًا .

(١) وقد جاء في كلمات على زنة مصدر الصحيح تليها على الأصل ، مثل فولهم : أغيمت السماء إغياما ، واستعوذ عليهم الشيطان استعواذاً .

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء ، وبقيتها بدون قلب ؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء واوًا لمناسبة الضمة ، ولم يرتضوا هذا لأنه يؤدي إلى وجود ما لا نظير له في كلامهم ، وهو أن تقع واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم المعرب .

(٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن محمى المفتوح مصدرًا قول الأعشى ميمون بن قيس :

تَسْمَعُ لِأَحْلَى وَسَّوَسًا إِذَا انْصَرَفَتْ
كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٍ زَجِلُ

وقياسُ فاعِلَ كضاربَ وخاصمَ وقَاتَلَ الفِعالُ والمفاعلةُ ، ويمتنع الفِعالُ
 فيما فاؤه ياء ، نحو يَاسِرَ وَيَاسَنَ ، وشَدَّ يَومَهُ يَومًا .
 وما خرج عما ذكرناه فشاذ ، كقولهم : كَذَبَ كَذَابًا ، وقوله :
 ٣٧٨ — * فَهَيَ تُنَزِّي دَلُوهَا تَنْزِيًا *
 —————

٣٧٨ — لم أفهم لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من
 النحاة ولم ينسبوه ، وهو في اللسان (مادة نزا) غير منسوب أيضاً ، وما ذكره المؤلف
 ههنا إحدى الروايات في بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :
 * كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا *
 اللغة : « تنزى » - بضم حرف المضارعة وتشديد الزاى - أى : تحرك « شهلة »
 الشهلة : العجوز .

المعنى : وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلئ ماء حركة
 ضعيفة فترفعه وتخفضه ، تحريكاً مماثلاً لتحريك المرأة العجوز صبيها عند تريقها إياه .
 الإعراب : « هي » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « تنزى »
 فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر
 به جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دلوها » دلو : مفعول به
 لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودلو مضاف وضمير العائبة مضاف إليه مبني على السكون
 في محل جر « تنزى » مفعول مطلق عامله تنزى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف
 حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع
 من ظهورها الثقل « شهلة » فاعل تنزى مرفوع بالضمة الظاهرة « صبياً » مفعول به
 لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر
 مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزى الذى هو مصدر ، وتقدير
 الكلام : تنزى دلوها تنزىاً مشابهاً لتنزى شهلة صبياً .

الشاهد فيه : قوله « تنزى » حيث ورد مصدر الفعل الذى بوزان فعل - بتضعيف
 العين - من معتل اللام ، على مثال التفعيل ، كما يجيء من الصحيح اللام ، وذلك
 شاذ ، وإنما قياسه أن يجيء على تفعلة ؛ فيقال التنزية كما يقال التزكية والتوصية
 والتسمية والتعمية والترضية والتعدي .

وقولهم : تَحَمَّلَ نَحْمًا ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رَمِيًّا ، وَحَوَّلَ حَيْقَالًا ،
وَأَقْشَعَرَ قُشْعْرِيرَةً ، وَالْقِيَاسُ تَسْكَدِيًّا ، وَتَنْزِيَّةً ، وَتَحْمُلًا ، وَتَرَامِيًّا ،
وَحَوَّلَةً ، وَأَقْشَعْرَارًا .

فصل : يُدَلُّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بِفَعْلَةٍ — بِالْفَتْحِ — كَجَاسَ
جَلَسَةً ، وَلَبِسَ لَبْسَةً^(١) ، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامَ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْمَرَّةِ
مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً .

وَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفَعْلَةٍ — بِالسَّكْرِ — كَالْجَلَسَةِ وَالرُّكْبَةِ وَالْقِتْلَةِ ، إِلَّا إِنْ
كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامَّ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالْصِفَةِ وَنَحْوِهَا ، كَنَشْدِ الضَّالَّةِ
نَشْدَةً عَظِيمَةً^(٢) .

(١) وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سِيَبَوِيُّهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَتَيْتُهُ إِيْتَانَةً ، وَلَقِيتُهُ لِقَاءً .
(٢) اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ اسْمَ الْمَرَّةِ لَا يَشْتَقُّ مِنْ كُلِّ مَصْدَرٍ ، بَلْ يَشْتَقُّ مِنْ مَصَادِرِ
الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ كَالثَّيِّ وَالْجُلُوسِ وَالْقِيَامِ وَالْوُقُوفِ
أَمَّا الْأَفْعَالُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ الْبَاطِنَةِ كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ ، أَوْ الَّتِي تَدُلُّ
عَلَى أَوْصَافٍ جَبَلِيَّةٍ ثَابِتَةٍ كَالْحَسَنِ وَالظَّرْفِ وَالْجَبَنِ وَالْبَخْلِ وَالْكَرَمِ فَلَا يَشْتَقُّ مِنْ
مَصَادِرِهَا اسْمَ الْمَرَّةِ .

ثُمَّ اعْلَمْ ثَانِيًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي تَأْخُذُ مِنْهُ اسْمُ الْمَرَّةِ أَوْ اسْمُ الْهَيْئَةِ بَيْنَ
الْمَصْدَرِ الْخَالِي مِنَ الزِّيَادَةِ كَالضَّرْبِ وَالْفَتْحِ وَالْمَصْدَرِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ
الزِّيَادَةِ كَالْجُلُوسِ وَالْقُعُودِ وَاللِّقَاءِ وَالزَّفِيرِ ، بَلْ تَأْخُذُهُمَا مِنَ الْمَصْدَرِ الْخَالِي مِنَ الزِّيَادَةِ بِفَتْحِ
أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ تَاءٍ فِي آخِرِهِ حِينَ تَرِيدُ الْمَرَّةَ ، وَبِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ التَّاءِ فِي آخِرِهِ حِينَ تَرِيدُ
الْهَيْئَةَ ، وَتَأْخُذُهُمَا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى زِيَادَةِ بَطْرِحِ الزِّيَادَةِ أَوَّلًا ثُمَّ بِفَتْحِ أَوَّلِ الْحُرُوفِ
الْأَصْلِيَّةِ وَزِيَادَةِ التَّاءِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْمَرَّةِ ، وَبَطْرِحِ الزِّيَادَةِ وَكَسْرِ أَوَّلِ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ
وَزِيَادَةِ التَّاءِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْهَيْئَةِ .

=

والمرة من غير الثلاثي زيادة التاء على مصدره القياسي كأنطلاقاً واستخراجة ،
فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف ، كإقامة واحدة
واسقامة واحدة .

ولا يُدبني من غير الثلاثي مصدر للهيئة ، إلا ما شذَّ من قولهم : اختمرت
خمرة ، وانتقبت نقبة ، وتعمم عمّة ، وتقمص قمصة^(١) .

= ثم اعلم ثالثاً أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي مثل
أمره بأمره أمراً وإمارة فإن المعتبر هو المصدر القياسي دون السماعي ، وكذلك إن كان
له مصدران قياسي أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران سماعيان فإن المعتبر
هو الغالب منهما .

ثم اعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنيًا من أول الأمر على التاء فإن كان أوله
مفتوحاً كرحمة ورافة وخشية ذلت على المرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله ، وإن
كان أوله مكسوراً كذربة - وهي الخدق - وكندشة ذلت على المرة بفتح أوله وعلى
الهيئة بالوصف ، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والحجرة فتحت أوله عند إرادة
المرة وكسرت عند إرادة الهيئة ، وهذا هو الصواب في هذه المسألة .

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالخمار - بكسر الخاء المعجمة - ومعنى انتقبت
غطت وجهها بالنقاب - بكسر النون - وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثي اسم للهيئة
لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ، ألا ترى أن في
مصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في الانفعال والألف والتاء في الافعال والألف
والسين والتاء في الاستفعال ، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض
معنوية ؛ فإذا أردت أن تبني زنة للهيئة كما فعلت في الثلاثي كان مما لا بد منه أن تحذف
هذه الزيادات فتهدم البناء الذي أسس على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد
إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثي ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلي مع الوصف
إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين
والصفات المشبهة بها

يأتى وَصْفُ الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد على فاعِلٍ بكثرة فى فَعَلَّ —
بالفتح — متعديا كان كضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ ، أو لازماً كذَهَبَ وَغَدَا — بالعين
والذال المعجمتين — بمعنى سال^(١) ، وفى فَعَلَ بالكسر متعديا كَأَمِنَهُ وَشَرِبَهُ
وَرَكِبَهُ ، ويقالُ فى القاصر كَسَلِمَ ، وفى فَعُلَ بالضم كَفَرَهُ .

وإنما قياس الوصف من فَعَلَ اللازم: فَعِلُّ فى الأعراضِ كَفَرِحَ وَأَشِيرَ^(٢) ،
وأفْعَلُ فى الألوان والخلق ، كأخْضَرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْهَلَ^(٣) وَالْمَى^(٤) وَأَعْوَرَ
وَأَعْمَى ، وفَعْلَانُ فيما دَلَّ على الامتلاء وحرارة الباطن كشَبَعَانُ وَرَبَّانُ
وعَطْشَانُ^(٥) .

وقياسُ الوصف من فَعُلَ — بالضم — فَعِيلٌ كظَرِيفَ وشَرِيفَ ، ودونه

(١) إنما نص المؤلف فى هذا الفعل على معناه لأنه يأتى لازماً ويأتى متعديا ، تقول
« غذا الماء » أى سال ، و « غذا العرق » أى سال دماً ، و « غذا البول » أى
انقطع ، و « غذا الشيب » أى أسرع ، وهو فى كل هذه المعانى لازم ، وتقول « غذا
الطعام الصبي » كما تقول « غذوت الصبي باللبن » فيكون متعديا ، واسم الفاعل منه
فى الحالين « غاذ » على زنه فاعل ، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللازم الذى
الكلام فيه .

(٢) الأشر — بفتح الهمزة وكسر الشين — الذى لا يحمد النعمة والعافية .

(٣) الأكل : أسود العينين من غير اكتحال .

(٤) الألى : أسود حمرة الشفتين .

(٥) الأول والثانى من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء ، والثالث يدل على
حرارة الباطن ، ومثله ظمآن وصديان .

فَعَلُّ كَشْتَمِهِمْ وَضَخَمٍ ، ودونهما أَفْعَلُ كَأَخْطَبَ^(١) إذا كان أحمر إلى الكُدْرَةِ ، وَقَعْلُ كَبَطْلٍ وَحَسَنِ ، وَقَعَالٌ - بالفتح - كَجَبَانٍ ، وَقَعَالٌ - بالضم - كَشُجَاعٍ ، وَقَعْلُ كَجُنُبٍ ، وَقَعْلُ كَعَفْرِ : أى شُجَاعٍ ما كر . وقد يَسْتَعْمِنُونَ عن صيغة فَاعِلٍ من قَعْل - بالفتح - بغيرها كَشَيْخٍ وَأَشْيَبٍ وَطَيِّبٍ وَعَفِيفٍ^(٢) .
تنبيه^(٣) : جميع هذه الصفات صفاتٌ مُشَبَّهَةٌ ؛ إلا فَاعِلًا كضَارِبٍ وَقَائِمٍ ،

(١) قال الشيخ خالد في التصريح : إنه بالخاء والظاء المعجمتين ، ولم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة - ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية - هذه المادة مطلقاً ، ووجدت في اللسان : « الخطبة - بالخاء المعجمة والظاء المهملة - الخضرة ، وقيل : غبرة ترهقها خضرة ، والفعل من ذلك كله خطب خطباً - مثل فرح فرحاً - فهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اه ؛ ففعل ما في التصريح سبق قلم .

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقاتل ، وقد يهملون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شَاخٌ ولا شَائِبٌ ولا طَائِبٌ ولا عَافٌ ، وقد يجيئون بصيغة فاعل وغيرها أيضاً كما قالوا : مال يميل فهو مائل وأميل ، فهذه ثلاثة أحوال .

(٣) ههنا ثلاثة أمور يجب أن ننهيك إليها :

الأول : أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل ، وأن تكون دالة على الحدوث ، والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة ، وأن تكون دالة على الثبوت ، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة للمشبهة ؛ فيضاف إلى مرفوعه كظاهر القلب وشاحط الدار ، والأصل طاهر قلبه وشاحط داره ، وقد يقصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل ، وحينئذ تكون اسم فاعل .

الأمر الثاني : هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت منه ؟ على أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عبارة =

فإنه اسمُ فاعِلٍ ، إلا إذا أُضِيفَ إلى مَرَفُوعِهِ ، وذلك فيما دَلَّ على الثبوت — كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » ، و « شَاحِطِ الدَّارِ » أى : بميدها — فَصِفَةٌ مشبهة أيضاً .

فصل : ويأتى وَصَفُ الفاعل من غير الثلاثى الجرد بلفظ مضارعه ، بشرط الإتيان بهميم مضمومة مكانَ حرفِ المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر مطلقاً ، سواء كان مكسوراً فى المضارع ، كـ « مُنْطَاقِي » و « مُسْتَخْرِجِ » أو مفتوحاً كـ « مُتَعَلِّمٌ » و « مُتَدَخِّرِجِ » .

هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتى وَصَفُ المفعول من الثلاثى الجرد على زنة مَفْعُولٍ ، كـ « مَضْرُوبٌ »

== المؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء الفاعلين ، بل يجرى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى ، وبما يدل على ذلك أن المؤلف نفسه قد مثل للصفة المشبهة (ص ٢٤٨) بمستقيم رأى ومعتدل القامة ، وذلك صريح فى أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى تكون أحياناً صفة مشبهة .

الأمر الثالث : إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل يجب أن تحول إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد ؟ والجواب عن هذا أن نبتك أنه تبين لنا بعد طويل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل ، أما إذا قصدت — مع ذلك — التنصيص على هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل ، وذلك يفهم من قول الرضى : « ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث » اه كلامه .

و «مَقْصُود» و «مَمْرُور به»^(١) ، ومنه مَبِيعٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَرْمِيٌّ ،
إلا أنها غيرت^(٢) .

ومن غيره بلفظ مُضَارَعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف
المضارعة ، وإن شئت فقل : بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو
المال مُسْتَخْرَجٌ ، وزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ به .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ «دَهَيْنِ» و «كَحِيلِ» و «جَرِيحِ»
و «طَرِيحِ» ، وَمَرَجِمُهُ إلى السماع ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى
فاعل ، نحو : قَدَرَ وَرَجِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ وَرَجِيمٌ^(٣) .

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدي بغير حاجة إلى ظرف أو جار
ومجرور، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور، جاء المؤلف
بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور ، لأن فعليهما متعديان ،
وجاء بالممرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم .

(٢) أصل مبيع مبيوع - على زنة مفعول - فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن
الصحيح قبلها وهو الباء ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الواو للتخلص من
التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصح الياء . وأصل مقول مقول -
على زنة مفعول - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان ،
فحذفت الواو الزائدة ، على ما ترجمه ، للتخلص من التقاء الساكنين ، وسيأتى في
باب الإبدال تنمة لهذا البحث . وأصل مرمى مرموى ، فلما اجتمعت الواو والياء
وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الميم
كسرة لمناسبة الياء .

(٣) هذا تمثيل للنفي ، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فكجريح وقتيل .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي : الصفة التي أَسْتَحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لِمَا هو فاعل في المعنى ،
كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « نَقِيَ الثَّغْرِ » و « طَاهَرَ الْعِرْضِ » .
فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أَوْهٌ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؛
لثلاث تَوْحِيهِمُ الإضافة إلى المفعول ، ونحو « زيد كاتب أبوه » فإن إضافة الوصف
فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس لكنها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تُضَافُ
لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين :
أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه . والثاني : أنهم
يُؤَنِّثُونَ الصفة في نحو « هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » ؛ فلهذا حسن أن يقال : « زيد
حسن الوجه » ؛ لأن مَنْ حَسَنَ وَجْهَهُ حَسَنَ أن يسند « الْحُسْنَ » إلى جملته
مجازاً ، وقُبِحَ أن يقال « زيد كاتب الأب » ؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبوه لا يحسن
أن تُسَنَدَ الْكِتَابَةُ إليه إلا بمجاز بعيد .

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها ، لا على
معرفة كونها صفةً مُشَبَّهَةً ، وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَهَّمَهُ
ابنُ الْفَاضِلِ .

فصل : وتختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :

أحدها : أنها تُصَاغُ من اللازم دون المتعدّي ، كـ « حَسَنَ » و « جَمِيلَ »
وهو يُصَاغُ منها ، كقائِمٍ وضَارِبٍ .

الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضى المنقطع والمستقبل ، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع فى تحركه وسكونه ، كـ « طَاهِرُ الْقَلْبِ » و « ضَامِرِ الْبَطْنِ » و « مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ » و « مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ » وَغَيْرُ مُجَارِيَةٍ لَهُ ، وهو الغالبُ فى المبنيّة من الثلاثى كـ « حَسَنَ » ، و « بَجِيلَ » ، و « ضَخْمَ » ، و « مَلَانَ » ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلا مُجَارِيًا لَهُ .

الرابع : أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها ، بخلاف منصوبه ، ومن ثَمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » وامتنع فى نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا ، أى : متصلاً بضمير موصوفها ، إما لفظاً نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وإما مَعْنَى نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » ، أى : منه ، وقيل : إن « أَل » خَلَفَتْ عن المضاف إليه ، وقولُ ابن الناطم : « إِنْ جَوَازٌ ^(١) نَحْوُ « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » مُبْطِلٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ إِنْ الْمَعْمُولُ لَا يَكُونُ

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو « زيد بك فرح » وزيد فى هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح ، وبك : جار ومجرور متعلق بفرح ، وبالتأمل فى هذا المثال نجد أن قولهم « فرح » صفة مشبهة ، وأن « بك » معمولها ، وأنه غير سببى ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذى هو زيد ، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر ، وقد فهم ابن الناطم أن قول والده والنحاة من قبله إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً ، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها - جار على عمومه ، وأن كل معمول لها يلغى فيه هذان الأمران ، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور ؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين ، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن الناطم بأن قول والده والنحاة ليس جارياً على عمومه ، بل المراد معمول خاص ، وهو معمول الذى تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذى يعمل بالحمل على الفعل المضارع - وهو الفاعل والمفعول - فأما غير ذلك من المفعولات - ومنها الجار والمجرور - فإنها تعمل =

إلا سببياً مؤخراً» مردود؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه لحق الشبه، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك.

فصل : لمعمل هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كل من الثلاثة : إما نكرة ، أو معرفة ، وكل من هذه الستة للمعمل معه ست حالات ؛ لأنه إما بآل ، كـ «الوجه» ، أو مضاف لما فيه آل كـ «وجه الأب» ، أو مضاف للضمير كـ «وجهه» ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ «وجه أبيه» ، أو مجرد كـ «وجه» ، أو مضاف إلى الجرد كـ «وجه أب» ؛ فالصور ست وثلاثون ، والممتنع منها أربعة ، وهي : أن تكون الصفة بآل والمعمل مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخفوض ، كـ «الحسن وجهه» أو «وجه أبيه» أو «وجه» أو «وجه أب» .

فيه بما تتضمنه من معنى الفعل ، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً ، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها ؛ لأنه يكتفي بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليتعلق بالجامد والمتصرف والمتعدى والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل «كأن» الدال على معنى أشبه ومثل «ما» الدال على معنى أنى ، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة مع أنها كالفعل في الأخذ من مصدره - أحق وأولى .

هذا باب التعجب^(١)

وله عبارات كثيرة ، نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)^(٢) ، « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَفْخَسُ » لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا !

والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان :

إحداها : ما أَفَعَلَهُ ، نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفى سببه » ولعل هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو « استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » فقولنا « استعظام زيادة » كالجنس في التعريف ، وقولنا « في وصف الفاعل » قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول ، فلا يتأتى التعجب منها بهاتين الصيغتين ، فلا يقال « ما أضرب زيدا » استعظاما لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذي يؤخذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبنيًا للعلوم ، وقولنا في التعريف « خفى سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل العجب وقولنا « وخرج بها المتعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرين ، الأول انفراد المتعجب منه بالوصف ، والثاني أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقي والادعائي ، نعى أن المتكلم بعبارة التعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه علما أن المتعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل المتعجب منه هذه المنزلة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدركه فيها أحد في اعتقاده .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فأما « ما » فأجمعوا على اسميتها ؛ لأن في « أحسن » ضميراً يعود^(١) عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها^(٢) ، ثم قال سيديويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها لضمها معنى التمعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رفع ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فتحله رفع ، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ، أي : شيء عظيم^(٣) .

(١) قال الشيخ يس : « الظاهر أن الكوفيين لا يقولون بأن في أحسن ضميراً كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن » اهـ . ومع أن البصريين يقولون صراحة بأن في « أحسن » ضميراً يعود إلى ما ، وهو قاعل أحسن ، فإن بين هذا الضمير وغيره من الضمائر المستتر المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلاً يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما ، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك ؛ والثاني : أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن ، والثالث : أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في « أحسن » فأعرف ذلك .

(٢) روى عن الكسائي أنه يقول : إن « ما » لا موضع لها من الإعراب ؛ فهو على هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ ، قالوا : وهذا قول شاذ لا يقدر في الإجماع ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يقال عن الكسائي قريع سيديويه ونديده : إن خلافه لا يعاب به ، وإنه لا يحتاج إلى مثله في إدعاء الإجماع ، ثم متى انعقد من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك ؟

(٣) ويروى عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين اللذين ذكرهما المؤلف ، وهو أن « ما » نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف ، فيكون في هذا القول موافقا لسيديويه والجمهور .

ويرد على القولين اللذين ذكرهما المؤلف منسوبين إلى الأخفش أنه التزم حذف خبر المبتدأ من غير أن يقوم مقامه شيء ، والذي عرفته في باب المبتدأ والخبر أنه لا بد لحذف الخبر وجوباً من وجود أمرين : أحدهما أن يدل عليه دليل ، والثاني أن يقوم =

وأما « أفعل » كأحسن فقال البصريون والكسائي : فَعَلَ ؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو « ما أقرّني إلى رَحْمَةِ اللَّهِ تعالى » ففتحة بناء كالفَتْحَة في ضَرَبَ من « زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا » وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسم ؛ لقولهم « ما أَحْسَنُهُ »^(١) ، ففتحة إعراب كالفَتْحَة في « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وذلك لأن مخالفة الخبر المبتدأ تقتضى عندهم نَصْبَهُ ، و « أَحْسَن » إنما هو في المعنى وَضَفٌ لزيد ، لا ضمير « ما » ، و « زَيْدٌ » عندهم مُشَبَّه بالمفعول به^(٢) .

= مقامه في الكلام شيء ، ألا ترى أن جواب لولا والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف ، وههنا لم يقم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا ، بخلاف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا .
وبقي قول لم يذكره المؤلف أيضا - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبه قوم إلى الكوفيين - وحاصله أن « ما » اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، فأما الكوفيون فعندهم أن « أحسن » اسم مرفوع خبر للمبتدأ ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالوا إن « أحسن » اسم ووافقا الكوفيين استقام لهما القول على ما فيه ، وإن قالوا إن « أحسن » فعل ماض تقع جملة خبرا كما يقول البصريون في « أحسن » ورد عليهما أنهما جملا خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى (الحاقة) ما الحاقة (القارعة ما القارعة) (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) .
(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أَمْنِيْلِحْ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ
زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أَمْلِحْ دالا على أنه اسم ، والجواب أنه بيت مفرد شاذ .

(٢) الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى نحو « الله ربنا » و « محمد نبينا » وإما أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر نحو « زيد أسد » ونحو قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) ولا خلاف بين أحد من النحاة بهرهم وكوفهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع ، =

الصيغة الثانية : أفعل به ، نحو « أحسن يزيد » .
وأجمعوا على فعلية أفعل^(١) ثم قال البصريون : لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كـ « أغد البعير » أى : صار ذا غدة ، ثم غيّرت الصيغة ، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به ، كـ « امرؤ يزيد » ولذلك التزمت ، بخلافها في (وكفى بالله شهيداً)^(٢) ، فيجوز تركها ، كقوله :

٣٧٩ — * كفى الشيب والإسلام للمرأة ناهياً *

= وإما أن يكون الخبر وصفا لغير المبتدأ في الحقيقة نحو قولك « زيد أكرم الناس أباً » فإن الأكرمية وقعت خبراً عن زيد وهى عند التحقيق وصف للأب ، وصح الإخبار بها عن زيد للملاسة ، ومن ذلك قولهم « ما أحسن زيدا » فإن ما مبتدأ مخبر عنه بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذى تعبر عنه ما ، وإنما هو من وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع كالنوعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوى ، وهو الخلاف بينه وبين المبتدأ ، ويكون انتصاب « زيدا » على أنه مشبه بالمفعول به ، على هذا المذهب ، وهذا كلام تمحلوه تمحلاً فلا تركزن إليه .

(١) قال الشيخ خالد : « وفي كلام ابن الأنبارى ما يدل على أن أفعل اسم ، قال المرادى : ولا وجه له » اهـ . وإنما قال النحاة أن أفعل فعل لأنه قد جاء على صيغة لا يكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبع - بفتح الحمة وكسر الباء - فنادر لا يجعل أصلاً .
(٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٢٧٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم - بضم السين وفتح الحاء المهملتين - ويقال حية - وهو عبد بن الحساس ، بحاءين وسينين مهملات على زنة خلخال ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدره مع بيت يأتي بعده قوله :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنَّ تَجَمَّزَتْ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ =

= جُنُونًا بِهَا فِيمَا أُعْتَرِثْنَا عِلَاقَةً عِلَاقَةً حُبٍّ مُسْتَسِيرًا وَبَادِيَا
اللمعة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالمكبر والمصغر ، فأما شاهد تسميتهم
بالمكبر فقول لقيط الإيادي :

يَا دَارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَعَا هَاجَتْ لِي الْهَمُّ وَالْأَحْزَانُ وَالْوَجَمَا
وأما شاهد تسميتهم بالمصغر فيبت الشاهد « تجهزت » أى اتخذت جهاز سفره
وأعدته وهيأته ، وأصل هذه المادة قولهم « جهزت العروس تجهيزاً » و « جهزت
الجيش » وقالوا « جهزت فلانا » إذا كنت قد هيأت له ما يلزمه فى سفره ، وقالوا
« تجهزت الأمر » بمعنى أعددت له عدته « غاديا » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه
الغدوة - بضم فسكون - والغداة - بالفتح - وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس ،
ويروى « غازيا » وليس بشيء « كفى الشيب والإسلام للراء ناهيا » يروى أن عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه سمعه يمشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب
لأجزتكم ، ويروى أنه قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة
« ودع » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب
« تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره فى محل
جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح فى محل رفع « غاديا » حال من تاء المخاطب
منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع
من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام »
الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة « للراء »
جار ومجرور متعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون
تمييزا مبينا للنسبة الكفاية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل
على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على
فاعل فعل التمجيب الذى على صورة الأمر ؛ فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والزخشرى وابن كيسان وابن خروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدي ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : المخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل ^(١) .

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحويين - بعد اتفاقهم على أن « أفعل » يقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فعل - اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماضى دال على الخبر ، وأن أصله أفعل بفتح العين مثل أكرم ، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة ، فمعنى أحسن في قولك « أحسن يزيد » صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أغد البعير » أى صار صاحب غدة ، وقولك « أورك الشجر » أى صار صاحب ورق ، وقولك « أبلت الأرض » أى صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبح إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجزوء بباء التعدي كما في قولك « امرر يزيد » فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا لزم زيادتها .

وقال الفراء والزجاج والزخشرى وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل بجميع أفعال الأمر ، والباء داخلة على المفعول به فهى للدلالة على التعدي ، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية ، واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوبا في أفعل على أنه فاعل ، فذهب ابن كيسان - وهو من نحاة الكوفة - إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل ، وكان الذى يقول « أحسن يزيد » قد قال : أحسن يأياها الحسن يزيد ، ولكون هذا الضمير عائدا على المصدر لم يقع مثنى ولا مجموعا لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقال بقية القوم : الضمير للمخاطب الذى يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه ، واعتبروا عن التزام إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثا وقد يكون مثنى أو مجموعا - بأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقد عرف أن الأمثال لا تغير ، وقد استحسن ابن طلحة من هذه الأقوال قول ابن كيسان ، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين ، ورجح قوم مذهب الكوفيين .

== فأما الذين رجعوا مذهب البصريين فمنهم ابن مالك ، وقد رجعه بإبطال مذهب الفراء - وهو من نحاة الكوفة - ومن واقفه على أن أفعال في نحو قولك « أحسن زيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوه إبطال هذا المذهب أنه يلزم عليه محذور من خمسة وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر ، من استتار فاعله وجوبا إذا كان مفردا مذكرا وبروزه فيما عدا ذلك ، أفلمست ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميرا مستترا وجوبا لأنه مفرد مذكر ، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضربي ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا ، وإذا أمرنا جمعا قلنا اضربوا ، أو اضربن . فيبرز الضمير في كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا يبرز معه ضمير أصلا ، فلا يكون جاريا على منهج الأمر .

الثاني : أنه لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجبا ، بل يكون أمرا غيره بالتعجب كما أن الذي يأمر غيره بالحلف فيقول له احلف لا يكون حالفا ، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم بهذا الفعل يكون متعجبا ، فلا يكون هذا الفعل فعل أمر لأنه على خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في قولك اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول : أحسن زيد فيحسن إليك ، وأنت تريد بصدد كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بياء التعدية الواقعة بعده ضمير المخاطب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن بك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا ثم ينصب ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير المرفوع ، فلا يقال ضربتني - بناء للمتكلم - ولا يقال ضربتكَ - بناء المخاطب ، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها في كلام العرب نحو قول الشاعر :

دَعَا نِي الْغَوَا نِي عَمُّنْ ، وَخِلْتُ نِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ . وَهُوَ أَوَّلُ
اسم : أنه لو كان أمرا على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه ، ألا =

مسألة : ويجوز حذفُ التعجبِ منه ، في مثلِ « ما أحسنهُ » إن دَلَّ عليه دلائل^(١) ، كقوله :

== ترى أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعان : أقم ، وأبن ، وأعن ، لكنك تقول في التعجب : أفوم يزيد ، وأبين به ، فتبقى الياء والواو .

وأما الذين رجعوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا المسلك ، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي ، ولا عهد لنا بذلك ، بل المعهود عكسه ، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر ، نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، أى ليتق الله ليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب .
والثاني : أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهمزة في « أحسن يزيد » دالة على الصيرورة ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل ، فالحمل عليه حمل على القليل .

والثالث : أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوما ، وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل .

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصحة والإعلال لمجوده ولأنه أشبه الاسم ، ولا في اقترانه بالضمائر لأنه جرى مجرى الأمثال .

(١) مما يجب أن تنتبه له أن التعجب منه محكوم عليه في المعنى ، فهو من أجل ذلك شبيه بالمبتدأ ، فيجب له ما يجب للمبتدأ ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص ، فأما المعرفة فنحو « ما أحسن زيدا » ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النكرة المختصة فنحو « ما أوثق رجلا يقر بالحق لدى الحق » ونحو « ما أسعد رجلا اتقى ربه » فإن كانت النكرة محضة لم يحز أن تقع متعجبا منه ، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص ، فلا يجوز أن تقول « ما أحسن رجلا » ولا أن تقول « ما أحسن رجلا من الناس » .

وبعد فاعلم أن لحذف التعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطا يعجمها ، وهو : أن يدل عليه دليل ، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مبتدأ أو خبر أو نعت أو منعوت أو غيرهن ، ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الأولى - زيادة على ذلك -

= أن يكون ضمير ا كما في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذي أنشدناه معه ، وكما في قول امرئ القيس بن حجر السكندی :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُسْكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا
يريد « وما كان أصبرها » ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الثانية - زيادة على الشرط العام - ما ذكره المؤلف من « أن يكون أفعال المكسور العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف » .

فإن قلت : أليس علماء البصرة - وهم الذين تؤيدون مذهبهم دائما أو غالبا - قد ذهبوا إلى أن التعجب منه - وهو مدخول الباء في الصيغة الثانية - فاعل ، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محدودة ليس هذا الموضع منها ؟ فالجواب على ذلك أن الذي سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيثان : أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملا ، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوبا لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه . وهذا الذي قررناه لك موضعا جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن « أفعال » فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا كما هو الشأن في فعل الأمر .

ومذهب أبو على الفارسي - وهو على مذهب البصريين من أن « أفعال » فعل ماض جاء على صورة الأمر - إلى أن الضمير الذي كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لكن الباء هي التي حذفت ، فلما حذفت الباء استتر الضمير في أفعال . ولم يرتض ابن مالك هذا الذي ذهب إليه أبو على ، ورده بوجهين ، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما في نحو « أكرم بنا » ونظيره البيت الذي أنشدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو * أعزز بنا وأكف * وثانيهما أنه لو كان قد استتر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إبرازه لو كان مثني أو جمعا أو كان المفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك .

٣٨٠ — * رَبِيعَةً خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا *

٣٨٠ — ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، يقوله من كلمة يمدح فيها ربعة على ما أثبت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللغة : « جزی » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه — من باب ضرب — جزاء — وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر الجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلاناً خيراً ، وما في بيت الشاهد من هذا القبيل « والجزاء بفضلله » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أَعَفَّ » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المغائم وأسلاب القتلى ، وهو من أعظم ما يتمدح به ، انظر إلى قول عنتر بن شداد العبسي :

يُذِمُّنَّكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنِّي أَغَشَى الْوَغَى وَأَعَفَّ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

الإعراب : « جزی » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بفضلله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » نعجيبة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « أَعَفَّ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجيبة ، وله مفعول محذوف ، وتقديره : ما أعفهم وأكرمهم ، وجملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما التعجيبة « وأكرمها » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أَعَفَّ السابق ، والألف المتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أَعَفَّ وَأَكْرَمًا » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفي « أَفْعَلِ يَدِر » إن كان أَفْعَلِ معطوفاً على آخرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك الحذوف ، نحو (أَسْمِعْ سَمِيعٌ وَأَبْصِرْ)^(١) ، وأما قوله :

— ٣٨١ — * حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَفْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ *
— أَى : به — فَشَادُّ

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعفها وأكرمها » .
وقد سمي المؤلف تبعاً لابن مالك في النظم هذا المفعول متعجباً منه ، ألا ترى إلى المؤلف يقول « ويجوز حذف المتعجب منه في مثل ما أحسنه إلخ » وأن ابن مالك يقول :
* وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحَ *
والحقيقة أن المتعجب منه هو حسن زيد في نحو « ما أحسن زيدا » ، وهو عفة ربيعة وكرمهم في بيت الشاهد ؛ ففي الكلام تجوز .

ونظير البيت المستشهد بعجزه في حذف المتعجب منه مع « أفعل » الماضي لفظاً ومعنى بيت امرئ القيس الذي أنشدناه من قبل ، وقول شقران مولى بني سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا
(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بعروة الصعاليك ؛ لأنه كان بهم حفيماً : يجمعهم ، ويقوم بشأنهم ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ أَقْبَةَ أَبِهِ تَشَوَّفَ أَهْلَ الْغَائِبِ الْمُتَنَظَّرِ
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً

وهذان البيتان من كلمة له عدتها سبعة وعشرون بيتاً ، وهي موجودة في ديوانه المطبوع في مطبعة (جول كربوتل) (ص ٦٣ — ٨٧) وقد اختار أبو تمام بعض أبياتها — ومنها بيت الشاهد — في كتابه « الحماسة » .

== اللغة : « فإن بعدوا لا يأمنون - إلخ » يقول : إن بعد أعداء هذا الرجل الذى يصفه ، وصارت أما كنهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليغزوهم ؛ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرونه فى كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم ، وقوله « فذلك إن يلقى المنية - إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذى وصفه بكثير من الصفات فى أبيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب للمحققة باسم الإشارة هذا بالفتح فى عدة أصول منها كامل أبى العباس المبرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والنية : الموت ، وحيداً : محموداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمده له الناس ما كان عليه من صفات ، ويذكرونه بالخير ، و « أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أقتنه وما أحلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

المعنى : وصف رجلاً فقيراً ولكنّه بعيد المهمة ساع فى معالى الأمور لا يكمل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقعد ليسعى له سواء ، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات : إن مات فى سبيل مطالبه ولقى الختف فى الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمته ؛ لأن الناس سيذكرونه بالخير ويثنون عليه الشاء الحسن . وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، واللام حرف دال على البعد مبنى على الكسر لاحتل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبنى على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لاحتل له من الإعراب « إن » حرف شرط يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع فعل الشرط محزوم بمحذوف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « المنية » مفعول به يلقى منصوب بالفتحة الظاهرة « يلقها » يلقى : فعل مضارع جواب الشرط ، محزوم بمحذوف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به مبنى :-

مسألة : وكلُّ من هذين الفعلين ممنوعُ التَّعَجُّبِ ؛ فالأول نظير تَبَارَكَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ ، والثاني نظير هَبْ بمعنى اعتقد ، وتَعَلَّمَ بمعنى اعلم ، وَعِلَّةُ جمودهما تَضَمُّنُهُمَا معنى حرف التعجب الذي كان يستحقُّ الوَضْعَ^(١) .

= على السكون في محل نصب « حميدا » حال من فاعل يلحق الذي هو جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ « وإن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له الإعراب ، إن : حرف شرط حازم مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً « يوما » ظرف زمان متعلق بـيَسْتَغْنِي منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجدر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجدر : فعل ماض جيء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره بجيئه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والياء الجارة له ، وأصل العبارة فأجدر به ، وجملة فعل التعجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع معطوفة بالواو على جملة الشرط والجواب السابقين .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معموها معطوفة على أخرى معها معموها المشابه للمحذوف على حد قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَعَزُّ بِنَا وَأَكْفَرُ إِن دُعِيْنَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مِّنْ يَلِيْنَا

المراد أعزُّ بِنَا وأَكْفَرُ بِنَا ، فحذف من الثانى لدلالة الأول عليه كما في الآية الكريمة ، والحذف في مثل هذه الحالة التي في بيت الشاهد شاذ لا يقاس عليه .

(١) علل جماعة من النحويين - ومنهم المؤلف هنا - جمود فعلى التعجب بأنهما دلا على معنى من معانى الحرف ، غاية ما في الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التعجب حرفا ، فهو نظير قولهم في شبه الاسم للحرف في المعنى : إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معانى الحرف سواء أوضهوا لهذا المعنى حرفا كالاستفهام الذى وضعوا له الهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالإشارة ، فهذا هو الذى يشير إليه قول المؤلف « تضمناهما معنى حرف التعجب الذى كان يستحق الوضوع » على أن المؤلف قد ذكر في باب حروف =

مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما ، وأن يُفصل بينهما بغير ظرف ومجرور ؛ لا نقول : « مَا زَيْدٌ أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنُ » ، وإن قيل إن « زَيْدٌ » مفعول ، وكذلك لا نقول : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدٌ » ولا « أَحْسَنُ لَوْلَا بُحْلُهُ زَيْدٌ » .
واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز ، كقولهم « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وَمَا أَقْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ » ، وقوله :

— ٣٨٢ — * وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُتَحَوَّلَا *

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معاني اللام الجارة التعجب ، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفا ، ولكننا نذكره لأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعل التعجب بأنهما أشبهما أفعال التفضيل شها قويا من ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذي يصاغ منه كلا النوعين ، وثانيها وزن كل منهما ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا بمن فاق نظراءه في حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعل التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذنا كثيرا من أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما ، فكما نقول « محمد أقوم كلاما من فلان ، وأبين عبارة منه » نقول : ما أقوم كلام فلان ، وأقوم بكلامه ، وما أبين عبارة فلان ، وأبين بعبارته ، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا « ما أميلح غزلانا شدت لنا » حملا على ما هو جائز بغير نكسر في اسم التفضيل .

٣٨٢ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر - بفتح الحاء والجيم جميعاً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

اللمة : « دار الحزم » أراد المسكن الذي تعتبر الإقامة فيه حزما « مادام حزمها » أراد مدة دوام الحزم في الإقامة بها « أحر » تقول : أحر بفلان أن يفعل كذا ، =

= وأحج به ، وأقن به ، وأخلق به ، وما أحرأه أن يفعل ، وما أقننه ، وما أحجأه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر « حالت » تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم « أنحول » أنتقل عنها إلى غيرها .

المعنى : يقول : إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحال وصارت النقلة عنه خيراً في عقباها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار مضاف و « الحزم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير الكلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافا إليه ، وكان خبرها محذوفا ، والتقدير : ما دام حزمها موجوداً « وأحر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحر : فعل ماض جيء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر ، مبني على السكون في محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنحولاً » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أحر . =

ولو تعلّق الظرفُ والجارُ والمجرورُ بمعمولِ فعلِ التعجب لم يَحْزِرِ الفصلُ به اتفاقاً ، نحو « مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ » ، و « أَحْسَنُ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ » .

فصل : وإنما يُدَبِّنِي هَذَانِ الْفِعْلَانِ مِمَّا اجْتَمَعَتْ فِيهِ ثَمَانِيَّةُ شُرُوطٍ :

أحدها : أَى يكون فعلاً ؛ فلا يُدَبِّنَيَانِ مِنَ الْجَانِفِ وَالْجَارِ ، فلا يقال « مَا أَجْلَفَهُ » ، ولا « مَا أَحْرَمَهُ »^(١) ، وَشَدَّ « مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ » أَى :

= الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف وهو قوله « إِذَا حَالَاتِ » بين فعلِ المتعجب الذى هو قوله « أَحْرَ » وبين معموله الذى هو قوله « بَأَنِ اتَّحَوَّلَا » .

وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

خَلِيلِي مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُوراً ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والمجرور الذى هو قوله « بِذِي اللَّبِّ » بين فعلِ التعجب الذى هو قوله « أَحْرَى » ومعموله الذى هو قوله « أَنْ يَرَى صَبُوراً » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب ، والمعنى : ما أحرى ذا العقل بأن يكون صبورا ، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون المتعجب منه هو ذو اللب نفسه ، لا رؤيته صبورا ، وهو تكلف لا داعى له .

(١) الجلف - يكسر الجيم وسكون اللام - أصله الدن الغارغ ، وقد قالوا للرجل الجاني الغليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له فعلاً ، قال : « وقد جلف جلفاً - كفرح فرحاً - وجلافة » وعلى هذا يكون فوذلك « ما أجلفه » قياسياً ، وأما الجار فهو الحيوان المعروف ، وقد ضرب مثلاً في البلادة ، ولا فعل له ، فإذا تبادلا « ما أحمره » فإنهم يعنون ما أبلده ، وهو شاذ حينئذ غير تردد .

ما أَخَفَّ يَدَهَا فِي الْغَزْلِ ، بَنَوَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ ذَرَّاعٌ ^(١) ، ومثله « ما أَقَمَّتْهُ »
و « مَا أَبْدَرَهُ بِكَذَا » ^(٢) .

انتهى . أن يكمل : ثلاثاً : فلا يبينان من دَخَرَجَ وَضَارَبَ وَاسْتَخْرَجَ ^(٣) ،
إِلَّا أَفْعَلَ ، ففعل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت
الهمزة لغير النَّقْلِ ، نحو « مَا أَظْلَمَ اللَّيْلَ » و « مَا أَفْقَرَ هَذَا لِلْكَانَ » ،
وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ « مَا أُعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ » و « مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ » ،
وعلى كل قول « مَا أَتَقَاهُ » و « مَا أَمَلَا الْقِرْبَةَ » لأنهما من اتقى وامتلاأت ،
و « مَا أَخْصَرَهُ » لأنه من اخْصِرَ ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتي ^(٤) .

(١) في القاموس : « الذراع كسحاب الحقيقة اليدين في الغزل » اهـ . وفي كتاب
الأفعال لابن القطاع : « ذرعت المرأة : خفت يدها في العمل فهي ذراع » وعلى هذا
انتهى قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في
العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بكذا ، بمعنى حقيق به .
وبنوا قولهم « ما أقننه بكذا » من قولهم : هو قين به ، بمعنى جدير وخلق وحقيق ،
ولافعل لهذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لا يبي منه فعل التعجب بالفعل الرباعي الأصول كد حرج ،
والثلاثي المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ،
والمراد على كل حال كل ما ليس ثلاثياً مجرداً من الرباعي الأصول والمزيد فيه منه ومن
الثلاثي المزيد بواحد أو اثنين أو ثلاثة ، وإنما لم يبين فعل التعجب من كل أولئك لأن
ماعه منها يفوت المعنى انفساده من التعجب ، أما بناءؤه من الرباعي فغير ممكن إلا بحذف
حرف من أصوله ، ولا يخفى عليك أنك لو حذفته حرفاً من حروف دحرج فقلت « ما
أبحره » مما لا لغات معنى الفعل بنة ، ولا يمكن بناءؤه من الثلاثي المزيد فيه إلا بحذف
ما فيه من حروف الريادة فتقول في استغفر مثلاً « ما أغفره » فيضج معنى الطالب الذي
يسأل ربّه عن الريادة .

(٤) القول شذوذ جاء فعل التعجب منه أفعل مطلقاً هو قول سيديويه والمحققين من
العلماء . والحق في القول بعدم جوازه مطلقاً هو قول =

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو نَعِمَ وبُئْسَ^(١) .
 الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو فَيَّيَ ومَاتَ .
 الخامس : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « ضُرِبَ » ،
 وشَدَّ « مَا أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة
 فَعِلَ نحو « عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ » و « زُهِىَ عَلَيْنَا » فيجيز « مَا أَعْفَاهُ بِحَاجَتِكَ »
 و « مَا أَزْهَاهُ عَلَيْنَا »^(٢) .

== المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت
 الهمزة للثقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الهمزة
 لغير الثقل نحو أظلم الليل وأفقر المكان فتقول « ما أظلم الليل » وما أفقر هذا المكان »
 هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأي الشاطبي

وكما اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من أفعال اختلفوا في بنائه من كل ثلاثي
 مزيد إذا كان مجرى مجرى الثلاثي المجرد نحو اتقى وافترق وامتلأ واستثنى ، فذهب
 ابن عصفور إلى النزع ، وهو عجيب منه مع قوله في بنائه من أفعال بالتفصيل السابق ،
 وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف في الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن
 طريقة الأفعال وذلك كسعم وبئس وعسى وليس ، والثاني أن تترك بعض صيغ الفعل
 استثناء عنها بأخرى من معناه نحو يدع ويدبر ، فإنهم لم يحيثوا لهذين الفعلين بصيغة
 الماضي استثناء تترك ، وهما باقيان على دلالتهما على الحدث والزمان .

(٢) استعرف أن الفعل المبني للمجهول إما أن يكون له فعل مبني للمعلوم كما هو
 الغالب في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما ألا يكون له فعل مبني للمعلوم
 بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبني للمجهول ، نحو قولهم : عني فلان بما جئني ،
 ونحوه - إلخ -

واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل المبني للمجهول إذا كان له فعل مبني
 للمعلوم ، يبنى به فعل التعجب ، فلا تقول « ما أضرب فلانا » وأنت تريد التعجب
 من ضرب دمع سيم ، لا من فعل أوقعه هو ، والسري في ذلك المنع - عند النحاة -

السادس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو كَانَ ، وظَلَّ ، وَبَاتَ ، وصَارَ ، وكادَ^(١) .

السابع : أن يكون مُشَبَّهًا ؛ فلا يُبْنَيَانِ من مَنَى ، سواء كان ملازمًا للمنفى ، نحو « ما سَأَجَّ بالدَّوَاءِ » أى : ما انتفع به^(٢) ، أم غير ملازم كـ « ما قَامَ زيد » .

== هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك فى لبس ، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التعجب من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل اللبى للمعلوم ، ولم يخطر بباله أنك تريد التعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالا على المعنى الذى تريده ، فهذا سر اتفاق النحاة فى هذا الموضع .

فأما الفعل الذى لم يرد إلا بصيغة اللبى المجهول فإن النحاة يختلفون فى جواز بناء فعل التعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه ، فتقول « ما أعنى فلانا بحاجتى ، وما أزهى فلانا على أفرانه » وذلك لأنه لا يتصور اللبس فى مثل هذه الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبنى للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد فى أمثالهم « هو أزهى من ديك » و « أزهى من غراب » و « أزهى من وعل » و « أزهى من طاووس » وقد علم أن التفضيل أحو التعجب وأن ما يشترط فى اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه المشروط فى اشتقاق صيغة التعجب ، فيكون مجيء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذنا بجواز مجيء صيغة التعجب منه ، فيكون قوله مؤيدا بالسماع وبالقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول لم يؤيده سماع .

(٢) أما عَج بمعنى مال فقد استعمل مثبتا فقالوا « عَج ، لان بمكان كذا يعوج » أى مال إليه ، كما ورد منفيا ، وقال جرير :

تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

والسر فى عدم صحة التعجب من الفعل المنفى هو خوف اللبس ؛ فلو قلت « ما أضر به » تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف فى العمل الملازم للنفى فيجوز لامتناع اللبس كما قيل فى الملازم للبناء المجهول ، لكننا لم نطلع فى هذا الموضع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسمُ فاعلهِ على أفعلٍ ^(١) فعلاً ؛ فلا يُدْنِيانِ من نحو
« عَرَجَ ، وشَهِلَ ، وخَضِرَ الزرع » .

فصل : وَيُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَضَعَهُ على أفعلٍ
فَعْلَاءَ بـ « ما أَشَدَّ » ونَحْوِهِ ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بـ « أَشَدُّ »
ونَحْوِهِ ، ويُجَرُّ مصدرهما بعده بالباء ؛ فتقول « ما أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - دَخَرَجَتُهُ ،
أو انْطِلَاقُهُ أو حُرَّتُهُ » و « أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - بِهَا » .

وكذا المنفى والمبنى للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلًا ، لا صريحًا ،
نحو « ما أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ » و « ما أَعْظَمَ مَا ضَرَبَ » و « أَشَدُّ بِهِمَا » .
وأما الفعل الناقص ؛ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثانى ،

(١) اختلف النحاة فى السر الذى من أجله قالوا إن فعل التعجب لا يبنى من فعل
اسم فاعله على وزن أفعل هذا - وذلك فى مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل
على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل ، أو دل على
حلية نحو لمى فهو ألمى - ولهم فى ذلك ثلاث تعليقات :

الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعانى هو أفعل نحو احمر واخضر أو
افعال نحو اخضر واحمر ، والفعل الثلاثى مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر فى منع
جواز التعجب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك .

الثانى : أن هذه المعانى تشبه الحلقة الثابتة وهى لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون
الفعل دالا على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذى يدل على الوصف من هذه الأفعال وما
أشبهها على وزن أفعل نحو أسرد واخضر وألمى وأعرج ، امتنعوا من اشتقاق أفعل
التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحملوا فعلى التعجب على أفعل التفضيل .

تقول: « مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلًا » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا » ،
و « أَشَدُّ - أو أَكْثَرُ - بذلك » .
وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة .

هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل « قَبِيحًا وَنِعْمَتٌ ^(١) » ،
واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل ^(٢) « مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ ^(٣) » ، جامدان ،

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وهو بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالتغسل أفضل » وأكثر أهل الحديث يروونه « فيها ونعمة » والبهاء - بفتح الباء ممدودا - بمعنى الحسن ، وتقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة فله بهاء - أى حسن - ونعمة .
(٢) هذه كلمة لأعرابي يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً ، ويروى أنه قال : « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التى شرحها هو إحدى طريقتين للنحاة ، وهى التى يصرح بها ابن مالك فى قوله : * فعلان غير متصرفين * نعم وبئس ، إلخ ، وهى المشهورة فى كتب النحو ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم المحلى بأل أو المضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل ، فنعم الرجل : جملة فعلية ، وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائي إلى أن قولك « نعم الرجل » ، ومثله قولك « بئس الرجل » اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك « تأبط شرا » وقولك « ذرى حبا » وقولك « شاب قرناها » فقولك « نعم الرجل » قد صار اسم جنس واحد فى قوة قولك الممدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان لفاعلين مُعرَّفين بأل الجنسية ، نحو (نِعَمَ الْعَبْدُ)^(١) ، و (بئسَ الشَّرَابُ)^(٢) ، أو بالإضافة إلى ما قارنهما ، نحو (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٣) ، (فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ)^(٤) ، أو إلى مُضَافٍ لهما قارنهما ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قولك المذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن « حبذا » قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى الممدوح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل في قولك « بئس الرجل عمرو » رجل بئس الرجل عمرو ، وحذف الموصوف - وهو رجل - وأقيمت الصفة مقامه وهي جملة « نعم الرجل » أو جملة « بئس الرجل » فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذي كان للموصوف ، فنعم الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي الذي تقدم ، لأن كلا منهما جعل ما كان جملة - وهو نعم وفاعله أو بئس وفاعله - اسما واحدا .

ويرد مذهب الكسائي والفراء جميعا أنه لو صح ما ذهبوا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولسكان يصحح أن يقع اسما للنواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائبا » أو تقول « ظننت نعم الرجل حاضرا » كما هو شأن كل مبتدأ ، لسكنا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بئس الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هي المشهورة ، وأصح المذاهب أن نعم وبئس فعلان « اه بإيضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النحل .

٣٨٣ - * فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ *

٣٨٣ - هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر من الطويل ، وعجزه قوله :

* زُهَيْرٌ حُسَامًا مُقَرَّدًا مِنْ حَمَائِلِ *

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية ، وهو ابن أخت أبي طالب ؛ لأن عاتكة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لتقاطع آل النبي في حديث معروف .

اللغة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه الذ جميعا في كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وقد ذكرنا لك أنه عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب وعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقابلة بني هاشم وعقبوها في الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجئوا بني هاشم إلى حمل صلوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسوله و « حساما » أصل الحسام - بضم الحاء - السيف ، سمي بذلك لأنه يحسم الخا ويقطع التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهي علاقة السيف ، وكان الأصم يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل قاله الجوهري .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مضاف إليه ، وأخت مضاف و « القوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غي » حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضاف و « مكذب » مضاف وإضافة والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون زهير خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : الممدوح زهير « حساما » الرواية الصحيحة في هذه السطحة بالنصب ، وهي حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواه

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَقَرَّيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ^(١)، نحو (بئسَ لِلظَّالِمِينَ = العين بالرفع ثم أعربها صفة لزهير؛ ففيه خطأ من وجهين؛ الأول: مخالفة الرواية الثابتة عن الرواة الأثبتات في شعر أبي طالب وفي شواهد النحو، والثاني: أنه إن صحت الرواية لم يصح الإعراب؛ لأن زهيراً علم فهو معرفة وحساماً نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة، فأعرف ذلك، فإن صحت روايته لحسام: خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضممة الظاهرة، والتقدير: هو حسام «مفرداً» صفة لحسام «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له «حائل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع، ولكنه اضطر فجره بالكسرة، والجار والمجرور متعلق بمفرد. الشاهد فيه: قوله «فنعن ابن أخت القوم» حيث أتى بفاعل نعم اسماً مضافاً إلى اسم مضاف إلى مقترن بـأل.

(:) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل، وبعضها يختص بالتمييز، ونحن نبين لك ذلك تفصيلاً.

أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام:

الأول: أن يكون هذا الفاعل ضميراً، وهذا واجب عند جمهور النحويين وهو غالب لا لازم عند الكسائي والفراء، وعندهما قد يكون الفاعل علماً نحو «نعم رجلاً زيد» و«نعم امرأة هرم» و«نعم فتاة هند» وقد يكون مضافاً إلى علم نحو «نعم فتى غلام زيد» جعل الاسم المرفوع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم، وجعل الكسائي الاسم النكرة المنصوب حالاً، وجعله الفراء تمييزاً والجمهور يجعلون فاعل نعم ضميراً مستتراً، والاسم المنكر المنصوب تمييزاً مفسراً للفاعل، والاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح، وكأن الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهبوا إليه قرارهما من عود الضمير المستتر في نعم - في قول الجمهور - على متأخر لفظاً ورتبة.

الثاني: أن يكون هذا الضمير واجب الاستتار مطلقاً، نفي أنه لا فرق بين المفرد والمثنى والجمع، وهذا مذهب الجمهور أيضاً، وعللوه بأن العرب اكتنفت بتثنية التمييز وجمعه عن إظهار الفاعل، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير التثنية والجمع، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو «مرت يقوم نعموا قوماً» وهذا عند الجمهور شاذ.

== اثالث : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الواقع بعده ، وقد سمع « نعم هم قوما » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر ، و « هم » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الجمهور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثا لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت متاه همد » و « بئست امرأة سمالة الحطاب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استثناء بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه ، وقد ورد في الحديث « فيها ونعمت » وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع ، ويجرى مع القولين الآخرين .
وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخرا عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلا نعم زيد » .
الثاني : أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم « نعم زيد رجلا » شاذ ، ولا نرى أن تأخذ بقولهم ، وقد أجاز الكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه فخذ بها القول .
الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الأفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ، فتقول « نعم رجلا زيد » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم رجلا الزيدون » و « نعمت فتاة هند » .

الرابع : أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بآل ، فيجب أن يكون قابلا لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل أل كمثل وغير وأى وأفعل التفضيل المضاف أو المقرون بمن ، لأن هذه كلها لا تقبل أل ، فيصح أن تقول « نعم صاحبا زيد » و « بئست حليمة هند » لأن صاحبا وحليمة يقبلان أل .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد ممتدة ، فلا تقول « نعم شمسا هذه الشمس » ولا « بئس قمرا هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمسا شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام .
==

بَدَلًا^(١)، وقوله :

٣٨٤ — * نَعِمَ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً *

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيدييه ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبوا إليه أنه قد ورد في الحديث : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » والتقدير : فبالطريقة المحمدية أخذ ونعمت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣٨٤ — ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمى المزني ، يمدح هرم ابن سنان ، وليس في ديوانه ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا *

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بزنة كَتَفَ ونَمَر ، وهو اسم رجل ، وقد سمى العرب به ، وممدوح زهير بن أبي سلمى المزني هو هرم بن سنان المري ، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غر بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلى إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوروبا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروي « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرف ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر ، والكارثة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروع - بفتح الراء وسكون الواو - وهو الخوف والفرع ، وتقول : راعى الشيء يروعى ، مثل نابى ينوبى ، وروعى - بتشديد الواو - وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملجأ ومعين

المعنى : يمدح هرماً بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر تحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا الممدوح معيناً لمن نزلت به ، ناصراً له ، آخذاً بيده حتى يصير في مجبوحة من دهره .

= الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو « امرأ » تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وزعم السكسائي أن الاسم الظاهر المرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة ، وعنده - على هذا - أن الاسم النكرة المنصوب حال ، وواقعه الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزا « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعر مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآي « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع « وزرا » خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تعر نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع بها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو قوله « امرأ » .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

نَعَمْ امْرَأَتِي حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

وشملهما قول الآخر :

أَنْعَمَ مَوْلَاؤِي إِذَا خُذِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَا ذِي الْإِحْنِ

وشملهما قول الراجز :

تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ يَبْسُ امْرَأٌ ، وَإِنِّي يَبْسُ الْمَرَّةَ

وفي عجز البيت الذي نشرحه شاهد آخر للنحاة ، وذلك في قوله « إلا وكان »

حيث جاء بياو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا . وهذا شاذ ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو ، كما في قوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون) .

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجمَعَ بين التمييز والفاعل الظاهر ،
كقوله :

— ٣٨٥ — * نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ *

٣٨٥ — هذا الشاهد لما لم يتيسر لي الاطلاع على نسبه إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ *

اللغة : « الفتاة » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهي مؤنث الفق ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَاةِ قَدْ اخْلَدَتْ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر ، وسنشدّه مرة أخرى (ص ٣٧٩) :

وَقَائِلَةً نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءَ جَالَ بَرِيْمَهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت « الإيماء » مصدر أوماً إلى الشيء ،

إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب
« الفتاة » فاعل نعم مرفوع بالضمّة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسي وابن
السراج وجماعة من المتأخرين تمييزاً لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزاً مؤكداً لعامله وهو
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيديويه حالاً من فاعل نعم ؛ فيكون حالاً
مؤكداً لصاحبها ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر
مرفوع بالضمّة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرفاً دالاً على التثنية ، ويجوز أن يكون
حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
« بذلت » فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والثا حرف
دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضاير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هند
« رد » مفعول به لبذلت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التحية » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جعلت « لو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن
جعلتها حرف شرط فجعلت لبذلت لا محل لها شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير الكلام
على هذا : لو بذلت رد التحية لنعمنا بردها ؛ مثلاً « نطقاً » الأحسن في هذه السكامة

ومنعه سيبويه وَالسَّيْرَافِي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز ،
وإلا فلا ، كقوله :

* فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي ^(١) * [٢٨٥]

= أن تعرب منصوباً على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض باباً سماعياً ، وإنما
اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابله بحرف الخفض وذلك قوله « أو بليماء » وقد
ذكر العيني أن « نطقاً » تميز « بليماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله بأو .
الشاهد فيه : قوله « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « الفتاة »
وبين تمييزها وهو قوله « فتاة » ؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .
ومثل هذا البيت قول جرير :

وَالْتَفْلَيْيُونَ بئسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ
ومثله أيضاً قوله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا
وفي هذين البيتين تقدم المخصوص - وهو « فحلهم » في الأول و « زاد أبيك »
في الثاني - على التمييز .

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه ، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس
النعمانة وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، فقال « نعم القتيل
قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليثي ، وقيل : لبجير بن عبد الله
ابن سامة الخبر بن قشير ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجزييت من الوافر ، وصدره قوله :

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور
« من » مع التمييز ، وهو الشاهد (رقم ٢٨٥) .

وحمل الشاهد ههنا قوله : « نعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم
الظاهر وهو قوله « المرء » وبين التمييز ، وهو قوله « من رجل » ، وهذا التمييز قد
أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوباً إلى تهامة ، وتهامة : اسم ما نزل
عن نجد من بلاد الحجاز .

واختلف في كلمة « ما »^(١) بعد نِعَمَ وبئسَ ؛ ف قيل : فاعل ؛ فهي مَعْرِفَةٌ

= ونظير هذا البيت في دلالة التمييز على معنى زائد عما يدل عليه الفاعل - أن تقول « نعم الصديق صديقا وفيما » و « نعم الجار جارا أمينا على الحرم » و « نعم الأخ أخا يركن إليه في الشدة » وما أشبه ذلك .

ونظيره قول السكروس بن زيد أحد شعراء طيء ، وقد سبق لإنشاده (ص ٣٧٧) :

وَقَائِلَةٌ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوَّجَاءُ جَالَ بَرِيئُهَا

(١) أعلم أن « ما » الواقعة بعد نعم أو بئس على ثلاثة أضرب ، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلا ، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد ؛ أى ليس جملة ولا شبه جملة ، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية .

فإن كانت « ما » لم يقع بعدها شيء نحو أن تقول ؛ صادقت عليا فنعم « أو تقول « اختبرت خالدا فبئسما » فللنحاة فيها قولان ؛ أحدهما أن « ما » هذه معرفة تامة فهى فاعل ، كأنك قلت : صادقت عليا فنعم الصديق واختبرت خالدا فبئس المختبر ، والقول الثانى أن « ما » نسكرة تامة فهى تمييز ، وكأنك قلت : صادقت عليا فنعم صديقا ، واختبرت خالدا فبئس مختبرا

وإن وقع بعدها اسم مفرد . نحو قولك ؛ صادقت عليا فنعم هو « ومنه الآية السكريمة « إن تبدوا الصدقات فنعمها » ونحو قولك « بئسما عمل بغير نية » والملاحاة فيها في هذه الحالة ثلاثة أقوال . الأول أنها معرفة تامة فهى فاعل ، والثانى أنها نسكرة تامة فهى تمييز . والاسم الذى بعدها - على هذين المولين - هو المخصوص بالمدح أو الذم ، والقول الثالث - وهو قول الفراء - أن « ما » قد ركبت مع نعم أو بئس فصار الجميع كلمة واحدة هى فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم ، والاسم الذى يليها فاعل .

وإن وقع بعد « ما » جملة فعلية نحو قوله تعالى « نعمنا يعظسكم به » وقوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم » فللنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة ، الأول : أنها وصولة معرفة في موضع رفع على ، الماعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة ، والثانى أنها نسكرة في موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأى الأخفش والزجاج والمارسى أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف ، والقول الثالث : أن « ما » هذه هى المخصوص بالمدح أو بالذم وهى اسم موصول ، والفاعل ضمير =

ناقصة - أى : موصولة - فى نحو (نَعِمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ)^(١) أى : نعم الذى يعظّمكم به ، ومعرفة تامة فى نحو (فَذَعِيمًا هِيَ)^(٢) أى : فنعيم الشيء هى ، وقيل : تمييز ؛ فهى نكرة موصوفة فى الأول وتامة فى الثانى .

فصل : وَيُذَكِّرُ الْخُصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بَعْدَ فاعِلِ نِعَمٍ وَبِئْسَ ؛ فيقال « نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ » وهو مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف ، أى : الممدوح أبو بكر ، والمذموم أبو لهب .

وقد يتقدّم الخُصُوصُ ؛ فيتعين كونه مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » . وقد يتقدّم ما يُشعر به فيحذف ، نحو (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ)^(٣) أى : هو ، وليس منه « الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى »^(٤) ، وإنما ذلك من التقدم .

فصل : وكلُّ فعل ثلاثى صالح للتعجب منه ؛ فإنه يجوز استعماله على قَمَلٍ - بضم العين - إما بالأصالة كـ « ظَرُفٌ ، وَشَرُفٌ » أو بالتحويل كـ « ضَرْبٌ » و « فَهْمٌ » ثم يُجَرِّى حِينَئِذٍ مُجَرِّى نِعَمٍ وَبِئْسَ : فى إفادة المدح والذم ،

مستتر فيه ، وهذا قول الكسائى ، ونقل عن الفراء أيضا ، الرابع أن « ما » هذه كافة لندم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وفى هذا الموضع تفصيلات أخرى لم نذكرها نحاشيا للاطالة .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .

وفي حكمِ الفاعل ، وحُكْمِ المخصوص ، تقول في المدح « فهُمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ،
وفي اللّزم « خَبِثَ الرَّجُلُ عُغْرَتُو » .

ومن أمثلته « ساء » فإنه في الأصل سَوًّا بالفتح ؛ فحول إلى فَعْلٍ - بالضم -
فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ معنى بئس فصار جامداً ، قاصراً ، محكوماً له ولفاعله
بما ذكرنا ، تقول « ساءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ » و « ساءَ حَطَبُ النَّارِ أُتُوْلَيْبٍ »
وفي التنزيل (رَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) ^(١) و (ساءَ مَا يَحْكُمُونَ) ^(٢) .

ولك في فاعلِ فَعْلٍ المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرِّداً من أل ، وأن
تَجْرُوهُ بالباء ، وأن تأتي به ضميراً مطبقاً ، نحو « فهُمْ زَيْدٌ » ^(٣) ، وُسِمِعَ
« مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَانًا » و « جُدْنَ أَبْيَانًا » ، وقال :

— ٣٨١ — * حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى *

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف ،

(٢) من الآية ٤ من سورة العنكبوت . واعلم أن « ما » المتصلة يساء ونحوها
يجرى فيها الخلاف التي ذكره المؤلف وذكرنا بعض تفصيله في « نعم » و « بئسما »
فإن جعلت « ما » في الآية الكريمة فاعلاً فهي اسم موصول ، والجملة بعدها لا محل
لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزاً فهي نكرة ، والجملة بعدها في محل نصب نعت ،
والمخصوص بالذم - أو المدح - محذوف على القولين جميعاً .

(٣) بهذا خالف الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس ، فقد علمت أن
فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترناً بـأل أو مضافاً لما قارنها أو إلى مضاف إلى مقارنها
ومن المحول إلى فعل بالضم « حب » إذا لم يكن معها « ذا » . وهذا الذي ذكره
المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأى الأخفش والبرد ، وهو المشهور عن
العلماء ، ولكن الدماميني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس ،
وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه ما لزم في فاعل نعم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم ، وما ذكره المؤلف همنا صدر

==

بيت من اللديد ، وعجزه قوله :

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِيَامٌ *

اللفظة : « الزور » - بفتح فسكون - هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » - بفتح الصاد وسكون الفاء - أراد بها صفحة الوجه ، وهى جانبه « ليام » جمع لمة ، وهى الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب : « حب » فعل ماضى دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محال له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محال له من الإعراب ، الزور : فاعل حب مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذى » اسم موصول نعت للزور مبني على السكون فى محل رفع « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محال له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محال له من الإعراب « صفحة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضممة الظاهرة « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محال له من الإعراب « ليام » معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة لا يرى ونائب فاعله لا محال لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التى تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؛ وقد علمت أن الباء تزداد فى فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذى يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كما تراد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزيادتين واحد ، وإنما هذا تقريب .

وذلك لأن زيادة الباء فى فاعل فعل التعجب واجبة . وهى هنا ليست واجبة ؛ فأنت لا تقول إلا « أجمل يزيد وأحسن بخالد » بالباء الزائدة فى الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب يزيد » ولا يلزمك اختبار إحدى العبارتين .

أصله « حَبَبَ الزَّوْرُ » فزاد الباء وضم الحاء ؛ لأن فَعَلَ المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ؛ فتقول : « ضَرَبَ الرَّجُلُ » و « ضَرَبَ » .

فصل : وَيُقَالُ فِي الْمَدْحِ « حَبَّذَا » وَفِي الذَّمِّ « لَا حَبَّذَا » قَالَ :
٣٨٧ — أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

== وقد استعمل مجنون ليلى حب وأنى بفاعلها غير مقرون بالباء وأنى بالتمييز بعده فقال :

نَسَائِلُكُمْ هَلْ سَأَلَ نَعْمَانُ بَعْدَنَا وَحُبَّ إِلَيْنَا بَطْنُ نَعْمَانَ وَادِيَا
٣٨٧ — هذا بيت من المتقارب ، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حببنا » حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله في محل رفع خبر مقدم « عاذري » عاذر : مبتدأ ، مؤخر مرفوع بضمزة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهذا إعراب سيديويه لهذا التعبير ، وقال بعضهم : حببنا فعل ماض ، وعاذري : فاعله مضافا لياء المتكلم ، وقال آخرون : حببنا مبتدأ ، وعاذري : خبره مضافا لياء المتكلم ، وقد ذكر المؤلف هذه الأقوال الثلاثة ، وسنذكر لك وجهين رابعاً وخامساً فيما يأتي قريباً « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الهوى » مجرور بقي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بعاذر « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حببنا » حب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبنى على

ومذهبُ سيبويه أن « حَبَّ » فعلٌ ، و « ذَا » فاعلٌ ، وأنهما باقيان على أصلهما ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِبَتِ الْفِعَالِيَّةُ اتقدم الفعل ، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِبَتِ الْأُسْمِيَّةُ اشترَف الاسم فصار الجميع أَسْمَاءً مبتدأ وما بعده خبراً^(١) .

= السكون : في محل رفع ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « الجاهل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « العاذل » نعت للجاهل مرفوع بالضممة الظاهرة ، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابان الآخران أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حبذا عاذرى » وقوله « لاحبذا العاذل الجاهل » حيث استعمل « حبذا » في العبارة الأولى للدلالة على المدح ، واستعمل « لاحبذا » في العبارة الثانية للدلالة على الذم ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى .

ومثل هذا البيت قول كثرة تهجومية ؛ وقيل : هو لدى الرمة غيلان بن عقبة :
أَلَا حَبِّذَا أَهْلُ الْمَلَأِ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذَكَّرْتُ سَمِي فَلَا حَبِّذَا هِيَا
قَلَى وَجْهِ سَمِي مَسْحَةً مِنْ مَلَا حَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْخَزْيُ لَوْ كَانَ بَادِيَا
وقد استعمل حبذا للمدح أيضاً ولم يذكر معها « لاحبذا » المرار بن هماس الطائي في قوله :

أَلَا حَبِّذَا ، لَوْلَا الْحِيَاكُ ، وَرُبَّمَا مَدَحْتَ الْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالْمُقَارِبِ
وفي بيت المرار هذا حذف المخصوص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر .
وقال العرشي وقد ذكر « حبذا » ثلاث مرات :
يَا حَبِّذَا تِلْكَ الْحُمُولُ ، وَحَبِّذَا شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبِّذَا أُمِّئَالُهُ
وقال جرير بن عطية بن الخطفي ، واستعمل « حبذا » ثلاث مرات في بيتين :
يَا حَبِّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا
وَحَبِّذَا نَفَحَاتُ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا
(١) وأجاز بعضهم أن يكون « حبذا » خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخراً ، وبقي وجه ، وهو أن يكون « حب » فعلاً و « ذا » مفعلاً ، والاسم بعده فاعلاً ؛ وهذا =

ولا يتغير « ذا » عن الأفراد والتذكير ، بل يقال « حَبَّذا الزَّيْدَانِ الهِنْدَانِ » ، أو « الزَّيْدُونَ وَالْهِنْدَاتُ » ؛ لأن ذلك كلام جَرَى مجرى مثل ، كما في قولهم « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ » ، يقال لكل أحد بكسر ناء وإفرادها ، وقال ابن كيسان : لأن المشار إليه مضاف محذوف ، أى : حَبَّذا حُسْنُ هِنْدٍ^(١) .

ولا يتقدم المخصوص على « حَبَّذا » لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى مثل ، وقال ابن باساذ : لئلا يقوم أن في « حَبَّ » ضميراً ، وأن « ذا » مفعول^(٢) .

= الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التي ذكرها المؤلف ، ولكنه غيره في التقدير ؛ فافهم .

والحاصل أنك إذا قلت « حبذا زيد » فلك في هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه لإعراب ؛ أولها أن يكون « حب » فعلاً ماضياً و « ذا » فاعله ، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر . والثاني : أن يكون « حبذا » برمتها فعلاً و « زيد » فاعله . والثالث : أن يكون « حبذا » برمته مبتدأ و « زيد » خبره ، والرابع أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً و « زيد » مبتدأ خبره محذوف ، والخامس . أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً ، و « زيد » خبر لمبتدأ محذوف ،

(١) وليس ما ذكره ابن كيسان . سلماً ؛ لأنه لو كان كما ذكر اظهر هذا المقدر في بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر ؛ فيكون قوله كدعوى الشيء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باب شاذ : إذا قلت « زيد حبذا » فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « حب » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، و « ذا » مفعول ، والجملة خبر فيكون ما أشير إليه بذات غير زيد ، مع أنه كان نسب زيد حين كان مخصوصاً مؤخراً ؛ فلقدفع هذا التوهم بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن « ذا » مفعول التوهم الذي يفر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن « ذا » مفعول مقدم ، و « زيد » فاعل مؤخر ، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن حواز =

تنبيهه : إذا قلت « حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فحب هذه من باب فَعَلَ المتقدم ذكره ، ويجوز في حائه الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبَّذَا » ففتح الحاء واجب إن جعلتهما كالسكامة الواحدة .

* * *

هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصَاغُ أَفْعَلُ التفضيل مما يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلًا التمجيد ؛ فيقال « هُوَ أَضْرَبُ » و « أَعْلَمُ » و « أَفْضَلُ » كما يقال « مَا أَضْرَبُهُ » و « أَعْلَمُهُ » و « أَفْضَلُهُ » وَشَدَّ بِنَاوِهِ مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ كـ « هُوَ أَقْمَنُ بِهِ » أى :

== تأخره مما لا ينكر ، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر في معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهار يبعد سبق الذهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن مخصوص « حبذا » يفارق مخصوص « نعم ونس » من أربعة أوجه :

الأول : أن مخصوص « نعم » يجوز تقدمه عليها نحو « زيد نعم الرجل » بخلاف مخصوص « حبذا » وقد عرفت هذا في كلام المؤلف .
الثاني : أنه يجوز إعمال النواسخ في مخصوص « نعم » نحو « نعم رجلاً كان زيد » بخلاف مخصوص « حبذا » فإن النواسخ لا تعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثاني في « حبذا » أسهل منه في « نعم » من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم ، وهى لا تدخل إلا على المبتدأ ، فيترجح فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المخصوص بعد « حبذا » وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه عند جمهور البصريين - شاذ في غاية الندرة .

* * *

أحقّ ، و « أَلَصُّ مِنْ شِظَاطٍ »^(١) ، ومما زاد على ثلاثة ك « هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وفي أفعل المذهب الثلاثة ، وسميع « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَرْوَفِ » و « هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، ومن فاعل المفعول ك « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ » و « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ الدَّيْخَيْنِ » و « أَعْنَى بِحَاجَتِكَ » .

وما تَوَصَّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه بتوصّل به إلى التفضيل . ويُحَاك به بعد بمصدر ذلك الفعل تمييزاً ؛ فيقال : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا » و « حُرَّةً » .

فصل : ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، فيجب له حكاية أحده : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، نحو (لَيُؤْسِفَ وَأُخُوهُ أُحِبُّ)^(٢) ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . . الْآيَةُ)^(٣) ، ومن ثم قيل في « أْخَر » إنه معدول عن آخر ، وفي قول ابن هاني :

— ٣٨٨ — * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَائِمَهَا *

(١) « شِظَاط » بكسر الشين المعجمة ، بزنة كتاب — اسم رجل من بني ضبة يضرب به المثل في اللصوصية ، يقال « أَسْرَقَ مِنْ شِظَاطٍ » و « أَلَصَّ مِنْ شِظَاطٍ » ويقال أيضاً « أَلَصَّ مِنْ سِرْحَانٍ » وهو الذئب ، و « أَلَصَّ مِنْ فَأْرَةٍ » انظر القاموس والصحاح ، ثم انظر مجمع الأمثال آخر باب اللام .

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

— ٣٨٨ — ابن هاني : هو أبو نواس الحسن بن هاني ، والشاهد — كما قال —

— المؤلف — من كلام أبي نواس ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

اللغة : « فقايعها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشموي (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة ، وهو جمع فقاعة — بضم الفاء وتشديد القاف ... ونقاع : نماحات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه ، وورد في كتب النحاة وفي ديوان أبي نواس في القطعة السابعة من خمرياته التي طبعت في أوربا (ص ٦) « من فواقها » وهي جمع فاقعة ، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً ، ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا اللفظ بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصباء — بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين — دقاق الحصى . أى الحصى الصغير ، شبه بها الدر في الشكل والحجم .

الإعراب « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فقايعها » فقايع : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفقايع مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الجر مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« در » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ « من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التمثيل به : في قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنثاً مع كونه مجرداً من أل ومن الإضافة ، وكان حقه أن يأتى به مفرداً ومذكراً فيقول : أصغر وأكبر ، وتذاعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الريادة ، يعنى أنه صفة مشبهة لأفعل تفضيل .

إنه كَحَنٌّ ، والثاني : أن يؤتى بعده بِمِنْ جارةً للمفضول ^(١) ، وقد نُحَذِّقَانِ ^(٢)

(١) يجوز الفصل بين أفعل التفضيل و « من » الداخلة على المفضول بأحد شيئين :
الأول : معمول أفعل التفضيل ، نحو « على أحفظ للآداب من أبي بكر » والثاني « لو »
ومدخلها نحو قول الشاعر :

وَلَوْ كُ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتُ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرِ

(٢) يختلف النحاة عند حذف « من » وبحرورها - وهو المفضل عليه - في صيغة « أفعل » حينئذ ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة ؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضى ، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل ، ويبان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلاتها على التفضيل ظاهرة ، وإن أضيفت الصيغة فإن المضاف إليه هو المفضل عليه ، وإن اقترنت بأل فإن أل هذه عوض من المضاف إليه ، وإن لم تضاف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على أحد تقديرين ، الأول تقدير « من » وبحرورها ، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت .

ومما ورد من ذلك قول معن بن أوس :

وَلَا بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً وَلَوْ صَدَقُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول : إلا الذى فىك أفضل مما قالوه فىك ووصفوك به .

ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعائمه أعز الدعائم وأطولها ، أو أعز من كل عنبر وأطول من كل طويل ،

ومن ذلك قول مالك بن نويرة :

فَخَرَّتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ ، عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شك : عتيبة أفضل من الذين قتلوه جميعا ، بدليل قوله بعد ذلك :

فَخَرُّوا بِمَقْتَلِهِ وَلَا يُوفَى بِهِ مَشْنَى سَرَاتِهِمُ الَّذِينَ نَقَتْلُ =

(١٩ - أوضح المسالك ٣)

نحو (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ^(١)، وقد جاء الإثبات والحذف في (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) ^(٢) أى : منك .
وأكثر ما تحذف « مِنْ » إذا كان أفعل خبراً ، وَيَقِلُّ إذا كان حالا ،
كقوله :

— ٣٨٩ — * دَنُوتٍ وَقَدْ خَلَقْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا *

= وانظر إلى قول الأحموس :

يَا دَارَ عَائِسَكَةَ الَّتِي أَتَعَزَّلُ حَذَرَ الْعِدَى، وَبِكَ الْفَوَادُ مُوَكَّلُ
إِنِّي لَا مَنَاحُكَ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَا مُمِيلُ
وعمدة هذه المسألة قولنا في الأذان « الله أكبر ، الله أكبر » فإن المراد بهذه
العبارة : الله أكبر من كل كبير .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحدا نسبها إلى قائل معين ، وهو
من شواهد الأشموني (رقم ٧٦٨) وابن عقيل (رقم ٢٧٥) ، وما ذكره المؤلف هنا
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا *

اللغة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنواً — بوزن سما يسمو
سمواً — ومعناه قرب « خلناك » حسبناك وظنناك « أجلا » أكثر جمالا وبهاء ورواء
منظر وحسن صورة « ظل » أراد أنه استمر « مضللا » غير مهتد إلى وجه الصواب .
الإعراب : « دنوت » دنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء
المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من
الإعراب « خلناك » خال : فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل
له من الإعراب ، وتا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وكاف المخاطبة مفعوله
الأول مبني على الكسر في محل نصب « كالبدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

أى : دَنَوْتُ أَجَلَ من البدر ، أو صفة كقوله :
 ٣٩٠ - * تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي *
 أى : تَرَوِّحِي وَأَنْتِي مَكَانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلِي فِيهِ .

= مفعول ثان لحال ، وجملة خال وفاعله ومفعوليه فى محل نصب حال «أجلا» حال من تاء المخاطبة التى هى فاعل دنا ، والألف للاطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كاليدى « فظل » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فؤادى » فؤاد : اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التشكيم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وفؤاد مضاف وياء التشكيم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هواك » هوى : مجرور بـفى وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بمضد الآتى ، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « مضلا » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « دنوت كاليدى أجلا » حيث حذف « من » التى تجر المفعول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دنوت - وقد خلناك كاليدى - أجمل منه ، وأعمل التفضيل هنا حال من الفاعل فى دنوت ، وجملة « وقد خلناك كاليدى » اعتراضية .
 ٣٩٠ - هذا الشاهد من كلام أحيحة بن الجلاح ، وأحيحة : بضم الهمزة وفتح المهملة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلاح : بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، ويَعْدُه قوله :

* غَدَاً بِجَنَّةٍ بَارِدٍ ظَلِيلٍ *

وكان أحيحة مثريا ، له نخيل كثير فى يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يحث الناس على الجمع والادخار ، واشتهر من كلامه « التمرة إلى التمرة تمر » يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيرا ، وهو مثل قول العرب « الذود إلى الذود إبل » وهو يخاطب نخله بالرجز الذى منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته وستعرف وجهه ووجه فساد .

« اللغة : « تروحي » اغتر قوم بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الرواح المقابل للغدو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته ، وفسروه بأنه أمر للناقة بالصبر على مشاق السير في وقت الرواح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم ينفخوا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأْبَرِّي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ تَأْبَرِّي مِنْ حَذِي فَشُولِي
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ الدَّخْلِ بِالْفُحُولِ تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَدَاً بِجَنَبِيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ وَمَشْرَبٍ يَشْرِبُهَا رَسِيلِ

ولو أنهم وقفوا على أن هذا الرجز الذي ينادى نداء صارخا بأنه خطاب للنحل لأدركوا وجه اصواب . ومعنى « تروحي » على هذا ارتفعى وطولى ، من قولهم « تروح البب » إذا طال . سمي « أجدر » معناه أحق وأقن وأحرى وأخلق « تقيلي » أصله من القيلولة ، وهى النوم فى وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار . ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها فى هذا الوقت متصفة بما يأتى بعده « بجنبى بارد ظليل » أراد مكانا لا تقا بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » سهل لين ، وهو وصف لمشرب .

المعنى : قال الفيومى فى « المصباح المنير » وقد ذكر بعض هذا الرجز (مادة : ف ح ل) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير ، على الذكور ، واحتملت طلوعها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفحاحيل فى ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفحاحيل ، وقام مقام التأبير » اهـ .

الإعراب : « تروحي » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة الخطابية فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أجدر » أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف مفعولا به لفعل محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وخذى مكانا أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من

ويجبُ تقديم « مِنْ » ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً ، نحو
 « أَنْتَ مِنْ أَفْضَلٍ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مِنْ أَفْضَلٍ » ،
 وقد تقدم في غير الاستفهام ، كقوله :

٣٩١ — * فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّامِنَةِ أُمْلَحُ *

وهو ضرورة

= الإعراب « تقيلي » فعل مضارع منصوب بأر المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ،
 وباء المؤنثة المخاطبة ماعله مبنى على السكون في محل رفع . وأن مع ما دخلت عليه في
 تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره أحذر بقلوبك والجار والمجرور
 متعلق بأجدر « غداً » ظرف زمان منصوب بقوله تقيلي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
 « بجني » جار ومجرور متعلق بقوله تقيلي أيضاً ، وجني مضاف و « بارد » مضاف
 إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وأصل بارد صفة لمحذوف أى يمكن بارد ، وحذف
 الموصوف وأقيمت الصفة مقامه « ظليل » صفة لبارد ، وصفة المجرور مجرورة ،
 وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجدر أن تقيلي » حيث حذف « من » الجارة المفضول
 عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام « تروحي وأنى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي
 فيه » كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف ، و « أن » المصدرية مع
 معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، كما بيناه في إعراب البيت .

٣٩١ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف ههنا محزن
 بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَمِينَةً *

الآفة : « سارت » سارت مع الظمائن « ظمينة » بفتح الظاء المعجمة — المرأة
 مطلقاً ، وأصلها المرأة إذا كانت في الهودج على نية السفر ، ويروى « ظمائن » ، يريد
 أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنهن وتفوقهن في الملاحاة عمن تسايهن .
 الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب
 « سارت » سائر : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء حرف =

الحالة الثانية : أن يكون بآل ؛ فيجب له حكان ؛ أحدهما : أن يكون مُطَابِقًا لموصوفه ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدُ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانُ الْأَفْضَلَانِ » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ » أو « الْفُضْلُ » .

== دال على تأنيث المسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضممة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظعينة » مفعول به لسايرت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب « تلك » تى : اسم إشارة مجرور محلا بمن ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متعلق بأماح الآتى « الظعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أماح » خبر للمبتدأ الذى هو أسماء ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لاعمل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .
الشاهد فيه : قوله « من تلك الظعينة أماح » حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله « من تلك الظعينة » على أفعل التفضيل وهو قوله « أماح » فى غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذى الرمة :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيحَهَا
قَطُوفُ ، وَأَنْ لَا تَمُتْ مِنْهُمْ أَكْسَلُ

وكذلك قول الفرزدق فى بعض تحريجاته :

فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وكذلك قوله أعرابى من طيء (زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا) :

وَأَشْنَبُ بَرَّاقُ الثَّنَائَا غُرُوبُهُ

مِنْ الْبَرْدِ الْوَسْمِيِّ أَضْفَى وَأَبْرَدُ

والثاني : أَلَا يُؤْتَىٰ مَعَهُ يَمِينٌ^(١) ، فأما قولُ الأعشى :

٣٩٢ — * وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *

(١) وإنما وجب في المجرد عن أَل والإضافة ذكر « من » جارة للمفضول عليه
 للقصد إلى علم المفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بأَل ؛ لأن المفضول
 مذكور صراحة في حالة الإضافة ، وهو في حال الاتزان بأَل في حكم المذكور ؛ لأن
 أَل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم
 أن أَل الداخلة على أفعل التفضيل لا تكون إلا للعهد .

٣٩٢ — الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو
 فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل ، وذلك في المنازعة التي وقعت بينهما ،
 وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من السريع ، وصدره قوله :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ *

اللغة : « حصى » المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق
 الحصى على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون
 بالحصى ، وبه يحصون المعداد ، وقد اشتقوا منه فعلاً لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ،
 يريدون عدت « العزة » القوة والغلبة . قال الدمامي : « فسر الجوهري العزة
 بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جعلها خلاف الذلة » قال أبو رجا : وأنت لو تدبرت
 المعنى الذي استدرك به الدمامي واختاره للعزة في بيت الشاهد وجدته لازماً من لوازم
 القوة والغلبة وليس شيئاً مستقلاً عنهما « للكأثر » الكأثر : يجوز أن يكون بمعنى
 الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم » من باب نصر-
 إذا غلبتهم في الكثرة « قال في القاموس : وكانروهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة
 فغلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدّر لا محل له من
 الإعراب ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر
 زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة
 مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم » =

فَخَرَّجَ عَلَى زِيَادَةِ « أَل » أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ نَكْرَةٍ مَحذُوفًا مُبْدَلًا
مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ .

الثالثة : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا^(١) ، فَإِنْ كَانَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى نَكْرَةٍ لَزِمَهُ أَمْرَانِ :

= جَارٍ وَمَجْرُورٍ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَكْثَرِ الْمَذْكُورِ ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ أَلٍ وَمِنْ
الِدَاخِلَةِ عَلَى الْمَفْضُولِ ، وَلَمْ يَرْضَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ ، وَخَرَجُوهُ عَلَى وَجْهِ أُخْرَى
مُسْتَشِيرِينَ إِلَيْهَا فِي بَيَانِ الْاسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ « حَصَى » تَمْيِيزَ مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحَةِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى الْأَنْفِ
الْمَحذُوفَةِ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ « وَإِنَّمَا » الْوَاقِعَةُ ، إِنَّمَا : أَدَاةُ حَصَرِ « الْعِزَّةِ »
مُبْتَدَأُ مَرْفُوعٍ بِالضَّمَةِ الظَّاهِرَةِ « لِلْكَأَثَرِ » جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ » حَيْثُ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ جُمِعَ
بَيْنَ « أَل » الدَاخِلَةِ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَبَيْنَ « مِنْ » الدَاخِلَةِ عَلَى الْمَفْضُولِ عَلَيْهِ ،
وَإِنَّمَا سَبِيلُ « مِنْ » أَنْ تَأْتِيَ مَعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُنْكَرِ ، وَلِذَلِكَ خَرَجَ الْعُلَمَاءُ هَذَا
الْبَيْتَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

الأول : أَنْ « مِنْ » هَذِهِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الَّذِي مَعْنَاهُ ، وَإِنَّمَا هِيَ
مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْعَلِ آخَرٍ مُنْكَرٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ : وَلَيْسَتْ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ .

الثاني : أَنْ « أَل » هَذِهِ زَائِدَةٌ زِيَادَتِهَا فِي التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ وَنَحْوِهَا ، فَيَكُونُ أَفْعَلُ
التَّفْضِيلِ نَكْرَةً .

الثالث : أَنْ « مِنْ » فِي هَذَا الْبَيْتِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَكْثَرِ الَّذِي هُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

وَتَحْتَ هَذَا قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَجْرُورَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِلَيْسَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ
الْتِمْنِي ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَغْنَى اللَّيْبِ ، وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِمَحذُوفٍ يَقَعُ
حَالًا مِنْ اسْمٍ لَيْسَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَيْسَتْ حَالَةٌ كَوْنِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّاسِ بِالْأَكْثَرِ حَصَى .
وَلَمَّا سَلِمَ ظَاهِرُ هَذَا الْبَيْتِ فَإِنَّهُ شَاذٌ لَيْسَ عَلَى النِّهَجِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ سَائِرُ كَلَامِ الْعَرَبِ .

(١) وَيَتَصَلُّ بِهَذَا الْمَوْضِعِ أَنْكَ إِذَا أُرِدْتُ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ
إِلَيْهِ لِمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ نَكْرَةً لَزِمَكَ شَيْءٌ ، الْأَوَّلُ أَنْ تَأْتِيَ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمَعْطُوفِ مَفْرَدًا
مَذْكَرًا ، وَالثَّانِي أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرٍ مَفْرَدٍ مَذْكَرٍ تَضِيفُ أَفْعَلُ إِلَيْهِ ، فَتَقُولُ « هُنْدٌ أَفْضَلُ فَتَاةٍ
وَأَعْقَلُ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ وَأَعْلَمُ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ وَأَشْجَعُ » وَإِنْ كَانَ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُوفَةً فَإِنَّكَ تَتَنَّى هَذَا الضَّمِيرَ وَتَجْمَعُهُ طَبَقًا لِمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ ، تَقُولُ « هُنْدٌ
أَفْضَلُ النِّسَاءِ وَأَعْقَلُهُنَّ » وَسَيَبْوِيهِ يَجِيزُ هَذَا كَمَا يَجِيزُ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ حَبْشَذَ .

التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان الجرّد ؛ لاستوائهما في التذكير ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَيْدُونِ أَفْضَلُ رَجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ » فأما (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ يَدٍ)^(١) فالتقدير : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلٍ بما لا تفصيل فيه وَجَبَتْ المطابقة ، كقولهم^(٢) « النَّاقِصُ وَالْأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أى : عَادِلَا لَهُمْ ، وإن كان على أصله من إفادة المُفَاضَلَةِ جازت المُطَابَقَةُ ، كقوله تعالى : (أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا)^(٣) (هُمْ أَرَادِلُنَا)^(٤) ، وتركها كقوله تعالى : (وَأَنفَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ)^(٥) ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبها ، فإن قُدِّرَ « أكابر » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في الجرّد .

مسألة : يرفع أَفْعَلُ التفضيل الضميرَ المستتر في كل نعمة ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ » ، والضميرُ المنفصل والاسمُ الظاهر في لغة قليلة ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ » أو « أنت »^(٦) ، وَيَطْرُدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفعلِ ،

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد - كما رفعهما ؛ اسم الماعل في نحو : أقائم أبوك ، وما واف بهدى أنما - لأن شبه اسم التفضيل باسم الماعل ضعيف ؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من ال والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبيًا ، مُفضَّلًا على نفسه باعتبارين ، نحو « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلُ كَحْسَنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما الموصوف وثانيهما للظاهر ، كما مثلاً ، وقد يُحذف الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الأسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى الحل ؛ فتقول : « مِنْ كَحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يُوْتَى بعد المرفوع بشيء ؛ فتقول « مَا رَأَيْتُ كَمَينَ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكَحْلُ » وقالوا : « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصل « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد للملاسته إياه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ^(١)
والأصل « مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِّيقِ » ثم « مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ »
ثم « مِنَ الصَّدِّيقِ » .

== النكرة يلزم الإفراد والتذكير ، ولا يجوز تأنيثه ولا تثنيته أو جمعه ، وإذا ضعفت منزله عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص - كأن يسوغ حلول فعل بمعناه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جابراً كما في مسألة الكحل عمل فيهما .
(١) هذا من أبيات الألفية لابن مالك .

هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها^(١) في الإعراب خمسة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والنسق ، والبدل .

(١) التابع هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وليس خبراً . ومعنى قولنا « الحاصل والمتجدد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؛ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس منه المفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك ، وليس منه الحال من المنصوب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرمان حلوا ، فـ » .

ثم إن وجه انحصار التوابيع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشقة أو ما في قوته وهو النعت ، وإما أن يكون بالجامد وهو عطف البيان .

وللعلماء خلاف في العامل في التابع ، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيديويه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله ، وهي أمر معنوي . وأما البدل فذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه ، وذهب المبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في البدل منه ، وينسب هذا إلى سيديويه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في =

فالنعت — عند الناظم — هو « التابع الذي يُكَمَّلُ متبوعه » ، بدَلالته على مَعْنَى فيه ، أو فيما يَتَعَلَّقُ به .
فخرجَ بقيد التكميل النَّسَقُ والبَدَلُ ، وبقيد الدَّلالة المذكورة البيانُ والتوكيدُ .

والمراد بالمكمل المَوْضُحُ للمعرفة ، كـ « جَاءَ زَيْدُ التَّاجِرِ » أو « التَّاجِرُ أَبُوهُ »
والمُخَصَّصُ للنكرة ، كـ « جَاءَ نِي رَجُلٌ تاجرٌ » أو « تاجرٌ أَبُوهُ » ^(١) .

= البَدَل هو العامل في المبدل منه اسكن على أنه نائب عن آخر محذوف ، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في المبدل منه استقلالا وفي البَدَل على سبيل النيابة ، وأما عطف النسق فذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه لكنه عمل في المعطوف بواسطة الحرف العاطف . وقل قوم : العامل في عطف النسق هو حرف العطف ، وقال قوم : العامل فيه محذوف .

(١) اعلم أولا أن الأغراض التي يأتي لها النعت في الكلام كثيرة ، وأن الذي يعنينا أن نذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض .
الأول : الإيضاح ، ويفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق » ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالدا ، فإذا قال لك قائل « حضر خالد » لم تدر أي الخالدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتا يوضحه لك فيقول « حضر خالد الشاعر » مثلا ، وفسر قوم الإيضاح بأنه « رفع الاحتمال في المعارف » .

الثاني : التحصيل ، ويفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات بحسب الوضع » ومعنى هذا أن النكرة موضوعة للدلالة على فرد مبهم من أفراد يصدق لفظ النكرة على كل واحد منهم ، فرحل يدل على واحد من أفراد المذكور البالغين من بن آدم . فإذا قلت « زارنا رجل » لم يدرك السامع أي أفراد هذا الجنس فدرنا . لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للاطلاق على كل واحد منهم ، وإذا قلت « جاءني رجل عالم » لم يتضح المراد اتضاحا كاملا . لكنه تخصص نوع تخصص ، وفسر قوم التحصيل بأنه « تمايل الاشتراك في النكرات » .

.

= الثالث : مجرد المدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .

الرابع : مجرد الذم ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

الخامس : التعميم ، « إن الله يرزق عباده الطائمين والعاصين » .

السادس : الترحم ، نحو « اللهم إني عبدك المسكين » .

السابع : الإبهام ، نحو « تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة » .

الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .

ثم اعلم أن النعثة يفسرون قولهم في تعريف النعثة « المتعمم للتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « المفيد لما يطلبه التبوع بحسب المقام » وبمن اختار هذا التفسير الأشموني ، وهو تفسير شامل لكل المعاني التي يرد لها النعثة من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثاني حاصله أن معنى المتعمم للتبوعه الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات ، وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعثة فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم - إلخ ما عرفته ، ومعنى هذا أن تعريف النعثة - على تفسير المتعمم بهذا التفسير - غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسدا لخروج بعض أفراد المعرف عنه ، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير . ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح في المعارف والتخصيص في النكرات هما أشهر الأغراض التي يأتي لها النعثة ، وما عداها من الأغراض التي ذكرناها نادر قد لا يلتفت له ، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين العرضين ، فاقصروا من عناهم المؤلف على هذين العرضين لأنهما هما الأصل فيما يأتي له النعثة من أغراض ، وكل ما عداها ففرع عنهما ، أو لأنهما أشهر الأغراض وأعرفها ، وما عداها لكونه نادرا أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشملها التعريف ، لأننا إنما نريد أن نعرف النعثة الذي لا يجوز أن يحمله أحد ، فهذا الجواب - عند التحقيق - بيان لما يراد بالتعريف .

وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنعوت نكرة ، =

وهذا الحمدُ غيرُ شاملٍ لأنواع النعمة ؛ فإن النعمة قد يكون لجرّد المدح ، كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(١) أو لجرّد الذم ، نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو للترحم ، نحو « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ » أو للتوكيد ، نحو (نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ) ^(٢) .

فصل : وتجبُ موافقةُ النعمة لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أوجهُ الإعراب الثلاثة ، ومن التعريف والتفكير ^(٣) .

= فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يحامعهما ، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة ، ومعنى قولنا « يفيد التوضيح في المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ، وقد يفيد مع المدح أو مع الذم - إلخ ، وكذلك التخصيص في النكرة .
(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : (فَأَخْرَانِ يَتَوقَّانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ) وجعل « الأوليان » وهو معرف بأل نعتاً لقوله « آخران » مع أنه نكرة ، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة ، نحو قول النابغة الذبياني :

فَبَيْتٌ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَمِيلَةً مِّنَ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعٌ
فجعل ناقعاً نعتاً للسم ، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة ، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثاني ؛ فيقال : سم ناقع .

وما ذهبوا إليه غير مسلم لهما ، وما مثلاً به لا يلزم إعرابه كما زعما ، بل يجوز أن يكون « الأوليان » بدلاً من « آخران » أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : هما الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلاً من السم أو خبراً ثانياً له ، والجار والمجرور خبراً أول مقدماً عليه .

=

تقول : « جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ » و « رَأَيْتُ زَيْدَا الْفَاضِلِ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ » كذلك .

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإنَّ رَفَعَ الْوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ الْمُسْتَقَرِّ وَافَقَهُ فِيهَا ، كـ « جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، وَرَجُلٌ كَرِيمٌ » وكذلك « جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْأَبِ » أو « كَرِيمَةٌ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ » أو « كَرِيمَانِ أَبَا » و « جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ الْأَبِ » أو « كَرَامٌ أَبَا » ؛ لأنَّ الوصف في ذلك كله رافعٌ ضميرَ الموصوفِ الْمُسْتَقَرِّ .

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ ، ولم يُعْتَبَرْ حالُ الموصوفِ .

== ويستثنى - عند كثير من النحاة - الاسم المحلى بال الجنسية ، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة - وسيدكر المؤلف ذلك ، ولهذا تراهم يقولون : إن جملة الفعل المضارع نعت للمحلى بآل في قول الشاعر :

وَلَقَدْ أُمْرٌ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي
وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة « يسبني » حالا ، لكن المعنى بأباه إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جعر ضب خرب » برفع جعر وجر خرب مع أن الثاني نعت للأول .

فالجواب أن خرباً وإن كان مجروراً في اللفظ مرفوع في التقدير ، فأنت تقول في إعرابه : مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ما ثبت من وجوب تشاركهما في الإعراب .
فإن قلت : فالنعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لمجرد المدح أو الذم لا يشارك المنعوت في إعرابه .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتاً في صناعة الإعراب إلا مجازاً باعتبار ما كان ، وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف ، وسيأتي بيانه .

تقول : « مَرَزْتُ رَجُلًا قَائِمَةً أُمُّهُ » و « بَانِرَاةٌ قَائِمَةٌ أَبُوهَا » كما تقول « قَامَتْ أُمُّهُ » ، و « قَامَ أَبُوهَا » ، و « مَرَزْتُ رَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أَبَوَاهُمَا » ومن قال « قَامَا أَبَوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » وتقول : « مَرَزْتُ رَجُلًا قَائِمًا أَبَاؤُهُمْ » كما تقول « قَامَ أَبَاؤُهُمْ » ومن قال : « قَامُوا أَبَاؤُهُمْ » قال « قَائِمِينَ أَبَاؤُهُمْ » وجمعُ التَّكْسِيرِ أَفْصَحُ من الإفراد ، كـ « قِيَامِ أَبَاؤُهُمْ » .

فصل : والأشياء التي يُنفع بها أربعة :

أحدها : المشتق^(١) ، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، كـ « ضارب » و « مضروب » و « حَسَنٌ » و « أَفْضَلٌ » .

الثاني : الجامدُ المشبهُ المشتق في المعنى^(٢) ، كاسم الإشارة ، و « ذى »

(١) المراد بالمشتق هنا : ما دل على حدث وصاحبه ممن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدهما ، فالذى اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم ، والذي وقع منه الفعل هو اسم الماعل من المتعدى ، والذي وقع عليه الفعل هو اسم المفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل : أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل . وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فاعيل بمعنى مفعول وأفعال التفضيل إذا كان فعله مبنياً للمجهول وقلنا يجوز اشتقاقه منه .

فشمَل المشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، وأمثلة المبالغة ، وفعلها بمعنى مفعول .

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آتاه - وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة - فإن هذه الثلاثة لا ينعت بشيء منها .

(٢) ذكر المؤلف من الجامد المشبه المشتق ثلاثة أشياء ، وهى على التفصيل الذى نذكره لك :

الأول : اسم الإشارة ، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان ، نحو « مررت بزيد هذا » فإنه فى قوة قولك : مررت بزيد الحاضر ، أو المشار إليه ، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذى تقدمه ، أما اسم الإشارة للمكان كـ « هنا » فإنه لا يقع بنفسه =

== نعنا ، لكونه ظرفا ، لكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعنا ، نحو قولك « رأيت رجلا هنا » و « تعرفت إلى رجل ثمت » التقدير : رأيت رجلا كأننا هنا ، وتعرفت إلى رجل كأن ثمت .

الثاني « ذو » بمعنى صاحب ، الذى هو من الأسماء الخمسة ، نحو قولك « هذا رجل ذو مال » ويلحق به فروعها ، وهى « ذوا » و « ذوى » فى المثنى المذكر ، و « ذوو » و « وذوى » فى جمع المذكر ، و « ذات » فى المفردة المؤنثة ، و « ذاتا » و « ذاتى » فى المثنى المؤنث ، و « ذوات » فى جمع المؤنث ، وفى القرآن الكريم (وبدلناهم بجنهم ذواتى أكل خبط) .

الثالث : الاسم المنسوب ، والمراد به ما قصد منه النسب . سواء أكان بريادة الياء المشددة نحو « هذا رجل دمشق » أم كان بمجيئه على صيغة فعال أو نحوها نحو « هذا رجل تمار » .

وقد بقى من الجامد المشبه للمشتق ولم يذكره ستة أشياء أخرى ، وهى :

الأول : « ذو » الموصولة الطائية التى بمعنى الذى ، وفروعها كذات وذوات ، نحو قولك « جاء فى الرجل ذو تحدثت إليه » أى الرجل الذى تحدثت إليه .

الثانى : الأسماء الموصولة المبدؤة بهمزة الوصل كالذى والذى ، أما غير المبدؤة بالهمزة أصلا كمن وما أو المبدؤة بهمزة القطع كأى ، فلا تقع نعنا .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك « اشترت الأبواب الثلاثة » ونحو « خطبت فى الرجال الخمسين خطبة بليغة » فإنها فى معنى العدد بهذه العدة .

الرابع : لفظ « أى » بشرط أن يضاف إلى نسكرة تماثل المنعوت معنى ، نحو قولك « اتخذت صاحبا أى صاحب » أو « اتخذت صاحبا أى صديق » .

الخامس : لفظ « رجل » بشرط أن يتضمن معنى كاملا أو يضاف إلى لفظ « صدق » أو لفظ « سوء » نحو قولك « هذا رجل رجل صدق » وقولك « هذا رجل رجل سوء » .

السادس : لفظ « كل » أو لفظ « جد » بكسر الجيم وتشديد الدال - أو لفظ «
(٧٠ - أوضع لك ٣)

بمعنى صاحب ، وأسماء النسب ، تقول : « مَرَزْتُ بِرَزْدٍ هَذَا » و « بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ » لأن معناها الحاضر ، وصاحب مَالٍ ، ومنسرب إلى دمشق .

الثالث : الجملة ، وللنعت بها ثلاثة شروط : شرط في المنعوت ، وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو (وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)^(١) أو معنى لا لفظاً ، وهو المَعْرِفُ بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ ، كقوله :

— ٣٩٣ — * وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُحْنِي *

== « حق » بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت ، نحو قولك « هذا الرجل كل الرجل » وقولك « هذا صديق جد وف » وقولك « أنت الصديق حق الصديق » :

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم - من جهة وقوعه نعتاً أو منعوتاً - إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعتاً حيناً ويقع منعوتاً حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعتاً أن تقول « رأيت زيدا هذا » كما سبق بيانه ، ومثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بهذا الرجل » ولا ينعت اسم الإشارة إلا باسم ممتزناً بأل

الثاني : ما لا يقع نعتاً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك الضمير مطلقاً ، نعتي سواء أ كان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منعوتاً أحياناً ولا يقع نعتاً أصلاً ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بزيد العاقل » .

الرابع : ما يقع نعتاً أحياناً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك لفظ « أى » وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، فمثال وقوعها نعتاً أن تقول « لقيت رجلاً أى رجل » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ — هذا صدر بيت من الكامل ، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيويوه =

= إلى رجل من بني سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

* فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي *

ونسبها إلى ثمير بن عمرو الحنفي (انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليسك سنة ١٩٠٤ م) .

اللغة : « اللثيم » هو الشحيح الذيء النفس الحبيث الطباع « يعنني » يقصدني ، وهو مبني للمعلوم ، بخلاف عنى يعنى بمعنى اهتم يهتم فإنه مبني للمجهول لزوما ، تقول : عنى فلان بمحاجتي ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقدم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللثيم » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر « يسبني » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جر صفة للثيم « قمضيت » الفاء حرف عطف ، مضى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « ثمّت » ثم : حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض وفاعله « لا يعنني » لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، يعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبني » حيث وقعت الجملة ، وهى يسبني ، نعتاً للمعرفة وهو قوله اللثيم ، وإنما ساغ ذلك لأنه - وإن كان معرفة في اللفظ - نكرة في المعنى ؛

وشرطان في الجملة^(١) ؛ أَحَدُهُمَا : أن تكون مشتملة على ضمير يَرْبُطُهَا بالموصوف ، إما ملفوظ به كما تَقَدَّمَ ، أو مُقَدَّر كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)^(٢) أى : لا تجزى فيه^(٣) ، والثانى : أن

لأن « أل » المقترنة به جنسية ، وزعم ابن عميل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالا كالأصل في الجمل الواقعة بعد المعرفة ، والمعنى يأبى ذلك ، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به في حال كونه يسبه ، وإنما أراد أنه يمر على اللثيم الذى من ديدنه وشيمته وسجيته أنه يقع فيه .

وقد علمت بما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية ، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترن بأل الجنسية نظرا إلى معناه وذلك لأن أظنه معرفة بسبب دخول أل عليه ، ومعناه كعنى النكرة من قبل أنه لا يقصده فرد معين ، واختار أبو حيان في الارتشاف أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترن بأل وأن أل الجنسية كأل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة ، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب أل الجنسية ، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ .

(١) بقی شرط فی النکرة التي توصف بالجملة لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون هذه النکرة المنعوتة مذكورة ، فلا يجوز حذفها إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف المنعوت - وهى أن تكون النکرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بنى - وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك ، بل يجوز أن تكون النکرة محذوفة ، واستدل بقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فإن قوما جعلوا « جلا » جملة صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا ، والقائلون بالاشتراط يقولون : إن « جلا » إما أن يكون مصدرا وأصله ممدود فقصره الشاعر ، وكأنه قال : أنا ابن جلاء ووضوح ، وإما أن يكون فعلا ماضيا فيه ضمير مستتر ، وقد سمى به كما سموا « تأبط شرا » ولئن سلم ماذكروا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ . (٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت ، فأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالمبتدأ ، كما ذكر أنه

تكون خبرية ، أى : مُحْتَمَلَةٌ لِلصِّدْقِ والكذب ؛ فلا يجوز « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ » ولا « يَعْتَبِدُ بِمَتَكِّهِ » قاصداً لإنشاء البيع ، فإن جاء ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول ، كقوله :

= يجوز كون الضمير الرابط للمبتدأ بجملة الخبر محذوفا مقدرا ، وذكر في باب الموصول ما يربط جملة الصلة بالموصول ، كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت ، واعلم أولا أن حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر ، وأن حذف الرابط من جملة النعت أكثر في ذاته ، وحذفه من جملة الخبر قليل ، ثم اعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصلا - قبل الحذف - مرفوعا ، كقول الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

فإن قوله « قتل » المجرور لفظا برب مبتدأ ، و « عار » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ورب قتل هو عار ، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتل ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوبا كقول الشاعر :

أَبْحَثَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ تَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ

فإن جملة « حميت » من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لشيء ، والرابط ضمير منصوب بحميت محذوف ، والتقدير : وما شيء حميته بمسباح ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت مجرورا بواحد من حرفين وهما في ومن ، فأما الذى أصله مجرور بفي فلأنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثلته الآية الكريمة التى تلاها المؤلف (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) أى لا تجزى فيه ، فإن كان المنعوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بلى ، نحو « رأيت رجلا رغبت فيه » وأما الرابط المجرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو « هذا شهر صمت يوما مبارك » أى صمت يوما منه ، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك « عندى بر إردب بدينارين » أى إردب منه بدينارين .

٣٩٤ - * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطْ * *

أى : جَاءُوا بِذَيْنٍ مَخْلُوطٍ بِالماءِ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ هَذَا السَّكَلَامِ .

٣٩٤ - هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ، وقيل : لراجز كان قد نُزلَ يقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب ، وقبل هذا البيت قوله .

* سَخَى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

اللغة : « مذق » المذق - بفتح الميم وسكون الذال المعجمة - اللبن المخلوط بالماء ومتى كثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال لبن : مذيق ، على فعيل بمعنى مفعول ، وسكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا « لبن مذق » ثم كثر ذلك في كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن المخلوط مذقاً تسمية بالمصدر « قط » اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بمذق » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأيت » رأى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « الذئب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف لما مضى من الزمان مبني على الضم في محل نصب برأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت الذئب » فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله « هل رأيت الذئب » نعتاً للذكورة التي هي قوله « مذق » وهذا الظاهر غير مراد ، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جَاءُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ .

وقد قدر ابن عمرون النعت المحذوف بقوله « جاء وبمذق مثل الذئب ، هل =

رأيت الذئب قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؛ لأن هذا المقدر ورد مصرحاً به في نحو قولهم « مررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفي الحديث « كلاب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : فإني أجد النعت بشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام ، وأجد جمهور النحويين يجهزون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولاً له ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري ، فأما الجملة الواقعة نعتاً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية ، والتزموا - حين تقع في بعض الكلام إنشائية - تقدير قول يجعلونه هو النعت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولاً له . فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا النعت كالخبر في هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن النعته لم يغيب عن أذهانهم ما ذكرت ، ولكنهم رجعوا أولاً إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم ، فجملة « نعم ، وبئس » تقع خبراً مقدماً عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة التعجب تقع خبراً ، وكل من جملة نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك ، ثم رجعوا - بعد هذا السماع المطرد - إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من النعت ما يؤيد ذلك ، وبيان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد المتكلم ثبوت شيء كان مجهولاً له شيء معلوم له أما الشيء الذي كان مجهولاً للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشيء الذي كان متصوراً للمخاطب فهو المبتدأ . ومحال في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إعادة المخاطب ثبوت شيء معلوم له شيء معلوم له أيضاً ، لأنه لا فائدة في ذلك ، كما أن محالاً في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إعادة المخاطب ثبوت شيء مجهول له شيء مجهول له أيضاً ، ومن أجل هذا كان مما لا بد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالمعرفة ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ، والجملة الإنشائية كالجملة الخبرية في أن كلا منهما في قوة النكرة ، أما المتكلم بالنعته فإنه يريد توضيح النعته أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح ومثله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب =

الرابع : المصدر^(١)، قالوا « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَزَوْرٌ ، وَفِطْرٌ »
وذلك عند الكوفيين على التأويل المشتق ، أى : عَادِلٌ ، وَمَرْضِيٌّ ، وَزَائِرٌ ،
وَمُفْطِرٌ ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذُو كَذَا ، ولهذا التَّزِمَ

= في ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح للمخاطب شيئاً مبهماً غير معلوم له بشيء
مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التسكلم
بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شيء غير حاصل ، لم تصلح أن تكون نعتاً موضوعة أو
مخصصة ، أما الجملة الخبرية فلكونها حديثاً عن شيء قد وقع وحدث قبل التسكلم بها ،
فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صلحت : لوقوعها نعتاً .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ،
فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من النعت والنوعت على معناه الأصلي - كنت
قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لا يجوز ، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون
جميعاً للتخلص من هذا الذى لا يجوز تأويل العبارة : إما بجعل اسم المعنى فى تأويل
المشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على
الذات - وهو ذر التى بمعنى صاحب - وإذا علمت هذا فاعلم أن النحاة منعوا النعت
بالمصدر رجوعاً إلى العلة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام ، فأما الرجوع إلى السماع
عن العرب فإنما نجد فى كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثيراً ، ولهذا تجد ابن مالك يقول
فى الألفية * ونعتوا بمصدر كثيراً * وباستقراء كلام العرب تتبين لنا ظاهرتان : أما
الأولى فإنما نجدهم لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطاً ، منها أن يكون مصدراً
لفعل ثلاثى أو بزنة مصدر الفعل الثلاثى فالأول كعدل ورضا وزور ، والثانى كفطر
فإنه اسم مصدر فعله أفطر ، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدراً ميمياً كضرب
وكنصر ، والظاهرة الثانية أننا نجدهم حين استعملوا المصدر نعتاً يلتزمون الإتيان به
مفرداً مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذان رجلان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ،
وهذه امرأة عدل - إلخ ، والسرفى ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر
كما علمت لا يثنى ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذى يصح عليه الكلام ، ولعل هذا
الصنيع مما يرجع تقدير علماء البصرة مضافاً محذوفاً ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه فى المعنى
اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعوه .

إفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صُرحَ بذو^(١) .

فصل : وإذا تَعَدَّدَت النعموتُ ؛ فإن اتَّحدَ معنى النعمة اسْتُغْنِيَ بالتثنية والجمع عن تفريقه ، نحو « جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ » و « رَجُلَانِ فَضْلَانِ » وإن اختلف وَجَبَ التفریقُ فيها بالعطف بالواو ، كقوله :

٣٩٥ - * عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ *

(١) هذان تأويلان ، وبقي تأويل ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والنعموت على حالهما ، وإرادة المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .
٣٩٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر أنشده سيديويه ، وصدره قوله :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَأَ رَجُلٍ حَزِينٍ *

اللغة : « الربع » المنزل « المسلوب » الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء « البالي » الذي قد ذهب عينه وبقيت رسومه .

الإعراب : « بكيت » بكى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « وما » الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « بكا » خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « رجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذي هو بكيت ومعموله الذي هو قوله « على ربعين » فإنه جار ومجرور متعلق ببكيت « مسلوب » نعت لربعين ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، بال : معطوف على مسلوب ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « ربعين مسلوب وبال » حيث عطف ثاني النعتين وهو قوله بال على أولهما وهو قوله مسلوب ، ولم يثنهما لأنهما اختلفا في المعنى .

وقولك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيرٍ » .
 وإذا تَعَدَّدَتِ النعوتُ واتحد لفظ النعمة ؛ فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز
 الإلتباع مطلقاً كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الظَّرِيفَانِ » و « هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ
 عَمْرُو المَاقِلَانِ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا وَأُصِرْتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ » ، وَخَصَّ
 بعضهم جَوَازَ الإلتباع بكون المتبوعين فاعلي فعاين أو خبري مبتدئين .

وإن اختلفا في المعنى والعمل ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا الفَاضِلَيْنِ » ،
 أو اختلف المعنى فقط ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو السَّكَاتِيَانِ » أو العمل فقط
 كـ « هَذَا مُؤَلِّمٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانِ » وَجَبَ الْقَطْعُ .

فصل : وإذا تَكَرَّرَتِ النعوتُ لواحد ؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها جاز
 إلتباعها ، وقَطْعُهَا ، والجمع بينهما بشرط تقديم التَّبَعِ ، وذلك كقول خَرْنِقَ :
 ٣٩٦ . لَا يَتَّبَعْدَن قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِلٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزُرِ

٣٩٦ — هذان بيتان من الكامل تقولهما الخرنق — بكسر الخاء والنون بينهما
 راء مساكنة — وهى أخت طرفة بن العبد البكرى الشاعر المعروف لأمه . وهى
 الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة ، والبيتان اللذان ذكرهما المؤلف تقولهما
 فى رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بنى أمد ، وكان قد قتل هو وجماعة من
 قومه فى يوم قلاب .

اللغة : « لا يبعدين » أرادت لا يهلكن ، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت
 والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا : لا تبعد ،
 أو لا يبعد ، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت ، أو بعداً لك ، أو بعداً له ، وفى
 الكتاب الكريم : (ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود) سَمِ الْعُدَاةُ الْعُدَاةُ — بوزن
 قضاة — جمع عاد بمعنى العدو الذى هو خلاف الصديق ، وأرادت بكونهم سَمِ الْأَعْدَاءِ =

== أنهم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السم « وآفة الجزر » آفة الشيء في الأصل : اسم لكل ما يصيبه أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله وثانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفنونها بالدبج للضيفان ، وصفتهم أولاً بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالكرم « معترك » اسم لمكان الاعتراك ، والمراد به مكان التحام الجيوش وتزاحمهم « معاهد » جمع معقد ، وهو موضع عقد الإزار « الأزر » بضم أوله وثانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشده الإنسان على وسطه ، وأرادت بكونهم طيبين معاهد الأزر السكينة عن عقبتهم وتزهمهم عن الفحشاء .

المعنى : دعت أولاً لقومها ألا يهلكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفنون إبلهم للضيف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يتخلفون عن ملاقات الأبطال ، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتزهد عن الفحشاء .

الإعراب : « لا » دعائية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبعدن » يبعد : فعل مضارع مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قومي » قوم : فاعل يبعد ، مرفوع بضممة مقطرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الدين » صفة لقومي مبنى على الياء في محل جر « هم » مبتدأ « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسم مضاف و « العداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حرف عطف ، آفة : معطوف على سم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو ويروى بالياء ، فإن رويته بالواو احتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون نعماً لقومي المرفوع تقديرآ بالفاعلية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هم ==

ويجوز فيه رَفْعُ « النازلين » و « الطيبين » على الإتياع لـ « قومي » ،
أو على القطع بإضمار « مُم » ، ونصبهما بإضمار « أمدح » أو « أذكر » ، ورفْعُ
الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .
وإن لم يُعرَف إلا بمجموعها وَجَبَ إتياعها كلها ، لتنزيلها منه منزلة
الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيرِ الْكَاتِبِ »
إذا كان هذا الموصوفُ يُشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر
تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

= النازلون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :
أمدح أو أعني النازلين « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه ، وكل
مضاف و « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » يروي
بالواو وبالياء أيضاً ، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت « النازلون » بالواو احتمال
الوجهين : الرفع على أنه نعت لقومي ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وإن رويته
بالواو وكنت قد رويت « النازلين » بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه
خبر مبتدأ محذوف : أي هم الطيبون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل
محذوف ، إن كنت قد رويت « النازلون » بالواو ، فإن كنت رويت « النازلين »
بالياء جازي هذا أن يكون عطوفاً على « النازلين » والقاعدة التي لا يجوز لك الإبراح
عنها هي أنك إذا اتبعت الأول جاز لك في التالي إتياع والقطع بالرفع أو بالنصب ،
وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يحز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب ،
فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول ، بل يجوز النوافق
والتخالف ، وفولها « معاقد » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن قوله « الطيبون »
صفة مشبهة ، ومعاقد مضاف و « الأزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قولها « النازلون . . . والطيبون » فلهما كما ذكر المؤلفان نعتان
لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت ، ومن ثمة يجوز فيهما الإتياع ، ويجوز فيهما القطع ،
ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير
فعل يكونان مفعولين له . وقد روي بالنصب كما روي بالرفع فدللت الروايتان على جواز
الإتياع والقطع على ما ذكرنا في الإعراب .

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة .
 وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإنباع ، وجاز في الباقي
 القطع ، كقوله :
 ٣٩٧ — وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرَاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

٣٩٧ — هذا بيت من المتقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائذ الهذلي ،
 يصف صياداً .

اللمعة : « يأوي » الأصل في هذه المادة معنى سكن ونزل بمحله ، وتقول : أوى
 فلان إلى فلان ، تربد أنه سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى المساكين ،
 يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن
 الشاعر هنا يأوي معنى يرجع ويؤوب ويعود كما في قول الحطيئة :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى نَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاع

« عطل » بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - جمع عطل ، وهي المرأة التي لاحت لها
 « شعناً » جمع شعناء ، وهي المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر « مراضيع »
 جمع مريض ، وهي المرأة التي لها ولد رضعه ، وكان من حق العربية عليه أن يقول
 مريض - بغير ياء - إلا أنه أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن للفرد
 مريض فلهذا الياء منقلبة عن الألف التي في المفرد « السعالى » جمع سعال - بكسر
 السين وسكون العين - وهي الغول التي تترأى في الغلوات لبعض الأعراب في صور
 تزعمهم ، وقد جرى بينهم الغول والسعالى مجرى المثل ، يضربونه اسكل ما يهولهم
 ويفظهم .

المعنى : وصف الشاعر صياداً يسمى لتحصيل قوت عياله ؛ فذكر أنه يوغل في
 اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة ، ثم يعود إليهن فيجدهن في حالة بؤس
 واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آلت إليه حالهن
 يشهن العيلان .

الإعراب : « ويأوي » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاعتد له من الإعراب ،
 يأوي : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُجْعَلَ النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل .

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مَدْحٍ أو ذَمٍّ أو ترخُّمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل ، كقولهم : « الحمدُ لله الحميدُ » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : (وَأَمَّا أَنتُ سَمَاءُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) ^(١) بالنصب بإضمار « أذمُّ » .
وإن كان لغیر ذلك جاز ذكره ، تقول « مَرَزْتُ بُزَيْدَ التَّاجِرِ » بالأوْجُه الثلاثة ، ولك أن تقول « هو التاجر » و « أعنى التاجر » .

فصل : ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً

== ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذى يصفه « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وشعثا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعثاً : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى شعثا ، أو أصف ، أو أذكر ، أو نحو ذلك « مراضيع » نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثمان لشعث ، ومثل مضاف و « السعالى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعثاً » حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثانى وهو شعث فقد روى مجروراً وهى رواية سيبويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت النسكرة يجب فى أولها الإنباع ويجوز فيما عداه الإنباع والقطع .
فإن قلت : فلماذا جاز فيها عدا الأول من نعوت النسكرة الإنباع والقطع بدون قيد ؟ ولم يجز القطع فى نعوت المعرفة إلا إذا تعينت المعرفة بدونه ؟

فالجواب أن ندلك على أن المقصود من نعت النسكرة مجرد التخصيص ، وهو يحدث بالنعث الواحد ، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفى بالواحد .

(١) من الآية ٣ من سورة المسد .

لمباشرة العامل نحو (أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ) ^(١) أى : دُرُوعًا سَابِقَاتٍ ، أو بعض اسم مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بِمَنْ أَوْ فِي ^(٢) .

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ .

(٢) قد روى النحاة أحياناً من الشعر ، وخرجوها على حذف النعوت وبقاء النعت ، وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما نلؤلّف تبعاً لهم ، لاحرم حكوا بشذوذها ، فمن ذلك قول الشاعر ، وهو السكيت (ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري في ق ب ص) :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْخَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا

قالوا : تقدير الكلام « من بين من أرى ومن أقر » أى من بين رجل أرى ورجل أقر ، حذف النعوت في موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فيهما - وهو جملة « أرى » وجملة « أقر » .

ومن ذلك قول الراجز :

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ

* تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

قالوا : تقدير الكلام « ترمى بكفى رجل كان من أرمى البشر » حذف النعوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها ، وإما الجار والمجرور الذى هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة .

ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّكَ مِنْ جِجَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

قالوا : تقدير الكلام « كأنك جل من جبال بني أقيش » حذف النعوت وهو جل ، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور ، ويمكن تخريج هذا البيت على المطرود الشائع ، فيقدر الكلام : كأنك من جبال بني أقيش جل بقعقع بين رجليه بشن ، ليكون النعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمجرور حالا من الضمير في « يقعقع » وجملة يقعقع صفة لجل .

فالأول كقولهم : « مِنَّا ظَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامَ » أى : مِنَّا فريقٌ ظَعْنٌ ، وَمِنَّا فريقٌ أَقَامَ .
والثانى كقوله :

٢٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمْ
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْشَمْ

٢٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبته ابن يعيش إلى الأسود الحناني - بجاء مهملة مكسورة وميم مشددة - ووقع في نسخ التصريح « أبو الأسود الجمالي » وهو تحريف شذيع ، وقد نسبته سيويه إلى حكيم بن معية الربيعي ، وهو راجز إسلامي كان معاصرا للعجاج وحيد الأرقط .

اللغة : « لم تيشم » معناه لم تقع في الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة في الامة للشهورة « تأثم » بوزن تعلم مضارع أثم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « تئثم » ثم قلب الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وبير ، في ذئب وبئر « يفضلها » يزيد عليها « حسب » الحسب - بفتح أوله وثانيه - كل شيء يعده الإنسان من مفاخر آياله « ميسم » بكسر الليم بعدها ياء مشاة ساكنة ثم سين مفتوحة - هي الوساعة والجمال ، والأصل « موسم » فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلب ياء كما في ميزان وميقات وميعاد .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « قلت » فعل ماض وفاعله « ما » حرف نفي « في » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بفي ، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ما في قومها أحد « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ المحذوف ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع نعت لذلك المبتدأ المحذوف « في » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « حسب » مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أصله «لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ» فحذف الموصوف وهو «أحد»، وكسر حرف المضارعة من تأتم، وأبدل الهمزة ياء، وقدّم جواب لو فاصلا بين الخبر المُقدّم، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر وهو «أحد» المحذوف.

= متعلق بقوله يفضل «وميسم» الواو حرف عطف، ميسم: معطوف على حسب، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما في قومها يفضلها» حيث حذف النعوت وأبقى النعت وهو جملة «يفضلها» وأصل الكلام: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير.

قال الفراء: «ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بمن؛ فيقولون: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله، وذلك أن من بعض لما هي منه؛ فلذلك أدت عن المعنى المتروك، قال الله تعالى: (وما منا إلا له مقام معلوم) وقال: (وإن منكم إلا واردها) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأته به، وقد قالها الشاعر في في، ولست أشتهبها، قال * لو قلت ما في قومها... البيت * وإنما جاز ذلك في في لأنك تجد معنى من، وأنه بعض ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك تقول: فينا الصالحون وفينا دون ذلك، فكأنك قلت منا، ولا يجوز أن تقول: في الدار يقول ذاك، وأنت تريد: في الدار من يقول، وإنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس المتروك» اه كلامه بحروفه.

وقال سيديويه في باب حذف المستثنى استخفافا، مانصه «وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذلك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيت في حال كذا، وإنما يريد ما منهما واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر * كأنك من جمال بنى أقيش * أى كأنك جمل من جمال بنى أقيش، ومن ذلك قوله أيضا * لو قلت ما في قومها لم تيسم - البيت *».

ويجوز حذف الذم إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : (بِأَخْذِ كُلِّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أى : كل سفينة صالحة ، وقول الشاعر :

٣٩٩ - * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ *

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ - هذا لشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلى مخاطب به النبي صلى عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؛ فأعطى قوما من أشرف العرب من اللؤافة قلوبهم ، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه ، والأقرع بن حابس وعيينة بن حذافرة ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففي ذلك يقول العباس :

أَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْيَ الْعُبَيْدِ بَيْنَ عَيْنَيْنِ وَالْأَقْرَعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ

وما ذكره اللؤاف عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرِكُ *

اللمة : « نهى » النهب - بفتح فسكون - هو هنا بمعنى المنهوب ، مثل الخ بمعنى المخلوق ، وأراد به الغنيمة « العبيد » بضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر - أفرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يسمى فارس العبيد « عينة » أراد به ع بن حصن الفزاري « والأقرع » أراد به الأقرع بن حابس « حصن » هو أبو ع « حابس » هو أبو الأقرع « مرداس » هو أبو العباس ، ويفوقانه : بمعنى يفضا عليه « في مجمع » أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتناثر فذكر كل واحد من مآثره لم يكن لأحدهما مآثره تفوق مآثر أبيه مرداس .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في الغنائم فأعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه وهو يدعى أن هذه الغنائم التي وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؛ فإن كان أحد أ بالتفضيل فيما يعطى فهو الأحق دونهم ؛ فسكانه يقول : إني أنا وفرسى العبيد أ هذه الغنائم التي أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم في غنمها كبير فضا فكيف أصير بهذه المنزلة ، منزلة الذي لم يعط شيئاً جزيلاً ولم يمنع بالرة ، وإذا فهمت

هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام العليمي من الاستشكال، فتفطن لذلك والله يوفقك .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حابس » معطوف على حصن مرفوع بالضمّة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العلتين فيه ، ولسكنه منعه من الصرف حين اضطر لإقامه الوزن « في جمع » جار ومجرور متعلق بيفوقان « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « في الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرا » مضاف إليه مجرور بالسكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لم : حرف نفي وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وهو المفعول الأول لأعط « شيئاً » مفعول ثان لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة ، وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام ، وتقدير العبارة : فلم أعط شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أ منع » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعط شيئاً » حيث ذكر المنعوت وهو قوله « شيئاً » وحذف الذمت ، وأصل الكلام : فلم أعط شيئاً عظيماً . أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذي قدرناه لأمرين ؛ الأول : أنه =

يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه ، و أنه يخالف قوله « ولم أمنع » إذ لو كان لم يعط شيئا مطلقا لكان قد منع ، ولو إن في قوله « ولم أمنع » حذف المنعوت والذمت جميعاً لم تسكن قد أبعدت ، الكلام عليه : فلم أعط شيئا عظيماً ولم أمنع الشيء الحقير .

ونريد أن تنبهك هنا إلى أن متقدمي النعارة لم يكونوا ، بشرطون - لا في الذمت ، ولا في حذف المنعوت - إلا أن يكون المحذوف معلوماً بدركه المخاطب ، نص عليه ، وقد أترنا لك (في ص ٣٢١) عبارة سيديويه في حذف المنعوت ، وفيها أن علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم ، ونحن هنا نذكر عبارة جابر الله الزمخشري لتدرك ما أردنا تنبيهك إليه ، قال « وحق الصفة أن الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فينشد يجوز تركه الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ مُرَّةٌ
وقوله :

رَبَّاهُ سَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّيِّ
وقوله صر وجر (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع قول النابتة :

* كأنك من جمال بنى أقيش *

أى جمل من جهالهم ، وقال : * لو قلت ما فى قومها لم تبيهم * بفضا
أى ما فى قومها أحد بفضلها ، ومنه قوله :

* أما ابن جلا وطلاع الثنايا *

أى رجل جلا ، وقوله :

* ترى بكفى كان من أرمى البشر *

أى بكفى رجل ، وسمع سيديويه بعض العرب الموثوق بهم بقول : ما منها ، خفى رأيت في حال كذا وكذا ، يريد ما منها واحد مات ، وقد يبلغ من الظهور يطرحونه رأساً ، كقولهم : الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والصاحب ، والرا والأورق ، والأطلس « أه كلامه بحروقه ، وهو صريح في أن المدار على ظهور وإدراك المحذوف .

أى : شَيْئًا طَائِلًا ، وقوله :

٤٠٠ — * مُهْمَفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ *

٤٠٠ — هذا الشاهد من كلام الرقش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بنى بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَخْدَيْنِي بِكُرٍ *

اللغة : « أسيلة الخدين » هى الناعمة فى استرسال وطول « المهففة » الخفيفة اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » العنق .
المعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين فى استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكتنزته ، وبأن لها شعراً سابغاً أسود وعنقاً طويلاً ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأسيلة مضاف و « الخدين » مضاف إليه مجرور بـ « لى » نية عن السكرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بكر » بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين « مهففة » نعت لأسيلة الخدين « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والكل من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحاً ؛ لأن لكل أحد شعراً وعنقاً ، وسجلة المبتدأ وخبره فى محل جر أو رفع نعت آخر لأسيلة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر المنعوت وحذف النعت ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد ، وأما الدليل على أن المقدر هو خصموص ما ذكرناه فلأنه الكثير فى كلام العرب عند وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن والملاحة فيهن ؛ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد ، كقول امرئ القيس :

أى : فَرَزَعٌ فَاحِمٌ وَجِيدٌ طَوِيلٌ (*) .

== وَفَرَزَعٌ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٌ كَقَيْنِوِ الدُّخْلَةِ الْمُتَعَشِّ كُلِّ
غَدَاثِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْمَلَأِ تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ
ويصفون الجيد بالطول ، كقول امرئ القيس أيضاً :

وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِمٍ إِذَا هِيَ نَصَّتُهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ
وربما كنوا عن طوله كما في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمَا إِنْ لَمْ أَرُغْكَ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من
غير ملاحظة محذوف ؛ لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً ، فإن جميع
الناس كذلك ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه : إنه إنسان ،
وإنه آدمي ، فما لم ترد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول .

(*) خاتمة - إذا تكررت النعوت لنعوت واحد ، فإما أن تكون هذه النعوت
مفردات وإما أن تكون جملا ، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون
مختلفة المعنى .

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يحز عطف أحدها على الآخر ، نحو قولك « هذا
زيد الشجاع الجريء الفاتك » ونحو « لقيت رجلاً فصيحاً مفوها ذرب اللسان »
وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو لا يجوز ؛ لما
في أصل العطف من الدلالة على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه .

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض
بما شئت من حروف العطف إلا حرفين هما أم وحق ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع
والفصيح والكريم » ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء :

يَا كَهْفَ زِيَابَةَ لِأَحَارِثِ الصَّابِحِ فَأَلْفَايِمِ فَلَايِبِ

وإن كانت النعوت جملا فللإنعاق فيها اختلاف ، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز ==

هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظي وسيأتي ، ومعنوي وله سبعة ألفاظ ^(١) :
 الأول والثاني : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَيُوكَّدُ بهما لرفع المجاز عن الذات ^(٢) ،
 = عطف بعضها على بعض كالفردات ، وحكي الواحدى عن قوم أنهم بوجوب العطف في
 الجمل ، نحو قولك « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك في علوم
 اللسان » .

وإذا تقدم النعت على المنعوت فإما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نسكرتين .
 فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المنعوت
 المتأخر بدلا من النعت المتقدم ، نحو قولك « هذا العاقل زيد » ومنه قول الله تعالى
 (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة .
 وإن كانا نسكرتين وجب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المنعوت المتأخر ،
 ومن ذلك قول الشاعر :

لَيْسَ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وإذا اختلفت النعوت فكان بعضها مفردا وبعضها ظرفا وبعضها جملة ، فلا كثر
 أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت المظرف على الجملة ، نحو قولك
 « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .

(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوي محصورة لم يحتج العناية إلى تعريفه ، لكن
 يرد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارنى القوم ثلاثهم » أو يقال « أما القوم فقد
 زارونى ثلاثهم » برفع ثلاثهم في المثالين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره
 من النحاة - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي - لفظ « ثلاثة » وأخواته ، وعلى هذا
 يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أنهم - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي - إنما يذكرون الألفاظ
 التي اشتهر استعمالها في هذا المعنى ، فلا ينافى أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا في
 التوكيد المعنوي ، ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين المثالين اللذين ذكرتهما لك يجوز
 في كل واحد منهما نصب « ثلاثهم » على أنه حال .

(٢) الذى يدل عليه صليح المؤلف أنه قد أراد من قوله « المجاز عن الذات » =

تقول « جاء الخليفة » فيحتمل أن الجائي خبره أو ثقله ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال .
ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد ، وأن يكون لفظهما طابقة في الأفراد والجمع ، وأما في التثنية فالأصح جمعهما على أفعل ، ويترجح إفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وغيره بعكس ذلك .

والألفاظ الباقية : كلاً وكتماً للمثنى ، وكلٌ وجميع وعمامة لغيره .
ويجب اتصالهن بضمير المؤكد ؛ فليس منه (خلق لكم ما في الأرض جميعاً)^(١) ، خلافاً لمن وهيم ، ولا قراءة بعضهم : (إنا كلاً فيها)^(٢) ، خلافاً للفرء والزخشرى ، بل « جميعاً » حال ، و « كلاً » بدل ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وبؤكدهن رفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ؛ فمن ثم جاز « جاءني الزيدان كلاًهما » و « المرأتان كلاًهما » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين ، كما قال تعالى : (يخرج منهما

= استعمال اللفظ الموضوع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له ، وذلك من جهتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه رفع تقدير مضاف ، والثاني أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلي ، فلا يكون ثمة تجوز فيه ، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت « زارني الخليفة » وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالسكلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للملاسة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن السكلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلي واسكنه ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف محذوف ، وكأنك قلت « زارني رسول الخليفة » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ) ^(١) بتقدير يخرج من أحدهما ، وامتنع على الأصح « اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْمِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » لامتناع التقدير المذكور ، وجاز « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ » و « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » وامتنع « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ » ^(٢) .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

(٢) إذا عطفت اسما على اسم نحو قولك « جاء زيد وخالده » فهل يجوز توكيد المعطوف أو المعطوف عليه ؟ اختلف النحاة في ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاء زيد نفسه وخالده » ولا تقول « جاء زيد وخالده نفسه » ولا تقول « جاء زيد وخالده أنفسهما - أو نفساهما » ووجه ما ذهب إليه هشام ما رجمه من أنك حين عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تغلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وضع له ، فلم يكن ثمة محال لذكر التوكيد ، لأنه إنما يؤتى به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو ، واختار المحقق رضى الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ما ذهب إليه الرضى أنه لا لازم بين العطف والتروى في الكلام ، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضى « وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد . أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكر ، وعطفت بناء على أن المذكور بكر » اه كلامه ، ومع تمثيله لهذه المسألة بمثال من التوكيد اللفظي يجب ألا تظن الحكم الذى يقرره فيها خاصا بالتوكيد اللفظي ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف في صدر كلامه قال « إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد » ولم يقيد بلفظي ولا معنوي ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منعه القائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عمومته ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

والتوكيدُ بجميع غريبٌ، ومنه قول امرأة :

٤٠١ - فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانَ جَمِيعُهُمْ وَهُمْ عِدَانُ

٤٠١ - هذا بيت من مجزوء الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت ترقص به ولدها ، وبعده قولها :

وَكُلُّ آلِ خَطَّانٍ وَالْأَكْرَمُونَ عِدَانُ

اللغة : « فداك » يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتسكون فعلا ماضياً ، كما تقول : فدى فلان فلاناً يفديه - مثل رمى الشيء يرميه - ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول : فدى لك نفسى ، وفداك أبى وأمى ، وقد يقال : فداء لك نفسى ، بالمد ، كما قال النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَاكَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

« خولان » بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من قبائل اليمن « همدان » بفتح فسكون أيضاً - قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ بَوَّابًا عَلَى بَابِ جَنَّةٍ لَقُلْتُ لِهَمْدَانَ ادْخُلُوا بِسَلَامٍ

« خطان » بفتح فسكون - هو أبو العرب اليمانية « عدنان » بفتح فسكون -

أبو عرب الحجاز ،

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاف و « خولان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكنه لأجل الوقف « جميعهم » جميع : توكيد لحى خولان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « و همدان » الواو حرف عطف ، همدان : معطوف على خولان .

الشاهد فيه : قولها « جميعهم » حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامة ، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة ؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر^(١)؛ فتقول « اشترَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّةً » كما قال الله تعالى : (وَيَمْقُوبَ نَافِلَةً)^(٢) .

فصل : ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن يُنْبِغَ كَلْمُهُ بِأَجْمَع ، وكَلْمًا بِجَمْعَاء ، وكلهم بأجمعين ، وكلهم بجمع ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٣) .

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما :
الأول أن ابن مالك يقول في الألفية :

واستعملوا أيضاً ككل فاعله من عم في التوكيد ، مثل النافلة
وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا اللفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة ، فإن أكثرهم أعفل ذكره ، فسكنا أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامة » في ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من ألفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن المراد بهذا التشبيه أن التاء في « عامة » مثل التاء في لفظ « نافلة » يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث ، وليس ذكره استدراكاً على النحاة .

الأمر الثاني : أن اعتبار لفظ « عامة » بمعنى جميع ومجيبه توكيداً هو مذهب سيديويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن معنى « عامتهم » في قولك « جاء القوم عامتهم » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا اللفظ يدل بعض من كل ، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيديويه فإن ذكره عنده للتعميم ،

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

وقد يؤكّد بهن وإن لم يتقدم كل ، نحو (لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)^(١) ،
(أَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢) ، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بيكلاً وكتماً ،
كما استغنوا بتثنية سبي عن تثنية سوا ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ؛
فتقول « جَاءَنِي الزَيْدَانِ أَجْمَعَانِ » و « الْمَيْدَانِ جَمْعَاوَانِ » .

وإذا لم يُفِيدْ توكيدُ الذكرة لم يَجُزْ باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ،
وهو الصحيح ، وتحصلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكّدُ محدوداً والتوكيد من ألفاظ
الإحاطة ، كـ « اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعاً كُلَّهُ » وقوله :

٤٠٢ — * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ * .

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب ، الهذلي ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ *

وهكذا يروى النحاة عجز البيت ، والصواب أنه ينصب « رجب » لأنه من قصيدة

منصوبة الروي ، ومطلعها :

يَا لَرَجَالٍ لَيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَّا يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ الذَّهَى طَرَبًا

اللغة : « شاقه » أعجبه ، أو بعث الشوق إلى نفسه ، وبدل المعنى الأول قول

الشاعر (وهو الشاهد رقم ٣٤٢ الماضي) .

صَرِيحُ غَوَانٍ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّحَتِي شَابَ سُوْدُ الذَّوَائِبِ

« حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن الناطم تبعاً لوالده

« يا ليت عدة شهر » وقال الشيخ خالد تبعاً للمؤلف هنا : هو تحريف يفسد المعنى ؛

لأنه لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً ، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه

رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً ، ولكن الشاعر يتمنى أن

تسكون شهوره كلها رجباً .

== ومما يسأل عنه ههنا : هل « رجب » منصرف أو ممنوع من الصرف ؟ وقد ذكر سعد الدين التفتازانى فى حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد رجب - ومثله صفر - معين فإنهما ممنوعان من الصرف ، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان . ويسأل - بعد ذلك - عن علة منعهما من الصرف ، والجواب عن ذلك أن العلماء سلكوا فى بيان العلة مسلكين ، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلمية والعدل عن الرجب والصفر للمقترنين بأل ، كما أن « سحر » المراد به معين ممنوع من الصرف للعدل عن السحر ، والمسلك الثانى أن المانع من الصرف لرجب والصفر هو العلمية والتأنيث المعنوى لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة .

الإعراب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والضمير اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وحملة شاق وفاعله فى محل رفع خبر لكن « يا » حرف نداء والمبادى محذوف ، أو حرف تنبيه « ليت » حرف عن ونصب « عدة » اسم ليت منصوب بالمتحة الظاهرة ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير الغائد العائد إلى الحول مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « رجب » خبر ليت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، هكذا يقول النحاة ، والصواب - كما قلنا فى مطلع الكلام على هذا الشاهد - أنه بنصب « رجباً » فلما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التى تنصب بليت وأخواتها الجزئين ، ولما أن يكون « رجباً » مفعولاً به لفعل محذوف تقع جملة خبر ليت ، والتقدير : يا ليت عدة حول كله تشبه رجباً .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة التى هى قوله « حول » لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من ==

== الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «كله» ؛ ونجوز ذلك هو مذهب الكوفيين، وهو المرضي عند ابن مالك .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين ، الأول النكرة المحدودة - وهي التي تدل على مدة معلومة المقدار - نحو أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، والثاني النكرة غير المحدودة - وهي التي تصلح للقليل والكثير ، نحو زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت « قد انتظرتك وقتا كله » لم يكن لذكر كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمنا متطاولا .

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كالبيت للمستشهد به ، وكقول الراجز :

* قَدْ صَرَفْتَ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا *

وكقول الراجز الآخر :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءَ حَوْلًا أَكْثَمًا *

وثانيهما حصول الفائدة ، أفلمست ترى أن من قال لك « قد انتظرتك يوما » قد يعنى أنه انتظرك زمنا معين الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعنى أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناول ، فإذا قال لك « انتظرتك يوما كله » فقد أزال بلفظ « كله » الاحتمال ، وألمست ترى أن من قال « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهرا لأن الأكثر يعطى حكم الجميع ؟ ففي قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك « صمت شهرا كله » فقد رفع بلفظ « كله » احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على ==

وَمَنْ أَشَدَّ «شهر» مكان حول فقد حَرَفَهُ ، ولا يجوز «صُنْتُ زَمَنًا كَلَهُ» ولا «شَهَرَا نَفْسَهُ» .

فصل : وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل ، نحو «قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ» بخلاف «قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ»^(١) فيمتنع الضمير ، وبخلاف «ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ» ، و «مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ»^(٢) ، و «قَامُوا كُلُّهُمْ»^(٣) ، فالضمير جائز لا واجب .

= السكل وأراد به أكثر هذا الكل ، وصار كلامه نصاً في مقصوده غير محتمل إلا وجهها واحداً ، قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة «فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً ، فسكف به واستعماله ثابت - ثم ذكر ما أُرناه لك آتفاً من الشواهد» اه كلامه .

(١) المؤكد في هذا المثال اسم ظاهر ، وهو الزيدون ، فلا يؤكد بالضمير المنفصل قبل التأكيذ بالنفس أو بالعين ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر .

(٢) المؤكد في هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع ، فإنه في أول المثالين منصوب المحل على المفعولية وفي المثال الثاني مجرور المحل بالباء ، ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، لكنه مع ذلك لا يمتنع توكيده ، فيجوز أن تقول «ضربتهم هم أنفسهم» وأن تقول «مررت بهم هم أنفسهم» كما قلت «ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم» .

(٣) التوكيد في هذا المثال بلفظ «كل» لا بالنفس أو العين . فلا يلزم توكيد الضمير المتصل المؤكد بكل هذه بالضمير المنفصل ، لكنه ليس يمتنع أيضاً ، فيجوز أن تقول «قاموا هم كلهم» كما قلت «قاموا كلهم» .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ المكرر به ما قبله .
 فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف ^(١) ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ،
 ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) ^(٢) ، ونحو (أُولَى لَكَ فَأُولَى ، ثُمَّ أُولَى لَكَ
 فَأُولَى) ^(٣) ، وتأتي بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا غَرْوَنَ
 قُرَيْشًا » ثلاثَ مرَّاتٍ ، ويجب التركُّ عند إيهام التعداد ، نحو « ضَرَبْتُ
 زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فَيَسْكَحُهَا
 بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » وقوله :

٤٠٣ — * فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ *

(١) نص أبو حيان في الارتشاف على أن حرف العطف الذي يعطف الجملة المؤكدة
 على الجملة قبلها هو «ثم» ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم
 يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان العاطف فيه «ثم» لكن المحقق الرضى
 صرح بأن الفاء مثل ثم في هذا الموضع .

(٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى :
 (وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) .

٤٠٣ — نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشى ، وما ذكره
 'وَألف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ *

اللغة : « المراء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب - هو أن تدفع الحق ولا تدعن له
 مع أنه واضح جلي ، وهو أيضا الجدال ، ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون
 إلا اعتراضا ، أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضا « دعاء » صيغة
 مبالغة من قوطهم « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

المنعنى : يحذر الشاعر من المهاراة ، ويبين أن المهاراة تكون سببا لحدوث الشر =

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكَّدَ به كلُّ ضمير متصل^(١)،
نحو « قُمْتَ أَنْتَ » و « أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ » .

== ووقوع الداس تحت غوائله ، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله « وللاشر جالب »
مبالغة في التنفير منه بذكر اللفظ المحقوت المستبشع .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف مبنى على السكون في محل نصب
والكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » منصوب على زع الخافض
عند الجمهور ، وتقدير الكلام على هذا : باعد نفسك باعد نفسك من المراء ، وهو
منصوب على أنه مفعول ثان للفعل العامل في « إياك » عند جماعة منهم ابن مالك
وتقدير الكلام على هذا : جنب نفسك المراء ، مثلاً « فإنه » الفاء حرف دال على
التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب . وضمير
العائب العائد إلى المراء اسمه مبنى على الضم في محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور
متعلق بقوله دعاء الآتى « دعاء » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « وللشر » الواو
حرف عطف ، وللشر : جار ومجرور متعلق بجالب الآتى « جالب » معطوف بالواو
على دعاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إياك إياك » فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هذه
العبارة من التوكيد اللفظي الواقع في الضمائر المنفصلة المنصوبة حيث كرر الشاعر كلمة
« إياك » وهى ضمير منفصل مختص بموقع النصب ، ولكن العليحي تورك على هذا
الكلام ، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه ، وهذا لا بد له من
فاعل ، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة ، ولكنه غير لازم ؛ فإنك قد
تؤكد الجملة بأكملها ؛ فتقول : جاء زيد جاء زيد ، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول :
جاء زيد ، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول : جاء زيد زيد ، وإن كان مع الجملة
مفعول فقد تؤكد وحده فتقول : ضرب على خالدًا خالدًا .

(١) أما في حالة الرفع نحو « قمت أنت » فقد أكد الضمير المرفوع ضميراً آخر
مرفوعاً ، وغاية ما في الباب أن الضمير الواقع تأكيداً منفصلاً ، إذ ليس له عامل
ملفوظ به حتى يتمكن أن يجيء متصلاً ، وأما في حالة النصب نحو « أكرمتك أنت » =
(٢٢ — أوضح المسالك ٣)

وإن كان ضميراً متصلاً ومُصِلَ بما ومُصِلَ به المؤكِّد ، نحو « سَجِيتُ مِنْكَ مِنْكَ »^(١) .

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » وقوله :
 ٢٠٤ — * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةٍ إِنِّهَا *

= فقد وقع الضمير المنفصل الذى أصله أن يكون فى محل رفع توكيدا للضمير المتصل المنصوب ، ونختار أنه يجوز فى هذه الحالة أن يأتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال « أكرمك إياك ، ورأيتك إياه » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن تجيء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصححوا نحو قولك « أكرمك إياك : وأكرمتك إياه » على أن يكون الضمير المنفصل بدلاً ، لا توكيداً ، فاعرف ذلك .

(١) لم يمثل المؤلف فى هذا الموضع إلا للضمير المجزور نحو « عجبت منك منك » لأن هذا النوع هو الذى يتعين فيه أن يكون الضمير الثانى توكيداً للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أحسنت أحسنت » والمنصوب نحو « أكرمك أكرمك » فإن كلا منهما يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون مراد التشكلم تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لهما ، حتى يبتعد عن الإجمال .

٤٠٤ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَخَذْتُ عَلَى مَوَائِقًا وَعُمُودًا *

وقد ورد هذا العجز فى كلام لكثير عزة ، وهاك البيت الذى ورد فيه :

لَا تَغْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذْتُ عَلَيْكَ مَوَائِقًا وَعُمُودًا

اللغة : « أبوح » مضارع « باح فلان بسره » إذا أفشاء وتسكلم به وأخبر عنه ، أو صنع ما يدل عليه « بثنة » بفتح الباء وسكون الراء المثلثة — هى بثينة محبوبه جميل بن معمر العذرى ، وقد تصرف فى اسمها تمليحاً « موائقا » جمع موثق — بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء المثلثة — وهو العهد ، وأراد أنهما تواسيا على المحافظة على المحبة =

وإن كان غَيْرَ جوابيَّ وجب أمران : أن يُفَصَّلَ بينهما ، وأن يُعَادَ مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً ، نحو (أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ)^(١) ، وأن يُعَادَ هو أو ضميره

وكتمان ما بينهما من علاقة «عهودا» جمع عهد- بفتح العين وسكون الهاء- وهو بمعنى الموثق والميثاق ،

المعنى : يقول : إني لا أستطيع لنفسى أن أذيع حبي بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتى بها ؛ لأننى مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شيء من سر ألفتنا ، وقد يقال : إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة .

الإعراب : « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لا » توكيد للاأول « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بقوله أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى بثنة اسمه « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « موافقا » مفعول به لأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حقه أن يمتنع التنوين ، لكنه لما اضطر نونه « وعهودا » الواو عاطفة ، عهودا : معطوف على قوله « موافقا » .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإنه توكيد لفظى للحرف ، ولما كانت « لا » من حروف الجواب لم يحتج لأن يفصل بين المؤكد والمؤكد بشيء مما يجب الفصل به فى توكيد الحروف غير الجوابية ، وتقول : لا لا ، ونعم نعم ، ونعم جبر ؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه ، وقال المفسر بن ربهى :

وَقُلْنَ عَلَى الْغِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَبْيَحَتْ دَعَايُرُهُ

(١) من الآية ٣٠ من سورة المؤمنين ، فأن المفتوحة الهمزة فى « أنكم » مؤكدة =

إن كان ظاهراً ، نحو « **إِنَّ زَيْدًا** إِنَّ زَيْدًا **فَاضِلٌ** » أو « **إِنَّ زَيْدًا** إِنَّهُ **فَاضِلٌ** » وهو الأولى^(١) ، وَشَدَّ اتِّصَالَ الحرفين كقوله :
 ٤٠٥ — * **إِنَّ** إِنَّ **الْكَرِيمَ** **يَحْمِلُ** مَا **لَمْ** * .

لأن المفتوحة الهمزة الأولى في « أنكم إذا متم » وقد فصل بين التأكيد والتوكيد بالظرف وما يليه ، وقد أعيد مع « أن » الثانية الضمير المتصل - وهو الكاف والميم - فنحقق الشرطان .

(١) إنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسببين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** قَائِمٌ » التكرار لفظاً ، وليس مما يستحسن لغير موجب ، والثاني أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك ، والذي استعمله القرآن الكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى (فَبِئْسَ رَحْمَةً **اللَّهِ** فِيهَا خَالِدُونَ) فَإِنَّ « فِي » الثانية في قوله سبحانه (فِيهَا) توكيد لفي الأولى في قوله (فِي رَحْمَةِ **اللَّهِ**) ولا يجوز لك أن نظن مجموع الجار والمجرور مؤكداً لمجموع الجار والمجرور المتقدم ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيداً للجار ، والمجرور الذي هو الضمير تأكيداً للمجرور الذي هو الاسم الظاهر ، وذلك لا يجوز ، لأن الظاهر أقوى من الضمير ، ولا يكون الأضعف تأكيداً للأقوى .

٤٠٥ — لم أف ل هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* **يَرَيْنَ** مَنْ **أَجَارَهُ** قَدْ **ضِيَا** *

اللغة : « **الكريم** » المراد به ههنا الذي يأبى الضيم ولا يرضى بما يمس شرفه أو ينال من كرامته « **يحمل** » مضارع من الحلم ، وهو هنا الأناة والتعقل « **أجاره** » الذي جعله في جواره ونصب عليه حمايته « **ضيا** » ماض مبني لما لم يسم فاعله من الضيم ، وهو بجنس الحق والتعدي على صاحبه ، تقول : ضامه بضيمه ضيماً ، إذا نقصه حقه .

المعنى : يقول : إن الرجل الأبي الكريم النفس الطيب الخلق لا يزال يستعمل الأناة والتؤدة في أموره كلها ، حتى إذا رأى أن الرجل الذي دخل في جواره واستظل بحمايته قد بجنس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزانة ولبس ثوب البطش .

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لإن الأولى « الكريم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنهاصالحة لأن تلي العامل « يحلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلم ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم ، وتقدير الكلام : يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ « من » اسم موصول مفعول به ليرى مبني على السكون في محل نصب « أجاره » أجاز : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجاز مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ضيا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي البني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يرى بصرية ، فإن اعتبرت علمية كان الاسم الموصول مفعولا أول ليرى ، وجملة « قد ضمير » في محل نصب مفعولا ثانيا .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أكد الشاعر « إن » الأولى توكيدا لفظيا بإعادة لفظها ، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ .

وفي قوله « يرى » توكيد المضارع المنفى بلم كما في قول الراجز يصف وطبلبن ، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي .

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

وَأَسْتَهْلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

— ٤٠٦ — * حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ * *

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب المعلى ، ومنهم من ينسبه إلى خطام المجاشعي يصف إبلا ، وبعد هذا البيت قوله :

* أَعْنَاقُهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ *

اللمغة : « تراها » الضمير البارز المتصل يعود إلى إبل يصفها الراجز « أعناقها » الأعناق : جمع عنق - بضم أوله وثانيه ، وقد يسكن ثانيه تخفيفا - الرقبة « قرن » بفتح أوله وثانيه بزنة جبل - جبل تربط به الإبل ويقرن بواسطته بعضها إلى بعض . المعنى : وصف الراجز إبلا ارتحلوها واستحثوها للسير فأسرعت وجدت في السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها ، وكانت كلها في قوة واحدة فتساوت وتجاورت حتى ليخالها من ينظر إليها في هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بحبل . الإعراب : « حتى » حرف غابة وجر « تراها » ترى : فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو واو الحال ، كأن : حرف تشبيه ونصب « وكأن » نوكيد للأول « أعناقها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « مشددات » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله مشددات .

الشاهد فيه : قوله « وكأن وكأن » حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيدا لمظليا بإعادة لفظها ، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولها ، مع أن « كأن » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كأن أعناقها وكأنها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف في الشذوذ من قول الشاعر في الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك بشيء أصلا .

لأن المؤكّد حَرَفَان ؛ فلم يَتَّصِلْ لفظٌ بمثله ، وأشدُّ منه قوله :

٤٠٧ — * وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبْدًا دَوَاه *
لِكَوْنِ الحَرْفِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ .

٤٠٧ — هذا الشاهد من كلام لمسلم بن معبد الوالي ، وقال الشيخ خالد « لرجل من بني أسد » ولم يعينه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادي في شرح الشاهد (١٣٤) من الخزانة ، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي *

قال البغدادي : قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأديب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتبت إليه للمصدق - أى لعامل الزكاة - وكان رقيق ، وهو عمارة بن عبيد الوالي ، عريفاً ؛ فظن مسلم أن رقيقاً أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيق وابن عمه فقال :

بَكَتْ إِبِلِي ، وَحُقَّ لَهَا الْبُكَاءُ وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالْعَدَاءُ

اللغة : « يلفى » مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم « ألقى » ومعناه وجد « لما بي » أراد للذي بي من الموجدة والحنق عليهم « لما بهم » أراد للذي بهم من الحقد والضغينة وحسيكه الصدور « دواء » أصل الدواء ما يعالج به ، وأراد به ههنا ما يتدارك به تفاقم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والترات .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن .

الإعراب : « فلا » الفاء حرف عطف ، ولا : حرف نفى « والله » الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع مبني للمجهول « لما بي » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى ، وبى : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، =

== لا : حرف زائد لتأكيد النفي «لما بهم» اللام الأولى حرف جر مبني على السكس لا محل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للام الأولى ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو «لما» معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو «لما بي» وقوله «أبدأ» ظرف زمان منصوب بيلفي «دواء» نائب فاعل يلفي مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لما» فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا لعظما بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا النحو شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال «لما بهم» وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ «إن إن الكريم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز «وكان وكان» أخف في الشذوذ مما في «إن إن» فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب : شذوذ خفيف وذلك في «وكان وكان» لوجود فاصل ما بين الحرفين - وهو الواو العاطفة - وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكريم» لعدم الفاصل بته ، ولكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالتقائم بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله «لما بهم» فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد ؛ فهو كمن لا يقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذا من عبارة المؤلف «الشذوذ الأخف» فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وابن مالك يقرر في التسهيل - تبعا لابن عصفور - أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلقاء ، والزمخشري يقرر في «المفصل» أنه جائز لضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم ، فاعرف ذلك .

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٨ — * فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ بَمَا بِهِ *

لأن المؤكّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر . وما أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أُمُّ تَهْصُوبًا *

اللمعة : « لا يسألنه عن بَمَا بِهِ » أراد أن الغواني لما رأين رأسه فد وخطه الشيب وأن منته قد ضعفت لم يعدن يكثرثن به فيسألنه عما هو فيه من وجع أو نحوه «أصعد» أراد ارتفع « تصوبا » أراد استقل ونزل

المعنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه الكبر ، ونالت الشيخوخة منه منالها ، ولم يعد حالياً بقوة الشباب وميعته ، فذكر أن الغواني لم يبق فيهن ميل له ، ولاصرن يعبان به أو يبالينه .

الإعراب : « فأصبح » الماء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهـ إنما يتحدث عن نفسه عن طريق الغيبة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يسألنه » يسأل : فعل مضارع مبني على السكون لانصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح «عن» حرف جر « بما » الباء حرف جر بمعنى عن ؛ فهو توكيد لفظي لعن ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بما » حيث أكد « عن » الجارة توكيدا لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التي بمعنى عن والمتصلة في اللفظ بـ«ما» الموصولة ، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا في شرح الشاهد السابق ؛ لأنه لم يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن الحرف المؤكد ليس =

هذا باب العطف^(١)

وهو ضربان : عَطْفُ نَسَقٍ ، وسيأتى ، وعَطْفُ بَيَانٍ^(٢) ، وهو « التَّابِعُ المُشَبَّهُ للصفة في تَوْضِيحِ مَتَّبُوعِهِ إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة »^(٣) ،

من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال « عما بما » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذى نحن بصدد شرحه أهون من الشذوذ الذى فى قول الشاعر فى البيت السابق « لما بهم » ووجه كون هذا أهون فى الشذوذ من ذلك من ناحيتين : الأولى : أن الحرف المؤكد فى البيت السابق موضوع على حرف هجائى واحد وهو اللام ، وهو فى هذا البيت موضوع على حرفين هجائيين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكد والمؤكد فى البيت السابق بلفظ واحد ، وهما فى هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا فى المعنى

* * *

(١) العطف فى الأصل مصدر قولك « عطفت الشيء » إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضا مصدر قولك « عطف الفارس على قرنه » أى كفته ومساويه فى الشجاعة - أى التفت إليه ، وفى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، وأنت خير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لهما تعريفا واحدا يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد ، وكان لابد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف كل قسم منهما ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف » محله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) إنما سمي هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثانى تكرر لالفظ الأول ، لأن الثانى يشبه أن يكون مرادفاً للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنما يؤتى بالثانى لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس فى التعريف يشمل جميع التوابيع ، وقوله « المشبهه للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « فى توضيح متبوعه - إلخ » فصل ثان =

والأول مُتَّفَقٌ عليه^(١)، كقوله :

— ٤٠٩ — * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * —

= يخرج به بقية التوابع— وهى التوكيد وعطف النسق والبدل— فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالاً ، فإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك كمعطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل السكل من السكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النحاة مجمعون على أن عطف البيان يجرى فى المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف ، والعلم الاسم والكنية واللقب .

٤٠٩ — هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابى جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له : إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

اللغة : « أبو حفص » كنية لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ! كناه بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص فى الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجراءة قلبه ، وقيل : إنما كنى بأبلته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخم بمحذف تاء حفصة فى غير النداء « ما مسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابى « نقب » بفتح النون والقاف جميعاً — هو الجرح يكون فى ظهر البعير أو خفه « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » مرفوع بالضمة ، وسكت لأجل الوقف .

والثاني أثبتته الكوفيون وجماعة^(١) وجوّزوا أن يكون منه (أو كفارة^٢ طعام مساكين^(٣)) فيمن نَوَّنَ كفارة ، ونحو (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(٣) ، والباقون^(٤) يُوجِبُونَ في ذلك البدلية ، ويخصّون عطف البيان بالمعارف^(٥) .
ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أَوْجُه الإعراب الثلاثة والإفراد والتذكير والتذكير وفروعهم ، وقول الزنخشي إن (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)^(٦) عطف على (آيَاتُ بَيِّنَاتٌ) مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ^(٧) ، وقوله وقول الجرجاني

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان في المعرفة ؛ فإن قوله « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف ، وفيه دليل على أن السكنية يجوز تقدمها على الاسم .
(١) منهم الفارسي وابن جني والزنخشي وابن عصفور ، ومنهم ابن مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه الشلوين إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً ، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ؛ إذ لا يوضح المجهول بمجهول مثله ، وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إدلاقه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص يبين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز في هذه الآية أن يكون قوله تعالى (مقام إبراهيم) بيانا لقوله (آيات بينات) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة : على وجوب التطابق بين البيان والمبين ، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بينات) نكرة ، ومؤنث ، وجمع .

يُشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيمويه في « يا هذا ذا الجملة »
إن « ذا الجملة » عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة .

ويصح في عطف البيان أن يُعزَّب^(١) بدَل كُـلٍّ ، إلا إن امتنع الاستغناء

= وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ وذلك لأنهم
اشتروا إذا كان المبدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة ، وفوقها
(آيات بينات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر في الآية إلا واحد ،
فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلا ، لكنه ليس
بدل كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع ، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما
صرح به البيضاوى ، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرتم ، وقيل : إنا ملزم
أن يكون بدل كل من كل ، وتأول في (مقام إبراهيم) بأنه مفرد في اللفظ ، ولكن له
جهات متعددة تجعله في حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر القدم في الصخرة
العلاء ، وغوصه فيها إلى السكبين ، وكونها قد خست بذلك من بين الصخور ،
وبقاؤه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز
أن يكون بدلا إلا على التأويل الذى ذكره البيضاوى ؛ فيتمين أن يكون خبر مبتدأ
محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها
مقام إبراهيم .

(١) عـصـل المسألة أنه قد يتعتم كون التابع بيانا ، وذلك في صورتين اللتين
ذكرهما المؤلف . وقد يتعتم كونه بدلا ، وذلك فيما لو كان للثاني إعراب ليس على
لفظ الأول ولا محله ، نحو « يا عبد الله كرز » بضم الثانى ، وكذا فيما إذا كان الثانى
غير مطابق للمتبوع ، مثل قول الله تعالى : (لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان)
وقوله تعالى : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة) . ويجوز فيما عدا ذلك
الأمران ، لكن يترجح البيان على البدل ؛ فتحصل أن الوجوه ثلاثة : وجوب
البيان ، ووجوب البدل ، وجواز الأمرين .

عنه ، نحو « هِنْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » أو إِحْلَالُهُ محلَّ الأول ، نحو « يَا زَيْدُ
الْخَارِثُ » وقوله :

٤١٠ — * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

٤١٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخى أمير
المؤمنين على بن أبي طالب . وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلته الى منها هذا
الشاهد يقولها فى مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش ، وقدرهاها
ابن هشام فى السيرة (ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاف) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت
من الطويل ، ويروى النحاة عجزه هكذا :

* أُعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا *

وقد رواء فى السيرة هكذا :

* فِدَى كُفَى لَّا تَبْعُمُوا يَبْنَعَا حَرْبًا *

اللغة : « عبد شمس » فصيلة من قريش منهم بنو أمية « نوفل » فصيلة أخرى من
قريش « أعيدكما بالله » أراء الجأ إلى الله من أجلكما لئلا يقع بينكما من الشقاق
ما لا قبل لنا بدفعه ، أو أحسنكما بالله وأجملكما فى كنفه ورعايته مخافة ذلك .

الإعراب : « أيا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخويننا » -
منادى منصوب بإياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ،
وهو مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عبد » عطف بيان
على أخويننا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف ، نوفلا : معطوف على عبد شمس ،
والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أعيدكما » أعيد :
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبين مفعول به
« بالله » جار ومجرور متعلق بقوله أعيد « أن » حرف مصدرى ونصب « تحدثا »
فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حربا »
مفعول به لتحدثنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف
جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأعيد ، وتقدير الكلام : أعيدكما بالله من
إحداثكما حربا .

وقوله :

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرِ * — ٤١١

= الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ويكون « نوفلا » معطوفا عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ إذ لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالعطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفل » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلا ؛ ولا يتم ذلك في نوفل ؛ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية في البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان يفسر عليك فهم ما ألقيناه إليك ، وذلك أن « أخوينا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفل » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلا أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتبرت « عبد شمس » بدلا صح فيه نفسه ، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوبا ؛ فلما لم يتم جعل « لوفلا » بدلا التزامنا في عبد شمس ألا يكون بدلا أيضا .

٤١١ — هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن فضالة بن الأشتر الفقعسي ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن فضالة قتل بشرا بن عمرو بن مرثد زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكرى ، وكان يقتل بشرا في يوم القلاب (انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق) ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقِيهِ وَوُوعَا *

ويروى بعض العلماء « تركبه » .

اللغة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكرى » هو النسب إلى بكر بن وائل ، وهى قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تنتظره وتترقب خروج روحه « ووعا » يقال : هو =

== جمع واقع الذى هو اسم فاعل فعله «وقع الطائر ونحوه» إذا هبط إلى الأرض ،
ويقال : هو مصدر ذلك الفعل .

البنى : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرثد
البكرى زوج الخرق أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه (انظر لمعرفة نسبها شرح
الاهد رقم ٣٩٦) وأن جده ترك هذا البكرى مجندلا في العراء وقد وقعت عليه
البنية تنظر خروج روحه لتنهش لحمه ، يريد أنه شجاع من نسل شجعان .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة
وهو مضاف ، و «البارك» مضاف إليه ، والتارك مضاف و «البكرى» مضاف
إليه ، وسأغت إضافة الاسم الحلى بأل لتكون هذا المضاف وصفا ، ألا ترى أنه اسم
المسافر . تكون المضاف إليه مقترنا بأل «بشر» عطف بيان على البكرى محروور
بالضمة الظاهرة «عليه» جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ
مخبر ، وسجدة المبتدأ وحبره في محل نصب مفعول ثان للتارك ، ومفعوله الأول هو
قوله البكرى الذى وقع مضافا إليه «ترقبه» ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجرده
من الناصب والجارم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هى يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى البكرى مفعول به لترقب مبنى
على الضم في محل نصب «وقوعا» حال من الضمير المستتر في ترقب .

الشاهد : قوله «البكرى بشر» حيث يتعين فى بشر أن يكون عطف بيان ،
ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن
يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؛ فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى
اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم فى
باب الإضافة ، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بأل إلى الاسم العلم ، فعلى
مذهبه يجوز أن يكون قوله «بشر» فى هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير
ممدول ، ولذلك حمل المصنف :

* * *
* * *

وتجوز البدليّة في هذا عند الفراء ؛ لإجازته « الضاربُ زَيْدٌ » ،
وليس بمَرْضِيٍّ .

هذا باب عطف النسق^(١)

وهو « تابع يتوسّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الأخرَفِ الآتِي ذِكْرُهَا »^(٢) .
وهي نوعان : ما يقتضى التشريك في اللفظ والمعنى : إما مطلقاً ، وهو الواو

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى العطف لغة ، والغرض الآن بيان معنى « النسق » لغة ، فاعلم أن النسق - بفتح النون والسين جميعاً - وصف كبطل وحسن ، يقال « نغر نسق » إذا كانت أسنانه مستوية ، ويقال « خرز نسق » إذا كان منتظماً ، ويقال « كلام نسق » إذا جاء على نظام واحد ، أما النسق - بفتح النون وسكون السين - فهو مصدر قولك « نسقت الكلام » إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض ، ولم يقل النعاة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعاً ، وكأنهم أخذوه من قولهم « كلام نسق » أى على نظام واحد ، والنظام الواحد - فى قصدهم - هو علامات الإعراب التى يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه ، وسيبويه يسميه كثيراً « باب الشركة » لذلك المعنى .

(٢) أما قوله « تابع » فهو جنس فى التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما قوله « يتوسط بينه وبين متبوعه » فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع ، وتخصيص الأحرف بالآتى ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه « أى » نحو قولك « لقيت العضنفر أى الأسد » فإن « أى » فى هذه العبارة حرف تفسير ، وقولك « الأسد » عطف بيان بالأجلى ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس فى العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد ذهب الكوفيون إلى أن « أى » حرف عطف كسائر الحروف ؛ فدخلوها عندهم عطف نسق .

والفاء و « ثم » و « حتى »^(١)، وإِما مُقَيِّدًا ، وهو « أو » و « أم »^(٢) ؛ فشرطُهما أن لا يَقْتَضِيَا إضرابًا ، وما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى ، إِما لكونه يُثَبِّت لما بعده ما انتفى عَمَّا قبله ، وهو « بَلْ » عند الجميع ، و « لَكِنْ » عند سيبويه ومو فقيه^(٣) ، وإِما لكونه بالعكس ، وهو « لا » عند الجميع ، و « لَيْسَ » عند البغداديين ، كقوله :

٤١٢ — * إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ *

(١) خالف فى « حتى » الكوفيون ؛ فمنهم لا يكون حتى حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائماً ، ويقدرُونَ لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله تتم به الجملة ، فنحو « قدم الحجاج حتى المشاة » تقديره عندهم : قدم الحجاج حتى قدم المشاة .
(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استمهاً كالمهمزة ، فإذا قلت « أقادم أبوك أم أخوك » فأخوك عنده ليس معطوفاً على السابق ، بل هو مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أقادم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدر فى النسب والجر عاملاً مناسباً .

(٣) ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتى الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك فى التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسي وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تتقدمها الواو ، وثانيها — وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش — هى عاطفة ، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هى عاطفة تقدمتها الواو أو لم تقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٢ — هذا الشاهد من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ *

= اللغة : « أقرضت قرصاً » يريد إذا أسلف إليك إنسان يدا أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة « فاجزه » يريد كافي، هذا المعروف بصنع معروف مثله أو حير منه « الفقى » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان المعروف ، وقد يكون أراد بالفقى الشاب الذى فى طراءة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل المهم الذى تقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبنى على السكون فى محل نصب « أقرضت » أقرض : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قرصاً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاجزه » الفاء واقعة فى جواب إذا حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يحزى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الفقى » فاعل يحزى مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » حرف عطف يبنى عما بعده ما ثبت لما قبله مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » معطوف على الفقى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث أتى بليس حرف عطف لينفى عما بعده صنع الجزء الذى ثبت لما قبله وهو الفقى .

والقول بأن ليس بأنى حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول ثعلب بن حبيب الخثعمى ، على ما ذكره ابن هشام

=

فى السيرة :

فصل : أما الواو فلم تُطَلَقِ الجمع ^(١) ؛ فَتَعَطِفُ متأخراً في الحكم ، نحو (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ) ^(٢) ومتقدِّماً ، نحو (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) ^(٣) ومُصَاحِباً ، نحو (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) ^(٤) .
وتفرد الواو ^(٥) بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتب في الكلام به كـ « اخْتَصَمَ

= أَيْنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ
وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الفيل .

والذين منعوا محجىء « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و « الجمل » اسمه مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدره العيني بقوله « ليس الجمل مجزياً » وليس هذا التقدير بشيء ، ولعله قرأ « يجزى الفتى » بالبناء للمجهول ، فقدره كذلك ، وقدر الشيخ خالد « ليس الفتى » والتعقيق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى جازباً ؛ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الغالب » أحد معمولي ليس والآخر محذوف ، والتقدير : ليس الغالب الأشرم .

(١) خالف في ذلك بعض السكوفيين وقطرب وثلعب والربيعي والفراء والكسائي وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب ، ثم على ما في الكتاب - وهو أنها لمطلق الجمع - المتبادر منها المعية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، إبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحاً سابق في الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير الخطاب وهو الكاف المجرور محلاً بإلى مع إعادة العامل مع المعطوف ، والمعطوف سابق في وقت الحكم وهو الإيحاء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذي هو الهاء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها : =

= الأول : عطف سبى على أجنى فى باب الاشتغال ، نحو قولك « زيد ضربت عمرا وأخاه » ونحو قولك « زيد مررت بقومك وقومه » فعمرو فى المثال الأول أجنى من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره ، و « أخاه » سبى منه لإضافته لضميره ، وقومك فى المثال الثانى أجنى ، وقومه سبى لإضافته لضمير زيد .

الثانى : عطف المرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى (شرعة ومنهاجا) فى بعض التفسير ، ونحو قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا

الثالث : عطف عامل قد حذف وبقي معموله ، نحو قوله تعالى (والذين تبوأوا الدار والإيمان) ونحو قول الشاعر .

* عَلَفَتْهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

وقد مضى بيان ذلك فى باب المفعول معه ، وسيدكره المؤلف آخر الباب .

الرابع : جواز الفصل بين المتعاطفين بها بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قوله تعالى (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا) .

الخامس : جواز العطف بها على الجوار فى الجر خاصة ، نحو قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى السكبين) فى قراءة جر الأرجل .

السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النهى والنفى أو ما هو فى تأويل النفى ، فالأول نحو قوله تعالى (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد) والثانى نحو قوله سبحانه (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) والثالث نحو قوله جاءت كلمته (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها ، إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، ويغلب فى هذه الحالة أن تكون مسبوقه بإما أخرى ، نحو قوله تعالى (إما العذاب وإما الساعة) ونحو قوله سبحانه (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) =

= التاسع : عطف العقد على النيف نحو قولك « أعطيته ثلاثا وعشرين قرشا » .

العاشر : عطف النعوت المتفرقة نحو قول الشاعر :

بَكَيْتُ ، وَمَا بُكِّي رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
الحادى عشر : عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع ، فمثال ما كان حقه أن يثنى
قول الفرزدق :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ بَعْدَهَا فَقَدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ
فقد كان من حقه أن يقول : فقدان مثل المحمدين - بالثنية - ومثال ما كان حقه
الجمع قول أبى نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ
فقد كان الأصل أن يقول : أقمنا بها ثمانية أيام .

الثانى عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى (رب اغفر لى ولوالدى
ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) فإن المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل
بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى
(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ونحو قوله سبحانه (وإذ أخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح) ويجوز أن يكون بحق نحو قولك « مات الناس حق
الأنبياء » .

الثالث عشر : امتناع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا »
جاز لك أن تقول « من زيدا » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جئت بالواو لم تجز
الحكاية ووجب أن ترفع زيدا فتقول « ومن زيد » وفى هذا الموضع نقد حاصله أن
الفاء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : العطف فى بابى التعذير والإغراء ، نحو قوله تعالى (ناقة الله
وسقياها) ونحو قولك « الروءة والنجدة » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثلها ، نحو قول الشاعر :

فَدَيْنَ كَعْمِيَّتِكَ خَالِيَيْنِ كَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَبْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو « و » اصْطَفَى زَيْدٌ وَعَمْرُو «
و » جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو « إذ الاختصاص والتضارب والاصطفاف
والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، ومن هنا قال
الأصمعي : الصواب أن يقال :

٤١٣ — * بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ *

بالواو ؛ وَحُجَّةُ الجماعة أن التقدير : بين أماكن الدخول فأما كن حَوْمَلٍ ؛
فهو بمنزلة « اختصم الزيدون فالعمرون » .

٤١٣ — هذه كلمة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي هو
مطلع معلقته ، وهو قوله :

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

اللفظة : « قفا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الاثنين ؛ لأن من
عادة العرب أن يسيرا في رفقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا تكلم أحدهم كان المخاطب
اثنين ، وقيل : الألف متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل
الكلمة في الوصل كما يعاملها في الوقف « نيك » مضارع مجزوم في جواب الأمر من
البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء يمد ويقتصر « ذكرى » بكسر الدال وسكون الكاف -
مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو المحبوب ، فعيل بمعنى مفعول « سقط اللوى »
السقط - بثلاث السين وسكون القاف - منقطع الرمل حيث يستدق طرفه ، واللوى -
بكسر أوله مقصوراً - رمل يتلوى وينعني « الدخول » بفتح الدال - اسم موضع
« حومل » زنة جوهر - اسم موضع أيضاً

المعنى : خاطب رفيقه ، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبثا ، ويسعداه بالبكاء
وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألّف هواه
ومربع لحوه يقع بين هذين الموضعين اللذين هما الدخول وحومل .

=

الإعراب : « قفا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نيك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بنيك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لنزل ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لنزل ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « حقول » الفاء حرف عطف ، حومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول حقول » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي أن « بين » كلمة واجبة الإضافة ، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف ؛ فمثال الأول « جلست بين الزيدين » و « جلست بين الأدباء » ومثال الثاني « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن ، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن تتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه « بين » من الإضافة إلى متعدد ، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه « بين » بما ذكرنا ، ولهذا كان الأصمعي يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل » . وقد عني العلماء بتصحيح عبارة امرئ القيس ؛ فذكروا أن كلمة « الدخول » لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص ، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان ، فكأنه =

وأما الفاء فللترتيب والتعقيب ، نحو (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)^(١) ، وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة ، نحو (فَوَكَّزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ)^(٢) ، واعتُرض على الأول بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)^(٣) ، ونحو « تَوَضَّأَ فَنَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء ، وعلى الثاني بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُثَاءً)^(٤) ، والجواب أن التقدير : قَمِضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَهُ غُثَاءً ، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي .

وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد ، نحو « الَّذِينَ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو

قال « بين أماكن - أو أجزاء - الدخول » ثم عطف عليه اسماً آخر بالمعنى الذى أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال « فأماكن - أو أجزاء - حومل » ولا شك أن هذا التخريج يصحح لك القاعدتين جميعاً ، فأنت ترى أن « بين » قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعى التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل ، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرئ القيس فإننا نراه تخريجاً لا ينبغي أن تأخذ به ، وقد تكرر فى شعر امرئ القيس أيضاً مثل ذلك ، ومن ذلك قوله :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ غَيْرُ مَنَازِلٍ دَوَارِسَ بَيْنَ يَذْبُلِ فَرْقَانِ
وقد وقع مثل ذلك فى قول كثير عزة :

وَرُسُومُ الدِّيارِ تَعْرِفُ مِنْهَا بِالْمَلَا بَيْنَ تَغْلَمَيْنِ فَرِيمِ

(١) من الآية ٢١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

« الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَقْضِبُ هُوَ زَيْدٌ » ، ومثل ذلك جَارٌ فِي
والصفة والحال ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ
مُخْضَرَّةً)^(١) ، وقوله :

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءِ تَارَةً

فَيَبْدُو

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحج .

٤١٤ - هذا الشاهد من كلام ذي الرمة ، وهو غيلان بن عقبة ، وما ذاك
المؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءِ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرِقُ

اللفظة : « إنسان عني » هو مثال العين ، وهي النقطة السوداء التي تبدو لا

وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر

الإعراب : « إنسان » مبتدأ ، وهو مضاف وعين من « عني » مضاف إليه

وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يحسر » فعل مضارع « الماء » فاعله « تار

مفعول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع

وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني « وتارات » ال

عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه

مؤنث سالم « يجم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

الماء « فيفرق » الفاء عاطفة ، يفرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وف

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عني .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ ، وهي :

« فيبدو » ؛ لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو قوله « إنسان عني

عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، و

جملة « يحسر الماء تارة » .

وأما « مُنَمَّ » فللترتيب والتراخي ، نحو (فَأَنْبَرَهُ مُنَمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَهُ)^(١) ،
وقد توضع موضع الفاء ، كقوله :

٤١٥ — * جَرَى فِي الْأَنْبَابِ مُنَمَّ اضْطَرَبَ * *

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ — هذا الشاهد من كلام أبي دود ، واسمه حارثة (ويقال جارية) بن
الحجاج ، الإيادي ، من كلمة يعصف فيها فرسه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من
المتقارب ، وصدره قوله :

* كَهَزَ الرَّدِينِي تَحْتَ الْمَجَاجِ *

الالة : « الرديني » الرمح النسوب إلى ردينة ، قال الجوهري : هي امرأة اشتهرت
بصنعها « العجاج » التراب الذي تثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم « الأنابيب » جمع
أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصبة .

الإعراب : « كهز » الكاف حرك جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة
جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف
يقع مفعولا مطلقا عامله قوله « اجعلب » في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قِيدَ قَحَمٍ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَلَائِيْبُهُ وَاجْلَعَبَ

وكأنه قال : واجعلب اجعلبا بماثلا لهز الرديني . وهز مضاف ، والرديني مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله « تحت » ظرف مكان
منصوب بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة
« جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الأف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هز الرديني « في » حرف جر « الأنابيب »
مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « ثم » حرف عطف مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن
لأجل الوقف

وأما « حَتَّى » فالعطفُ بها قليلٌ ، والكوفيون يُنكرونها ، وشروطهُ أربعة أمور :
أحدها : كون المعطوف اسماً^(١) .

== الشاهد فيه : قوله « ثم اضطرب » فإن الظاهر أن « ثم » في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء في معناها ، ألا ترى أن اضطراب الرمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها لدل الكلام على أن الاهتزاز يجري في أنابيب الرمح ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرمح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي « مغنى اللبيب » وقال الشيخ خالد : إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه ، قاله في المغنى ، واعترضه قريبه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى في زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، اهـ .

وملخص اعتراض قريب المؤلف : أن المقام لواو العطف التى تقتضى الجمع مطلقاً وليس المقام للفاء التى تقتضى أن يحصل الهز أولاً في الأنابيب ويعقبه حصول الاضطراب في الرمح .

وحاصل الجواب أننا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب المشروط في الفاء يحصل في لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؛ وقد توقف الدونشرى في فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المعطوف بحق لا يجوز أن يكون فعلاً - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل فى حتى أن تكون جارة ، والعاطفة منقولة من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فبقى حتى بعد نقلها ما كان لها قبل النقل ، وخالف فى هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف ، وقاسها على غيرها من حروف العطف ، فإذا قلت « أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسى له حارساً » أو قلت « يحل على زيد بكل شئ حتى منعتى دانقا » جز فى هذين اللتين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور يمنعون ذلك ، فالمثالان عندهم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل التالى لحق بمصدر مجرور بها .

والثاني : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ذكره الخضر اوى^(١) .

والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق^(٢) ، نحو « أَكَلْتُ السمكة حَتَّى رَأْسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَنَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْمَ — لَهُ أَلْفَاها

(١) قال ابن هشام للؤلف في معنى اليبس عن هذا الشرط الذي ذكره ابن هشام الخضر اوى « ولم أقف عليه لغيره » والذي ذكره ابن هشام الخضر اوى — من أنه يشترط في الاسم المعطوف بحق أن يكون ظاهراً لا ضميراً — له وجه ، فقد علمت أن الأصل في حتى أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل النقل ، وأنت تعلم أن حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول « حضر الناس حتى أنا » ولا « أكرمت القوم حتى إياك » .

(٢) يعتبر بعضاً كل واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءاً من كل نحو « أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها » .

الثاني : أن يكون فرداً من جمع نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » .

الثالث : أن يكون نوعاً من جنس نحو « أعجبنى التمر حتى البرنى » .

٤١٦ — هذا بيت من الكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما ذكره أبو علي الفارسي ، أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوى ، يقوله في قصة المثلث ، وفراره من عمرو بن هند ، في قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

اللغة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشيء ، تريد أنه رمى به إلى الأرض « الصحيفة »

هى ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقاً « رحله » الرحل — بفتح الراء وسكون

الحاء — المتاع « والزاد » كل شيء يستصعبه المسافر معه ليلبغه مقصده « نعله » النعل :

اسم لما يلبس في الرجل .

== الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المتلمس المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لألقى « كي » حرف تعليل وجز « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد كي التعليلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، وكى ومجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لتخفيف رحله « رحله » رحل : مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والزاد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حق » حرف عطف « نعله » نعل - بالنصب - مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير ، حتى ألقى نعله ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نعله » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزاد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نعله » معطوفاً على الزاد ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقاها » تأكيداً لقوله « ألقى الصحيفة » ويكون الضمير البارز في « ألقاها » عائداً على الصحيفة ، وهذا الوجه الأخير هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه مقصوده بالإتيان بهذا البيت ههنا ، وهذان الوجهان من الإعراب يجريان على رواية نصب « نعله » وقد وردت الرواية بجر « نعله » ورفعه أيضاً ، فأما رواية الجر فتخرج على أن « حتى » حرف جر ، ونعله مجرور بحق ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابق ، وجملة « ألقاها » مؤكدة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « نعله » مبتدأ ، وخبره هو جملة « ألقاها » وحتى ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء ، لجملة المبتدأ والخبر لا محل لها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » واعلم أولاً أن هذه الكلمة - وهي « نعله » - تروى بالرفع وبالجر والنصب ، كما ذكرنا في إعراب البيت ، فأما رواية الرفع فتخرج على أن « حتى » ابتدائية و « نعله » مبتدأ ، وجملة « ألقاها » في محل رفع خبر المبتدأ ، وأما رواية الجر ==

فيمَن نصب « نعلَه » ، فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يُثقلُه ، أو شبهها بالبعض ، كقولك « أعجبتني الجارية حتى كَلَامُهَا » ويمتنع « حتى ولدها » وضابط ذلك أنه إنَّ حَسُنَ الاستثناء حَسُنَ دخولُ حتى .

والرابع : كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة ، نحو « فلان يَهَبُ الأعداءَ الكَثيرةَ حتى الأُلوفَ » أو مَعنَوِيَّة ، نحو « ماتَ النَّاسُ حتى الأنبياءَ ، أو للملوكُ » ، أو في نقص كذلك ، نحو « للمؤمن يُجْزَى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذرَّةِ » ، ونحو « غلبَكَ النَّاسُ حتى الصُّبَّيَّانُ ، أو النَّسَاءُ » (١) .

= فتخرج على أن « حتى » حرف غاية وجر ، و « نعله » مجرور بحتى ومضاف إليه ، وأما رواية النصب فعلى أن يكون « نعله » مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور ، كما قلناه في إعراب البيت .

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب ، والذي سوغ عطف « نعله » على ما قبله - مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه - هو التأويل في المعطوف عليه ، وهذا معنى قول المؤلف « فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله » ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويضعف حركته في الانفلات والمهرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جلس ما قبلها إما تحقيقا وإما تأويلا وإما تشبيها ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة ولكنه لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفا لما قبلها لكنه ليس دالا على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويتفرع على هذا أنك لو قلت « صادقت العرب حتى العجم » لم يصح ، لأن العجم ليس من جنس العرب ، ولو قلت « خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان » وكان بنو فلان هؤلاء في وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست إلا في الأطراف عاليها وسافلها ، ولو قلت « زارني القوم حتى زيد » ولم يكن زيد متميزا بفضل أو منفردا بخسيسة لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة ولا نقص .

وأما « أم » فضربان : منقطعة وستأتى ، ومتصلة وهى المسبوقه إمّا بهزمة التسوية ، وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر ، وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين ، نحو (سَوَّاهُ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^(١) ، أو اسميتين ، كقوله :

٤١٧ - * أَمْوَنِي نَاءُ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ *

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية السكرية فى وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَّاهُ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى
بِحَرْقَاءِ أَمْ أُنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

ومثله قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحُزْنِ تَيْسُ أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْثُ
٤١٧ - لم يسم أحد ممن وقفنا على كلامه قائل بهذا الشاهد ، لكن صدره الذى ستسمعه يشبه كلام متمم بن نويرة فى رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَا لِكَأ *

اللمعة : « لست أبالى » يريد أنه لا يعبأ ولا يكثرث « ناء » اسم فاعل فعله نأى بنأى - من باب فتح يفتح - إذا بعد .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أبالى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف زمان متعلق بقوله أبالى ، وبعد مضاف وفقد من « فقدى » مضاف إليه ، فقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « مالك » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الطاهرة « أموتى » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر انشيساً ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بقوله أبالى ، وقد علق هذا الفعل عن =

.

= العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف مبني على السكون « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أموتى ناء أم هو واقع » فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطفت إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسميتان كما ترى ، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت في وقوع الاسميّين قول الآخر ، وهو الشاهد ٤١٩ الآتي :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ
شعيث : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .
ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ —
عَلَيْنَا : أَذْثُرُ مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارُمُ
أى : أمالهم كثير أم مالهم أصارم .

واعلم أن همزة النسوية أكثر ما تقع بعد « سواء » كما في الآيتين الكريميتين اللتين تلاهما المؤلف ، أو بعد « ما أبالي » كما في البيت المستشهد به ، وكما في قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَايِ يَظْهَرُ غَيْبِ كَيْسٍ
أو بعد « ما أدرى » كما في قول زهير بن أبى سلمى المزني :
وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءِ
وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال المؤلف في معنى اللبيب (١٧/١ بتحقيقنا) : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتزد ثمانية معان = (٢٤ — أوضح المسالك ٣)

أو مختلفتين ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)^(١) ،
ولمَّا بهمزة يُطلب بها وبأَمِ التَّعْمِينَ ، وتقع بين مفردين متوسط بينهما
مالا يُسأل عنه ، نحو (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ)^(٢) أو متأخراً عنهما ،
نحو (وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)^(٣) وبين فعليتين ، كقوله :

٤١٨ - * فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ *

= أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ،
وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدما أبالي وما أدرى وليت شعري ونحوهن « اه
ومما أشار إليه بنحوهن « لأعلم » في نحو قولك « لأعلم أجاءك رسولى أم
ضل الطريق » .

(١) من آية ١٩٣ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ٢٧ من سورة النازعات ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم عليه - وهو أنتم والسماء - وقد توسط بينهما المحكوم به - وهو أشد خلقاً
- وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسؤول عنهما بعد الهمزة - وهو أنتم - والثاني
بعد أم - وهو السماء - ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذى يطلب التسكلم منه
تعيينه ، وهذا هو الذى تقتضيه الهمزة للعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أنتم أم السماء
أشد خلقاً » فتؤخر المحكوم به الذى لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم به - وهو قريب وبعيد - وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون «
فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب »
خبر مقدم ، و « بعيد » معطوف عليه بأم ، و « ما » اسم موصول مبتدأ موخر ، وجملة
« توعدون » لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون « قريب » مبتدأ ، و « بعيد »
معطوفاً عليه ، و « ما » اسماً موصولاً فاعلاً تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد
خبر المبتدأ .

٤١٨ - هذا الشاهد من كلام زياد بن حميل ، ويقال : زياد بن منقذ ، العدوى =

التمجى ، من كلمة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

زَارَتْ رُقِيَّةٌ شُعْفًا بَعْدَ مَا هَجَمُوا لَدَى نَوَاحِلَ فِي أَرْضَائِهَا انْخَلَدُمْ
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَسَنِي فَقُلْتُ : أَهَى سَرَتْ . . .

اللغة : « أهى » هو هنا يسكون الهاء إجراء لهزمة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ، قال ابن جني : سكن أول هي لاتصال حرف الاستفهام به إجراء للهزمة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون الهزمة يجوز قطعها عن المستفهم عنه ، وليس كذلك واو العطف وفائه ولام الابتداء ؛ فإنهن لا يجوز أن يفصلن عما اتصلن به « سرت » فعل ماض متصل بقاء التأنيث ، من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا « عادنى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ العيادة للشعار بما هو فيه من مرض العشق ؛ فإن العيادة خاصة بزيارة المريض « حلم » بضم الحاء الهملة واللام - ما يراه الإنسان في النوم .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء التوكيد فاعله ، « أهى » الهمزة للاستفهام ، هي : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده « سرت » سرى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هي سرت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب يقال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد مفعول به لعاد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضم الطاهرة ، وجملة عاد وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول السابقة ، وستعرف في بيان الاستشهاد السر في جعلنا « هي » فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقعة بعد همزة الاستفهام فعلية ، ولماذا لم نجعلها على الظاهر اسمية بأن نعرب « هي » مبتدأ وجملة « سرت » بعده في محل رفع خبر المبتدأ .

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ « هـ » فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين كقوله^(١) :

٤١٩ — * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ *

= الشاهد فيه : وقوع أم معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله « هـ » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : أسرت هـ سرت أم عادنى ، وإنما كان قوله « هـ » فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح لسكون الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتعدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التى تدل عليها الأسماء قليلة ، والقليل لا يعمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداها اسمية والأخرى فعلية ، فمن عجىء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى (قل إن أدرى أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أبدا) ومن عجىء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه (أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) لأن (أنتم) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل في الاستفهام أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد . وذلك هو أحوال الذوات التى تعبر عنها الأفعال - فأما الذوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك .

٤١٩ — هذا الشاهد قد نسبته سيديويه فى كتابه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود ابن يعفر التميمي ، ونسبه جماعة منهم البرد فى الكامل (ج ١ ص ٣٨٤) إلى اللعين المنقرى وما ذكره المؤلف فى هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا *

اللغة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك « أدرى » أعلم ، والمراد بقوله « وإن كنت داريا » وإن كنت من أهل الدراية والعلم بالأنساب « شعيب » هو بناء مثناة فى آخره ، ويقع فى كثير من الأصول « شعيب » بياء موحدة فى آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حى من بنى تميم ثم من بنى منقر ، وسهم - بفتح فسكون - اسم حى من قيس عيلان ، ومنقر - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، بزة منبر - حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ «أشعِثُ» فحذفت الهمزة والتنوين منها .

= الإعراب : «لعمرك» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمي «ما» حرف نفي «أدرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإن» الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة «كنت» كان : فعل ماضٍ نافي ، وتاء التثنية اسمها «داريا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، فإن جعلت الواو للحال فجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدرى إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية ، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية ، ومعمول أدرى يأتي بعد «شعِثُ» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«سهم» مضاف إليه مجرور بالكسرة «أم» حرف عطف «شعِثُ» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«منقر» مضاف إليه ، وجملة «شعِثُ ابن سهم» من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لأدرى ، وقد علق عن العمل في اللفظ بحرف استفهام مقدر ، وأصل الكلام : ما أدرى أشعِثُ ابن سهم ، وجملة «شعِثُ ابن منقر» من المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين ، وذلك لأن قوله «شعِثُ ابن سهم» مبتدأ وخبر . وكذلك قوله «شعِثُ ابن منقر» ؛ فالتردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته ، ولذلك تثبت همزة ابن في هذا الوضع ، ويعتذر عن حذف التنوين لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لعلم ومضافاً إلى علم والثاني أبو الأول ، وابن هنا ليس نعتاً للعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التنوين إنما يحذف بهذه الشروط ، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة ، لدلالة أم عليها ، وهو حذف مطرد قياسي خلافاً للأعلم الذي خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّالِمَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً
يريد أ كذبتك عينك أم رأيت ؟ ولأبي عبيدة في هذا البيت توجيه آخر سنده

لك فيما يلي وترده .

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

=

وَالْمَنْقُطَةُ هِيَ الْخَالِيَةُ مِنْ ذَلِكَ^(١)، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الْإِضْرَابِ^(٢)، وَقَدْ

= قَوْلَ اللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشِمَانٍ ؟

أراد « أبسبع رمين الجر أم بثمان » ومنه قول عمر أيضاً :

نَمَّ قَالُوا : تَحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْخَصَى وَالتَّرَابِ

أراد « ثم فالوا أنحبها » ومن ذلك قول السكيت بن زيد الأسدي :

طَرِبْتُ وَمَا سَوَقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ

وَلَا كَعِبًا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

أراد « أو ذو الشيب يلعب » .

(١) يريد أنها هي التي لا تنقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطالب بها وبأم التعيين ، وإنما سميت منقطعة - والحالة هذه - لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(٢) هذا الذي جرى عليه المؤلف - من أن أم المنقطعة دالة على الإضراب دائماً ، وأنها قد تدل ، مع ذلك ، على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى - هو مذهب الكوفيين فيما يذكر كثير من العلماء ، وخلاصة آراء النحاة في هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن « أم » المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا في كل مثال ، فلا تكون في مثال ما للإضراب وحده ، ولا تكون في مثال ما للاستفهام وحده .

المذهب الثانى : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها تدل على الإضراب في كل مثال ، وقد تدل - مع دلالتها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى ، وقد لا تدل على الاستفهام أصلاً ، ولا تأتى للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما .

المذهب الثالث : مذهب أبى عبيدة ، وحاصله أن « أم » المنقطعة على ثلاثة أوجه ، أولها الدالة على الإضراب وحده ، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده ، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معا ، وسنعود إلى الكلام على هذا الموضوع مرة أخرى قريباً . ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء أم للدلالة على الإضراب وحده ، وإنما الخلاف في تسميتها ، هل تسمى منقطعة أولاً ؟

تقتضى مع ذلك استفهاماً : حقيقياً نحو « إِنَّمَا لِإِبِلٍ أُمٌ شَاءَ »^(١) أى : بل أهي شَاءَ ، وإِنَّمَا قَدَّرْنَا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، كقوله تعالى : (أُمٌ لَهُ الْبَنَاتُ)^(٢) أى : ألهُ البناتُ ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو (أُمٌ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)^(٣) أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام^(٤) ، وكقول الشاعر :

(١) يتعين عليك أن تعرب فوطهم «شاء» خبراً لمبتدأ محذوف ، لما قد علمت من أن «أم» المنقطة لا تقع إلا بين جملتين ، وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد «أم» المفرد ، واستدل على ذلك بأنه قد سمع من كلامهم « وإن هناك لإبلا أم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أم في هذه العبارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن «أم» المنقطة بمعنى بل الابتدائية ، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل ، ثم أنسكروا رواية هذا المثال على الوجه الذى رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن «أم» محتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم شاء ، ويحتمل أن تكون «أم» منقطعة وعلى هذا يكون قولهم «شاء» مفعولاً لفعل محذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن «أم» المنقطة تدل على الإضراب دائماً ، فلم تكن في هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب لسكانت دالة على الإضراب المحض ، وهذا يستوجب المحال وهو الإخبار بدسية البناب إليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أنبأتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن «أم» المنقطة تدل فى كل مثال على الإضراب والاستفهام معا ، وأن المؤلف عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أن «أم» هذه تدل على الإضراب دائماً ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لا تدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبى عبيدة الذى ذهب إلى أن «أم» هذه قد تدل على الاستفهام فى بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب .

٤٢٠ — * هُمَالِكَ أُمٍ فِي جَنَّةٍ أُمٍ جَهَنَّمَ *

إذ لا معنى للاستفهام .

= والآية الكريمة التي تلاها المؤلف - وهي قوله تعالى (أم هل تستوى الظلمات والنور) تدل لمذهب الكوفيين الذي اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن «أم» خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو (هل) فلو كان في «أم» معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخل على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

ومما استدل به أبو عبيدة على أن «أم» قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أُمٍ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غُلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا

جعل «أم» منقطعة دالة على الاستفهام، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالا من الرباب .

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت ! وأم متصلة .

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى (أم تريدون أن تسألوا رسولكم) .

٤٢٠ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وما ذكره المؤلف

ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَلَا كَلَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تُقْضَى مَنِيَّتِي لَكُنْتُ الَّذِي مَآيِنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمَرِ

وَكَلَيْتَ طَهُورِي كَانَ رَيْقِكَ كَلْمُهُ وَكَلَيْتَ حَنُوطِي مِنْ مُشَاشِكَ وَالْدَّمِ

وَكَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُمَالِكَ أُمٍ فِي جَنَّةٍ . . .

اللغة : «سليمي» اسم امرأة «النمام» النوم «ضجيعتي» مشاركتي في المضجع ، وهو مكان الرقاد .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «سليمي» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =

وأما «أو» فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو «تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا»
أو للإباحة ، نحو «جَالِسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الرُّهَادِ» والفرق بينهما امتناع الجمع
بين المتعاطفين في التخيير ، وَجَوَّازُهُ في الإباحة .

== على الألف «في المنام» جار ومجرور متعلق بقوله ضجيعتى الآتى «ضجيعتى» ضجيعية :
خبر ليت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «هناك» هنا : اسم إشارة لمكان
النوم ، مبنى على السكون في محل نصب بضجيعتى ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب
«أم» حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبنى على السكون لا محل له للإعراب «في جنة»
جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير السلام :
بل ليت سليمى ضجيعتى في جنة «أم» حرف عطف دال على الإضراب «في جهنم» جار
ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل
ليت سليمى ضجيعتى في جهنم . تمى أولاً أن تكون ضجيعته في موضع رقاذه ، ثم
أضرب عن ذلك وتمى أن تكون ضجيعته في الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمى
أن تكون ضجيعته في جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؛ فلذلك
قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فاعرف ذلك وتنبه له .

الشاهد فيه : أنى المؤلف بهذا البيت ليدل على أن «أم» المنقطة التى بمعنى بل
قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله «أم في جنة أم
في جهنم» الاستفهام ؟ وإنما ساقه مساق التمنى على ما قررناه في أواخر إعراب البيت .
قال الشيخ خالد : ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين أن أم أبدأ بمعنى بل والهمزة
جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك . وهذه الآية والبيت بشهدان للكوفيين ،
فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ يَوَاسِطَ

غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا

قال أبو عبيدة : «إن المعنى هل رأيت» أه كلامه بحروفه ، بعد تقويم
تحريره ، وقال الدنوشرى عن البيت الذى استدل به لحيى أم المنقطة للاستفهام ليس
غير ما نصه : «هذا قول أبى عبيدة فقط كما فى المعنى» ، وقد ذكرنا لك التخريج الذى
يخرجه عن الدلالة على ماذهب إليه أبو عبيدة ، بل يخرج «أم» عن أن تكون منقطة .

وبعد الخبر للشك^(١)، نحو (لَيْثُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(٢) أو للإيهام ،
نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ تَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٣) وللتفصيل ، نحو
(وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ)^(٤) أو للتقسيم ، نحو « السَّكَلَةُ اسْمٌ
أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ » والإضراب عند الكوفيين وأبي علي^(٥)، حكى الفراء

(١) اعلم أولاً أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإيهام ، فيفهم من هذا
الصنيع أن التشكيك والإيهام بمعنى واحد ، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإيهام ،
فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصاً ، وهو الحق ، فأما الشك
فهو كون المتكلم نفسه واقفاً في الشك والتردد ، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم
المخاطب في الشك والتردد ، وأما الإيهام فهو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير
شاك ولا متردد فيه ، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل
لما يلقى إليه من الكلام ، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر ، وانظر إلى الآية
السكرية (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ - الآية) تجد المتكلم عالماً علم اليقين أن من عبد الله تعالى
وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره
هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر القاطع
بما يعلمه ، بل أوردته في صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمله على سماع
الكلام وتفهمه .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٥) ومن ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن برهان وابن جني ، وهؤلاء ذهبوا إلى
أنها تفيد الإضراب مطلقاً ، نعى سواء أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفيًا أم كان
المتقدم عليها أمراً أو نهياً ، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد ،
تقول « أنا مسافر اليوم » ثم يبدو لك فتقول « أو مقيم » تريد الإضراب عن الكلام
الأول وإثبات ما بعد أو ، ونسب ابن عصفور القول بإفادة «أو» للإضراب إلى سيبويه
لكنه قرر أن سيبويه رحمه الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين :

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعُ ذَلِكَ فَلَا تَنْزَحِ الْيَوْمَ » وبمعنى الواو عند الكوفيين^(١)، وذلك عند أمن اللبس، كقوله :

* مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرٍ أَوْ سَافِيعٍ *

٤٢١ -

= الأول : أن يتقدمها نفي أو نهى .

الثانى : أن يعاد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خالد » وقولك « لا يقيم بكر أو لا يقيم خالد » .

(١) ووافق الكوفيين على صحة مجيء أو بمعنى الواو - وهو مطلق الجمع - الأخفش والجرجى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .

٤٢١ - هذا الشاهد من كلام حميد بن ثور الهلالي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ *

اللغة : « الصريرخ » يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة ، ويطلق على المستغيث نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين فى بيت الشاهد ، ويطلق الصريرخ أيضاً على الغيث ، كما فى قوله تعالى : (فلا صريرخ لهم) أى لا مغيث « مهرة » - بضم فسكون - أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أى ملبسه الاجام « سافع » السافع : القابض بناصية مهرة ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء بالاجام ليلجم الحصان ؛ فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم فى إجابة الصريرخ .

المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد لأخذ بناصره ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين لجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتيه غلامه بالاجام .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف : أى هم قوم « إذا » ظرف تنضم من معنى الشرط « سمعوا » فعل ماض وفعاله « الصريرخ » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفعاله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « رأيتهم » فعل ماض وفعاله ومفعوله ، =

وزعم أكثر النحويين^(١) أن « إِمَّا » الثانية في الطَّلَبِ والخَلْبِ - نحو

= والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » زائدة « بين » ظرف متعلق برأى ، وبين مضاف ، و « ملجم » مضاف إليه ، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه ، ومهر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « أو » حرف عطف « سافع » معطوف على ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله « بين ملجم مهره أو سافع » فإن « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرئ القيس (ش ٤١٣) من أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد لفظاً ومعنى ؛ فلو بقيت « أو » على معناها الذي هو أحد الشيتين أو الأشياء لسكانت « بين » قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي - وهو الدلالة على أحد الشيتين أو الأشياء - وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تكلف لا موجب له .

ومن شواهد مجيء أو بمعنى الواو قول امرئ القيس :

فَطَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرئ القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي أنشده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بني أسد :

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِ بَيْنَ يَنْقَفَانِ الْهَامَا

وجه الدلالة أنه ثنى « خوير بين » ولو كانت أو لأحد الشيتين لقال « خويراً » فجاء به مفرداً .

(١) تلخص المباحث المتعلقة بإمّا في خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار ، فأقول :

المبحث الأول : لغة أكثر العرب كسر همزة « إِمَّا » ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

=

.

= المبحث الثاني : الغالب في « إِمَّا » هذه تكرارها ، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام بما يقوم مقامها ، نحو « إِمَّا أَنْ تَسْكُنَ بَحِيرَ وَإِلَّا فَاسْكُتِ » وقرأ أبي (وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ عَلَى هَدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) وقال الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَسْكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيئِي
وَإِلَّا فَأَطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي

وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

نُزِلْتُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا
المعنى : تلم إِمَّا بدار قد تقادم عهدها وإِمَّا بأموات ، والفراء يقيس على هذا ، فيجوز عنده أن تقول : زيد يبق وإِمَّا يسافر ، كما تقول : زيد يبقى أو يسافر .

المبحث الثالث : اتفق النحاة على أن « إِمَّا » لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، وإنما تأتى لما تأتى له أو من المعانى المشهورة المتفق عليها ، وهى التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإيهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

المبحث الرابع : اختلف النحاة في « إِمَّا » هذه أمركة أم بسيطة ، فذكر سيبويه أنها مركبة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة - أى عدم التركيب - هى الأصل .

المبحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة في أن « إِمَّا » الأولى غير عاطفة . وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو « تزوج إِمَّا هندا وإِمَّا أختها » ونحو « قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو » واختلفوا في « إِمَّا » الثانية ، فذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التى قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف ، ومذهب أبى على الفارسى وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإِمَّا دالة على الإباحة أو التخيير أو الشك أو الإيهام ، فإِمَّا مثل أو فى الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها فى عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة يجمعون على أن « إِمَّا » غير عاطفة ، وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء . =

« تَزَوَّجَ إِمًّا هِنْدًا وَإِمًّا أُخْتَهَا » و « جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو » - بمنزلة « أَوْ » في العطف والمعنى ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَانَ وَبَرْهَانَ : هي مثلها في المعنى فقط ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إنها مُجَامَعَةٌ لِلْوَاوِ لَزُومًا ، والعاطفُ لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

— ٤٢٢ — * أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا نَارٍ *

فشاذ ، وكذلك فَتَنَحُ هَمَزَتَهَا وَإِبْدَالُ مِيمِهَا الْأُولَى .

= وخلاصة هذا البحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إِمَّا » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لا بد منه أن نلغى دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاخترنا أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو عليّ ومن معه تجريد « إِمَّا » من الدلالة على العطف .

٤٢٣ — نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص ، والصواب أنه لسعد بن قرظ ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابنا عاقا شريرا ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَاكَتْ نَعَامَتَهَا *

اللغة : « شالت نعامتها » هذه كناية من كنيات العرب معناها « ماتت » وأصل شالت بمعنى ارتفعت ، والنعام - بفتح النون بزنة السحابة - باطن القدم ، ويقال : النعام هي هنا النعش « أيما » بفتح الهمزة وسكون الياء هنا ، وفتح الهمزة لغة لبني تميم ومن ذكرنا معهم في « إِمَّا » .

المعنى : تمنى أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، وإدخال حرف النداء على « ليت » كثير في العربية وفي أفصح الكلام ، ومنه قوله تعالى : (يا ليت قومي يعلمون) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب : =

وأما « لَكِنْ » ^(١) فعاطفة خلافاً ليونس ، وإنما تنعطف بشروط : إفراد

= يَا كَيْتَيَّ وَأَنْتِ يَا كَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : كناية له عن عمل النصب والرفع « أمنا » أم - بالرفع - مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، وأم مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « شالت » شال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « نعماتها » نعمة : فاعل شالت ، وضمير الغائبة العائد إلى أمهم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومن الناس من يروى « أمنا » بالنصب ، وعليه يكون « ليت » حرف تمن ونصب ، وما زائدة غير كافة ، وأمنا : اسم ليت ومضاف إليه ، وجملة « شالت نعماتها » في محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال على التقسيم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ومجرور متعلق بقوله شالت « أيما » الثانية حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلى نار » جار ومجرور معطوف بأما على الجار والمجرور الأول .

الشاهد فيه : مجيء « أما » عاطفة غير مسبوقة بالواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح همزتها مع قلب سيمها ياء كما قاله المؤلف ، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل ذلك لغة بلجاعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد .

(١) اختلف النحاة في مجيء « لَكِنْ » حرف عطف ، فذهب الجمهور إلى أنها تكون حرف عطف بثلاثة شروط سنذكرها فيما بعد ، ونذكر - مع ذلك - محترزاتها وحكم الكلام مع كل محترز منها . وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف أبداً ، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه ، فإن ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو ، نحو « ما قام زيد ولكن عمرو » ونحو قولهم « ما مررت برجل صالح لكن طالح » بجر طالح . وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك وما بعدها معمول محذوف نحو « ما قام زيد لكن عمرو » فعمر في هذا النال فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما قام زيد لكن قام عمرو ، ونحو « ما مررت برجل صالح لكن طالح » فطالح مجرور بحرف جر محذوف دل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما مررت برجل صالح لكن مررت بطالح ، ولظهور هذا المدر ساغ حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام ، ووافق ابن مالك في كتاب التسهيل يونس بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة .

= وجملته الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة مجيء لكن حرف عطف
ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزيد
ولكن عمرو » كانت الواو هي العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا
كان بفرده فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي ، وعلى هذا يقدر
للمعطوف عامل مثبت من جنس العامل في المعطوف عليه ، وتكون الواو قد عطفت
جملة على جملة ، فتقدير المثال الذي ذكرناه : ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو ،
ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال : إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف
عليه إثباتا أو نفيًا خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة ، وفي هذه الصورة
التي نتحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأي
يكون « عمرو » في المثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذان
الرأيان يجريان في قوله تعالى (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) فإن
رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمك أن تجعل (رسول الله)
خبرا لكان محذوفة لدلاله ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ما كان محمد أبا أحد
من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المنبئة على
جملة كان المنفية ، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف
عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل (رسول الله) معطوفا على
(أبا أحد من رجالكم) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثاني : أن تسبق لكنت بنفي أو بنهي ، فمثال النفي « ما قام زيد لكن
عمرو » ومثال النهي « لا يقيم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ،
ولم يشترطه الكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمرو عند الكوفيين
معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهى ،
وعند البصريين أن « عمرو » في هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف =

معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِنَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ ، وَأَنْ لَا تَقْتَرَنَ بِالْوَاوِ ، نَحْوُ « مَا مَرَزْتُ
بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ » وَنَحْوُ « لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » وَهِيَ حَرْفُ
ابْتِدَاءٍ إِنْ تَلَتْهَا جُمْلَةٌ ، كَقَوْلِهِ :

٤٢٣ - إِنْ إِبْنُ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

= مفرد على مفرد لعدم تقدم النفي أو النهي ، وإنما يجوز أن يكون « عمرو » فاعلاً بفعل
محذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يقم زيد ، كما
يجوز أن يكون « عمرو » في المثال المذكور مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام : قام
زيد لكن عمرو لم يقم ، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جرى به لإفادة مجرد
الاستدراك ، وليست حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حرف
ابتداء ، وليست عاطفة ، وأنت خير - بعد ما بيناه لك في شرح الشرط الثاني - أن
وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزء الجملة جميعاً كما في بيت زهير
الذي أنشده المؤلف (ش رقم ٤٢٣) وإما أن يكون بذكر أحد الجزئين وتقدير
الآخر كالذي ذكرناه لك في شرح المثال « قام زيد لكن عمرو » على مذهب الكوفيين .
٤٢٣ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني
يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيدأوى .

اللغة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهي الأمر يبدر من الإنسان عند الغضب
وفي ديوان زهير « لا تخشى غوائله » والغوائل : جمع غائلة ، والمعنى أنه رجل يملك
نفسه حال الغضب ، أو أنه لا يغدر ولا يخون « وقائعه » جمع وقعة ، وهي إزالة الشبر
بالأعداء « تنتظر » تتوقع ويرتقب حصولها وتخشى .

الإعراب : « إِنْ » حرف توكيد ونصب « إِبْنِ » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة
وابن مضاف و « ورقاء » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف
لا ختمته بألف التانيث الممدودة « لا » حرف نفى « تخشى » فعل مضارع مبني للمجهول
مرفوع بضمّة مقدرة على الألف « بوادره » بوادر : نائب فاعل تخشى ، وبوادر مضاف
وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه ، وجملة الفعل المبني للمجهول مع نائب =
(٢٥ - أوضح المسالك ٣)

أَوْ تَلَّتْ وَاوًا ، نَحْو (وَلَيْكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) ^(١) أَيْ : وَلَكِنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ،
وَلَيْسَ الْمَنْصُوبُ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّ مُتَعَمِّطِي الْوَاوِ الْمَفْرُودِينَ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسَّلْبِ
وَالِإِيجَابِ ، أَوْ سَبَقَتْ بِالِإِيجَابِ ، نَحْو « قَامَ زَيْدٌ لَيْكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ » ،
وَلَا يَجُوزُ « لَيْكِنْ عَمَرُو » عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ .

وَأَمَّا « بَلْ » فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرْطَيْنِ : إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا ^(٢) ، وَأَنْ تُسَبِّقَ

= فاعله في محل رفع خبر إن « لَكِنْ » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وقائعه » وقائع : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ووقائع مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الحرب » محرور بـ في ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتي ، أو يمحذوف حال من وقائعه ، أو من الضمير المستتر في تنتظر العائد إلى وقائعه « تنتظر » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وقائعه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : مجيء « لَكِنْ » حرف ابتداء لا حرف عطف ؛ لكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وقد تكلمنا عليها في ص ٣٨٤ .
(٢) فإن وقع بعد « بَلْ » جملة لم تكن عاطفة ، وكانت حينئذ حرف ابتداء دال على الإضراب ، وقد يكون هذا الإضراب إيطالياً ، أي الدلالة على أن ما قيل قبلها كلام باطل ، وذلك نحو قوله تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه ، بل عباد مكرمون) ونحو قوله سبحانه (أم يقولون به جنة ، بل جاءهم بالحق) وقد يكون هذا الإضراب انتقالياً ، أي لجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض آخر ، نحو قوله تعالى (قد أطلع من نزكى وذكر اسم ربه فصلى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا) ونحو قوله جل ذكره (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة من هذا) .

وقد زاد إلا قبل بل بعد الإيجاب ، للدلالة على تأكيد الإضراب ، نحو قول الشاعر : =

بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهى ، ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ، كـ « قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » و « لَيْقُمَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعله ضد لما بعدها ^(١) كما أن لكن كذلك ، كقولك : « مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعِ بَلْ فِي أَرْضٍ لَا يُهْتَدَى بِهَا » ، و « لَا يَقُمُ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وأجاز المبرد كونها نافلة معنى النفي والنهي لما بعدها ؛ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا » ^(٢) على معنى

== وَجْهَكَ الْبَدْرُ ، لَا ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَفُولٌ

وقد تزداد « لا » قبل « بل » بعد النفي لتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا ، بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجَرْتُ وَبَعْدُ تَرَاخَى لَا إِلَى أَجَلٍ

وادعى ابن درستويه أن « لا » لا تزداد قبل بل بعد النفي . وهو محجوج بما أنشدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس المبرد هذا المعنى ، كما أجاز أن

تسكون « بل » بعد النفي والنهي نافلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « ما زيد قائم بل عمرو » فمعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو ، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم ، وهو عند أبي العباس المبرد محتمل لمعنيين ، أحدهما هذا الذى حكيناه عن الجمهور ، والثانى أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشئ ، لا بانتفاء القيام ولا بثبوته ، وعمرو المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذى كان حكم ما قبل بل ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ما عمل ليس أن يكون النفي باقيا ، فلو أنك قلت « ما زيد قائما بل قاعد » فإن جرئت فى هذا الكلام على مذهب الجمهور الذى يفيد أن القعود ثابت لا منفي لم يجر لك أن تنصب « قاعد » على أنه خبر ما النافية ، لغوات شرط عملها الذى ذكرناه ، وإن جرئت فى هذا المثال على مذهب المبرد كان فى أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان فى الوجه الثانى الذى يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تنصب « قاعدا » على أنه خبر ما النافية ؛ لأن النفي حينئذ باق ، فتقول « ما زيد قائما بل قاعدا » .

بل ما هو قاعداً ، ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قَامَ زَيْدٌ بِلْ عَمْرُو » و « أَضْرِبْ زَيْدًا بِلْ عَمْرًا » .

وأما « لَا » فَيُعْطَفُ بِهَا^(١) بشروط : إفراد معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أو أَمْرٍ اتفاقاً ، كـ « هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، و « أَضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » ، أو نداءً ، خلافاً لابن سعدان ، نحو « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي » وأن لا يصدق أَحَدُ متعاطفيها على الآخر ، نص عليه السميني ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » ويجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرًا » .
وقال الزجاجي : وأن لا يكون للمعطوف عليه معمول فعل ماضٍ ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ويردّه قوله :

٤٢٤ — * عُقَابٌ تَنْوِفِي لَا عُقَابُ التَّوَاعِلِ *

(١) بقي مما لم يذكره من شروط كون « لا » عاطفة شرطان ، أحدهما : ألا تقترن بعاطف ، وثانيهما : ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبراً أو حالاً .
فإن اقترنت « لا » بعاطف نحو قولك « جاء زيد لا بل عمرو » كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذي أدى ما أريد من العطف ، وكانت « لا » غير عاطفة ، ولكنها أفادت نفي ما قبلها .

وإن كان مدخول لاصفة لسابق أو خيراً أو حالاً فإن « لا » ليست عاطفة ، ووجب حينئذ تكرارها ، نحو قولك « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « خالد لا شجاع ولا كريم » ونحو « جاء زيد لا ضاحك ولا رضى النفس » .
٤٢٤ — هذا الشاهد من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ *
=

فصل : يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمُنْصَوْبِ
بِلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » و « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو (جَعَفْنَا كُمْ
وَالْأَوَّلِينَ)^(١) .

= اللغة : « دُثَارٌ » بكسر الدال ، بزنة كتاب - اسم رجل كان راعياً لا مريء
القيس ، وهو دُثَارُ بنِ قَعْسِ بنِ طَرِيفٍ ، أحد بني أُسْدٍ « حلقت » بتضعيف اللام -
ارتفعت ، تقول : حلق الطائر في الجو ، إذا ارتفع « لبونه » بفتح اللام - الإبل ذوات
اللبن ، « عقاب » بضم العين للمهمل بزنة غراب - طائر من الكواسر « تنوفى » هو بفتح
التاء المثناة وضم النون الموحدة مخففة - اسم موضع في جبال طيء ، وكانوا قد
أغاروا على إبل امرئ القيس من جهته ، ورواه أبو سعيد تنوف ، بوزن رسول ،
ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة - ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح
الفاء بعدها ألف مقصورة - و « القواعل » بالقاف المثناة - موضع مما يلي تنوفى .
المعنى : وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها ففرقت وشردت
فهو يقول : كأن عقاباً قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى - وهو جبل
معروف بعلوه الشاهق - فلا يقدر أحد على الوصول إليها .

الإعراب : « كَانُ » حرف تشبيه ونصب « دُثَاراً » اسم كان منصوب بالفتحة الظاهرة
« حلقت » حلق : فعل ماض ، والتاء للثأنيث « بلبونه » الباء حرف جر ، لبون : مجرور بالباء ،
وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الراعى دُثَارُ مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق
بقوله حلقت « عقاب » فاعل حلقت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و « تنوفى »
مضاف إليه ، وجملة حلقت وفاعله في محل رفع خبر كان « لا » حرف عطف مبنى على
السكون لا محل له من الإعراب « عقاب » معطوف على عقاب الأول ، وعقاب مضاف
و « القواعل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : أن « لا » العاطفة قد عطفت قوله « عقاب القواعل » على قوله
« عقاب تنوفى » والمعطوف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله « حلقت » لأنه فاعله ، وفيه
رد على الزجاجي الذي اشترط أن يكون للمعطوف عليه بلا غير معمول للفعل الماضي .
(١) من الآية ٣٨ من سورة المرسلات .

ولا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بَارْزاً كَانَ أَوْ مُسْتَقِراً
إلا بعد توكيده بضمير منفصل^(١)، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)^(٢)،
أو وجود فاصل أى فاصل كان بين المتبوع والتابع، نحو (بَذَلُونَهَا وَمِنْ
صَلَحِ)^(٣)، أو فصل بـ «لا» بين العاطف والمعطوف، نحو (مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا)^(٤)، وقد اجتمع الفصلان في نحو (مَا لَمْ تَفْلَحُوا أَنْتُمْ
وَلَا آبَاؤُكُمْ)^(٥)، وَيَضْمَعُ بدون ذلك، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ
وَالْعَدَمُ» أى : مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وهو فاشٍ في الشعر، كقوله :
* مَا لَمْ يَسْكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْلَا لَا *

٤٢٥ -

(١) مثل توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل - توكيده
توكيدا معنويا بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي التي عرفت في باب التوكيد، ومن ذلك
قول الشاعر :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤُوسِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَ

الشاهد فيه : قوله « ومن يليكم » فإنه معطوف على تاء مخاطبين في قوله « ذعرتهم »
وهذه التاء نائب فاعل ؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله « أجمعون » .

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء (٣) من الآية ٣٣ من سورة الرعد

(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام

٤٢٥ - هذا الشاهد من كلام لجرير بن عطية ، بهجو فيه الأخطل التغلبي وقومه ،

وقد استشهد به المبرد لهذه المسألة في السكامل (ج ١/ ١٨٩ وج ٢/ ٣٩ طبع الخيرية) وما
ذكره المؤلف عن بيت من السكامل ، وصدره قوله :

* وَرَجَا الْأَخْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة : « رجا » تقول : رجا فلان الأمر الفلاني يرجوه رجاء ، إذا أمل حصوله

« سفاهة رأيه » ضعف رأيه وفساده .

المعنى : هجا الأخطل بأنه تمنى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة للمطرده بأن ينال مثله

ولا أبوه من قبله وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره .

الإعراب : « رجا » فعل ماض « الأخطل » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر « سفاهة » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة ، ورأى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ما » نكرة بمعنى شيء أو اسم ، ووصول بمعنى الذي ، ومفعول به لرجا مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخطل « وأب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأب : معطوف على الضمير المستتر فيه يكن « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام لام الجحود حرف مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب ، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يكن . وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لما إذا جعلتها نكرة بمعنى شيء ، أو لا محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسما موصولا بمعنى الذي ، والعائد الموصول أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله ينالا ، وتقدير الكلام : رجا الأخطل شيئاً لم يكن هو وأبوه لينالا ، أو الذي لم يكن هو وأبوه لينالا .

الشاهد فيه : قوله « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله « أب ، - على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » الذي هو اسم يكن . من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى كَغِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَفُنْ رَمَلًا

ومثلها قول الراعي النعمري :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَسْكَابٍ وَاعْتَزَيْنَا لِمَامِرٍ

ومحل الشاهد فيه قوله « لحقنا والجياذ » حيث عطف قوله « الجياذ » على الضمير

المرفوع المتصل الواقع فاعلا في قوله « لحقنا » .

وهذا كثير في الشعر دون النثر على ما قال المؤلف ، وقال أبو العباس البرد :

« والشاعر إذا احتاج أجرا بلا تأكيد ؛ لاحتمال الشعر مالا يحسن في الكلام ، =

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ)^(١) (قَالُوا تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ)^(٢) وليس بلامٍ وفاقاً ليوئس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٣) ، وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه (وَصَدَّقْتُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرْتُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٤)

قال عمر بن أبي ربيعة (وأنشد البيت) وقال جرير : (وأنشد البيت) فهذا كثير هـ . قال أبو سعيد السيرافي « لا خلاف بين النحويين في العطف على الضمير المنصوب ، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين : لا يجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة ، والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحاً إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحاً » اهـ .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) عطف العدم دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في سواء ، ومنه قول جرير .

* ما لم يكن وأب له لينالا *

وقال :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادي *

وهذا قول مختار ، لا مضطر ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهراً على المفعول معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى (وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه هـ .

- (١) من الآية ١١ من سورة فصلت . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة .
 (٣) من الآية ١ من سورة النساء .
 (٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

إذ ليس العطف على السبيل ؛ لأنه صلة المصدر ، وقد عُطِفَ عليه (كفر)
ولا يُعْطَفُ على المصدر حتى تكمل معمولاته (١) .

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار
بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ نَجَبٍ
فقد عطف « الأيام » على ضمير المخاطب المتصل في قوله « بك » من غير إعادة الجار
للكاف مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « فما بك وبالأيام » .
ونظيره قول الراجز :

أَبْكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُجْرِ الْجِلَّةِ جَابَ حَشَوْرٍ
فقد عطف قوله « مصدر » على ضمير المتكلم المتصل المجرور محلا بالباء في قوله
« بي » من غير أن يعيد الجار مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « أيه بي أو بمصدر » .
ونظير ذلك قول الشاعر ، وينسب إلى مسكين الدارمي :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطُ تَفَايُفٍ
فقد عطف قوله « الكعب » على الضمير المتصل المجرور بإضافة بين إليه ، من
غير أن يعيد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال « فما بينها وبين الكعب » .
ونظيره هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكِتَابَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَقِّي أَمْ سِوَاهَا
فقد عطف « سوى » على الضمير المجرور بنى من غير إعادة الجار ، ولو أعاده
لقال « أفينا كان حقي أم في سواها » .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آي القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى
(وصد عن سبيل الله وكفر به والسجد الحرام) وعموا أن (السجد الحرام)
معطوف على الضمير المجرور بالياء في (به) ومن ذلك قول الله تعالى (وجعلنا لكم
فيها معاش ومن لستم له برازقين) زعموا أن قوله سبعانه (ومن لستم) معطوف على
الضمير المجرور باللام في قوله (لكم) والآيتان تحتلان غير ما ذكرناه ، فلا تكون
واحدة منهما دليلا ، وقد منع المؤلف صحة حمل الآية الأولى على ذلك .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفَعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا ، سِوَاهُ اتِّحَادِ نَوْعَاهُمَا ، نَحْوُ
(لِنُخَيِّ بِهٖ بِلْدَةً مَّيِّتًا وَنُسْقِيهِ^(١)) ، وَنَحْوُ (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ
أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ^(٢)) أَمْ اخْتَلَفَا ، نَحْوُ (بِقُدُمُ قَوْمِهِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَأُورَدَهُمُ النَّارَ)^(٣) ، وَنَحْوُ (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا
مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكَ^(٤)) الْآيَةَ .

وَيُعْطَفُ الْفَعْلُ عَلَى الْأِسْمِ الْمُشَبِّهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا
فَأُنُرْنَ)^(٥) ، وَنَحْوُ (صَافَّاتٍ وَیَفْبِضْنَ)^(٦) ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ كَقَوْلِهِ :

— ٤٢٦ — * أُمٌّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٌ *

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٩ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ (٢) مِنَ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٩٨ مِنْ سُورَةِ هُودٍ . (٤) مِنَ الْآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ

(٥) مِنَ الْآيَتَيْنِ ٤، ٣ مِنْ سُورَةِ الْعَادِيَّاتِ (٦) مِنَ الْآيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الْمَلِكِ .

٤٢٦ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ لِرَاجِزِ اسْمِهِ جَنْدَبُ بْنُ عَمْرِو يَذْكُرُ فِيهِ امْرَأَةً الشَّيْخِ

ابْنِ ضُرَّارٍ التُّطَيْفَانِي الشَّاعِرَ الْمَعْرُوفَ ، وَلَهُ قِصَّةٌ مَذْكُورَةٌ فِي دِيْوَانِ الشَّيْخِ (ص ٩٨-١١٨)
وَقَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ قَوْلُهُ :

يَا لَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقِ بَارِجٍ

اللُّغَةُ : « غَيْرَ حَارِجٍ » أَيُ غَيْرِ آئِمٍّ وَلَا وَاقِعٍ فِي الْحَرْجِ « قَدْ حَبَا » نَقُولُ : حَبَا

يُحْبُو حَبْوًا ، وَذَلِكَ إِذَا مَشَى عَلَى اسْتِهِ وَأَشْرَفَ بِعَجْزِهِ « دَارِجٌ » اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ
قَوْلِهِمْ « دَرَجَ الْعَصِي أَوْ الشَّيْخَ » إِذَا مَشَى أَحَدُهُمَا مَشْيًا مُتَقَارِبًا لِحُطْوٍ .

الْإِعْرَابُ : « أُمٌّ » بَدَلُ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَى قَوْلِهِ « ذَاتَ خَلْقِ بَارِجٍ » الَّذِي هُوَ

مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ عَلِقْتُ ، مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ ، وَأُمٌّ مُضَافٌ وَ « صَبِيٌّ »

مُضَافٌ إِلَيْهِ بِجُرُورٍ بِالسَّكْرَةِ الظَّاهِرَةِ « قَدْ » حَرْفٌ تَحْقِيقٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ

مِنْ الْإِعْرَابِ « حَبَا » فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهِ

التَّعْذُرُ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ جَوَازُ اتِّقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى صَبِيٍّ ، وَجُمْلَةُ حَبَا وَفَاعِلُهُ فِي

مَحَلِّ جَرِّ صِفَةِ لَصَبِيٍّ « أَوْ » حَرْفٌ عَطْفٌ « دَارِجٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى حَبَا ، بِجُرُورٍ بِالسَّكْرَةِ

الظَّاهِرَةِ ، لِأَنَّ مَحَلَّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ هُوَ حَبَا جَرِّ لِسُكُونِهِ كَمَا عَلِمْتَ صِفَةً لَصَبِيٍّ . وَفِي هَذَا =

وَجَعَلَ مِنْهُ النَّاطِلِمُ (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) ^(١)
وقدّر الزمخشري عطف « يُخْرِجُ » على « فَالِقَ » .

فصل : تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله في الفاء
(أَنْ اِضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ) ^(٢) أى : فاضرب فانبعجست ، وهذا
الفعل المحذوف معطوف على (أوحينا) ، ومثاله في الواو قوله :

== شئ من التساهل ؛ لأن الذى هو فى محل جر إنما هو الفعل وفاعله معا ، وليس
للفعل وحده محل ، وقد روى الشيخ خالد قيل محل الشاهد * يارب بيضاء من
العواهج * وجعل قوله « أم صبي » بالجر بدلا من بيضاء ، وأنكر نصبه ، ولكنك
قد عرفت العيوب

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذى يشبه الفعل وهو قوله « دارج » على الفعل
وهو قوله « حبا » كما علمت فى إعراب البيت .
ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِمَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ
وصف رجلا يعقر إبلا للضيفان ، ومحل الشاهد قوله « وجائر » فإنه اسم فاعل
فهو يشبه الفعل ، وقد عطفه على يقصد ، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لمضرب .
ونظيره قول النابغة الذبياني كما أنشدته النحاة :

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرَ عَدُوَّهُ وَجُرَّ عَطَاءٌ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا
فإن قوله « وجر عطاء » معطوف على قوله « يبير عدوه » وكان من حقه أن
يقول « وجريا عطاء » وذلك لأن قوله « يبير عدوه » جملة فى محل نصب مفعول
به لألفى ، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه فى الإعراب ، إلا أنه عامل
« جرح عطاء » فى حال النصب كما يعامل فى حال الرفع والجر ، ولذلك نظائر فى
العربية ، والأدباء يروونه « وجرح عطاء يستحق المعابرا » .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

٢٢٧ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أى : بين الخير وبينى ، وقولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ » أى : والناقة^(١) .

٢٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلمة للناقة الديباني يرى فيها أبا حجر النعمان بن الحارث بن أبى ثمر الغسافى .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « الخير » مضاف إليه ، وفي الكلام معطوف حذف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبينى « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماض « سالما » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام ، وجمله لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ليال » اسم كان مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « قلائل » صفة لليال وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة . الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبينى » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلمة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددا على ما بيناه لك قريبا .

ومثله المثال الذى ذكره المؤلف مما يقوله العرب ، فإن « رَاكِبُ النَّاقَةِ » مبتدأ ، وطلحيحان : خبر المبتدأ ، ولو بقى الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالثنى عن المفرد ، وهو لا يجوز ، فلزم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالتَّاقَةُ طَلِيحَانٍ ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : رَاكِبُ النَّاقَةِ أَحَدُ طَلِيحَيْنِ ، فاعرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » نفاء والواو في جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأُزِيرَ سَمِيعٌ ، فَمَا أَذْرِى أُرْشِدُ طِلَابَهَا =

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله^(١)، مرفوعاً كان نحو (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)^(٢) أى : وليسكن زَوْجُكَ ، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)^(٣) أى : وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ ، أو مجروراً ، نحو « مَا كُنْ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » أى : ولا كلَّ بَيْضَاء . وإنما لم يُجْعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثانى كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزل ، وفي الثالث العطفُ على معمولَي عاملين ، ولا يجوز في الثانى أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم : « وَيَا أَهْلًا وَسَهْلًا » جواباً لمن قال له : مَرْحَبًا ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً ، والثانى نحو (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا)^(٤) أى : أنهم لم يَضْرِبْ ، = وتقدير الكلام : فما أدري أرشد طلابها أم غي ، لحذف أم ومعطوفها لانهما ذلك من همزة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضاً :

وَقَالَ صِحَابِي : قَدْ غُيِّبَتْ ، وَخِلْتَنِي

غُيِّبْتُ ، فَمَا أَدْرِي أَشْكَلُكُمْ شَكْلِي ؟

وتقدير الكلام : فما أدري أشكلكم شكلي أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر في هذا الموضوع مباحث المفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ)^(١) أى : أَعْمُوا فلم يَرَوْا^(٢) .

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بيانا وافيا .

الأمر الأول : اقتصر المؤلف في بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان المعطوف معطوفا بالواو أو بالفاء ، وذكر في معنى اللبيب ما يفهم منه أن « تم » مثل الفاء والواو ، فإنه قال في قوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) : إن (جعل منها) معطوف بتم على محذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما لزم هذا التقدير لدفع توهم أن الذرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أم » المتصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر في اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع تم ومع أم ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبيا ، قال ابن مالك في التسهيل « ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا » .

الأمر الثاني : قوطم « وبك وأهلا وسهلا » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الواو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب ، فهي عاطفة لمذكور على مذكور ، وليست هذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله « أهلا » على « مرحبا » المحذوف من كلام المتكلم ، وكأنه قال « وبك مرحبا وأهلا وسهلا » فإن قدرت العامل في الجميع واحدا يعمها — وكأنه قيل : صادفت مرحبا وأهلا وسهلا — فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لكل واحد عاملا يخصه — وكأنه قيل : قابلت مرحبا — أى ترحيبا — ولقيت أهلا ، ونزلت سهلا — فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جوابا لمن قال له « السلام » =

هذا باب البذل^(١)

وهو^(٢): « التابع ، المقصود بالحكم ، بلا واسطة » .

« عليكم » فإن الواو في الجواب كالواو الواقعة في أول العبارة السابقة ، فهي لعطف كلام المتكلم الحبيب على كلام المخاطب البادئ .

الأمر الثالث : تقدير المؤلف قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) بقوله : أنهم لم يتركوا عنكم الذكر صفحا ، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة ، وهو تقدير الزمخشري وجماعة ، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام ، وهي الواو نحو (أو كلما جاءكم رسول بما لا ينهوا أنفسكم) والفاء نحو (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) وثم نحو (ثم إذا ما وقع آمنتم به) .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فقال الزمخشري : هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن همزة الاستفهام الصدارة ، وتقدير الآية الأولى : أسرتم مع شهودكم وكلما جاءكم رسول ، وتقدير الآية الثانية : أنهم لم يتركوا عنكم ، وتقدير الآية الثالثة : أنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به .

وذهب سيديويه والجمهور إلى أن الهمزة مقدمة عن موضعها الأصلي ، وأصل موضعها بعد حرف العطف ، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق ، وأصل العبارة في الآية الأولى : وكلما جاءكم رسول ، وأصلها في الآية الثانية : أفنضرب عنكم الذكر صفحا ، وأصلها في الآية الثالثة : ثم إذا ما وقع آمنتم به .

(١) هذه هي تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، فأما الكوفيون فيسمونه « الترجمة ، والتبيين » - حكى ذلك الأخفش ، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه « التكرير » .

(٢) البذل في اللغة هو العوض ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، والغرض الذي يقصده المتكلم من الإتيان في كلامه بالبذل بعد ذكره المبدل منه هو إفادة توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطئ وي عهد لذلك بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ، ألا ترى أنك حين تقول « سمعت أبا الأنوار =

نفرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد ؛ فإنها مُكَمَّلَاتٌ
للمقصود بالحكم .

وأما الذَّسَقُ فثلاثة أنواع :

أحدها : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جاء زيدٌ لا عمرو » و « ما جاء
زيدٌ بل عمرو » أو « لَكِنْ عمرو » أما الأول فواضح^(١) ؛ لأن الحكم
السابق مَنفِيٌّ عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء ،
والمقصود به إنما هو الأول^(٢) .

النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود
بالحكم لا أنه المقصود^(٣) ، وذلك كالمعطوف بالواو نحو « جاء زيدٌ وعمرو »
و « ما جاء زيدٌ ولا عمرو » .

== محمد آ « أو تقول » أعجبنى الأستاذ علمه » ، وقد ذكرت الاسم الثاني مقصوداً لك
بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول ،
فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؟ وهذا هو السر في قولهم « البدل
في حكم تكرير العامل » .

(١) وبيان ذلك أن الحكم في المثال الأول هو إثبات المجيء لزيد ، وهذا الحكم
منفَى عن عمرو بواسطة لا .

(٢) وذلك لأن المعطوف بـ « و » يُلْغَى عنه بعد النفي يثبت لهما نقيض الحكم
السابق ، وأما الحكم المذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك « ما جاء زيدٌ بل عمرو »
معناه أن عدم المجيء ثابت لزيد وأن عمراً ثبت له المجيء ، عند غير المبرد كما علمت
بما تقدم ، وكذلك شأن مثال لكن .

(٣) إذا قلت « هذا مقصود بالحكم » دلت هذه العبارة على أن للشار إليه مقصود
بالحكم ، ولم تدل على أن غير المشار إليه يمتنع أن يكون مقصوداً بالحكم ؛ فيجوز أن
يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم ؛ فأما إذا قلت « هذا المقصود بالحكم » فإن هذه العبارة
تدل على شيئين ؛ الأول أن المشار إليه مقصود بالحكم ، والثاني أن غيره يمتنع أن
يكون مقصوداً بالحكم .

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان .
 النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف بـ **بَلْ**
 بعد الإثبات ، نحو « **جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو** » .
 وهذا النوع خارج بقولنا « بلا واسطة » . وسلم الحد بذلك للبدل .
 وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن
 قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمغزل .
 وأقسام البدل أربعة ^(١) :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طابق معناه ، نحو
 (**أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ**) ^(٢) ، وسماه الناظم **البدل المطابق** ؛
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (**إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ**) ^(٣) فيمن قرأ
 بالجر ، وإنما يطلق « كل » على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وسموه « بدل كل من بعض » واستدلوا له بقول
 الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإن طلحة بدل من قوله « أعظما » وطلحة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض
 طلحة ، قال السيوطي : « وقد وجدت له شاهدا في التنزيل ، وهو قوله تعالى (فأولئك
 يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن) وذلك أن (جنات عدن) بدل من
 (الجنة) ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمع كل ، والمفرد جزء إذ هو واحد
 منه ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخاري عن
 أنس أن حارثة أصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن في الجنة صبرت . فقال النبي
 « جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة » اهـ .

(٢) من الآيتين ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بدل بفض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ «أَكَلْتُ الرِّغِيْفَ ثُلُثَهُ» ، أو نِصْفَهُ ، أو ثُلُثَيْهِ » .

ولا بُدُّ من انصّاله بضمير يرجع على المبدل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)^(١) أو مُقَدَّرٌ ، كقوله تعالى : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابُ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) أى : منهم .
الثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدلُ شيء من شيء يشتمل عامله^(٣) على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ، كـ «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» ، أو حُسْنُهُ « و «سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ» ، أو فَرَسُهُ » .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، و (كثير منهم) بدل من واو الجماعة في (عموا) أما الواو في (صموا) فهي راجعة إلى كثير ، إذ أصل النظم : ثم عموا كثير منهم وصموا .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) يختلف لنحاة في بدل الاشتمال : هل المشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البدل أو العامل في المبدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتمل هو الأول ، وهو قول الرماني ، وقال أبو علي الفارسي : المشتمل هو الثاني ؛ واختار نؤاف هنا أن المشتمل هو العامل في المبدل منه ، وهو رأى المبرد والسيدي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأى الحقيقي بالعبول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البدل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرقة وافعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة . وإنما رجحنا هذا الرأى دون الرأيين الآخرين لأنه مطرد في كل الأمثلة ، وكل من الرأيين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قولك « سرق زيد عبده » لا يشتمل زيد على العبد فيكون رداً للقول الأول ، ونحو « سرق زيد فرسه » لا يشتمل الفرس على زيد ، فيكون رداً للقول الثاني

وأَمْرُهُ فِي الضَّمِيرِ كَأَمْرِ بَدَلِ الْبَعْضِ ؛ فَمِثَالُ الْمَذْكُورِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(١) ، وَمِثَالُ الْمُقَدَّرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ)^(٢) أَيْ : النَّارَ فِيهِ ، وَقِيلَ : الْأَصْلُ « نَارُهُ » نِمَّ نَابَتْ أَلْ عَنْ الضَّمِيرِ .

وَالرَّابِعُ : الْبَدَلُ الْمُبَايَنُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَأُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِّ :

نِمَّ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا الْبَتَّةَ ، وَلَكِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ الْإِسَانُ فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ ، أَيْ : بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ غَلَطٌ ، لَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ .

وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا ؛ فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذِكْرِهِ فُسَادُ قَصْدِهِ فَبَدَلُ نِسْيَانٍ ، أَيْ : بَدَلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نَسْيَانًا .

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْغَلَطَ مَتَعَلِّقٌ بِاللِّسَانِ ، وَالنِّسْيَانَ مَتَعَلِّقٌ بِالْجَنَانِ^(٣) ، وَالنَّاطِقِ وَكَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا فَسَمَّوْا النَّوْعَيْنِ بَدَلُ غَلَطٍ .

وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَحِيحًا فَبَدَلُ الْإِضْرَابِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بَدَلُ الْبَدَاءِ^(٤) .

وَقَوْلُ الْفَاظِمِ : « خُذْ تَبْلًا مُدًى » يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَذَلِكَ بِاخْتِلَافِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢١٧ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنْ سُورَةِ الْبُرُوجِ .

(٣) الْجَنَانُ — بِفَتْحِ الْجِيمِ ، بَزَنَةُ سَحَابٍ — هُوَ الْقَلْبُ .

(٤) الْبَدَاءُ — بِفَتْحِ الْبَاءِ وَبِالضَّمِّ الْمَهْمَلَةِ — هُوَ ظُهُورُ الْأَمْرِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ، وَالْمُرَادُ أَنْ يَظْهَرَ لَكَ الصَّوَابُ بَعْدَ خَفَاءِ حَالِهِ عَلَيْكَ .

التقدير ، وذلك لأنَّ التَّنْبِيلَ اسمٌ جَمْعٌ لِلشَّهْمِ ، والمُدَى : جمع مُدْيَةٍ ،
وهي السَّكِّينُ .
فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المُدَى فسبَّقه لسانه إلى التَّنْبِيلِ
فبدل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ التَّنْبِيلِ ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن
الصواب الأمر بأخذ المُدَى فبدل نسيان .
وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدَى وجعل الأول
في حكم المتروك فبدل إضرابٍ وَبَدَاء .
والأحسن فيهنَّ أن يؤتى بـ **بِئ** .

فصل : يَبْدَلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم .

ولا يَبْدَلُ المضمَرُ من المضمَر ، ونحو « قُمْتَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ »
أَنْتَ « تؤكدُ اتِّفَاقًا ، وكذلك نحو « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » عند السكوفيين
والناظم ^(١) .

(١) اعلم أن العرب يقولون في حال الرفع « قمت أنت » ولا يقولون غير ذلك ،
ويقولون في حال النصب « رأيتك أنت » أحياناً ، وأحياناً أخرى يقولون « رأيتك
إياك » ويقولون في حالة الجر « مررت بك إياك » في بعض الأحيان ، وفي أخرى
يقولون « سررت بك بك » وقد نقل سيبويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب .
ثم اعلم أن النحاة يختلفون في تخريج بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبين لك
هذا الاختلاف بيانا شافيا فتقول :

اتفق البصريون والسكوفيون على تخريج عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثاني تؤكد
للضمير الأول ، واختلفوا في عبارتي النصب وعبارتي الجر ، فذهب السكوفيون إلى أن
الضمير الثاني في العبارات الأربع تؤكد للضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة =

ولا يُبدَلُ مضمَر من ظاهر ، ونحو « رَأَيْتُ زَيْدًا إِبَاهُ » من وضع النحويين ، وليس بمسموع .

ويجوز عكسه : مطلقاً^(١) إن كان الضمير لغائب ، نحو (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٢) في أحد الأوجه^(٣) ، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بَدَلُ بعض ، كـ « أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ » وقوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)^(٤) ، أو بدل اشتمال ، كـ « أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ » وقول الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثانى مرفوعاً منفصلاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » وأن يكون موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » وأخذ بهذا الرأى ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول السكوفيين عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ، نحو فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ، فإن الفرق بينهما تحمك بلا دليل . »

وذهب البصريون إلى أنه إذا جىء بالضمير الثانى منفصلاً مرفوعاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » كان الثانى توكيداً للأول ، وإذا جىء بالضمير الثانى موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » كان الثانى بدلاً من الأول .

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفي الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخرًا ، وجملة (أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر مقدم ، وثانيهما : أن يكون (أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل . و (الذين) فاعله ، وهى

اللغة المعروفة بلغة « أكلونى البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل . =

— ٤٢٨ — * بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاوُنَا *

= ونظير الآية الكريمة في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول
الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رِجْلِي ، فَرَجَلِي شَنْنَةُ الْمَنَاسِمِ
فإن قوله « رجلي » بدل بعض من كل ، والبدل منه هو ياء التثنية الواقعة
مفعولاً به في قوله « أوعدني » .

٤٢٨ — هذا الشاهد من كلمة لأبي ليلى النابغة الجعدي ، أنشدها بين يدي
حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل
وعجزه قوله :

* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا *

اللغة : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر
وعلو المنزلة « مجدنا » المجد — بفتح الميم وسكون الجيم — كرم الآباء « سناؤنا »
السناء — بفتح أوله ممدوداً — الشرف والرفعة وعلو المنزلة « لئرجو » أى نترقب
ونأمل « مظهر » مصدر ميعى أو اسم مكان — ومعناه المصعد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار
وسمو المنازل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى المجد ، وأنهم — مع كل ذلك — يترقبون
منزلة أعلى من المنزلة التى بلغوها .

ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا البيت بدت على وجهه
السكرافية سم قال « إلى أين يا أبا ليلى » ؟ قال : إلى الجنة بك يا رسول الله ، فقال « إن
شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل ماضٍ وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » مجد :
بدل اشتغال من فاعل بلغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه
« وسناؤنا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه
الضممة الظاهرة ، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه « وإنا » الواو حرف عطف ،
إن : حرف وكيد ونصب ، والضمير اسمه مبني على السكون فى محل نصب « لئرجو »
اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله =

أو بَدَلَ كُلِّ مَفِيدٍ للإحاطة ، نحو (تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)^(١) .
ويمتنع إن لم يُفِيدَ ؛ خلافاً للأخفش ؛ فإنه أجاز « رَأَيْتُكَ زَيْدًا » ،
و « رَأَيْتَنِي عَمْرًا »^(٢) .

فصل : يُبَدَّلُ كل من الاسم والفعل والجملة من مثله ؛ فالاسم كما تقدم ،
والفعل كقوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ)^(٣) ، والجملة

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر إن « فوق » ظرف
مكان متعلق بمحذوف حال من مظهر تقدم عليه ، وفوق مضاف واسم الإشارة في قوله
« ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « مظهراً » مفعول به
لنرجو منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مجدنا وسناؤنا » فإنه بدل من الضمير البارز الواقع قاعلا في
« بلغنا » ، وهو بدل اشتغال .

(١) من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

(٢) خرج الأخفش المثال الأول على أن « زيدا » بدل من الكاف المنصوبة
الحل في « رأيتك » وخرج المثال الثاني على أن « عمرا » بدل من الياء المنصوبة المحل
في « رأيتني » ويؤيد الذي ذهب إليه الأخفش ما حكاه الكسائي عن بعض العرب
أنه قال « إلى أبي عبد الله » بإبدال « أبي عبد الله » من ياء المتكلم المحرورة محلا
يلى في قوله « إلى » كما يؤيده قول الشاعر :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفَيْمًا كُلُّ مُعْضِلَةٍ وَأُمَّ تَهْجِجِ الْمُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

محل الاستدلال قوله « بكم قريش » فإن قوله « قريش » بالجر بدل من كاف
المخاطب في قوله « بكم » والأخفش تابع للكوفيين فيما ذهب إليه .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة المرقان ، وهذه الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل
من الفعل بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض فيه قولك « إن تصل تسجد لله رحمتك »
فتسجد بدل من تصل ، وهو يدل بعض من كل ، لأن السجود بعض الصلاة ، ومثال
بدل الاشتغال فيه قول الرازي :

كقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ)^(١) ،
وقد تُبدّل الجملة من المفرد ، كقوله :

٤٢٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أُخْرِى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من « حاجة وأخرى » أى : إلى الله أشكو هاتين
الحاجتين تَعَذَّرَ التَّقَايَا .

= إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِبَى طَائِعًا
فإن الأخذ كرها والمجىء طائعا من صفات البايعة ، ومثال بدل الغلط فيه قولك
« إن تطعم الفقير تكسه تؤجر » .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشعراء ، والآية الكريمة مثال لبدل
البعض من السكل فى الجمل ، ومثال بدل الاشتغال فيها قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
فإن قوله « لا تقيمَنَّ عندنا » بدل من قوله ارحل ، وليس توكيداً له لأنه ليس
بلفظه ولا بمعناه ، وهو بدل اشتغال لما بينهما من التلازم .

٤٢٩ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت للفردق ، وذكروا بعده
بيتاً آخر ، وهو قوله :

سَأُعْمِلُ نَصْرَ الْعَيْسِ حَتَّى يَكْفِنِي غِنَى الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غِنَى الْخَدَتَانِ
ومعنى بيت الشاعر أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه
موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : « إلى » حرف جر « الله » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق
بقوله أشكو « أشكو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمعدوف حال من حاجة
تقدم عليه ، وكان أصله صفة ، فلما تقدم على النكرة أعرب حالا « حاجة » مفعول به =

== لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة « وبالشام » الواو حرف عطف ، بالشام : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « أخرى » معطوف بالواو على حاجة السابق ، وكلاهما معمول لأشكو ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها على ما تعلم ، وكأنه قال : وأشكو أخرى بالشام « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله « يلتقيان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبنى على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « كيف يلتقيان » فإن هذه الجملة - فيما ذكر النحاة - بدل من قوله « حاجة » وقوله « أخرى » فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذر التقائهما ، هكذا قال أبو الفتح ابن جني ، وتبعه من جاء بعده عليه . وقال الدماميني : ويحتمل أن يكون قوله « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين ، اهـ

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى (انظر إلى الإبل كيف خلقت) فإن جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) وكذلك قوله سبحانه (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) فإن جملة (كيف مد الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن هذه البابت كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البدل الذي هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تصرح في إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثتنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن كثيرا من النحاة يصرحون في بيت الفرزدق بأن جملة « كيف يلتقيان » بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه ، ومن صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نقرهم على ذلك أصلا ، فإن تعذر التقاء الحاجتين - وهو المعنى الذي ذكروا أن الجملة تؤديه - ليس هو نفس الحاجتين ولا رادفا لهما ، فكيف يكون بدل كل منهما ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حق يكون بدل بعض من كل منهما ، وإنما تعذر التقاء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب منهما ، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتمال ، ثم رأيت السيوطي في اللمع ==

فصل : وإذا أبدل اسمٌ من اسمٍ مُضَمَّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذَكَرَ ذلك الحرفُ مع البدل ؛ فالأول كقولك « كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدًا أَمْ عَزًّا » و « مَا صَنَعْتَ أَخِيرًا أَمْ شَرًّا » ، والثاني نحو « مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو أَقُمْ مَعَهُ » و « مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزَى بِهِ » و « مَتَى تُسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ تُسَافِرُ مَعَكَ » .

قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتغال ، ورأيت ابن هشام في اللغوي (٢٠٧/١) بتحقيقنا) بنص في الآيتين الكريميتين اللتين أثرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتغال من المفرد قبلها ، فله مزيد الحمد .

فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟

فالجواب أن تقول لك : نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى (ولم يجعل له عوجا قيبا) على أن (قيبا) بدل من جملة (لم يجعل له عوجا) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قيل : جعله مستقيما قيما ، فاعرف ذلك .

قد تم - بمعونة الله تعالى وحسن إمداده - مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام الأنصاري ، مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه ، ويليه - إن شاء الله - الجزء الرابع ، وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بمنه وفضله .

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث

من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام

مع شرحا عليه المسمى « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٨	معنى كي التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم	٣	باب حروف الجر
—	تفصيل القول في معنى مذومند	—	عدتها عشرون حرفا
٥١	معنى « رب »	—	ثلاثة ذكرت في باب الاستثناء
٥٣	خسة أحرف تأتي أسماء ، وهي الكاف ، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومند	—	وهي خلا وعدا وحاشا
٦٠	تكون مذ ومند اسمين في موضعين	—	هـ من حروف الجر « لولا »
٦٥	تزد كلمة « ما » بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل	—	عند قوم في بعض الاستعمالات
٧٠	الجر ، وبعد رب والكاف فتكفهما وقد يبق عملهما قليلا	٦	من حروف الجر « متى » عندهذيل
٧٠	بيان ما تدخل عليه « رب » المكفوفة	٧	ومنها « لعل » في لغة عقيل
٧٣	تخذف « رب » ويبقى عملها	٩	ومنها « كي » وتجر ثلاثة أشياء
—	باب الإضافة	١٣	هـ متى تتعين « كي » مصدرية ؟
٨١	هـ معنى الإضافة لغة واصطلاحا	—	ومتى تتعين للتعليل ؟ ومتى يجوز فيها الأمران ؟ وتعليل كل حالة منها
—	هـ لا يكون المضاف إلا اسما ، وعلة ذلك	١٦	حروف الجر قسمان : قسم يجر الظاهر والمضمر ، وقسم يختص بالظاهر
—	هـ الأصل أن يكون المضاف إليه اسما ، وقد جاء حملة فعلية	—	معاني حروف الجر
٨٣	هـ الذي يخذف من المضاف لأجل الإضافة على ضربين : واجب ، وهو ثلاثة أشياء ، وجائز وهو تاء التأنيث في نحو عدة وإقامة	٢١	لمن سبعة معان
		٢٩	للام اثنا عشر معنى
		٣٥	للباء اثنا عشر معنى أيضا
		٣٨	لني ستة معان
		٤٠	لعل أربعة معان
		٤٣	لعن أربعة معان أيضا
		٤٦	للكاف أربعة معان أيضا
		٤٧	معنى إلى وحتى انتهاء الغاية

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٢	مما تلزم إضافته « غير »	٨٥	تكون الإضافة على معنى حرف
-	ه قف على وجوه الإصراب في قولهم « ليس غير » وتوجيهها	٨٦	من ثلاثة أحرف من حروف الجر
١٥٤	ه هل يقال « لا غير » ؟	١٠١	الإضافة على ثلاثة أنواع : نوع يفيد تعرف المضاف ، ونوع يفيد تخصصه ، ونوع يفيد رفع القبح ولا يفيد تعرفاً ولا تخصصاً
-	مما تلزم إضافته « قبل وبعد » وأحوالهما ، ومتى بينهما ؟	٩٢	تدخل أل على المضاف إضافة لفظية في خمس مسائل
١٦٠	مما تلزم إضافة أول ودون ونحوهما	١٠١	ه يكتسب المضاف من المضاف إليه واحداً من عشرة أمور
١٦٢	مما تلزم إضافته « حسب » ولها استعمالان ، وحكمها في كل منهما	١٠٧	ه لا تجوز إضافة اسم لمرادفه
١٦٤	« عل » توافق فوق ، وتخالفا	١٠٧	ه سر ذلك ، واختلاف النعانة فيه
١٦٧	يجوز حذف ما علم من مضاف أو مضاف إليه ، وتفصيل كل حالة منهما	١١٠	العالب صلاحية الاسم للإضافة وللقطع عنها ، ومنها ما يمنع إضافته
١٧٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	١١١	من الأسماء ما يجب إضافته إلى المفرد
-	ه قف على تفصيل آراء متقدمي النعانة ومتأخريهم ، وعلى أدلة ذلك	١٢٤	من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل اسمية كانت أو فعلية
١٩٦	أحكام المضاف لياء التكلم	١٢٧	من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل الفعلية خاصة
باب إغمال المصدر واسمه		١٣١	تجوز إضافة اسم الزمان المهم إلى الجملة
٢٠٠	ه ما يسمى مصدراً ، وما يسمى اسم المصدر	١٣٣	وإذا أضيف اسم الزمان المهم إلى الجملة جاز إصرابه وبناءؤه
٢٠١	يعمل المصدر عمل فعله	١٢٧	مما تلزم إضافته « كلا ، وكلتا »
-	ه متى يحل المصدر محل أن والفعل ؟ ومتى يحل محل ما والفعل ؟ وتعليل ذلك كله	١٤١	مما تلزم إضافته « أى » مع ذكر معاني أى وما تنافى إليه
٢٠٣	ه شروط إعمال المصدر العدمية	١٤٥	مما تلزم إضافته « لدن » والفرق بينها وبين عند في ستة أمور
٢٠٥	المصدر العامل ثلاثة أنواع :	١٤٨	مما تلزم إضافته « مع »
منون ، ومضاف ، ومقرون بأل			
٢٠٩	اسم المصدر ، ومتى يعمل ؟ ومتى لا يعمل ؟		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٣	إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله	٢٣٥	ه جاءت مصادر الفعل الذى على
٢١٤	يجوز فى تابع الجرور بإضافة المصدر مراعاة لفظه ومراعاة عمله	٢٣٦	ه جاءت مصادر الفعل الذى على
٢١٦	باب إعمال اسم الفاعل	٢٣٩	فعل يكسر العين على أوزان كثيرة أيضاً
٢١٧	تعريف اسم الماعل	٢٣٨	باب مصادر غير الثلاثى
٢١٩	يعمل المقترن بأل مطلقاً ، ويعمل المجرد منها بشرطين	٢٣٨	قياس مصدر فعل مضعف العين
—	أمثلة المبالغة	—	قياس مصدر أفعال المزيد بالهمزة
—	هل هى قياسية ؟	—	قياس مصدر المفعول المبذوء بهمزة الوصل
٢٢٥	تثنية اسم الفاعل وأمثلة المبالغة وجمعهن مثل مفردهن	٢٣٩	قياس مصدر تفاعل وما أشبهه
٢٢٩	ه اسم الفاعل المصغر والموصوف وخلاف النعاة فى جواز إعمال كل منهما	—	قياس مصدر تفاعل وما ألحق به
٢٢٠	ما يجوز فى الاسم الفضلة التالى للوصف العامل ، وما يجوز فى تابعه	٢٤٠	قياس مصدر فاعل
٢٣٢	باب إعمال اسم المفعول	—	ما خرج عما ذكر فهو شاذ ، مع ذكر أمثلة منه
—	تعريف اسم المفعول	٢٤١	اسم المرة ، واسم الهيئة
—	عمله	—	أبنية أسماء الفاعلين
—	ما ينفرد به عن اسم الفاعل	٢٤٤	والصفات المشبهة بها
—	ه متى تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه ؟ ومتى تمتنع ؟	٢٤٤	يأتى اسم الفاعل من الفعل الثلاثى على وزن فاعل
—	وخلاف النعاة فى بعض صوره	—	قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم
٢٣٣	باب أبنية مصادر الفعل الثلاثى	—	قياس الوصف من فعل المضموم العين
٢٣٤	الفعل الثلاثى على ثلاثة أوزان ، وقياس مصدر كل منها	٢٤٤	قد يستغنون عن صيغة فاعل بغيرها
٢٣٤	ه قف على المراد من قولهم « قياس مصدر الثلاثى المفتوح العين هو وزن كذا » مثلاً	٢٤٥	قياس وصف الفاعل من غير الثلاثى
		٢٤٥	أبنية أسماء المفعولين
		٢٤٥	قياس اسم المفعول من الثلاثى

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٠	المخصوص بالمدح أو بالذم	٢٤٦	قياس اسم المفعول من غير الثلاثي
—	تحويل كل فعل صالح للتعجب منه	—	قد تنوب صيغة فعيل عن اسم المفعول
٢٨٣	إلى وزن فعل بضم العين	إعمال الصفة المشبهة	
الذم « لاجبدا » وشواهد		٢٤٧	تعريف الصفة المشبهة
ذلك، ومذاهب النحاة في أجزاء		—	مختص عن اسم الفاعل بخمسة أمور
هذه العبارة ، ووجوه إعرابها		٢٤٩	لمحول الصفة المشبهة ثلاث حالات:
لا يتقدم المخصوص على « جبدا »		الرفع . والخفض . والنصب	
باب أفعال التفضيل		باب التعجب	
٢٨٦	ما يصاغ منه ، وأمثلة له	٣٥٠	ه تعريف التعجب ، وشرحه
٢٨٧	ما يتوصل به إلى التفضيل مما لم	—	للتعجب عبارات كثيرة ولكن
يستوف الشروط		المبوب له في النحو صيغتان	
—	لاسم التفضيل ثلاث حالات :	—	الصيغة الأولى « ما أفعله »
—	الأولى : أن يكون مجردا من	وتفصيل القول في أجزائها	
أل ومن الإضافة		٢٥٣	الصيغة الثانية « أفعل به »
٢٨٩	ه هل تدل صيغة أفعل إذا جردت	٢٥٧	مق يجوز حذف المتعجب منه ؟
وحذفت « من » ومجرورها		٢٦٢	وعلا التعجب لا يتصرفان
على التفضيل ؟ وشواهد ذلك		٢٦٣	أثر عدم تصرفهما
٢٩٠	مق يكثر حذف « من » ومجرورها	٢٦٥	يبينان مما اجتمع فيه ثمانية شروط
٢٩٣	يجب تقديم « من » ومجرورها	٢٦٩	كيف يتعجب مما لم يستكمل
إذا كان المجرور استفهاما أو مضافا		الشروط	
إلى استفهام ، ويشذف غير ذلك		باب نعم وبئس	
٢٩٤	الحالة الثانية : أن يكون اسم	٢٧٠	ه اعلان عند البصريين ،
التفضيل مقترنا بأل ، وأحكامها		واسمان عند الكوفيين	
٢٩٦	الحالة الثالثة : أن يكون اسم	—	ه طريقان للنحاة في حكاية الخلاف
التفضيل مضافا		٢٧١	أنواع فاعل نعم وبئس
—	حكم اسم التفضيل المضاف لنكرة	٢٧٣	ه إذا كان الفاعل ضميرا مستترا
٢٩٧	حكم المضاف إلى معرفة	له تمييز يفسره فللفاعل أحكام ،	
—	معمول أفعال التفضيل	كما أن للتمييز أحكاما	
		٢٧٧	هل يجمع بين التمييز والفاعل
		الظاهر في الكلام ؟	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٨	النعت المقطوع	٢٩٩	باب النعت
—	مق يجوز حذف النعوت ؟	—	الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة
٣٢٢	مق يجوز حذف النعت ؟	—	هـ قف على معنى التابع ، وعلى وجه انحصار التوابع في الخمسة ، وعلى آراء النحاة في العامل في كل واحد منها
—	باب التوكيد	٣٠٠	تعريف النعت
٢٢٧	التوكيد ضربان	—	هـ قف على معنى توضيح النعت لمنعوته ومعنى تخصيصه إياه
—	ألفاظ التوكيد المعنوي وموضع كل	—	هـ قف على الأغراض التي يؤتى بالنعت من أجل إفادتها
٣٣٠	التوكيد بجميع غريب	٣٠٢	ما يوافق النعت منعوته فيه
٣٣١	وكذلك التوكيد بعامية	٣٠٤	الأشياء التي ينعت بها أربعة :
٢٣١	إذا أريد تقوية التوكيد أنبعت كله بأجمع	—	الأول المشتق
٣٣٢	يجوز التوكيد بأجمع دون تقدم كل	—	هـ قف على معنى المشتق ، وعلى الأنواع التي يشملها
—	القول في توكيد النكرة	—	الثاني المشبه للمشتق
٢٣٤	هـ قف على اختلاف الكوفيين والبصريين	—	هـ الجامد المشبه للمشتق تسعة أشياء
٣٣٥	توكيد الضمير بالنفس أو بالعين	٣٠٦	هـ الاسم من حيث وقوعه نعتا أو منعوتا على أربعة أقسام :
٣٣٦	التوكيد اللفظي	—	الثالث مما ينعت به الجملة ، وللنعت بها ثلاثة شروط
—	توكيد الجملة توكيدا لفظيا	٣٠٨	هـ هل يجب في النكرة التي تنعت بجملة أن تكون مذكورة في الكلام ؟
—	توكيد الاسم الظاهر والضمير المنفصل	—	هـ الرابط بين جملة النعت والمنعوت
٢٣٨	توكيد الضمير المتصل	٣١٢	الرابع مما ينعت به المصدر
—	توكيد الفعل والحرف الجوابي	٣١٣	الحكم فيما إذا تعددت النعوت
٣٣٩	توكيد الحرف غير الجوابي	٣١٤	الحكم فيما إذا تكررت النعوت والمنعوت واحد معرفة أو نكرة
—	باب العطف		
٣٤٩	العطف ضربان		
—	عطف البيان : تعريفه		
—	هـ قف على معنى العطف لغة ، وعلى سر تسمية عطف البيان بذلك		
٣٤٧	عطف البيان في المعرفة متفق عليه		
٣٤٨	جوز الكوفيون وجماعة عطف البيان في النكرة وخرجوا عليه آيات		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٧٧ الكلام على « أو »		- فيم يوافق عطف البيان متبوعه	
٣٨٠ الكلام على « إما »		٣٤٩ يصح في عطف البيان أن يعرب	
- وقف على خمسة . باحث تتعلق بإما		بدل كل من كل ، وشرط ذلك	
٣٨٣ الكلام على « لكن » وشروط		عطف النسق	
العطف بها		٣٥٣ تعريفه	
٣٨٦ الكلام على « بل » وشروطها		- وقف على معنى النسق	
٣٨٨ الكلام على « لا » وشروطها		- أحرف العطف ضربان : ضرب	
٣٩٠ العطف على الضمير بأنواعه		يشرك لفظا ومعنى ، وضرب	
٣٩٤ عطف الفعل على الفعل		يشرك لفظا لا معنى	
٣٩٥ عطف الفعل على الاسم المشبه		٣٥٤ هـ نف على الخلاف في حق وأم	
للفعل ، وعكسه		ولكن	
٣٩٦ مما تختص به الفاء والواو		٣٥٥ هـ وقف على الخلاف في عد ليس	
٣٩٨ حذف المعطوف عليه		من أحرف العطف	
٣٩٩ منه قولهم « وعليكم السلام »		٣٥٦ الكلام على واو العطف	
باب البدل		- هـ تنفرد الواو بخمسة عشر شيئا	
٤٠٠ تعريفه		٣٦١ الكلام على فاء العطف ، وما	
٤٠٢ أقسام البدل أربعة		تنفرد به	
٤٠٤ إبدال الضمير من الضمير		٣٦٣ الكلام على « ثم »	
٤٠٦ إبدال الضمير من الظاهر ،		٣٦٤ الكلام على « حق » وذكر	
وعكسه		شروط كونها عاطفة	
٤٠٩ إبدال الفعل من الفعل ، والجملة		٣٦٨ الكلام على « أم » وتقسيمها	
من الجملة ، والجملة من المفرد		إلى متصلة ومنقطعة	
٤١١ هـ إبدال المفرد من الجملة		- « واضع » أم « المتصلة	
		٣٧٤ مواضع « أم » المنقطعة ،	
		ومذاهب النحاة في دلالتها على	
		الإضراب والاستبهام	

تمت فهرس الجزء الثالث من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ،
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله



